٥٢١
٢٠١١
٧
٤٧٤٩

السماع وأهميته في التقعيد النحوي

عند سيبويه

إعداد : محمد رباع

سنة ١٩٩٢

السماع وأهميته في التقعيد النحوي
عند سيبويه

إعداد

محمد علي يونس ربّاع

بكالوريوس لغة عربية - ١٩٨٧

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

من جامعة اليرموك، تخصص لغة ونحو

لجنة المناقشة

الدكتور سمير أستيتية (رئيساً) ....

الدكتور علي الحمد (عضواً) ....

الدكتور سلمان القضاة (عضواً) ....

سنة ١٩٩٢

إهـــــداء

إلىٰ والديّ ومن له فضل عليّ

إلى زوجة وفيّة أعانت وعانت

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

تجيء هذه الدراسة محاولة للكشف عن أهمية السماع في التقعيد النحوي عند سيبويه؛ للوقوف على مقدار ما اعتمد منه في تقرير الأحكام وبناء القواعد الأصولية والفرعية، ومقدار ما جاء منه مخالفاً لهذه الأصول، وأنماط هذه المخالفة ومنزلتها من الأصول، وما يترتّب على ذلك من تبيان أهمية كلّ مصدر من مصادر السماع المعتمد في التقعيد، ثم تبيان قيمة كل مصدر منها في ضوء المصادر الأخرى.

وقد اقتضى ذلك استيضاح العلاقة بين كل تركيب مسموع والتقعيد الذي يليه؛ بغية الجمع بين المسموعات المتقاربة في أهميتها ومسالك تحليلها عند سيبويه.

وإذا كان الوقوف على أهمية كل تركيب على حدة يتحقق بمعاينة موضع الاستشهاد، فإنّ الوقوف على قيمة التراكيب المسموعة التي تنتظم في أطر متشابهة لا يتحقق إلاّ بالكشف عن منهج سيبويه في التمييز بين مسموعات قد تبدو متشابهة في موقعها من التقعيد.

والسماع المدروس في هذه الرسالة هو كل ما ثبت سماعه عن العرب في قسم النحو من كتاب سيبويه، ويدخل في ذلك كل ما جاء من آيات الذكر الحكيم وأبيات الشعر، والتراكيب النثرية المنقولة عن العرب[1]، وقد اتخذ مصطلح الاستشهاد في هذه الدراسة مصطلحاً عاماً دالاً على استحضار المسموع عند التقعيد، بصرف النظر

---

(١) السماع هو: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته" [الاقتراح، السيوطي: ١٤] وكل ما جاء في الكتاب كان من كلام من يوثق بفصاحته.

عن مصدره أو قيمته في التقعيد ومنزلته منه[1]، وتأسيساً على ما تبيّن من أطر العلاقة بين المسموع والتقعيد، فقد جعل الاستشهاد في أربعة مستويات هي:

١- الاستدلال. ٢- التحليل والتأويل.

٣- المسموع المشكل. ٤- المسموع المعتمد في التقعيد المخصوص.

وقد درس كلّ واحد من هذه المستويات في فصل مستقل؛ بغية الكشف عن العلاقات الداخلية التي تربط بين المسموع والتقعيد، وما تنطوي عليه هذه العلاقة من مظاهر وأنماط، وما يقتضيها من أسباب، وما تقوم عليه من مرتكزات، وما يتحدد في ضوئها من صفات للمسموع تُميّزه وتبيّن أهميته.

ولم يميّز في هذه الفصول بين مصادر السماع إلاّ بمقدار ما اقتضاه بعض السياقات؛ ولهذا كان لا بدّ من فصل خامس يبنى على نواتج هذه الفصول ليوازن فيه بين أهمية هذه المصادر، ولما كان المسموع النثري يختلط بالتمثيل المصنوع وكان يصعب تحديد مقداره؛ كان لا بدّ أن تسبق هذه الموازنة بحديث عن علاقة التمثيل بالمسموع النثري، وقيمة كل منهما في التقعيد؛ ولأن تحديد قيمة المسموع جملة تعتمد على تحديد قيمة المسموعات مفردة كلّ في سياقه، فقد كان لابدّ لهذا الفصل من تمهيد يُتحدّث فيه عن إشكالات تحديد العلاقة بين المسموع والتقعيد.

في هذا السياق قد تحسن الإشارة إلي أمور:

١- لقد جعلت هذه الدراسة قصراً على التقعيد النحوي؛ لاعتقاد الباحث أنّ مرتكزات هذا التقعيد وطرائقه تختلف عمّا هي عليه في التقعيد اللغوي؛ فأسلوب سيبويه في التقعيد النحوي تحليلي تقنيني، لا يقف فيه عند نقل المسموع، بل يتجاوزه إلى تحليله وتقويمه وتوجيه مسالك استخدامه؛ فهذا تركيب جائز، وذاك جائز لعلّة موضعية، وآخر ضعيف أو قبيح، وغيره محال أو غير مستقيم ... أما أسلوبه في التقعيد اللغوي فوصفي استقصائي، يعمد فيه إلى تقرير الأطر العامة،

---

(١) وعلى هذا جاء معنى "الشهادة" في الذكر الحكيم، فدليل الإثبات شاهد، كما أن دليل النفي شاهد [انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: شهد]. ولكن التهانوي يحدد الشاهد في النحو بقوله: "والشاهد عند أهل العربية: الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بهم" [كشاف اصطلاحات الفنون: ٢ : ٧٣٨]. وهذا التحديد يطابق مصطلح " الاستدلال" في هذه الدراسة.

ثم يأخذ في استقصاء ما يفارقها، وقلّما تجاوز النقل وإظهار خصائصه إلى التقويم، فهو ينهج نهجاً واحداً في مجمل هذا القسم؛ فيكتفي بالقول: "وقد قالوا" أو "وقالوا" أو "وقد جاء". كما أنه كان يتبع نهجاً متقارباً في التقعيد النحوي فيقول: "وأما قولهم" أو "وإنما أرادوا" أو "ولو قال "كذا" كان صوابا".

هذا التمايز يقتضيه الفارق بين غايات الدرس اللغوي وغايات الدرس النحوي؛ فالأول منهما يهدف إلى إكساب الفرد صيغاً مفردة، والصيغ المفردة قلّما يؤثر بعضها في بعض، أما الثاني فليس هدفه أن يكسب الفرد تركيباً مفرداً في ذاته، ولكنه يهدف إلى إكسابه الأنساق العامة لهذه التراكيب، ليولد بعد ذلك ما شاء من التراكيب المتماثلة تقعيدياً المختلفة في ألفاظها ومعانيها.

وهذا يفسر التساهل في القياس اللغوي والتشدد في القياس النحوي؛ فقد يسهل في الأول منهما الإبقاء على ما يخرج على نظائره، وليس هناك كبير لبس في استخدامه؛ لأنه لا يؤثر في ما يقابله، أما الخارج على النظائر في التقعيد النحوي فإن الإبقاء عليه يقود إلى الاضطراب؛ لأن أثره يتجاوزه إلى غيره، ولذلك فقد دخل الشذوذ إلى القياس النحوي عند سيبويه بأثر من القياس اللغوي، فالتراكيب الشاذة تختزن كما تختزن الألفاظ المفردة، ولا يمتد تأثيرها إلى غيرها.

٢- لم يميّز في هذه الدراسة بين أهمية المسموع عند سيبويه وأهميته عند من نقل عنهم؛ وذلك لأنه ليس هناك اختلاف كبير بين منهجه ومناهجهم، فإذا نقل عنهم موافقاً لهم، فلا فرق بين موقفه وموقفهم، وإذا نقل عنهم مخالفاً لهم، فإنّ ما جاء من هذا الباب لا يوجب الفصل؛ فالاختلاف في القضايا المفردة لم يكن مبنياً على اختلاف في المنهج [1]. هذه واحدة، وواحدة أخرى تتمثل في اختلاط آراء سيبويه بآرائهم، بحيث تضيع الفوارق بين قوله وأقوالهم. يتضح هذا من إرجاعه الحديث عن بعض القضايا، إذ ينسبها مرة ويغفلها أخرى؛ قال: "والدليل على أن "لا رجلَ" في موضع

---

(١) قالت منى الياس: "وإذا استثنينا المسائل اليسيرة التي صرح فيها سيبويه بخلافه لما أخذ به فيها الخليل، فإنه لا يكاد يتميّز مذهبه عن مذهبه، بل إن أصولهما ونظراتهما الكلية إن لم تكن واحدة تماماً، فما أقربها من أن تكون كذلك، ولهذا الاعتبار فإنّ دراسة مذهب أحدهما تعتبر دراسة لمذهب الآخر. بل إن المذهبين لا يعدوان في الحقيقة أن يكونا مذهباً واحداً" [القياس في النحو: ٢٤].

اسم مبتدأ، و"ما من رجل" في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك" (1) فهذا قول لا يشك في كونه لسيبويه، ولكنه أعاد القول ذاته فقال: "وقال الخليل رحمه الله: يدلك على أن "لا رجلَ" في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجلَ أفضلُ منك" (2). وعندما عرض لقول أنس بن العباس:

لا نســـبَ اليوم ولا خلةً   اتســـع الخرق على الراقع

حلله ووجهه، ولم يذكر ثمة رأي أي عالم آخر (3)، ولكنه أعاد الحديث عن هذا الشاهد في موطن آخر فقال: "وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً، وزعم أن قوله: لا نسبَ اليوم ولا خلةً. على الاضطرار. وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك" (4). أما التوجيه فقد ذكر، ولكن لم يشر سيبويه ثمة إلى رأي أيّ عالم آخر، وإنما هو الذي وجهه.

٣- أما الدراسات التي عنيت بالحديث عن قضايا السماع عند سيبويه فكثيرة كثرة تلك التي عنيت بالحديث عن أصول النحو، وقد جاءت هذه الدراسة مكملة لها من جانب - أو محاولة ذلك - ومباينة لها في الهدف والمنهج والمحددات من جانب آخر، ولم يكن من أهداف هذه الدراسة أن تؤكد قولا هنا أو أن ترد قولا هناك، فإن وقع فيها مقاربة لبعض الآراء أو رد لبعضها الآخر، فإنّ مثل هذا الرد هو من تمام تتميم هذه الدراسات، كما كان من تمام ايضاح منهج سيبويه، وقد يكون بعض ما اقترف في هذه الدراسة من رد لبعض الأقوال غير مبني على أساس سليم، ومن ثمّ فإن القصور في مراجعة هذا القول أو ذاك سيكون تأكيداً لإيجابيته هذا ليس ممتنعاً عند الآخرين، وإن ظنه الباحث ممتنعا؛ فلأن المرء يرى الصواب فيما يقول أكثر من رؤيته في قيل الآخرين.

---

(١) الكتاب، ٢: ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٩٣.

(٣) انظر: الكتاب، ٢: ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٠٨ - ٣٠٩.

وبعد:

فإن كان في هذه الدراسة من قصور - وإنّه لواقع - فإنّي لأرجو أن يكون غير مخّل بمنهجيتها وأهدافها، وإن كان فيها ما يحمد، فهو مما أعان عليه أستاذي؛ الدكتور سمير استيتية، فله شكر بمقدار ما فيها من صواب، وبمقدار ما جُنّبتْ من مزالق كانت واقعة لولا متابعته وتوجيهه.

وإذ أشكر أستاذي على ما كان، فإنني لأشكر لمناقشي هذه الرسالة؛ الدكتور علي الحمد والدكتور سلمان القضاة قبولهما مناقشتها - أولاً - وما سيكون منهما من توجيهات تسد ما وقع فيها من نقص وتقوم ما داخلها من اضطراب.

محمد ربّاع

الملخص

السماع وأهميته في التقعيد النحوي
عند سيبويه

إعداد

محمد علي يونس ربّاع

بكالوريوس لغة عربية - ١٩٨٧

إشراف

الدكتور سمير استيتية

تأسيساً على ما قامت عليه هذه الدراسة من أهداف ومقاصد، فقد اقتضى ذلك دراسة علاقة المسموع بالتقعيد في مسلكين متزامنين: يعنى أحدهما ببيان قيمة المسموع في التقعيد، ويعنى الآخر ببيان منهجية سيبويه ومقتضيات أحكامه، وكل واحد من هذين المسلكين يقتضي الآخر؛ فما كان لأهمية المسموع أن تحدّد بمعزل عن معرفة منهجية سيبويه.

في ضوء هذا يمكن إجمال القضايا التي عرضت لها في هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً: أهمية السماع.

اعتمد سيبويه في تقعيده على جملة الكلام العربي. وقد جاء الاستشهاد بالمسموع في أربعة مستويات هي الفصول الأربعة الأول.

أما الفصل الأول فقد عُرض المسموع المستدل به، فتناول طبيعة هذه الاستدلال من حيث علاقة المسموع بالتقعيد، وقسم هذا المسموع إلى نوعين: أحدهما جاء استدلالاً مباشراً والآخر جاء استدلالاً غير مباشر؛ "استئناساً"، أما الاستدلال المباشر فقد حاولت الدراسة تبيان مستوى القواعد المستدل لها، فيما إذا كانت أصولية أو فرعية أو جائزة، وأهمية هذا الاستدلال وأسبابه، وأما الاستئناس فقد حاولت الدراسة - أيضاً - تبيان طبيعة المستأنس له لكشف العلاقة التي تربط بينه وبين المسموع المستأنس به.

أما الفصل الثاني فقد جمع بين التحليل والتأويل، فعرض لاختلاف التقعيد التقنيني عن التقعيد التحليلي للمواقف الكلامية، ثم عرض للتأويل وأنواعه وأهميته، من حيث هو محاولة لفض اللبس الذي ينشأ بين المسموع والتقعيد.

وأما الفصل الثالث فقد وسم بالمسموع المشكل فجمع فيه المسموع الذي ينطوي على إشكالات مخصوصة، وقد حاولت الدراسة توضيح طرائق سيبويه في معالجة هذا المسموع والأحكام التي يستخدمها، ومقتضيات هذه الأحكام، ومقدار الاتصال بينها أو مقدار تميّزها، فتناولت أحكام الكم من مثل القليل والنادر والذي "لا يكاد يكون". وأحكام الجودة من مثل: القبيح والضعيف والرديء. كما تناولت حكم الشذوذ، ووصف الغلط والتوهم، وحكمي اللحن والخطأ.

وأما الفصل الرابع فقد جعل للحديث عن المسموع المعتمد في التقعيد المخصوص، فتناول الخصوصية الشعرية؛ "الضرورة" من حيث هي تقعيد للغة الشعر، يوازي التقعيد للغة النثر عند سيبويه، ولتبيان أهمية هذا التقعيد كان لابد من الوقوف على ما يدل عليه من معان، وما يؤيد ذلك من مظاهر؛ لتجلية العلاقة بينه وبين التقعيد الشمولي، ثم تناول الخصوصية اللهجية ومقدار اهتمام سيبويه بها والمظاهر الدالة على ذلك، وطرائقه في معالجتها وبناء التقعيد الشمولي في ضوئها، والمبادي التي يعول عليها في دراسة هذه الخصوصيات.

وأما الفصل الخامس فقد أفرد للحديث عن أهمية مصادر السماع في التقعيد، فعرض فيه لمشكلة فهم العلاقة بين المسموع والتقعيد، وأثر ذلك في توجيه أهمية المسموع، ثم عرض للتمثيل المصنوع وعلاقته بالمسموع النثري، وأهمية كل منهما في الاستشهاد، ومقدار النثر المسموع. ثم عرضت الدراسة لموازنة بين أهمية مصادر السماع، لتبيان أهمية كل مصدر منها على حدة، ثم تبيان أهميته في ضوء المصادر الأخرى، وأخيراً تحدث الباحث عن علاقة مصادر السماع باللهجات العربية في ضوء ما ظهر له من أطر هذه العلاقة في حديث سيبويه عن الخصوصيات اللهجية.

ثانياً: منهجية التقعيد ومرتكزاته.

لم يكن سيبويه مأخوذاً بالاستدلال للتقعيد المطرد أو الفرعي بمقدار ما كان يحاول استقصاء ما ينحرف عنه في سبيل تحصينه. غير أن معالجته هذا المسموع لم تكن معالجة شكلية يقتصر فيها على هذا الحكم أو ذاك، كما لم تكن معالجة نمطية تتساوى فيها انحرافات التراكيب المخالفة للتقعيد؛ لهذا فقد حاولت الدراسة في أثناء فصولها تبيان المرتكزات التي كان يعول عليها في معالجة هذه المسموعات.

وإذ أعرضت الدراسة عن شكل التراكيب وقضايا العمل النحوي شيئاً من الإعراض، فقد حاولت تبيان اعتماد سيبويه غير قليل من الأصول الإجرائية من مثل تجاذب الأنساق اللغوية، وما ينشأ عنه من تشابه ومقاربة، وحمل على الموضع، ومقدار فاعلية ذلك في أعراف المتحدثين، وما جرت عليه عاداتهم من كثرة الاستعمال. ومن مثل الاتساق اللغوي واعتماده في دراسة الخصوصيات اللهجية والتقعيد لها. ومن مثل عناصر الخطاب وفاعليتها في توجيه التراكيب، وما ينشأ عن غياب بعضها من لبس وغموض قد يحول دون إيصال مراد المتحدث.

الفصل الأول
الاستدلال

ويراد به الاستشهاد بالمسموع بهدف إثبات التقعيد وتأكيده. وبناء على علاقة المسموع بالتقعيد المستدلّ له، فإنّ الاستدلال في كتاب سيبويه نوعان متميزان: نوع يكون فيه المسموع نصاً فيما استدلّ به له، وهو ما سمي بالاستدلال المباشر، ونوع لا يكون فيه المسموع نصاً فيما استدلّ له، وقد سمي هذا بالاستدلال غير المباشر؛ "الاستئناس".

وقد أكثر سيبويه في كتابه من استخدام هذا المصطلح في تقديمه للمسموع الذي يستدلّ به، إذ يقدّم له بقوله: " والدليل على ذلك"، أو "ويستدل على ذلك"، أو "ويدلك على ذلك"؛ ولهذا فقد فضّل هذا المصطلح على مصطلح آخر مقارب له في المعنى، وهو مصطلح الاحتجاج؛ وذلك لأنه لم يكثر استخدامه، فلم يأتِ إلاّ في مواطن محدودة[1]، ويلحظ أنّ سيبويه يستخدم هذا المصطلح في مواقف الخلاف النحوي، فيقدّم به لدحض رأي من الآراء، أو للتدليل على صحة آخر، وعلى هذا المعنى جاء لفظ الاحتجاج في الذكر الحكيم، فحيثما ورد لفظ الحجّة أو أحد مشتقاته[2] فثمّة تقوية لرأي أو إبطال لدليل، ولهذا فقد أوثر مصطلح الاستدلال للتدليل على هذا النوع من مستويات أهمية المسموع[3].

---

(١) انظر: الكتاب، ٢: ٥٦، ٦٠، ٨١، ٢٩٩، و ٣ : ١٢٩.

(٢) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، محمد فؤاد عبد الباقي: حجج.

(٣) قال الأنباري في تحديد معنى النقل من حيث هو واحد من أدلة صناعة الإعراب: "فأما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة". [الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: ٤٥]. فأخرج بذلك ما لم يفد في بناء القاعدة.

النوع الأول: الاستدلال المباشر

بعد أن استقرى اللغويون والنحويون ما أمكنهم من كلام العرب، عكفوا على دراسته وتحليله، في سبيل تقنين القواعد وتقرير الأحكام، ولم يكن أحدهم يتوانى عن التطواف في البادية ليسدّ ثغرة تنشأ هنا، أو ليفضّ لبساً هناك، أو ليتثبّت من رواية لم يستيقنها، وحين ألّف سيبويه كتابه، كان النحويّون قد وقفوا على غير قليل من الأصول الكلّية التي تحكمها موارد السماع المختلفة، وأصبحت هذه الأصول من بدهيّات النحو التي لم تعد بحاجة للتدليل عليها.

من هذا المنطلق؛ فقد عمد سيبويه إلى تقرير الأصول الكلّيّة دون استدلال، فكان يلجأ إلى التمثيل بالكلام المصنوع لتقريبها من الأفهام؛ فهو يتحدّث عن أقسام الكلم، والتعريف والتنكير، والابتداء والخبريّة، والفعل والفاعل، وإعراب جمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة، وعمل "كان" وعمل "إنّ"..... وما إلى ذلك من القواعد العريضة- حديثا تقريريّاً بمعزل عن الاستدلال أو الاستشهاد، فهذه الأصول لم تعد بحاجة إلى الاستدلال؛ لأنّ المسموع الذي يؤكّدها لا سبيل إلى إحصائه وحصره، وما لا سبيل إلى إحصائه فلا مزيّة للمجيء ببعضه، فما الفائدة من المجيء بمسموع يؤكّد أنّ الفاعل مرفوع؟ فالاستدلال وعدمه في مثل هذه الأمور مستويان، فالتقعيد النحويّ هُنا تقرير للأصول، وما جاء على أصله "لا يسأل عن علته لأن استصحاب الحال الأصليه لعناصر التحليل من الأدلة المعتبرة، ولعل هذا هو السبب الذي جعل النحاة يمسكون عن الاستشهاد بكلام العرب على القواعد الأصلية. فلم يستشهدوا مثلاً على أن الفاعل اسم ولا على أنه مرفوع ولا على أنه تقدمه فعل مبني للمعلوم....لأنه "من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل" وإنما جاءت شواهد النحاة دائما في أحوال معينة مثل: (أ) عند تفصيل القول في شرح القواعد بحسب شروط القرائن اللفظية، كالرتبة والمطابقة والتضام إلخ....(ب) عند سوق القواعد الفرعية كجواز الابتداء بالنكرة وجواز الإخبار بالزمان عن الجثة إلخ....(جـ) عند الشذوذ أو القلة أو الندرة ونحوها" (١)

---

(١) الأصول، تمام حسان: ٦٦-٦٧

فالأصول التي جاءت خلواً من السماع لم تأتِ اعتباطاً، وإنّما جاءت مبنيّة على كلام العرب جملة، فسيبويه يؤكّد دائماً أن لا قياس بلا سماع؛ "ولو فعلوا كان قياساً ولكنّي لم أسمعه"[1]، "وهذا مذهب إلاّ أنّه ليس يقوله أحد من العرب"[2]، "ولو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيّتها تقوله لم يلتفت إليه"[3]، وهو يكثر من الإشارة إلى مثل هذه الأمور[4].

وإذا كانت أهميّة السماع في الفروع على هذا النحو، فكيف يكون حال الأصول ومنزلتها من المسموع، أومنزلة المسموع منها؟ إن السماع عند سيبويه يحول دون اطّراد القياس، قال: "وتقول عجبت من ضربي إياك. فإن قلت: لِمَ وقد تقع الكاف هاهنا وأخواتها، تقول عجبتُ من ضربيكَ ومن ضربيه ومن ضربيكم؟ فالعرب قد تكلّمُ بهذا وليس بالكثير" [5]،فالقياس كان يوجب الإتيان بالضمير المتصل، ولكن السماع يبعد هذا القياس مع المصدر، ولا بدّ من متابعتهم، فاطّراد هذا الحكم أو ذاك مرهون بعدم مجيء مسموع يبطله. والقاعدة النحويّة أصوليّة كانت أم فرعيّة فرع على السماع، تقاس بمقدار اتّساقها معه، ولا يقاس المسموع بالتقعيد. فإن ظهر تحكّم التقعيد في المسموع؛ فيُعدّ هذا من باب تحكم المسموع في المسموع ؛ لأنّ التقعيد الذي يوجّه السماع جاء مبنيًّا على مسموع يفوق الحصر.

فالمسموع الذي لم يظهر في الكتاب هو الذي يتحكّم في المسموع المذكور فيه، ومحاكمة المسموع تقعيدياً وبيان أهمّيّته تتّم في ضوء مسموع آخر، ينعكس عنه التقعيد.

إنّ سيبويه لا يترك الأصول دون استدلال حسب، بل يتجاوز ذلك إلى غير قليل من التفريعات التي قد تبدو مفترضة، وكأن هذه التفريعات كانت لديه من الثبات

---

(١) الكتاب، ٣: ٥٧٢

(٢) الكتاب، ٣: ٢٩١

(٣) الكتاب، ٢: ٢٠

(٤) انظر: الكتاب، ٢: ٦٩، ٧٥، ١٠٢، ١١٨، ١٢٤، ٢٠٣، ٣٦٤، ٤٠١، و ٣: ٢١، ٢٠٦، ٣٠٤، ٥٠٨، ٥٢٧، ٥٥٩، ٥٦٤

(٥) الكتاب، ٢: ٣٥٧

بدرجة لم تكن معها بحاجة إلى التدليل عليها، وليس من شأن هذه الدراسة أن تتتبّع القضايا الجزئيّة في الكتاب، لتأكيد أنّ ما يبدو مفترضاً قد لا يكون كذلك عند سيبويه، وقد وقع مثل هذا التتبّع في بعض المواطن في ما يستقبل، وللتمثيل يشار هنا إلى قضيّة من هذا القبيل:

يختم سيبويه حديثه في باب "إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل" بقوله: "ولا يجوز أن تقول ضربتُني ولا ضربتُ إيّاي لا يجوز واحد منهما، لأنّهم قد استغنوا عن ذلك بضربتُ نفسي وإيّاي ضربت" (١)، ثمّ يستوجب هذا القول عقد باب لما "لا تجوز فيه علامة المضمرالمخاطب، ولا علامة المضمر المتكلم ..."، فلا يجوز أن يقال: اضربْكَ أو ضربْتَك كما لا يجوز أن يقال: أهلكتُني أو أهلكْني ولا يجوز- أيضاً- ضربَه إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه،ثمّ يقول: "ولكنّه قد يجوز ما قبح هاهنا في حسبتُ وظننت وخلت وأرى وزعمت....وجميع حروف الشكّ، وذلك قولك: حسبتُني وأراني ووجدتُني فعلت كذا وكذا،ورأيتُني لا يستقيم لي هذا"(٢).

وحديثه في هذا الباب يبدو حديثاً مفترضاً، فهو ينصّ على عدم جواز تراكيب لم تسمع أصلاً، ثمّ ينصّ على جواز تراكيب مقاربة لها، دون أن يستدلّ لها، ولأنه لم يستدلّ فقد بدا حديثه اصطناعاً لتراكيب لم تسمع، وهذا ما ظنّه أحد الباحثين.(٣)

إنّ عدم الاستدلال لا يعني غياب الدليل عن سيبويه؛ ولذلك فإنّ حديثه في هذا المقام لم يكن متجاوزاً لكلام العرب، حتّى تلكم التراكيب التي أشار إلى منعها، لم تكن مفترضة، فقد جاءت عن العرب، يؤكّد هذا كلام الفرّاء على هذه القضيّة، فقد قال: "والعرب إذا أوقعت فعل شيء على نفسه قد كُنّي فيه عن الاسم قالوا في الأفعال التامّة غير ما يقولون في الناقصة. فيقال للرجل: قتلتَ نفسَك، وأحسنتَ إلى نفسك، ولا يقولون: قتلتَكَ ولا أحسنتَ إليك ... فإذا كان الفعل ناقصاً-مثل حسبت وظننت-قالوا:أظنُني خارجاً، وأحسبنُي خارجاً، ومتى تراك خارجاً....وربما جاء في الشعر: ضربتَك أو شبهه من التامّ، من ذلك قول الشاعر:

---

(١) الكتاب، ٢ : ٢٦٦

(٢) الكتاب، ٢: ٢٦٦-٢٦٨

(٣) انظر: الكتاب بين المعيارية والوصفية، أحمد ياقوت: ٦٢

خُذا حذراً يا جارتَيَّ فإنّني رأيتُ جِرانَ العودِ قد كان يَصلحُ
لقد كان لي في ضَرّتين عدمتُني وما كنتُ ألقى من رُزينة أبرحُ

والعرب يقولون: عدمتُني، ووجدتُني، وفقدتُني، وليس بوجه الكلام" [1].

وما أجازه سيبويه واستدلّ له الفراء جاء مؤكّداً في الذكر الحكيم في قوله تعالى: "قال أحدهما إنّي أراني أعصر خمراً وقال الآخر إنّي أراني أحمل فوق رأسي خبزا" [2]

هذا يؤكّد أنّ مجيء التقعيد خلواً من الاستدلال لا يعني أنّ هذا التقعيد مفترض، أو أنّ قواعد النحو كانت متصوّرة قبل استقراء كلام العرب كما يعتقد بعض الباحثين [3]، فالأمر بخلاف ذلك تماماً، فغياب الاستدلال يكون في كثير من الأحيان دلالة ثقة بالمستدلّ له، فإذا غاب عنا المسموع المؤكّد له، فهذا لا يعني غيابه عن سيبويه[4] والقواعد التي تبدو متصوّرة لم تكن من التصوّر في شيء، فهي انعكاس مباشر لمسموع لا يحصى كثرة، ومع هذا فليس هناك ما يمنع الالتفات إلى قضايا لا تصطدم مع المسموع أو منطق اللغة. ومثل هذه القضايا لا يحاكم المسموع في ضوئها عند سيبويه.

إنّ استدلال سيبويه كان يأتي لتثبيت قواعد فرعيّة، ولعلل ستتّضح لاحقاً، وهو لا يقتصر على الاستدلال للفروع، بل يستقصي كلّ ما بدا مخالفاً لها، وهذا

---

(١) معاني القرآن، ١:٢٢٣-٢٢٤. وقصد بـ"وجدتُني" وجد المتعدّية لواحد.

(٢) سورة يوسف، آية "٣٦".

(٣) انظر مثلاً: تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم: ١٢٤، والكتاب بين المعيارية والوصفية: ٢٠، ٥٣، وسيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري: ١٠٨، والشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايله: ٢٠٤، ٢١٠، وعلى النقيض من ذلك انظر: من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف ١٠٠، والاستقراء في اللغة العربية، عدنان محمد سليمان، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٣ "٣-٢٤"، ص ٢٠٢ وما بعدها، والتأويل في كتاب سيبويه، نصر حامد أبو زيد، مجلة ألف-١٩٨٨، ع٨: ص ٨٦، ٨٧، ٨٨. ففي هذه المواطن ردّ لمثل هذه الأحكام.

(٤) قال أبو حيان: "وقد يكون سبب عدم كثرة النقل اشتهار ذلك في لغتهم". [منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ٦١، نقلاً عن الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة: ٢٢١]. فدل هذا على أنّ إغفال النقل دليل يقين.

أيضاً يباين منهجه في علاج الأصول، فهو يترك الأصول دون استدلال أو استشهاد ولا يأبه لما يبدو مخالفاً لها، فهو لا يلتفت إلى قراءة بعضهم "لُيجزى قوماً"(1)،أو لقولهم في المثل: "مكره أخاك لا بطل"، حيث ظهر نائب الفاعل وكأنه منصوب، ولا يلتفت إلى قراءة بعضهم "وما تنزّلت به الشياطون"(2). وحين تحدّث عن الأدوات الجازمة والناصبة للمضارع لم يلتفت لما نقل من لغات تجزم بلن أو تنصب بلم، حتى الشواهد التي كان من الممكن أن تحمل على شيء من ذلك يؤثر تأويلها في ضوء التقعيد الشمولي(3)، وهو يعرض لشواهد جاء ظاهرها موحياً بنصب الاسم والخبر بعد ليت، -وهي لغة لقوم- (4) فيؤوّل هذه الشواهد، ولا يشير إلى هذه اللغة(5)، ومثلها الشواهد التي قد تبدو من باب إلزام المثنى الألف على كلّ حال على لغة بعضهم، إذ يعرض لها ولا يشير إلى هذه اللغات. (6)

إن المسموع الذي جاء مغايراً للأصول الثابتة كثير في تاريخ العربيّة، فما من قاعدة إلاّ جاء ما يخرج عليها، ولكنّ سيبويه يتجاهل هذا المسموع وكأنّه لم يكن؛ ولذلك فإنّ المسموع الذي يعرضه في كتابه من باب المسموع الذي يناقض التقعيد، هو ممّا يناقض قواعد فرعيّة.

مستويات الاستدلال

إنّ القول بارتباط الاستدلال بالقواعد الفرعيّةوقلّة ارتباطه بالأصول لا يكفي للكشف عن أهمّيّة المسموع المستدلّ به؛ لذلك لا بد من تبيان العلاقة الداخليّة التي تربط بين التقعيد والمسموع الذي يليه، وأهمّيّة المسموع تبنى على أهمّيّة التقعيد،

---

(1) آية ١٤، سورة الجاثية. وهذه قراءة أبي جعفر وشيبة"انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٢: ٣٧٢".

(2) آية ٢١٠، سورة الشعراء، وهي قراءة الحسن، قال الفراء:"كأنه من غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون". انظر: معاني القرآن، ٢: ٢٨٤-٢٨٥.

(3) انظر: الكتاب، ٣: ٣١٦، حيث جعل قول قيس بن زهير: "ألم يأتيك .." ضرورة.

(4) انظر: طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام، ١: ٧٨-٧٩.

(5) انظر: الكتاب، ٢: ١٤٢.

(6) انظر: الكتاب، ٢: ١٣٥، ١٤٠، ١٤ و ٣: ١٦٥

كما كانت قيمة التقعيد مبنيّة على السماع، فالمسموع المستدلّ به يأتي في مستويات عدّة مقاربة لمستوى التقعيد المستدلّ له. وهذه المستويات هي:

المستوى الأوّل: الاستدلال للأصول المطّردة

بالرغم مما سبق بيانه من أنّ الأصول المطّردة والقواعد الرئيسة لم تكن بحاجة إلى استدلال عند سيبويه، فإنّ هذا هو الغالب على منهجه، وقد وقع الاستدلال لبعض القواعد من هذا القبيل في كتابه. والمسموع الذي جاء لهذه الغاية قليل جداً إذا ما قيس بأيّ مستوى آخر. فقد استدلّ لقواعد أصوليّة بثمانية وثلاثين شاهداً شعرياً وخمس عشرة آية من الذكر الحكيم، فضلاً عن بعض العبارات النثريّة، ولقلّة المواطن التي جاء فيها هذا الاستدلال؛ فقد يحسن حصرها، ليكون ذلك مغنياً عن إعادة التمثيل عند الحديث عن أسباب الاستدلال، وهذه المواطن هي:

- لقد تحدّث عن إعمال أفعال القلوب وإلغائها، ولم يستدلّ لإعمال جلّ هذه الأفعال، ولكنه أفرد (زعم) فاستدلّ لها بشاهدين من الشعر. [1] وتحدّث عن البدل محاولاً توضيح كيفيّته مستدلاً لذلك بست آيات وبيت من الشعر. [2] واستدل لصيغة اسم الفعل القياسيّة بشاهدين من الشعر وشاهدين من النثر، ثمّ استدلّ لعمله بشاهد شعري وشاهد نثري؛ لكيّ يبيّن أنّ اسم الفعل في موضع الفعل[3].

- واستدلّ للإغراء ببيت شعر[4]. كما استدلّ للمفعول لأجله بأربعة شواهد من الشعر[5]، والمفعول لأجله على تقدير اللام؛ كما كان الإغراء على تقدير فعل. ومثل هذا يقال عن استدلاله للاختصاص، حيث استدلّ بثلاثة شواهد من الشعر[6].

---

(١) الكتاب، ١: ١٢١

(٢) الكتاب، ١: ١٥١-١٥٤

(٣) الكتاب، ١: ١٤١-١٤٣

(٤) الكتاب، ١: ٢٥٦.

(٥) الكتاب، ١: ٣٦٨ – ٣٦٩.

(٦) الكتاب، ٢: ٢٣٣ – ٢٣٤.

- استدلّ للمفعول معه بشاهدين من الشعر [1]. كما استدلّ للتمييز بثلاثة شواهد من الشعر [2].
- استدلّ لفتح لام الجرّ الداخلة على المستغاث به بستة شواهد من الشعر وبعض التراكيب النثريّة [3]، والأصل في لام الجرّ أن تكون مكسورة مع الاسم الظاهر.
- استدلّ للترخيم المطّرد بشاهد شعري [4]. كما استدل للاستثناء التام المنفي بآية، وأشار إلى وجود لغة تلزمه النصب[5]
- وحين تحدّث عن الأدوات التي يجازى بها فقد قاده ذلك إلى الاستدلال لعدم المجازاة "بإذا"، حيث استدلّ بثلاثة شواهد من الشعر [6].
- واستدلّ لكسر همزة "إنّ" بعد "قال" بآية قرآنية [7]، كما استدلّ بآية لتاء القسم[8]، وهي في المرتبة الثالثة بين أحرف القسم فأكثرها الواو ثمّ الباء.
- استدلّ لنوني التوكيد الخفيفة والثقيلة بخمس آيات وتسعة أبيات[9].

هذا كلّ ما جاء من استدلال للأصول أو ما هو في منزلتها في كتاب سيبويه، مع التوسع في مفهوم الأصول، وإلاّ لكان ينبغي أن تعدّ لام الاستغاثة وعدم المجازاة بإذا، وكسر همزة "إنّ" بعد قال، ومجيء التاء حرفاً للقسم- كان ينبغي أن تعدّ مع الفروع، كما كان ينبغي عدّ الاختصاص والإغراء معها،فقضيّة الأصل والفرع تبدو قضيّة نسبيّة، فما يعدّ أصلاً من جهة ما قد يعدّ فرعاً من جهة أخرى.

---

(١) الكتاب، ١: ٢٩٨.

(٢) الكتاب، ٢: ١٧٣ – ١٧٤.

(٣) الكتاب، ٢: ٢١٥ – ٢١٦.

(٤) الكتاب، ٢: ٢٤١.

(٥) الكتاب، ٢:٣١٢.

(٦) الكتاب، ٣: ٦٠ – ٦٢.

(٧) الكتاب، ٣: ١٤٢.

(٨) الكتاب، ٣: ٤٩٦.

(٩) الكتاب، ٣: ٥٠٩ – ٥١٢.

المستوى الثاني: الاستدلال لقواعد متعدّدة الجواز

إنّ قسماً كبيراً من المسموع الذي استدلّ به سيبويه جاء عند الحديث عن تقعيد متعدّد الوجوه، بحيث يكون التركيب الواحد محتملاً لوجهين مختلفين في الإعراب أو الصياغة، سواء أكانت هذه الوجوه متقاربة في الجواز، أم كان بعضها أقوى من الآخر، وسواء أكانت هذه الوجوه تمثّل حالات، يُبنى على كلّ حالة منها حكم غير الذي يبنى على خلافها،أم كانت تمثّل وجهين لحالة واحدة. فقد يستدلّ للوجه الأقوى ويترك الوجه الآخر دون استدلال، سواء أكانت قوّة هذا الوجه منصوصاً عليها حين يصفه بالأجود أو الأحسن أو الأكثر، أم كانت مفهومة ضمنا حين يقدّم هذا الوجه ثمّ يشير إلى الآخر بقوله: "وقد يجوز" أو "ويجوز".

٤١٦٠٥٤

وقد يستدلّ للوجه الأقلّ جوازاً ويترك الوجه الأقوى دون استدلال، سواء أفهمت قلّة الجواز ضمناً حين يشير إلى الوجه الأقوى، أم فهمت نصاً حين يصف هذا الوجه بأنّه جيّد أو عربيّ أو كثير، وقد يستدلّ للوجهين معاً، سواء أكانا متقاربين في الجواز، أم كان أحدهما أقوى من الآخر، وسواء أكان الاستدلال بمسموع واحد مرويّ بوجهين، أم كان الاستدلال لكلّ وجه بمسموع مستقل.

وعلى هذا فثمّة ثلاثة مسالك انتهجها سيبويه في استدلاله للقواعد المتعدّدة الجواز. وقبل الحديث عن هذه المسالك ينبغي التوقف عند أحكامه التي يبنى عليها القول بقوّة الجواز أو إجازته، ففي كتابه غير قليل من هذه الأحكام، مفردة – تارة – من مثل: "عربيّ" و "جيّد" و "كثير" و "حسن" و "أجود" و "أكثر" و "أحسن"، و مزدوجة – تارة أخرى – من مثل: "عربيّ جيّد" و "عربيّ كثير" و "أجود وأكثر".

وبمراجعة كلّ ما جاء من هذه الأحكام يتّضح أنّ كلّ ما جاء منها على غير صيغة التفضيل يدلّ على الوجه الأقل جوازاً، فحيثما ورد حكم من هذه الأحكام؛ مفرداً أو مركباً مع غيره، فهو يشير إلى وجه جائز عنده مقابل وجه قويّ مطّرد، فسيبويه لا يقول: إنّ هذا الوجه عربيّ، أو جيّد، أو كثير، أو حسن، أو عربيّ جيّد، أو عربيّ كثير، إلاّ إذا كان هناك وجه أكثر جودة،أو أكثر حسناً،أو أكثر اطّراداً [1]؛ ولهذا فإنّ الوجوه التي وصفت بشيء من هذه الأحكام جعلت من الاستدلال لما هو أقلّ جوازاً.

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٣٤، ٥٦ . ٨٠، ٨٢، ٩٠، ٩٧، ١١٩، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٠، ١٩٤، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٣٢٩، وهذا تمثيل ببعض ما جاء في الجزء الأول حسب، وغيره مثله.

أمّا الأحكام التي جاءت على وزن صيغة التفضيل: "أجود" و "أحسن" و "أكثر"، فهي مستخدمة على نمط استخدام صيغة التفضيل، حيث تشير إلى وجهين متفاوتين في مقدار الحكم. فالمسموع الموصوف بهذه الأحكام هو من باب الاستدلال للوجه الأقوى، كما أنّ المسموع المقابل له هو من باب الاستدلال للوجه الأقلّ قوّة، فسيبويه حين يشير إلى أنّ هذا الوجه "أجود" أو "أحسن" أو "أكثر" لا يعني مطلقاً أنّ الوجه الآخر غير جيّد أو غير حسن، بل يعني أنّ الوجه الآخر جيّد أو كثير أو حسن، فهو يشير إلى أنّ هذا الوجه جيّد ولكنّ ذلك أجود، وأنّ وجهاً آخر كثير ولكنّ مقابله أكثر[1]، وهذا ما توجبه صيغة التفضيل التي تشير إلى اشتراك شيئين في حكم ما ثمّ غلبته في أحدهما.

على أنّ جَعْل المسموع الموصوف بصيغة التفضيل في باب الاستدلال للوجه الأقوى يحتاج الى معرفة طبيعة الموازنة، ومنزلة الموازنين، فقد تأتي هذه الأحكام في إطار الموازنة بين شيئين لا يعدّ أيّ منهما في باب ما هو أقوى، يقول سيبويه: "وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيد وعمرو ...... وإن شئت نصبت على المعنى وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضارب زيدٍ وعمراً، كأنّه قال: ويضرب عمراً أو وضاربٌ عمراً ومما جاء على المعنى [2] [ويذكر شاهدين للنصب على المعنى ثم يقول:] والنصب في الأوّل أقوى وأحسن" [3]،ويوازن مرّة أخرى ويقول: "والجرّ في هذا أقوى، يعني: هذا ضاربُ زيد وعمرو وعمراً بالنصب" [4] فالقوّة والحسن نسبيان، وإنّما يعني أنّ الحمل على الموضع في هذا التركيب أقوى من الحمل على الموضع في التراكيب الأخرى، ولا يعني أنّ النصب أقوى، ومع ذلك فهما معاً على غير وجه الكلام، فحدّ الكلام ووجهه الجرّ؛ لانّ سيبويه جعل النصب في مثل "ليس زيد بجبان ولا بخيلاً" غير وجه الكلام [5]، والباء زائدة في هذا التركيب، ومن باب

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٨٢، ٨٤، ١١٩، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٠، ١٩٤، ٣٢١، ٤٣٦.

(٢) الكتاب، ١: ١٦٩.

(٣) الكتاب، ١: ١٧٠.

(٤) الكتاب، ١: ١٧٤.

(٥) الكتاب، ١: ٦٦ – ٦٧.

أولى أن يكون ذاك غير وجه الكلام، وأن يعدّ مع المسموع المشكل.وفي موطن آخر يعقب سيبويه على قول الفرزدق.

فلو كُنتَ ضبيّاً عرفتَ قرابتي ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشـــافرِ

-بقوله "والنصب أكثر في كلام العرب" (١)، وحكم الكثرة -ههنا - لا يعني أنّ هذا الوجه من باب الاستدلال لما هو أكثر، وإنّما هو من باب الاستدلال لما هو أقلّ، حيث جاء على الإضمار، وإنّما وازن سيبويه بين حالتي الرفع والنصب بعد الإضمار، ومثل هذا في غير موطن (٢).

إنّ أهميّة المسموع المحكوم عليه بهذه الأحكام موضعيّة نسبيّة، تعتمد على مدار الموازنة ومنزلة كلّ واحد من الموازن بينهما على حدة.

مسالك الاستدلال للقواعد المتعددة الوجوه

١- الاستدلال للوجه الجائز أو "الأقلّ قوّة"

لا يُقصد بهذا الاستدلال لوجه موصوف بالقلّة أو ما شاكل ذلك ممّا جاء في باب المسموع المشكل، فالوجه الأقلّ قوّة هو وجه محتمل في العربيّة جائز في بنائها، بحيث لا يعدّ المستخدم لهذا الوجه مخطئاً، ولكنّه سيكون تاركاً للوجه الأقوى، وقد يكون هذا الوجه ممثلاً لحالة مطّردة لم تكن مقصودة في التقعيد، فالمسموع الممثّل لهذه الوجوه يتفاوت في درجة اطّراده وجوازه.

والحقّ أنّ بعض المسموع الذي يأتي به سيبويه من باب الجائز في موطن قد يحكم عليه في موطن آخر حكماً يجعله من باب المسموع المشكل، فإذا ما تبيّن ذلك نقل هذا المسموع إلى ذلك المستوى، أمّا إذا لم يتبيّن- في حالة مجيئه في الكتاب - فإنّ هذا من قصور التتبّع لهذا المسموع، وكان ينبغي ألاّ يكون في هذا الباب.

إنّ معرفة أهميّة تركيب ما أو قضيّة ما عند سيبويه لا تكون بمعاينته في موطن واحد في الكتاب، بل يستوجب ذلك متابعته في الكتاب كلّه، فكلامه يتفاوت بحسب المقام الذي يتحدّث فيه، وبحسب العلاقة التي تربط بين القضايا المختلفة.

(١) الكتاب، ٢: ١٣٦.

(٢) انظر: - مثلاً - الكتاب، ١: ٧٦، ١٤٦، ١٧٤.

إنّ معرفة أهمية هذا المسموع أو ذاك تعتمد على حكم سيبويه وطرائق معالجته لهذا المسموع، دون النظر إلى أحكام النحويّين الآخرين ومواقفهم مما حكم عليه؛ ذلك أنّ قسماً من المسموع المستدلّ به لوجوه جائزة في هذا المسلك، هو من المسموع المشكل عند غيره، كما يتضح - بناء على هذا - أنّ بعض القضايا الجائزة عنده ليست جائزة عند غيره، ولكنّ سيبويه يجيزها ولا ينصّ على ما يدلّ على إشكال فيها وللتمثيل:

١- يتحدّث سيبويه عن مجيء (اختار) متعدّية إلى مفعولين دون وساطة حرف الجرّ في ثانيهما، وكلامه يدلّ على إجازته هذا الوجه، وإن كان غير الأصل، ويستدلّ لذلك بآية ثم بشاهد للفرزدق هو قوله:

منّا الذي اختير الرجالَ سماحةً   وجوداً إذا هبّ الرياحُ الزعازِعُ [1]

وقد جعل السهيلي حذف حرف الجرّ في هذا الشاهد مما جاز على قلّة في الكلام[2].

٢- وهو يجيز إلغاء الجار والمجرور المتعلقين بخبر "إنّ"، حين يقدّم عليه وعلى اسمها، يقول: "وتقول: إنّ بك زيداً مأخوذ .... ومثل ذلك: إنّ فيك زيداً لراغب قال الشاعر:

فلا تَلْحَني فيها فإنّ بحبّها   أخاكَ مصابُ القلب جمٌّ بلابلُهْ [3]

وما استدلّ به لهذا الجواز، هو ممّا يقتصر فيه على السماع عند بعضهم[4].

٣- يقول سيبويه: "وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء، قال الأعشى:

ومرّ دهرٌ عـــلى وَبارِ   فهلكتْ جهرةً وبارُ" [5]

---

(١) الكتاب، ١: ٣٩.

(٢) نتائج الفكر: ٣٢١.

(٣) الكتاب، ٢: ١٣٣.

(٤) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ٢: ١٦٠.

(٥) الكتاب، ٣: ٢٧٩.

وليس في حديثه ثمة ما يشير إلى أنّ هذا الشاهد ضرورة، بل أشار إلى جوازه في العربيّة، ولكنّ هذا الشاهد يعدّ ضرورة عند غيره [1].

هذا تمثيل، وإلاّ فكثيرة هي الشواهد التي يجعلها في باب ويجعلها غيره في باب آخر.

إنّ خلط موقف سيبويه بمواقف النحويّين الآخرين سيؤدي إلى غير قليل من الخلط والاضطراب، ذلك أنّ لفكر سيبويه ومنهجه خصوصيّات يصعب تبيّنها إذا خلط رأيه بآراء غيره؛ ولهذا فإنّ الالتفات إلى آراء الآخرين في مسموع ما، سيكون للأنس بها وللإيضاح، ولا يراد بذلك إثبات ما ذهب إليه أو نفيه، لأن دراسة القضايا النحويّة لن تكون مقصودةً لذاتها في هذه الدراسة.

إنّ منزلة المسموع في هذا المسلك - وكما هو حال الرسالة جملة - تحدّد في ضوء حكم سيبويه أو مجموعة أحكامه على اختلاف مواطنها، ولا تحدّد في ضوء أحكام الآخرين.

إنّ المظهر العام الذي يقوم عليه تمييز المسموع المستدلّ به لما هو جائز يتمثّل في مجيء سيبويه بتقعيد متعدّد الجواز، رفعاً ونصباً، أو رفعاً وجراً ... أو متعدّد الفاعليّة كالإعمال والإلغاء وما شاكل ذلك، وحين يتبدّى من حديثه أنّ أحد الوجهين أقوى من الآخر، وحين يترك هذا القوي دون استدلال، ويستدلّ للوجه الجائز، فإنّ المسموع يكون منطوياً تحت هذا المسلك، ما لم يبد سيبويه حكماً آخر يجعل هذا المسموع في باب المشكل.

وقد استدلّ ضمن هذا المسلك بمائة وأربعة شواهد من الشعر وخمس عشرة آية، فضلاً عمّا جاء من التراكيب النثريّة.

والوجه الأكثر قوّة- الذي لا يستدلّ له- ليس بحاجة إلى استدلال في مجمل المواطن التي استدلّ فيها للوجه الأقلّ قوّة، فالمسموع الذي يؤكّد كلّ وجه من هذه الوجوه يفوق الحصر، ولكنّ همّ سيبويه كان يوجّه لما هو غير الأصل.

---

(١) انظر: الكتاب، ٢: ٢٧٩الحاشية.

والمواطن التي ينصّ فيها على أنّ هناك ما هو أقوى ولا يستدلّ له وإنّما يستدلّ لما هو أقلّ قوّة كثيرة في كتابه، نوضّح ماجاء منها في الجزء الأوّل، للدّلالة على ما أشير إليه في بقيّة كتابه [1].

١- يتحدث سيبويه عن الأفعال التي تنصب مفعولين من مثل: أعطى وكسا، ولا يستدلّ لها، ولكنّه يستدلّ لمجيء (اختار)، متعدّية إلى مفعولين بآية وشاهد شعري، كما يستدلّ لمجيء (نبّأ) متعدية إلى اثنين ببيت شعر، والأصل في هذين الفعلين أن يتعديا إلى مفعول واحد [2]، ومثل هذا عدم استدلاله لإعمال حسب وظنّ ورأى وعلم، مقابل استدلاله بآيتين لمجيء علم فعلاً لازماً[3].

٢- ويتحدّث عن إعمال كان وأخواتها، ولا يستدلّ لشيء من ذلك، وإنّما استدلّ ببيت شعر لاختصاص (كان) في مجيئها فعلاً لازماً بمعنى وقع[4] ، ثمّ يستدلّ لتقديم شبه الجملة على متعلقها الخبر، وتقديم الخبر على الاسم بآية وشاهد من الشعر،كما يستدل ببيت شعرلرفع المعطوف على خبر كان المنفيّة عند إعادة الإظهار [5].

٣- وحين تقع جملة الاشتغال معطوفة بحتّى فإنّ نصب المشغول عنه هو المختار، وقد يحسن الجرّ واستدل له ببيت من الشعر[6]، ولم يستدلّ للنصب، كما أشار إلى جواز الرفع.

---

(١) انظر: الكتاب، ٢: ١٦، ١٧، ٢٠-٢١، ٥٧-٥٨، ١٣٣-١٣٦، ١٤١-١٤٢، ١٩٠، ١٩١، ٢٥١-٢٥٢، ٢٥٣-٢٥٤، ٢٥٦-٢٥٨، ٢٨٢، ٢٩٩، ٣١٢، ٣٦٥، ٣٧٤، ٤١٥-٤١٦ و ٣: ٢٦، ٤٩، ٦٦، ٦٨-٦٩، ٧٠، ٩٠، ٩٥-٩٧، ١٠٥، ١١٢، ١٢٣، ١٤٤، ١٧٤، ١٨٣، ١٨٥، ٢٥٠-٢٥١، ٢٥٢، ٢٧٩، ٢٩٤، ٣٠١، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٣-٥٠٤، ٥١٣-٥١٤، ٥١٥، ٥١٧، ٥٦٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٢٧-٢٩.

(٣) الكتاب، ١: ٤٠.

(٤) الكتاب، ١: ٤٦-٤٧.

(٥) الكتاب، ١: ٥٦، ٦١.

(٦) الكتاب، ١: ٩٧.

٤- وفي باب "ماجرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل"(١) لا يستدلّ سيبويه لإعمال اسم الفاعل أو اسم المفعول، ولكنّه يستدلّ لما جرى مجرى "فاعل" من أسماء الفاعلين مثل: "فواعل" و "فعّال"، كما يستدلّ لإعمال الصفة المشبّهة، ولإعمال المصدر. وإعمال هذه الصيغ يعدّ غير الأصل قياساً إلى اسم الفاعل الذي لم يستدلّ له؛ "فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل"(٢).

٥- وتحدّث عن إعمال ظنّ وأخواتها ولم يستدلّ لهذه الأفعال، إلاّ ما كان من استدلاله "لزعم"- على ما سبق بيانه - ولكنّه استدلّ لإلغائها بشاهد من الشعر(٣).

٦- والأصل في "إنْ" وأخواتها في الجزاء أن يليها الفعل،'ولكنّ "إنْ" تختصّ بجواز تقديم الاسم، وقد استدلّ لجواز تقديم الاسم مشغولاً عنه ببيت شعر(٤)، وعلى الرغم من أنّ هذا الشاهد جاء بنصب المشغول عنه، وهو الأصل فيه، كما نصّ على ذلك: "وتقول في الخبر وغيره: إنْ زيداً تره تضرب، تنصب زيداً، لأنّ الفعل أن يلي(إنْ)أولى" (٥) – على الرغم من ذلك فإنّ تقديم الاسم- رفع أو نصب -هو حالة جائزة عنده، إذ قال: "كما جاز في قولك: إن الله أمكنني من فلان فعلت كذا وكذا" (٦)، وفي موطن آخر: "ويجوز الفرق في الكلام في"إنْ" إذا لم تجزم في اللفظ نحو قوله:

عاودْ هراةَ وإن معمورُها خَرِبا (٧)

---

(١) الكتاب، ١: ١٠٩-١١٦.

(٢) الكتاب، ١: ١١٧.

(٣) الكتاب، ١: ١٢٠.

(٤) الكتاب، ١: ١٣٤.

(٥) الكتاب، ١: ١٣٤.

(٦) الكتاب، ١: ١٠٠.

(٧) الكتاب، ٣: ١١٢. وقد فهم بعض الدارسين أنّ سيبويه لا يجيز مجيء "إنْ" متلوّةً باسم، فظن أنّه يمنع ما جاء في القرآن، فاستقصى من هذه الآيات ما شاء له ومزج ذلك بتحامل على سيبويه. "انظر: المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، عليف دمشقية: ١٥١". والفهم ذاته فهمه أحمد ياقوت "الكتاب بين المعيارية والوصفية: ٥١-٥٢". ولكنه كان أشد في تحامله على سيبويه. قلت: إنّما وضع سيبويه هذه القاعدة لما جاء في القرآن.

٧- والأصل في الاسم التالي للصفة المشبّهة أن يكون معرّفاً، كما أنّ الأصل فيه أن يكون مضافاً إليها، "والإضافة فيه أحسن وأكثر ..... والتنوين عربيّ جيّد"، و"اعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه الألف واللام .. فكان إدخالها أحسن وأكثر كما كان ترك التنوين أكثر ..... والأخرى عربيّة كما أنّ التنوين والنون عربيّ مطّرد"، وإذ يستدلّ سيبويه بعبارتين نثريّتين لمجيء الصفة المشبّهة مضافة فإنه يوجّه اهتمامه إلى الاستدلال لما هو عربيّ جيّد، فيستدلّ في الموطن الأوّل بثلاثة شواهد لمجيئها معملة، وينصّ على أنّ ذلك في الشعر كثير، ثمّ يستدل في الموطن الثاني بخمسة أبيات من الشعر [1].

٨- والأصل في "إنْ" أن يليها فعل ولكنه يعقد باباً للحديث عما "يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"، ويجعل نصفه للحديث عن الإضمار بعد "إنْ" ويستدل لذلك بخمسة أبيات من الشعر وبعض العبارات النثرية[2].

٩- وهو يجيز الرفع والنصب في الاسم المعطوف على الضمير المنصوب بعد توكيده بضمير الرفع؛ "فإن قلت إيّاك أنت وزيد فأنت بالخيار إن شئت حملته على المنصوب،وإن شئت على المرفوع المضمر"، واستدلّ بشاهد لحالة النصب [3]، وواضح أنّه لا يقدّم حالة على أخرى، فالمتكلّم بالخيار.

١٠- الأصل أن تنعت المعرفة بمعرفة، كما أنّ الأصل في النكرة أن يكون نعتها منكراً[4]،ولكنّه استدلّ لنعت النكرة بمضاف لم يكتسب من الإضافة تعريفاً، حيث استدلّ بآية وستة أبيات من الشعر [5].

---

(١) الكتاب، ١: ١٩٧ – ١٩٨.

(٢) الكتاب، ١: ٢٥٨-٢٦٣

(٣) الكتاب، ١: ٢٧٨.

(٤) الكتاب، ٢: ٦.

(٥) الكتاب، ١: ٤٢٤.

هذا كلّ ما جاء من استدلال سيبويه للوجه الأقلّ جوازاً في الجزء الأوّل. وواضح أنّ هذه الوجوه تتفاوت في درجة جوازها من موطن إلى آخر؛ فمجيء "علم" متعدّية إلى مفعول واحد وجه مطّرد لا يشكّ في ثبوته، ولكنّه جُعل من باب الجائز لأنّه لم يكن مقصوداً لذاته، وإنّما كان التقعيد ثمّة مختصاً بالحديث عن الأفعال المتعدّية إلى اثنين، ومثل هذا يقال عن عمل المصدر والصفة المشبّهة، إذ جعلا من باب الجائز مقابلة بالأصل الأكثر وهو فاعل.

مقابل ذلك يمكن الإشارة إلى حالات بدت من باب الاستدلال لما هو قويّ، ولكنّها استدلال لوجه جائز، من ذلك قوله: "... والابتداء في التبعيض أقوى، وهذا عربيّ جيّد، قوله: أخوالنا، وقد جاء في النكرة في صفتها، فهو في ذا أقوى قال الراجز:

وساقيينِ مثل زيد وجعل سقبان ممشوقان مكنوزا العضل"[1].

فموازنة سيبويه أظهرت الوجوه الجائزة وكأنّها وجوه مطّردة، وليس شيء ممّا وصفه بالأقوى ههنا من المطّرد. وإنّما أراد أن يقول: إنّ الابتداء في التبعيض أقوى منه في غير التبعيض، ولكنّ الإتباع أقوى من الابتداء فيه، ثمّ إنّ الابتداء في بدل النكرة أقوى من الابتداء في بدل المعرفة، ولكنّ الإتباع فيه أقوى من الإبدال.

فالقوة ههنا قوّة نسبيّة، إذ الأصل في هذا الشاهد أن يكون "سقبين ممشوقين مكنوزي العضل" على البدل من ساقيين، وليس على البدل من "زيد وجعل" كما أشار المحقق متّبعاً الأعلم؛ فسيبويه يستدلّ لقطع بدل النكرة ولا يستدلّ لقطع بدل المعرفة.

ومثل هذا قوله: "وتقول: إنّ قريباً منك زيد، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إنّ زيداً قريب منك أو بعيد منك لأنّه اجتمع معرفة ونكرة وقال امرؤ القيس.

وإنّ شفاءً عبرةٌ مهراقة فهل عند رسم دارس من معوّل

فهذا أحسن لأنّهما نكرة" [2].

---

(١) الكتاب، ٢: ١٧.

(٢) الكتاب، ٢: ١٤٢.

وهذا الحسن ليس مطلقاً، فالشاهد من باب الاستدلال لغير الأصل، فالأصل أن يكون معمولا "إنّ" معرفتين، ولكنّ وجود ما هو أقلّ حسناً جعل مجيئهما نكرتين أحسن منه.

المسلك الثاني: الاستدلال للوجه الأقوى

وهو على نقيض المسلك السابق، إذ يجيء التقعيد محتملاً لوجهين؛ أحدهما أقوى من الآخر، فيستدلّ سيبويه للوجه الأقوى ويكتفي بالإشارة إلى إجازة الوجه الآخر، وقد يُحاول بيان سبب قلّة جوازه مقارنة بالوجه الآخر، وقد يعمد إلى تأويل ما يبدو مشبهاً لهذا الجائز، والمسموع الذي جاء في هذا المسلك قليل إذا ما قيس بالمسلك السابق؛ إذ لم يتجاوز ثمانية وعشرين شاهداً شعرياً، وست عشرة آية قرآنية. وقد جاء الاستدلال للوجه الأقوى في الجزء الأوّل على النحو التالي:

١- يرى سيبويه أنّ إعمال الفعل الثاني في التنازع أولى من إعمال الأوّل، ويستدلّ لذلك بثلاثة أبيات، فضلاً عن استئناسه لهذا الإعمال بخمسة شواهد وآية. ولكنّ إعمال الأوّل ليس ممتنعاً، وإنّما هو جائز كما يُفهم ذلك حديثه، ومع هذا فإنّه يحاول تقديم تأويل يسوّغ فيه ما جاء من المسموع معملاً فيه الفعل الأوّل، ومنهجيّة سيبويه في الموازنة بين الوجهين تشير إلى أنّ الرأي القائل بإعمال الفعل الأوّل كان موجوداً في عهده [1].

٢- الأصل في الاسم المشغول عنه أن يكون مرفوعاً ويجوز النصب، ولكنْ ثمّة حالات أخرى تختلف باختلاف موقع جملة الاشتغال، فإذا ما جاءت معطوفة على جملة فعليّة - وهو يجعلها فعليّة منتهية بمنصوب - فإنّ الأقوى والمختار أن يكون المشغول عنه منصوباً، وهذا يفارق الأصل، واستدلّ لذلك بثلاث آيات وبيت شعر، وجعل الشعر مختصاً بكان؛ لكي يبيّن أنّها تجري مجرى الأفعال في هذه الحالة، ثمّ قال: "وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما حمل عليه وليس قبله منصوب وهو عربيّ جيّد" ولم يستدل لهذا الجيّد بل أوّل آية بدت مشبهة له [2].

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٧٣ - ٨٠.

(٢) الكتاب، ١: ٨٩ - ٩٠.

ومثل هذا استدلاله لنصب المشغول عنه بعد همزة الاستفهام،حيث استدلّ بشاهد من الشعر[1]، والنصب حدّ الكلام كما أشار سابقاً [2] ،ولكن الرفع جائز كما أشار بعد ذلك[3]، والأصل في الاسم المشغول عنه العامل فيه فعل أمر أو نهي أن يكون منصوباً، ولم يستدلّ لذلك [4]، وإنّما استدلّ لما جاء منه منصوباً بالدعاء الذي يجري مجرى الأمر بشاهد شعري، ثمّ قال: " ويجوز فيه من الرفع ما جاز في الأمر والنهي"[5]،ثمّ استدلّ مرّة أخرى لما جاء منصوباً بعد حروف النفي التي تجري مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي، حيث استدلّ بثلاثة أبيات،ثمّ قال: "وإن شئت رفعت، والرفع فيه أقوى إذ كان يكون في ألف الاستفهام" [6].

وهو لا يقصد أنّ الرفع أقوى من النصب لكي يكون استدلاله لما هو أقلّ، بل أراد أنّ النصب فيه محمول على النصب بعد ألف الاستفهام، ولمّا كان الرفع مع ألف الاستفهام جائزاً، والنصب معها أكثر، فهو هنا أكثر قوّة منه هناك، كما أنّ النصب ههنا أقلّ قوّة منه ثمّة، ومع ذلك فإنّ النصب هنا أقوى من الرفع.

٢- يعقد سيبويه باباً للأفعال التي تستعمل وتلغى، من مثل: ظنّ وحسب وخال ....، ثمّ يخصّ "تقول" بعد الاستفهام بتقعيد مخصوص يجعلها مقاربة لهذه الأفعال، واستدلّ بشاهدين لإعمالها، وهو الأصل ثمّ قال: "وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية" [7]،ولم يستدلّ لذلك.

---

(١) الكتاب، ١: ١٠٢.

(٢) الكتاب، ١: ١٠٠.

(٣) الكتاب، ١: ١٤٦.

(٤) الكتاب، ١: ١٣٧.

(٥) الكتاب، ١: ١٤٢.

(٦) الكتاب، ١: ١٤٥ – ١٤٦.

(٧) الكتاب، ١: ١٢٤.

٤- ويتحدّث عن تساوي الرفع والنصب في البدل، ويستدلّ للوجهين، ثمّ يتحدّث عن اختيار النصب ويستدلّ له بآية، وينصّ على أنّ الرفع فيه عربيّ كثير، ولا يستدلّ له[١].

هذا كلّ ما جاء من استدلاله للوجه الأقوى في الجزء الأول، وثمّة مواطن أخرى مماثلة في الجزأين الآخرين [٢]، وكما هو واضح من جملة هذه المواطن فإنّ عبارة سيبويه تتفاوت في التدليل على قوّة الوجه الجائز، فأحياناً يصفه بالقوّة والجودة أو بأنّه عربيّ أو عربيّ جيّد [٣]، وأحيانا يكون هذا الوجه من باب اللهجات الجائزة[٤]، ومثل هذه الأوصاف تدلّ على ثبوت هذا الجائز. ولكن ثمّة عبارات قد تدلّ على أنّ ما أجازه قد يكون مفترضاً أو متصوّراً،من مثل قوله "وإن شئت رفعت"، أو "وإن شئت نصبت"، أو "ولو قلت ... كان جيّداً" [٥]، وقد يُفهم الجواز ضمناً وإن لم ينصّ عليه[٦]، ولا يقصد بهذا أنّ كلّ ما أجازه من هذا القبيل كان افتراضاً، فليس كلّ ما بدا افتراضاً بمفترض، والقطع بذلك يحتاج إلى متابعة مثل هذه القضايا في مصادراللغة ومظان النحو، ولكن يشار في هذا المقام إلى أنّ بعض المسموع الذي استدلّ به للوجه الأقوى، ونصّ على جواز الوجه الآخر بهذه الصورة التي قد تبدو مفترضة، جاء مروياً برواية أخرى تؤكّد هذا الجائز؛ قال سيبويه: "وتقول: لا يلبث أن يأتيك، أي لا يلبث عن إتيانك،وقال تعالى: "فما كان جوابَ قومه إلاّ أن قالوا" ...... وإن شئت رفعت الجواب فكانت أن منصوبة" [٧]، والآية ذاتها كان سيبويه قد

---

(١) الكتاب، ١: ١٥٧.

(٢) انظر: الكتاب، ٢: ٣٤، ٨٦، ١٧٠، ١٨٧، ١٨٨، ٢١٣، ٢٧٨، ٢٩٥ و ٣: ٢٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٩٠، ٩٩، ١٢٥، ١٣٦ – ١٣٧، ١٥٥، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٤٣ – ٢٤٨.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٨٩ – ٩٠، ١٥٧، و ٢: ١٧١ و ٣: ١٣٧.

(٤) انظر: الكتاب، ٢: ٣٣، و ٣: ١٧٠، ١٨٧، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٤٣، ٢٩٥.

(٥) انظر: الكتاب، ٣: ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٩٩، ١٢٥، ١٣٧، ١٥٥، ٢٢٣، ٢٤٣.

(٦) انظر: الكتاب، ٢: ٨٦، ١٨٨، و ٣: ٣٤.

(٧) الكتاب، ٣: ١٥٥.

أشار إلى وجود قراءة برفع الجواب فيها [1]، حين كانت مصدّرة بالواو من سورة أخرى، ولا فرق بين التركيبين.

واستدلّ لنصب المشغول عنه قبل فعل الدعاء، ونصّ على جواز الرفع[2]، والشاهد ذاته روي رفعاً ":

أميران كانا آخياني كلاهمـــا فكلٌّ جزاه الله عني بما فعل" [3]

واستدلّ لنصب المشغول عنه بعد أحرف النفي بثلاثة شواهد، وأشار إلى جواز الرفع [4]،وقد روي اثنان من هذه الشواهد رفعاً، إذ روي قول زهير "لا الدارُ" [5] وروي قول جرير: "ولا حسبٌ فخرت به كريم ولا جدٌّ إذا ازدحم الجدود " [6]

واستدلّ لنصب الفعل بعد الفاء على إضمار "أنْ" بشاهدين، ونصّ على جواز الرفع [7]، والشاهدان رويا رفعاً: "فينطقُ إلاّ بالتي هي أعرف"،و"فينسبُ إلاّ الزبرقانُ له أبُ" [8]

المسلك الثالث: الاستدلال للوجهين معاً

وهذا المسلك التقاء للمسلكين السابقين،إذ يستدلّ للوجه الأقوى وللوجه الجائز في آن واحد، وقوّة هذين الوجهين تتفاوت من موطن إلى آخر، فقد يكونان متقاربين في الجواز، وقد يكون أحدهما أقوى من الآخر، وتتفاوت-أيضاً-في مقدار الجواز بصورة مماثلة لتفاوت درجة الجائز الذي درس سابقاً، فمن هذا الجائز ما يكون عربياً

---

(١) الكتاب، ١: ٥٠.

(٢) الكتاب، ١: ١٤٢.

(٣) الأغاني، ١٢: ٢١٨.

(٤) الكتاب، ١: ١٤٥ – ١٤٦.

(٥) شعر زهير بن أبي سلمى: ١٠٠.

(٦) ديوان جرير: ١٢٩.

(٧) الكتاب، ٣: ٣٢.

(٨) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ٣: ٦٠٨.

جيّداً، أو عربيّاً كثيراً، أو عربيّاً، حين يكون الوجه الآخر أكثر وأقوى أو أعرف وأجود، ومنه ما يكون جائزاً قويّاً، أو جيّداً، دون الإشارة إلى أنّ الآخر أجود، ولكنّ ذلك يفهم ضمناً، ومنه ما يكون أقلّ قوّة حين يشير إليه بقوله: "وقد يجوز" أو "وإن شئت قلت"، وثمّة استدلال لحالتين لا تقابل قوّة إحداهما بقوّة الأخرى.

ومقدار المسموع الذي جاء في هذا النمط من الاستدلال يقارب مقدار المسموع الذي استدلّ به لما هو جائز، حيث استدلّ بمائة وثمانية أبيات من الشعر وأربع وسبعين آية من الذكر الحكيم، وواضح أنّ عدد الآيات ههنا أكثر منها ثمّة.

بعض هذا المسموع قد يدرج في باب الاستدلال للوجه الأقوى، وبعضه الآخر قد يدرج في باب الاستدلال للوجه الجائز، ولكن من هذا المسموع ما لا يوصف بهذا ولا ذاك؛ ليس لأنّه يجيء استدلالاً لوجهين متساويين في الجواز- فلم يشر سيبويه غير مرّة واحدة إلى أن كثرة الوجهين المستدلّ لهما سواء[1]- بل لأنّ من هذا المسموع ما جاء استدلالاً لحالات لا لوجوه، وهي حالات ترتبط واحدتها بالأخرى، ولكن لا يُحاكم أيّ منها في ضوء غيرها، بحيث يقال: إنّ هذه الحالة أكثر من تلك، فإن قيل ذلك ، فلا أثر له في استخدام أيّ منها.

وتأسيساً على هذا يمكن الحديث في هذا المقام عن نمطين من الاستدلال ضمن هذا المسلك : نمط يستدلّ فيه لحالتين، وآخر يستدلّ فيه لوجهين، غير أنّ المسموع الذي يستدل به للنمط الأخير، قد يكون مسموعاً واحداً مرويّاً بروايتين، ويستدلّ به للوجهين معاً، سواء أعزّزت كلّ رواية بمسموع آخر أم عزّزت إحداهما دون الأخرى، أم اقتصر عليه، وقد يكون الاستدلال لكلّ وجه بمسموع خاصّ به؛ وعلى ذلك يمكن الحديث عن ثلاثة أنماط من هذا الاستدلال.

النمط الأوّل: الاستدلال للوجهين بمسموع واحد، حيث جاء ذلك في تسعة عشر موطناً في الجزأين الثاني والثالث [2]. ونعرض لما جاء في الجزء الأوّل حسب، وهي أربعة مواطن:

---

(١) الكتاب، ٣: ٣٢.

(٢) انظر: الكتاب، ٢: ١١، ٦٢، ٩١، ١٤٦، ١٤٧، ٢٢٣، ٣٤٩
٣: ٣٥ - ٣٦، ٤٤، ٥٢، ٥٤، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٧٦، ١٧٧ - ١٧٨، ٢٤١، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨٩.

١- يتحدّث سيبويه عن إعمال (كان) في معموليها المعرفتين، فللمتحدّث الخيار في جعل الاسميّة لأيٍّ منهما، ثمّ يستدل لنمط مخصوص من هذا الاختيار، وذلك في أسلوب الحصر. قال: "وتقول: ماكان أخاك إلاّ زيد ..... ومثل ذلك قوله عز وجل: "ما كان حجتَهم إلاّ أن قالوا"،و "وما كان جوابَ قومه إلاّ أن قالوا"،وقال الشاعر:

وقد علم الأقوام ما كان داءها   بثهلان إلاّ الخزيُ ممّن يقودها

وإن شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلاّ زيداً.وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع" [١].

٢- ويتحدّث عن تعدّد النعت وجواز إجرائه على المنعوت أو قطعه عنه، ويستدلّ للوجهين بآية بقراءتين،وبشاهد شعري بروايتين، ثمّ يعزّز الوجه الأقوى بشاهدين من الشعر [٢].

٣- الأصل في الاسم المشغول عنه أن يكون مرفوعاً، واستدلّ لذلك بقوله تعالى: "وأمّا ثمودُ فهديناهم"، وأشار إلى جواز النصب، ثمّ قال: "وقد قرأ بعضهم "وأمّا ثمودَ فهديناهم" وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع، قال بشر بن أبي خازم:

فأمّا تميمٌ تميمُ بن مرّ   فألفاهم القومُ روبى نياما

ومنه قول ذي الرُّمة:

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته   فقام بفأس بين وصليك جازرُ

فالنصب عربيٌّ كثير والرفع أجود" [٣]

على أنّ ذكر الشاهد الأخير، وجعله من باب "النصب عربيٌّ كثير والرفع أجود"، فيه إشكال من وجهين: الأوّل : تأسيساً على كلامه فإنّ الاسم الواقع بعد "إذا" يعرب مبتدأ، ولا يقدّر له فعل في حالة الرفع، بخلاف وجوب تقديره مع "إنْ".

---

(١) الكتاب، ١: ٥٠.

(٢) الكتاب، ١: ٤٣٢.

(٣) الكتاب، ١: ٨١ – ٨٢.

وهذا يقتضيه كلام سيبويه، فلم يستثن ولم يخصّص، بل جعل الحكم عاماً، ويؤكدّ هذا قوله في موطن آخر: "والرفع بعدها جائز لأنّك قد تبتدئ الأسماء بعدها" [١]،والنحويون جملة يوجبون تقدير فعل وإعراب تاليها فاعلاً له، خلا الأخفش فإنّه يعربه مبتدأ [٢]،وعلى ذلك يكون الأخفش آخذاً برأي سيبويه.

وأمّا الإشكال الآخر فيتراءى في تناقض شكلي يظهر حين يقول في موطن آخر: "ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: إذا، وحيث. تقول: إذا عبدالله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه؛ لأنّهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدها إذا كان بعده الفعل، لو قلت: اجلس حيث زيد جلس، وإذا زيد يجلس كان أقبح من قولك إذا جلس زيد وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس، والرفع بعدها جائز، لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبدالله جالس واجلس إذا عبدالله جلس" [٣].

وعلى ما يبدو فإنّ سيبويه أراد بهذا النصّ التمييز بين حالتين "لإذا"؛الأولى: حين تكون بمعنى المجازاة، ولعلّها تكتسب هذا المعنى من كون الفعل التالي لها فعلاً مضارعاً. والثانية حين تبتعد عن معنى المجازاة، ولعلّها تكتسب ذلك من كون الفعل التالي لها فعلاً ماضياً، هذا ما يؤكّده تمثيل سيبويه، فالأنماط القبيحة هي التي تنطوي على فعل مضارع واقع موقع الجواب في أدوات الشرط الجازمة، والأنماط التي يقع فيها الماضي في موقع المضارع لا تكون قبيحة. وإذا كان القبح هنا قد جاء من اقتراب (إذا) من معنى المجازاة مع الفعل المضارع حسب، فإنّ تمييزه بين حالتي المضارع والماضي يؤكّده موطن آخر تحدّث فيه عن خصوصيّة "إنْ" في جواز تقديم الاسم على الفعل، وهو يجيزه في حالة كون فعلها ماضياً، أمّا إذا كان مضارعاً فلا [٤].

---

(١) الكتاب، ١: ١٠٧.

(٢) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ١٢٧.

(٣) الكتاب، ١: ١٠٦ - ١٠٧.

(٤) انظر: الكتاب، ٣: ١١٢.

وهكذا يتمّ التجاذب بين "إنْ" و "إذا" من حيث علاقتهما بزمن الفعل، عندما يقدم الاسم على فعله.

٤- يستدلّ سيبويه لنصب الصفة المشبّهة المعرّفة بـ "أل" لتمييزها النكرة بشاهد من الشعر، والشاهد ذاته استدلّ به لعملها في المعرّف،حيث رواه برواية أخرى[١] .

والوجوه التي يستدلّ لها بهذه الطريقة أكثر تقارباً في جوازها من الوجوه التي يستدلّ لكلّ منها بمسموع خاصّ، كما أنّ التراكيب القرآنية التي جاءت بقراءتين أكثر من الشواهد الشعريّة، إذ جاء في هذا الاستدلال إحدى وعشرون آية بقراءتين [٢]، وأحد عشر بيتاً من الشعر روي كلّ منها بروايتين كلّ رواية منهما لوجه [٣].

النمط الثاني: الاستدلال لكلّ وجه بمسموع خاصّ به

وقد جاء ذلك في الجزء الأوّل على النحو التالي:

- الأصل في الاسم المشغول عنه الذي يتلوه فعل واقع موقع الوصف اللازم له- أن يكون مرفوعاً، والأصل- أيضاً -أن يثبت الضمير المشغول به مع المشغول، وقد يحذف هذا الضمير، واستدلّ بشاهدين لمجيء الضمير مثبتا، وبآخرين لمجيئه محذوفاً [٤].

- وتحدث عن جواز الرفع والنصب في البدل، والرفع هو الأعرف الأكثر، واستدلّ له بآية وبيت شعر، والنصب عربيّ حسن واستدلّ له بشاهدين [٥].

---

(١) الكتاب، ١: ٢٠٠.

(٢) انظر: الفصل الخامس: ٢٦١.

(٣) انظر: الفصل الخامس: ٢٦٣.

(٤) الكتاب، ١: ١٢٩ – ١٣٠.

(٥) الكتاب، ١: ١٥٥ – ١٥٦.

- وتحدّث عن نصب المفعول المطلق المؤكّد لسابقه واستدلّ بأربعة آيات وشاهد شعري، والنصب هو الأكثر، ولكنْ: "قد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع"، واستدلّ بآية لمجيئه مرفوعاً [1].

- الأصل في الظروف المبهمة غير المختصّة التي تقع موقع الخبر في الجملة الاسميّة أن تكون منصوبة، واستدلّ لذلك بخمسة أبيات، ولكن: "اعلم أنّ هذه الأشياء كلّها قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة زيد وعمرو. سمعنا من العرب من يقول: دارك ذاتُ اليمين وقال الشاعر، وهو لبيد:

فغدَتْ كلا الفرجين تحسِبُ أنّه مولى المخافة خلفُها وأمامُها [2]

وثمّة مواطن أخرى جاء فيها الاستدلال لكلّ وجه بمسموع خاصّ به [3]، والوجهان المستدلّ لهما ههنا أقلّ تقارباً في جوازهما ممّا جاء في النمط السابق، فأحدهما عالٍ والآخر أقلّ منه، ويؤكّد هذا أنّ جلّ هذه المواطن تأتي مرتبطة "بقد يجوز" حين يشير إلى الوجه الجائز، غير أنّ هذا ليس أمراً لازماً، كما أنّ ما ذكر في النمط الأوّل ليس لازماً هو الآخر، فقد يوجد في النمط الأوّل ما يشار إليه بمثل هذه العبارات، كما يوجد في النمط الثاني ما وصف بأنّه عربيّ حسن أو عربيّ جيّد.

النمط الثالث: الاستدلال لحالتين متباينتين، لا تؤثر إحداهما في الأخرى من حيث كثرة الاستعمال أو اطّراده، من ذلك:

- يتحدّث سيبويه عن عمل اسم الفاعل ويعرض للحالات التي يكون فيها:
  أ- معملاً منوناً، واستدلّ لذلك بأربعة أبيات من الشعر.
  ب- مضافاً إلى معموله، واستدلّ لذلك بأربع آيات وثلاثة شواهد.
  جـ- مجموعاً جمع سلامة معملاً، واستدلّ لذلك بآية وشاهد.

---

(1) الكتاب، 1: 281.

(2) الكتاب، 1: 407 - 412.

(3) انظر: الكتاب، 2: 14 - 16، 67 - 68، 70، 75، 79 - 84، 164، 166 - 417، 418 و3: 13، 30 - 31، 45، 46، 47 - 48، 90، 98، 129 - 131، 133، 166 - 167، 181 - 182، 252 - 253.

د- مجموعاً جمع سلامة مضافاً، واستدلّ لذلك بشاهدين [1]

- ويتحدّث عن المصدر حديثاً مشابهاً لحديثه عن اسم الفاعل، فقد استدلّ لإعماله منوناً بآية وثلاثة شواهد، واستدلّ لحذف التنوين والإضافة إلى الفاعل مع إعماله في المفعول بشاهدين، ثمّ استدلّ لعمله معرّفاً بشاهدين من الشعر [2].

ومثل هذا - أيضاً - حديثه عن الصفة المشبّهة المثناة أو المجموعة جمع سلامة، إذ استدلّ لنصب تمييزها بآية وشاهد، واستدلّ لإضافته إليها بكلام نثريّ [3].

- يعقد سيبويه باباً للحديث عن تعليق "علم"، ويستدل لذلك بثلاث آيات، ثمّ يستدل لإعمالها بثلاث آيات أخر؛ لكي يوازن بين الحالتين[4]

- وعند حديثه عن المصدر التشبيهي يعقد مجموعةً من الأبواب ليوازن بين حالاته الإعرابية ويستدل لكلّ حالة منها[5]

المستوى الثالث: الاستدلال لقواعد فرعيّة

إنّ قسماً كبيراً من القواعد التي استدل لها سيبويه في المستوى السابق يعدّ في باب القواعد الفرعيّة التي تأتي متمّمة للأصول، وما يميّز القواعد التي يستدلّ لها في هذا المستوى أنّها قواعد بوجه واحد، فليس هناك وجهٌ أقوى وآخر جائز، بل هي قواعد فرعيّة تطّرد على هيئاتها، وهي تفريعات تأتي لجزئيّات محدّدة بهدف تمييز شيء قد يبدو غير داخل في التقعيد لإدخاله فيه، أو إخراج شيء من التقعيد وإفراده بحكم مخصوص مفارق للباب الذي جاء فيه.

وقد جاء الاستدلال لقواعد من هذا القبيل بنحو اثنين وتسعين بيتاً من الشعر، وسبعين آية من الذكر الحكيم، وهي تنقسم إلى قسمين، من حيث طبيعة التقعيد المستدلّ له:

---

(١) الكتاب، ١: ١٦٥ - ١٨٥.

(٢) الكتاب، ١٨٩ - ١٩٣.

(٣) الكتاب، ١: ٢٠١ - ٢٠٢.

(٤) الكتاب، ١: ٢٣٥-٢٤٠.

(٥) الكتاب، ١: ٣٥٥-٣٦٧.

أمّا الأوّل: فهو الاستدلال لقضايا فرعيّة لها خصوصيّاتها التي تميّزها عن التقعيد السابق، فيجب فيها ما لا يجب فيه، أو يمتنع فيها ما جاز فيه، ولتوضيح ذلك:

١- يتحدّث سيبويه عن إعمال "ما" حجازيّة وإهمالها تميميّة، فإذا أصبحت أداة حصر انتفى الوجه الحجازي،واستدلّ لذلك بآية [١].

٢- ويجوز للمتحدّث أن يعمل الوصف؛ "اسم الفاعل" و "اسم المفعول"، كما يجوز له أن يضيفه، ولكن ثمّة حالة تعمل فيها الصفة في معمولين،فإذا ما أعملت فيهما لم تختلف عن إعمالها في معمول واحد، ولكن إذا ما وجب إضافة أحد معموليها إليها فإنّ المتكلم ينصب أيّهما شاء، غير أنّه ليس مخيّراً في التقديم، فيجب تقديم المجرور وتأخير المنصوب؛لكيلا يفصل بين الجار والمجرور،واستدلّ لذلك بآية [٢].

٣- والمفعول معه منصوب، ولكنّه إذا وقع بعد "واو مع" مسبوقة باسم آخر اختلف الحكم، وأصبح الاسم واجب الرفع، واستدلّ لذلك بثلاثة أبيات من الشعر، ثمّ يتّصل بهذا التفريع تفريع آخر حين تكون مسبوقة بشبه جملة مستوجبة تقدير فعل، في مثل "مالك وزيداً"، وشبه الجملة وإن بدت إلى الاسم أقرب منها إلى الفعل فإنّ المعنى يستوجب تقدير الفعل؛ ولذلك استدلّ سيبويه بشاهدين من الشعر [٣].

هذا كلّ ما جاء في الجزء الأوّل من التقعيد الفرعي المقصود في هذا المقام. وهناك مواطن أخرى في الجزأين الآخرين [٤]، وهي تماثل ما ذكر هنا من حيث مجيء هذه القواعد متّصلة بتقعيد سابق حيث يعمد سيبويه إلى تبيان الفارق بينهما.

---

(١) الكتاب، ١: ٥٩.

(٢) الكتاب، ١: ١٧٥.

(٣) الكتاب، ١: ٢٩٩ – ٣٠٨.

(٤) انظر: الكتاب، ٢: ٥١، ٦١، ١٣٩، ١٤٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٣ – ٢٠٤، ٢٠١، ٢٢٥، ٢٢٧ – ٢٢٩، ٢٣٢ – ٢٣٣ و ٢٣٦، ٢٤١، ٢٥٢ – ٢٥٣، ٢٥٤ – ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٧٨ – ٢٧٩، ٢٩٠ – ٢٩١، و ٣: ١٥، ١٩، ٢٨ – ٣٩، ٤٢، ٦٦، ٦٩، ٧٢، ٧٤، ٨٥، ٨٦، ٩٤، ١٠٦، ١١٠، ١١٧، ١٣١، ١٣٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢ – ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٢ – ١٧٣، ١٨٤ – ١٨٩، ٥٠٦، ١٣٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٣، ٨٤، ١٨٩، ٥٠٦.

وأمّا القسم الآخر: فيتمثّل في الاستدلال لخصوصيّات ألفاظ محدّدة من إعمال أو إهمال، ومن تعريف أو تنكير، ومن صرف أو منع صرف، سواء أكان هذا التخصيص بقصد جعل الألفاظ موافقة للباب الذي جاءت فيه؛ لكي لا يظنّ أنّها تفارقه، أم كان بقصد تمييز هذه الألفاظ وإن بدت مشبهة له.

ولم يرد شيء من هذا الاستدلال في الجزء الأوّل من الكتاب، وكلّ ما جاء فيه كان من باب القواعد الفرعيّة المتعدّدة الجواز من مثل استدلاله لخصوصيّة الأفعال الناقصة، وخصوصيّة همزة الاستفهام في الاشتغال، وممّا جاء في الجزأين الآخرين[1]:

١- يتحدّث سيبويه عن النكرة والمعرفة حديثاً عاماً ثم يأخذ في استقصاء ألفاظ مخصوصة، ومما استقصاه ليبيّن أنّه نكرة لا معرفة "ابن أفعل"،حيث استدلّ بأربعة أبيات من الشعر [2].

٢- دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لا يغيّر عملها،واستدلّ لذلك بشاهد شعري وشاهد نثري [3].

٣- وفي باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، استدلّ لإضافة اسم الزمان إليها، ثمّ خصّ "آية" فاستدل لإضافتها بشاهدين من الشعر[4].

والمسموع الذي استدلّ به لهذا القسم أقلّ من المسموع الذي استدلّ به للقسم السابق، حيث استدلّ هنا بثلاثة وثلاثين بيتاً وخمس آيات، بينما استدلّ في القسم السابق بتسعة وخمسين بيتاً وخمس وستين آية.

أسباب الاستدلال المباشر

إنّ كون ما استدلّ له سيبويه من القواعد الفرعيّة التي تأتي لقضايا جزئيّة محدّدة دفعه إلى الاستدلال لها، وإنّ استدلاله للوجه الأقلّ جوازاً- سواء أترك مقابله

(١) انظر- أيضاً-: الكتاب، ٢: ٣٦ – ٣٧، ٢٧٣، ٢٩٨ و ٣: ٥٧، ٥٨، ٧٧، ٨٠، ١٠٣، ١١٥ – ١١٦، ١٥٦، ٢٢٥ – ٢٢٦، ٢٤٠، ٢٥٤، ٢٧١، ٢٧٥ – ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٢٦، ٣٢٧.

(٢) الكتاب، ٢: ٩٧ – ٩٩.

(٣) الكتاب، ٢: ٣٠٦.

(٤) الكتاب، ٣: ١١٨.

الأكثر دون استدلال أم استدلّ له معه- يتوافق ومنهجيّته في الاستشهاد جملة، فهو يولي عنايته إلى ما هو غير الأصل،سواءأكان ذلك جائزاً أم كان نازلاً إلى درجة المسموع المشكل أوالخصوصيّات اللغويّة.

هذه الأسباب وإن بدت موجّهة لاستشهاد سيبويه فإنّ ثمّة أسباباً أخرى تتحكّم في استدلاله، فليست كلّ قاعدة فرعيّة بحاجة إلى الاستدلال، بل تأتي القواعد المستدلّ لها؛ فرعيّة كانت أم أصولية؛ مرتبطة بظروف وملابسات خاصّة، تتمثّل فيما هو آت:

١- *خصوصية المستدلّ له*

وذلك حين يكون التقعيد لجزئيّة محدّدة مخالفة لبابها في اختصاصها بحكم تفارق به التقعيد الذي جاءت في ضوئه، وهذا ينسحب على جملة ما جاء استدلالاً لخصوصيّات ألفاظ محدّدة، " فإنّ " و "كان" وهمزة الاستفهام تختصّ كلّ واحدة منها بحكم خاصّ بها في بعض المواضع، كما تختصّ ألفاظ أخرى لبيان حكمها من إعمال أو إهمال، مثل: "تقول" بعد الاستفهام، أو من تعريف وتنكير، كاختصاص "ابن أفعل"، أو من صرف وعدم صرف كاختصاص "سبأ". و "دعد" بأحكام خاصّة[1].

٢- *إشكالات في التقعيد أو التنظير*، حيث ينطوي التقعيد على تداخلات بين التراكيب أوتداخلات مع آراء علماء آخرين.

إنّ قسما كبيراً مما جاء به سيبويه استدلالاً للوجه الأقوى جاء مرتبطاً بإشكالات مخصوصة تقود إلى وجوب تأكيد التقعيد بمسموع. فقد يكون التقعيد منطوياً على تداخل ناتج من تقارب الأنماط اللغويّة، ولتمييز هذه التقاربات كان يستدلّ لها أو لبعضها، بصرف النظر عن مستوى التقعيد، ومن هنا فقد استدلّ سيبوية "للام الاستغاثة"، وإن كانت لا تحتاج إلى استدلال؛ لأنها تخالف الأصل، وهو كسر لام الجرّ مع الاسم الظاهر، ومثل هذا استدلاله لغير قليل من أنماط الاشتغال التي أخذت حكماً مغايراً لأصل الاشتغال، فما استدلّ له كان الأَوْلى فيه نصب المشغول عنه، ومثل هذا استدلاله للأنماط المقاربة لتركيب المفعول معه، حيث

---

(١) انظر: الكتاب، ٣: ٢٤١ ، ٢٥٢

استدلّ لما يجب رفعه بخلاف المفعول معه، ثمّ قاده هذا إلى الاستدلال لما يجب نصبه، لأنّه بدا شبيهاً لما وجب رفعه.

وقد تكون مشكلة التقعيد مرتبطة بوجود خصوصيّات لهجيّة محدّدة، إذ يحاول سيبويه نفي فاعليّة هذه الخصوصيّات[1].

وقد لا يكون التقعيد منطوياً على هذه التداخلات، وإنّما تكون هناك آراء لبعض النحويّين تخالف المذهب الذي يراه سيبويه، حينئذ لابّد له من الاحتجاج لما يذهب إليه[2].

٣- حاجة *التقعيد للتوضيح والتقرير*

ويمثّل ذلك سبباً مطّرداً كان يستحثّ سيبويه على الاستدلال، فكلّما بدا التقعيد محتاجا للتوضيح للتمييز بين أنماط لغويّة متقاربة استدلّ له، وكلّما كان التقعيد منطويّا على حذف أو إضمار كان لابدّ من الإتيان باستدلال له؛ لتمثيله مظهراً. ومن هذا الباب جاء استدلاله لجلّ الأصول التي أشير إليها، فالإغراء والاختصاص على تقدير فعل محذوف، والمفعول لأجله على تقدير اللام، والمفعول معه واوه بمعنى "مع"، ومن هذا الباب -أيضاً- جملة ما جاء استدلالاً فرعيّاً لحالات محددّة،من مثل:مجيء "غير" بمعنى "إلا"،وضده، ومجيء "إلاّ" بمعنى "لكن"، ومجيء "أنْ" بمعنى "أي".

وهذه الأسباب التي تقود سيبويه إلى الاستدلال ليست منفصلة كما بدت هاهنا، وإنّما هي أسباب متداخلة،قد تجتمع في كثير من الأحيان، إذ قد يكون الموطن الواحد يمثّل تقعيداً مخصوصاً محتاجاً للتوضيح والتقدير، وفي الوقت ذاته يكون هناك إشكالات تمثّلها آراء العلماء، أو إشكالات ناتجة عن تداخل الأبواب، ويكاد استدلال سيبويه لحالات نصب المضارع أو رفعه بعد "الواو" أو "الفاء" أو "حتّى" -وهو كثير- يكاد يكون متسبباً عن اجتماع جملة هذه الأسباب، فكلّها مواطن تحتاج

---

(١) انظر: الكتاب، ٥١:١، و ١٧:٢، ٣٢، ١٣٩، ١٤٠، ١٧٠، ١٨٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣٤، ٢٩٥، ٢٩٧، و ٣: ٢٣٨، ٢٤٣، ٤٤٤

(٢) انظر: الكتاب، ٥١:٢، ٧٩، ٩٧، ٩٩، ١٧٠، ١٨٧، ٢٦٤، ٢٩٠، ٢٩١و٣:٦٦

إلى تقدير وتوضيح لتجلية الفوارق بين الوجوه المختلفة، وغالباً ما يقود وجه ما للحديث عن وجه آخر مقارب له لتمييزه عنه.

أهمية الاستدلال المباشر

يشترك المسموع المستدلّ به لهذا المستوى في مجيئه بهدف إثبات تقعيدٍ ما ممّا هو داخل في العربيّة، غير أنّ أهّميته تتفاوت بحسب أهميّة التقعيد المستدلّ له، كما ترتبط بالأسباب التي أوجبت المجيء به.

يتّضح من الكلام على مستويات الاستدلال أنّه غالباً ما يأتي لقواعد فرعيّة أو لوجه جائز غير الوجه الأقوى أو الأكثر، وأن عدد الشواهد التي جاءت لما هو أقلّ جودة يربو كثيراً على عدد تلك التي جاءت لما هو أكثر قوّة، أو للأصول، من هنا يمكن القول:إنّ الاستدلال عند سيبويه -أو الاستشهاد جملة- يتناسب تناسباً عكسيّاً مع ثبوت التقعيد واطّراده، فكلّما كان التقعيد مطرداً كان خلواً من الاستدلال، وكلّما كان أقلّ اطّراداً كان بحاجة إلى الاستدلال؛ لتأكيده وتثبيته، يتأكد هذا إذا علمنا أنّ المسموع المستشهد به في باب المسموع المشكل،وفي باب الخصوصيّات اللغويّة يزيد على المسموع المستدلّ به بمستوياته المختلفة ، وإذا ما جعل المسموع المستدلّ به للوجه الجائز مع المسموع المستدل به لغير الأصل أصبح ثلثا المسموع لما هو غير الأصل، فمنهجيّة سيبويه في الاستشهاد تؤكّد أنّ هدفه كان متّجهاً نحو استقصاء ما هو غيرالأصل.

أمّا المسموع المستدلّ به لما هو مطّرد أو للقواعد الفرعيّة فتتّضح قيمته من ارتباطه بأسباب مخصوصة أوجبت المجيء به، إذ إنّ قسماً كبيراً ممّا استدلّ به لما هو مطّرد أو فرعيّ كان له ما يوجبه، سواء أكان ذلك مرتبطاً بإشكالات تثار حول التقعيد من آراء النحويّين، أم كان التقعيد مشتملاً على تداخل بين الأنماط اللغويّة المتقاربة، فيأتي الاستدلال مثبتاً لما استدلّ له ومميّزاً له عن الأنماط المقاربة، حيث يعمد سيبويه إلى توضيح الفوارق بين هذه التداخلات في ضوء المسموع المستدلّ به وما يرافقه من تمثيل، وفوق هذا فإنّ قسماً آخر ممّا استدل له كان بحاجة للتوضيح والتقدير. فكلّما كان التقعيد منطوياً على حذف وتقدير وتبيان للمعاني كان ذلك أدعى إلى الاستدلال، وعلى هذا يمكن القول -أيضاً-: إنّ الحاجة للاستدلال عند

سيبويه كانت تظهر كلمّا أثيرت شكوك ما حول التقعيد. فكلّما ازدادت الثقة بالتقعيد كان في غنى عن الاستدلال.

وإذا كان الاستدلال للأصول هو أقوى أنواع الاستدلال،وكانت هذه القواعد هي الأكثر أهمّيّة في العربيّة؛ فأحسب أنّ سيبويه لو لم يأتِ بمسموع لتأكيد هذه الأصول- وهو لم يأت به إلاّ في مواطن محدّدة- لما نقص الكتاب شيئاً. هذا الظن قد يصدق الآن بعد أن أصبحت تلكم القواعد من الثبات بدرجة لا تحتاج معها إلى الاستدلال بعد طول الدرس والمتابعة على مرّ العصور، ومع ذلك يبقى هذا الاستدلال متوافقاً مع فلسفة سيبويه في الاستدلال، فجلّ الأصول التي استدلّ لها كانت ترتبط بسبب من الأسباب الموجبة للاستدلال، وقد يصعب علينا-مثلاً- معرفة السبب الذي دعاه إلى الاستدلال لإعمال "زعم"، ومع هذا فربما كان ذلك لحاجة في نفسه، قد تدرك إذا علمنا أن "زعم" في القرآن لم يرد مفعولاها اسمين صريحين ألبتة[1]، بل كانت تأتي مرتبطة بتأويل مصدر، والشاهدان اللذان جاء بهما كانت "زعم" فيهما معملة في مضمر واسم صريح. وكأنّه أراد أن يؤكّد وجوب تأويل المصدر في محلّ نصب سد مسدّ معموليها، و إن لم ينصّ على ذلك .

النوع الثاني: الاستدلال غير المباشر "الاستئناس"

يختلف هذا النوع عن سابقه في طبيعة العلاقة التي تربط بين المسموع والتقعيد، فإذا كانت العلاقة في النمط الأول يبنى عليها إثبات لتقعيد يكون المسموع نصاً فيه؛ فإنّ علاقة المسموع بالتقعيد، هاهنا علاقة مقاربة ومشابهة، فالمسموع ليس نصاً في التقعيد ولا يفيد في إثباته إثباتاً قاطعاً، بل يعمل على إثباته بصورة غير مباشرة من حيث هو تقريب له ، أي أنّه لا يتجاوز معنى الاستئناس المرجّح للتقعيد إلى معنى الاستدلال المؤكّد له. إنّ غياب المستدلّ به بصورة مباشرة يفقد التقعيد مشروعيّته، ولكنّ غياب المسموع المستأنس به لا يفقده هذه المشروعيّة.

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: زعم

في ضوء هذا يمكن أن يقال: إنّ المضمون العام للاستئناس في هذه الدراسة يتمثّل في مجيء سيبويه بمسموع لا يمثّل التقعيد تمثيلاً مباشراً، بصرف النظر عن مستوى التقعيد أو منهجيته، بل يكون هذا المسموع تابعاً لتقعيد آخر ومن باب آخر، ولكن يؤتى به لاشتماله على شيء يقارب التقعيد في بعض عناصره، أو في شيء من مستلزماته، وقد يؤتى به لأنّه يقارب التقعيد في سلوك لغوي ما، حيث يتّخذ التقعيد والمسموع مسلكاً متشابهاً في تركيبهما.

وبمعنى آخر يعدّ الاستشهاد استئناساً إذا لم يكن من الممكن تحليله في ضوء التقعيد الذي جاء مرتبطاً به، فلم يكن مقصد سيبويه تحليل هذا المسموع لبيان منزلته التقعيدية -إلاّ أن يأتي ذلك عرضاً- بل كان يحلّله لبيان منزلة المستأنس به، أو لتوجيهه في ضوئه.

ولتوضيح كلّ ما سبق قد تحسن الإشارة إلى نصّ تباينت فيه أسباب الاستئناس، وذلك في حديث سيبويه عن إعراب المصدر بعد إلاّ في مثل: "ما منعني إلاّ أن يغضب عليّ فلان"، قال: "والحجّة على أنّ هذا في موضع رفع أنّ أبا الخطاب حدّثنا أنّه سمع من العرب الموثوق بهم، من ينشد هذا البيت للكناني:

لم يَمْنَعِ الشّربَ منها غيرُ أن نطقت   حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ

وزعموا أنّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يومَئذٍ في كلّ موضع فكذلك "غيرَ أن نطقت". وكما قال النابغة:

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصّبا   وقلتُ ألمّا أصحُ والشـيب وازعُ

كأنه جعل حينَ وعاتبتُ اسماً واحداً" [1]

فالمسموع المستشهد به هاهنا ليس نصّاً في القاعدة، فالشاهد الأول استئناس، لأنّه ليس في صميم القاعدة، ولأن العلاقة بينه وبين التقعيد تقوم على تجاذب "غير"،

---

(١) الكتاب، ٢:٣٢٩-٣٣٠. أمّا الناس فهم بعض بني أسد وقضاعة عند الفراء؛ وعلى ذلك فإنّ الخليل أراد الإشارة إلى هذه اللغة، كما أراد الإشارة إلى رواية النصب للشاهد السابق، وعلى هذه الرواية أنشده الفراء "معاني القرآن، ١:٣٨٢-٣٨٣".

و ما بعد "إلاّ" في الإعراب، فهو استئناس مباشر، إذ لا سبيل إلى إثبات رفع ما بعد "إلاّ" في تلكم الحالة إلاّ بإثبات رفع "غير" التي تأخذ حكم المستثنى في الإعراب.

والشاهد الثاني- مع المسموع النثري-ليس استدلالاً بل هو استئناس، ثُم إنّه لا علاقة تربط بينه وبين المستأنس له سوى علاقة المشابهة، حيث بُنيت "غير" كما بنيت "يومئذ" في كلّ موطن، كما بنيت "حينَ" وكان حقّها الجَر، فهذا نظير ذاك، والشاهد على ذلك استئناس غير مباشر.

وتأسيساً على ما سبق فإنّ الاستئناس في كتاب سيبويه يأتي في نوعين متمايزين بحسب العلاقة التي تربط بين المستأنس به والمستأنس له، وهما: الاستئناس المباشر، والاستئناس غير المباشر، ثُم يتّخذ كلّ واحد منهما مستويات عدّة بحسب طبيعة التقعيد المستأنس له، والأسباب التي توجب ذلك.

٤١٦٠٥٤

النوع الأوّل: الاستئناس المباشر

ويكون الاستئناس مباشراً حين يكون المسمو ع ذا علاقة بالمستأنس به، ولكنّ هذه العلاقة لا تكون علاقة مطابقة أو مغايرة، بل هي علاقة موازاة ومقاربة، بحيث يكون مقارباً له في شيء من عناصره التركيبية، أو مشتملاً على شيء من مستلزماته، وفي ضوء طبيعة التقعيد المستأنس له فإنّ الاستئناس المباشر يأتي في مستويين:

المستوى الأوّل: مستوى التقعيد التقنينيّ الذي يُعنى ببناء القاعدة التي يهتدى بها في بناء التراكيب، ويلحظ أنّ جلّ القواعد المتسأنس لها هي من باب التجويز الذي يقترب من الافتراض، ولكنّه يوافق روح اللغة ومنطقها، ولا يتناقض مع الأصول، قال سيبويه: "وتقول إنّ زيداً لفيها قائماً، وإن شئت ألغيت لفيها، كأنك قلت: إنّ زيداً لقائم فيها، ويدلك على أنّ لفيها يلغى أنّك تقول: إنّ زيداً لبك مأخوذ، قال الشاعر، وهو أبو زُبيد الطائيّ:

إنّ امرأً خَصّني عمداً مَودّته　　　على التنائي لعندي غيرُ مكفور

فلما دخلت اللام فيما لا يكون إلاّ لغوا عرفنا أنه يجوز في فيها، ويكون لغوا لأنّ فيها قد تكون لغواً" (١)

---

(١) الكتاب، ٢:١٢٣-١٢٤

فقد مثّل للقاعدة بنثر مصنوع، ثم جاء بمسموع مقارب له، حيث وقع الظرف موقع الجارّ والمجرور آخذاً الحكم الذي قضى بجوازه في التركيب المصنوع، بمعنى أنّه أعطى حكم شيء لشيء آخر يشبهه في معناه واستأنس به للتدليل عليه؛ فحكم إلغاء الظرف ثابت في هذا الشاهد، ولكنّ الشاهد ليس نصاً في إلغاء الجارّ والمجرور، والتقارب بين الظرف والجار والمجرور يجعل من أحدهما موجّهاً للآخر على ما يرى سيبويه. وقال في موطن آخر: "وقال الخليل: إن "من أفضلهم كان زيداً" على إلغاء كان، وشبّهه بقول الشاعر، وهوالفرزدق:

فكيف إذا رأيت ديار قوم   وجيران لنا -كانوا- كرامِ

وقال" إنّ من أفضلهم كان رجلا يقبح؛ لأنك لو قلت إنّ من خيارهم رجلاً ثم سكتّ كان قبيحاً حتى تعرّفه بشيء، أو تقول: رجلاً من أمره كذا وكذا" [1]

فلم يستدلّ الخليل على ما أجازه بما هو منه، بل جاء بما هو مقارب له، ثم اختبر هذه المقاربة وقابليتها للاتساق محاولاً تحديدها على النحوالذي تبدّى من مقابلته لتراكيب بدت متماثلة، ولذلك قبح عنده "إنّ من أفضلهم كان رجلاً".

إنّ جلّ القواعد التي استأنس لها سيبويه بصورة مباشرة [2] تتراءى فيها الصيغة الافتراضيّة، فكلّها من باب إجازة وجه آخر غير الوجه الثابت، أو من باب تفريع وجه جائز؛ لذلك لم يكن بدعاً أن تأتي هذه المواطن مرتبطة بعبارات تدلّ على ذلك: "وقد يجوز" أو "وقد تقول"، وما هو في معنى التجويز، ولم يكن مستغرباً بعد هذا أن تكون جلّ هذه القواعد مفتقرة إلى مسموع يدلّ عليها نصاً عند سيبويه، ثم لم يكن مستغرباً أن يكون بعض هذا التجويز مدار خلاف بين النحويّين من بعده.

المستوى الثاني: مستوى التقعيد التفسيريّ الذي يعنى بالجوانب التفسيريّة في التقعيد النحويّ، وعلى نقيض المستوى السابق تأتي المواطن المستأنس لها مرتبطة بمسموع، بل إنّ القصد من هذا الاستئناس تقديم تحليل لهذا المسموع، وتفسيره،

---

(١) الكتاب، ٢: ١٥٢

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٧٩، ٩٩، ١٥٠، ٢٠٦، ٣٩٩ و ٢: ٤٤، ١٥٣ و ٣: ١٨، ١٩، ٢٤، ٢٧، ٤٩، ٧٤، ١١٣، ١٢٥، ١٥٧، ١٩٥، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٥٢، ٢٥٦.

غير أنّ التفسيرات التي يقدّمها سيبويه هي تفسيرات افتراضية في مجملها، إذ تتشابه في عدم إمكان الاستدلال لها مباشرة، فمن هذا الاستئناس ما يكون بقصد توجيه حركة إعرابيّة ظاهرة، أو تقدير إعراب لا يظهر، قال سيبويه: "وتقول: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً،وإن شئت نصبت شحمةً، وبيضاءُ في موضع جرّ، كأنك أظهرت كلَّ فقلت: ولا كلُّ بيضاءَ. قال الشاعر، أبو دؤاد:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءاً ونارٍ توقّدُ بالليل ناراً[1].

فالاستشهاد في ظاهره يبدو كأنّه استدلال مباشر حسب، ولذلك جيء به هنا، وإلاّ فقد كان النصّ الذي نقل للتمييز بين نوعي الاستئناس ناصع الدلالة على ما يراد ههنا، والمواطن الأخرى التي جاءت لبيان الحركة أكثر وضوحاً منه [2].

ففي النصّ السابق لم يرد سيبويه أن يؤكّد جواز النصب في "شحمة"، وإنّما أراد أن يبيّن الحركة في "بيضاء" الممنوعة من الصرف، حيث اتفق النصب والجرّ، وقد كانت الحركة حركة نصب عندما كانت "شحمة" مرفوعة، ولكن ما الذي يدلّ على أنها حركة جرّ حين تنصب "شحمة"؟ إنّ تماثل الموقع بين هذه الكلمة وكلمة "نار" في الشاهد المستأنس به هو الذي يوجّه هذه الحركة، ولو كان التركيب الذي أجازه سيبويه مصوغاً على نحو: "ما كلّ سواد تمراً ولا بياضٍ شحماً" على الوجه الذي أجازه؛ لما كان بحاجة إلى هذا الاستئناس لأنّ الجرّ بادٍ في "بياضٍ"، فالشاهد استئناس لتوجيه الحركة، كما أنّه استدلال لحذف كلّ.

وقال في موطن آخر: "وممّا يدلّك على أنّ اللام المكسورة ما بعدها غيرُ مدعو قوله:

يا لعنةُ اللهِ والأقوام كلِّهِم والصالحينَ على سِمعانَ من جارِ

فيا لغير اللعنة"[3]، فقد أراد سيبويه باستشهاده هذا أن يثبت أنّ المستغاث له وإن

---

(١) الكتاب، ١: ٦٥ - ٦٦.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٢٧٥ و ٢: ٢٠٤، ٢١٩، ٣٢٩، ٣٧٥ و ٣: ١٤٨، ٣٠٦.

(٣) الكتاب، ٢: ٢١٩.

ولي أداة النداء مباشرة في مثل "ياللعجب" و"يا للماء" ليس منادىً، وأنّ هذه اللام تختلف عن اللام المفتوحة التي تدخل على المنادى؛ "المستغاث به"، ولكنّ الشاهد لا يثبت ذلك نصاً، وليس فيه لام مكسورة أو مفتوحة، بل أراد أن يقول: إنّ حذف المنادى ههنا يشبه حذف المنادى ثمّة، فكما أنّ "لعنة الله" ليست منادىً فكذلك "للعجب" و "للناس" ليسا مناديين.

ومن هذا الاستئناس ما يكون بهدف تأكيد وجه من وجهين محتملين في التفسير، وذلك عند علاج الألفاظ الثنائيّة الحمل التي يتنازعها أمران، كما هو الحال في التباس التعريف والتنكير في بعض الألفاظ، قال: "وليس يغيّر كفّ التنوين، إذا حذفت مستخفاً شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: "كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ" ..... ويزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى جدّه:"هدياً بالغَ الكعبة" و "عارضٌ ممطرنا"، فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة...... وممّا يزيد هذا الباب إيضاحاً أنّه على معنى المنون قول النابغة:

احكم كحكم فتاة الحيّ إذ نظرت   إلى حمامٍ شـراعٍ وارد الثمدِ

فوصف به النكرة..... فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين، لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة"[1]، وقال مرجّحاً المعرفة: "وممّا يدلّك على أنّ يافاسقُ معرفةٌ قولك: ياخَباثِ ويا لكاعِ ويا فَساقِ، تريد يا فاسقةُ... ويقوّي ذلك كلّه أنّ يونس زعم أنّه سمع من العرب من يقول يا فاسقُ الخبيثُ، ومما يقوّي أنّه معرفة ترك التنوين فيه؛ لأنّه ليس اسمٌ يشبه الأصوات فيكون معرفة إلاّ لم ينوّن، وينوّن إذا كان نكرة" [2].

---

(١) الكتاب، ١: ١٦٦ – ١٦٨.

(٢) الكتاب، ٢: ١٩٨ – ١٩٩.

والاستئناس لترجيح المعرفة أو النكرة جاء في مواطن أخرى غير هذين[1]، ولكن جيء بهما لأنّهما جاءا متقابلين، ففي النصّ الأوّل جاء اللفظ في ظاهره من باب المعرفة، فهو مضاف، وفي النصّ الثاني جاء اللفظ من باب النكرة، فهو لا ينطوي تحت أيّ نوع من أنواع المعارف، وهو أكثر إشكالاً من سابقه؛ إذ يثير تشكيكاً في التقعيد السابق، فهو منادى ولو كان نكرة لكان حقّه ألاّ يبنى، والقول بأنّه جاء أخذاً إعراب المعرفة، إذ لم ينون - كما أشار سيبويه في نهاية النصّ - لا يقطع بأنّه معرفة، ولكنّ ما الذي يدلّ على أنّ اللفظ الأوّل نكرة وإضافته إضافة معنويّة، وأنّ الآخر معرفة؟ ليس هناك أيّ نصّ مسموع يصلح للجزم بهذا أو ذاك؛ ولذلك لا بدّ من التعويل على مستلزمات التنكير والتعريف لتمييزهما، وأقرب السبل إلى ذلك هو النعت، فالأصل في النكرة أن تنعت بمثلها، كما أنّ الأصل في المعرفة أن تنعت بمثلها، أو بما هو أشدّ منها تعريفاً؛ ولذلك فقد عمد سيبويه في النصّ الأوّل إلى المجيء بمسموع جاءت فيه المعرفة التي يعالجها نعتاً لنكرة، فدلّ ذلك على أنّ إضافته غير محضة، لم تفد اللفظ تعريفاً، ثمّ عمد في النصّ الثاني إلى المجيء بمسموع جاءت فيه النكرة التي يعالجها منعوتة بمعرفة لا يشكّ في أنّها من المعارف "يافاسقُ الخبيثُ"، فدلّ ذلك على أنّ اللفظ معرفة، وإن بدا في صيغة النكرة، يعزّز هذا استئناس آخر، وهو مجيء المعرفة غير مبنيّة على الضم في "يافساقِ" وهو اسم مختصّ بالنداء لا يفارقه، ولكنّ هذا الاستئناس ليس بقوّة سابقه لأنّه هو الآخر كان محتاجاً لألوان شتى من الاستئناس لإثبات أنّه معرفة، إذ وازن سيبويه بينه وبين ألفاظ مقاربة له من أعلام الجنس مثل "حذامِ وجعارِ .." وهي ألفاظ ثابتة المعرفة، فصيغة "فعالِ" مكسورة لا تكون إلاّ معرفة، وإن لم تخصّ شيئاً بعينه.

ومن الاستئناس الذي يأتي لترجيح وجه من وجهين في التفسير ما يأتي لترجيح تركيب اللفظ أو إفراده، قال : "والدليل على أنّ ما مضمومة إلى "إنْ" قول الشاعر:

لقد كَذَبَتك نفسُك فاكذبنها ... فإنْ جزعاً وإنْ إجمـــالَ صبر

---

(1) انظر: الكتاب، ١: ٤٢٧ و ٢: ١٠٨، ١١٠، ١١١، ٣١٥ و ٣: ٢٥٥، ٢٩٠.

وإنّما يريدون إمّا، وهي بمنزلة ما مع "أن" في قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك."[1] فقد أراد سيبويه أن يدلّل على أنّ "إمّا" مركّبة من "إن" و "ما" أسوة بـ "إنّما" و "كأنّما"، فجاء بشاهد فيه "إنْ" مؤدّية ما تؤدّيه "إمّا" فدلّ ذلك على سقوط "ما" منها، وهذا يدلّ على تركيبها لا إفرادها.

وعلى هذا النهج يسير سيبويه في استئناسه لوجه من وجهين في علاج إفراد ألفاظ أو تركيبها[2]، أو في ترجيح الاسميّة أو الحرفيّة لبعض الألفاظ[3]، أو في ترجيح العمل أو الإلغاء لألفاظ مخصوصة[4]، وفي بيان الحذف والإضمار في بعض المواضع[5].

إنّ هذه القضايا التفسيريّة ما كان يمكن إثباتها نصّاً، ولذلك فقد كان بعضها مدار خلاف بين النحويّين إذ أشار سيبويه في بعض المواضع[6] إلى وجود تفسيرات أخرى غير التفسير الذي يقترحه.

العلاقة بين المستأنس به والمستأنس له في هذا المستوى

إنّ أسلوب سيبويه في الاستئناس المباشر كان يأتي مرتكزاً على مبدأين رئيسين يرتدّ إليهما جلّ المواطن التي سبق بيانها أو الإشارة إليها.

فأمّا الأوّل: فهو إثبات المستأنس له من باب إثبات شيء من مستلزماته التي ترجّحه كما هو الحال في إثبات التنكير أو التعريف في الأمثلة التي بُيّنت، وكما هو الحال في بعض المواطن الأخرى[7].

---

(١) الكتاب، ٣: ٣٣١ - ٣٣٢.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٣٥١ و ٢: ٤١٨ و ٣: ٥٩، ٣٠٠.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٧٣، ٢٤٤، ٢٤٥ و ٣: ١٥٦.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ١٥، ٨٢، ٢٠١، و ٢: ١٣٣، ١٣٨.

(٥) انظر: الكتاب، ١: ٢٧٦، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٣، ٣٥٧، ٣٥٩.

(٦) انظر: الكتاب، ١: ٣٥١-٣٥٢، ٣٥٩.

(٧) انظر: الكتاب، ١: ٦٦، ٢٤٧، ٣١٢، ٣١٦، ٣١٧ و ٢: ١١٣.

وأمّا الآخر: فهو إثبات المستأنس له من باب فحص مايقاربه في شيء من خصائصه، ويكون ذلك بإثبات هذا المقارب الذي ينطوي على بعض عناصر المستأنس له، أو على بعض خصائصه التركيبيّة، كما هو واضح في الأمثلة التي سبق بيانها في الاستئناس لبناء القاعدة، ولكنّ طبيعة التقارب تختلف من موطن إلى آخر، إذ قد يكون التقارب في الموقع أو الحذف أو التقدير. وكان هذا كلّه تأصيل لمبدأ الحمل على ماله نظير.

وقد يكون هذا الاستئناس من باب إثبات الشيء بنفي ضده،أو بنفي ما يقارب ضده، قال سيبويه: "وزعم يونس أنّ لبّيك اسم واحد ولكنّه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك. وزعم الخليل أنّها تثنية بمنزلة حواليك.....وقد قالوا حوالك فأفردوا كما قالوا: حنان. قال الراجز:

أهدموا بيتك لا أبالكا وحسبوا أنّك لا أخالكا

وأنا أمشي الدّألى حَوالَكا

وقال: دعوتُ لمّا نابني مسورا فلبّي فلبّي يدَي مسورِ" (١)

إنّ استئناس سيبويه لا يثبت تفسير الخليل نصاً، ولا ينفي تفسير يونس نصّاً، وإنّما يقوّي تفسير الخليل بإثبات مقاربه في الشاهد الأوّل،وهو إفراد "حوالك" من "حواليك"، ونفي تفسير يونس بإثبات ما يقارب ضدّه، فلو كانت "لبيك" بمنزلة "عليك" لأثبتت الألف، ولكنّه أثبت الياء، فهي بمنزلة "حواليك" و"حنانيك". وقال في موطن آخر محاولاً إثبات أنّ الياء والكاف في "لولاك" و "لولاي" في موضع جرّ لا في موضع رفع: "... والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع. قال الشاعر، يزيد بن الحكم:

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قُلّة النّيق مُنهوى

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس. وأمّا قولهم: عساك،فالكاف منصوبة،قال الراجز، وهو رؤبة: يا أبتا علّك أو عَساكا .

---

(١) الكتاب، ١: ٣٥١ – ٣٥٢

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك ني قال عمران ابن حطّان:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تُنازعُني لعلّي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنّهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع، فهذان الحرفان لهما في الاضمار هذا الحال " (١)

واستشهاد سيبويه في هذا الموطن يبدو استطراداً غير منتظم وغير مرتبط بالتنظير في بدايته، ولكنّ الربط بين هذه الشواهد يكشف عن مقصده وسبب استطراده؛ فالشاهد الأوّل الذي بدا من باب إثبات أنّ الضمير ضمير جر، لا يفيد شيئاً في تحقيق هذا التفسير، وإنّما يفيد جواز مجيء الياء والكاف في موضع الضمير المظهر المرفوع، وهو يريد أن يبيّن أن "لولايَ" ليس فيها نون الوقاية، وليس في هذا دليل على أنّ الكاف أو الياء في موضع رفع، ولمّا لم يكن هناك ما يثبت هذا الزعم، وكان من الواجب أن يكون الضميران ضميري رفع؛ لأنهما يقعان موقع ضمير الرفع المنفصل في "لولا أنتم"،فقد كان لا بدّ من فحص مواقع مقاربة لهذه الضمائر لتوجيهها في ضوئها.

أراد أن يقول: إن الياء والكاف ضميرا جرّ، بدليل أنّ الكاف تقع موقع الياء التي هي مجرورة، والذي يدلّ على أنّ الياء مجرورة هو نفي احتمال كونها مرفوعة أو منصوبة.

إنّ الكاف في "عساك" تظهر كأنّها مرفوعة، وقد يقال: ينبغي أن تحمل الكاف في "لولاك" عليها من باب الحمل على النظير، ولكنّ مقايسة الكاف بالياء توجب أن تكون ضمير نصب لا ضمير رفع، فينتفي هذا الشبه، و"الياء" إمّا أن تكون ضمير نصب، وإمّا أن تكون ضمير جرّ، ولا تحتمل الرفع؛ لأنّ ياء المتكلم لا تأتي في موضع رفع ألبتة، فالرفع منتفٍ، وأمّا "الكاف" فتكون ضمير نصب أو جرّ، ولكنّها جاءت محتملة للرفع أكثر من الياء فهي في "عساك" اسم لعسى ينبغي رفعه، وهي في "لولاك" تقابل "لولا أنتم"؛ فقد تحمل إحداهما على الأخرى؛ ولأنها تقابل الياء ينتفي هذا.

---

(١) الكتاب، ٢: ٣٧٣ – ٣٧٥.

ثمّ إنّ مقابلة "عساني" بـ "لولاي" توجب أن تكون إحداهما غير الأخرى، فالأولى في موضع نصب، بدليل دخول نون الوقاية، وعلى ذلك تصبح الكاف في "عساك" ضمير نصب أيضاً، والثانية في موضع جرّ لأنّها لم تسبق بنون الوقاية، وياء المتكلم إذا لم تسبق بنون الوقاية تكون ضمير جرّ لا ضمير نصب، وهذا يؤكد أنّ الكاف في "لولاك" هي الأخرى في موضع جرّ.

وبهذا تنتفي ألوان شتى من المتشابهات فيثبت الجرّ بنفي الرفع والنصب في "لولاك" كما يثبت النصب بنفي الرفع والجرّ في عساك، وكأن هذا من باب علّة التحليل التي تتمثّل عند ابن الخشاب "في نحو الاستدلال على اسميّة "كيف" بنفي حرفيّتها لأنّها مع الاسم كلام، ونفي فعليّتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل فتحلّل عقد شبه خلاف المدعى" [1]، وهو قريب أيضاً من باب السبر والتقسيم وذلك بأن "يذكر الوجوه المحتملة ثمّ يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه" [2].

النوع الثاني: الاستئناس غير المباشر

وذلك حين تقوم العلاقة بين المستأنس به والمستأنس له على أساس المشابهة، ولكنّ هذه المشابهة لا يُنظر إليها في ضوء تقارب التقعيد، بل ينظر إليها في ضوء تقارب التصرف من أبناء اللغة، لذلك لم يكن بدعاً أن يقدم سيبويه للمستأنس به في مجمل مواطنه بعبارات تدلّ على عقد هذه المشابهة،من مثل: "ويشبهه" أو "وهو مشبه لكذا" أو المجيء بكاف التشبيه؛ "كما قال" أو "كما قالوا"،أو المجيء بألفاظ تدلّ على معنى التشبيه من مثل: "ونظير ذلك" أو "وبمنزلة ذلك ".

فكلّ موطن من مواطن الاستئناس التي سيشار إليها لاحقاً يأتي مرتبطاً بصيغة من هذه الصيغ، ولكنّ هذا لا يعني أنّ هذه الصيغ تدلّ على الاستئناس غير المباشر في كلّ موطن ترد فيه، إذ قد يقدم سيبويه للاستدلال بقوله "كما قال" أو "ومثل ذلك"، ولكنّ الفارق بين هذه المواطن ومواطن الاستئناس أنّ هذه الأخيرة تأتي منطوية على وجه شبه ظاهر أو مقدّر يجمع بين المستأنس له "المشبه"

---

(١) الاقتراح: ٤٩.

(٢) الاقتراح: ٥٩. وانظر: الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة: ١٢٧.

والمستأنس به "المشبه به"، ووجه الشبه- في الغالب - هو الحذف والاتساع والاختصار، أو الحمل على المعنى، أو الإجراء على الموضع، وبمعنى آخر هو التصرّف في التراكيب على نحو متماثل أو متقارب في مغايرة القواعد التي كان ينبغي أن تأتي على هديها، أمّا حين تكون الكاف و"مثل" دالّتين على استدلال فإنّهما تكونان أداتي تفصيل لا تشبيه.

ويكثر هذا النمط من الاستئناس كثرة بالغة في كتاب سيبويه، فكلّ ما جاء خارجاً على التقعيد خروجاً مشبهاً لخروج أنماط أخرى يستأنس له بها، سواء أكان ذلك من باب الحمل على المعنى والإجراء على الموضع، أم كان من باب الحذف اتساعاً أو لكثرة الاستعمال، فقلّما تحدّث عن نمط من أنماط الحمل على المعنى دون أن يستأنس له بشيء جاء فيه حمل على المعنى، أو إجراء على الموضع، وقلّما تحدّث عن ظاهرة من ظواهر الحذف لكثرة الاستعمال أو للاختصار والاتساع دون أن يستأنس لها بما حذف للعلّة ذاتها، فمثل هذه الأنماط يستدعي بعضها بعضاً، لذلك لم يكن مستغرباً أن تكون الشواهد المستأنس بها لمثل هذه القضايا أكثر الشواهد من حيث إعادة تكرارها في كتابه، ولم يكن مستغرباً كذلك أن يكثر سيبويه من استرجاع الأقوال النثرية الشاذة من مثل "لدن غدوةً" و "عسى الغوير أبؤساً" و "لم يكُ ولم أبَل" وما شاكل هذه الأقوال.

فعلى سبيل المثال: يعقد سيبويه باباً للحديث عما "يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً" (١) وهو يريد نمطاً مخصوصاً من هذا الإجراء، وهو نصب المعطوف على خبر "ليس" أو خبر "ما" حين يكون مجرورا بباء زائدة، واستدلّ لذلك بشاهد شعريّ واحد، واستأنس له بثلاثة أبيات، كان المُجرى على الموضع في أحدها مفعولا به، وفي الثاني مفعولاً فيه، وفي الثالث مفعولاً لأجله، كما استأنس بالجر على الجوار في قولهم: "هذا جحر ضبّ خربٍ"، فهذه الشواهد لا تلتقي مع الشاهد المستدلّ به إلاّ في الإجراء على الموضع، أمّا من حيث التقعيد فهي ترتد إلى أبواب أخرى، والمواطن التي استأنس فيها للإجراء على الموضع كثيرة في كتابه، ومثلها في الكثرة المواطن التي يستأنس فيها

---

(١) الكتاب، ١: ٦٦ - ٦٩.

للتصرف في التراكيب لكثرة الاستعمال أو للاتساع والاختصار، وللتمثيل أيضاً؛ يعقد سيبويه باباً للحديث عن أنماط شاذة من الإبدال،من مثل "مُطر قومك السهلُ والجبلُ" ،وقاده ذلك إلى الاستئناس بغير قليل من التراكيب الشاذة لكثرة الاستعمال، ثمّ نصّ على جواز "مطر قومُك الليلَ والنهارَ" على الظرف أو على سعة الكلام ثمّ قاده هذا إلى المجيء بغير قليل من الشواهد الشعريّة والنثريّة التي جاءت على الاتساع،وكان أحدها يقود إلى الآخر [1]، والرابط بينها وبين المستأنس له مجيئها على الاتساع حسب، حيث ترتدّ إلى تقعيد آخر.

وقبل الحديث عن أهميّة الاستئناس وفائدته ينبغي الكشف عن صفات المسموع المستأنس به، ومنزلته من التقعيد الشموليّ للغة العربيّة.

صفات المستأنس به

يمثّل المسموع المستأنس به نسبة كبيرة في كتاب سيبويه، فثمّة ما يقرب من مائة وثلاثة وعشرين شاهداً شعرياً، وقد كرّر بعضها غير مرّة، وثمّة ما يقرب من خمس وستين آية قرآنية، فضلاً عن غير قليل من التراكيب النثريّة التي كرّر بعضها كثيراً.

وعلى الرغم من أنّه لا توجد علاقة تلازم بين منزلة المستأنس به ومنزلة المستأنس له، فيبدو أنّ ما استأنس به بصورة مباشرة كان أقرب إلى التقعيد ممّا استأنس به بصورة غير مباشرة، فغالباً ما يكون مرتداً إلى قاعدة أخرى، أمّا المستأنس به بصورة غير مباشرة، فإنّ جوهر المشابهة يشير إلى أنّ حكمه يقترب كثيراً من حكم المستأنس له، فجوهر المشابهة المتمثّل في الإضمار والحذف عرفاً أو اتساعاً، والحمل على المعنى، يعني أنّهما ينطويان على مغايرة التقعيد الذي يحكمهما، فإذا كان التقعيد مختصاً بالشذوذ فإنّ التراكيب التي يستأنس بها غالبا ما تكون شاذة، وإذا كان التقعيد مختصاً بتحليل أنماط لغويّة قائمة على الحذف لكثرة الاستعمال أو الاتساع أو الإجراء على الموضع، فإنّه في الغالب ما يأتي بمسموع مماثل له، ولكنّ هذا ليس لازماً، فليس بالضرورة أن يكون حكم المستأنس به

---

(١) الكتاب، ١ : ١٥٨ - ١٦٣.

مطابقاً لحكم المستأنس له، فقد يكون المستأنس له غير الحدّ والوجه ويكون المستأنس به شاذاً أو ضدّ هذا، وقد يكون المستأنس له لهجة أو ضرورة والمستأنس به غير الحد والوجه أو شاذا.

إنّ منهجيّة سيبويه في الاستئناس- وغير المباشر منه على وجه التخصيص- قد يبنى عليها أوهام في فهم منزلة المسموع المستأنس به أو المسموع المستأنس له، أو في فهم أسلوب سيبويه، فقد توهم هذه المنهجيّة أنّه يدخل المستأنس به في صميم اللغة حين يسوق المستأنس به في عبارات مثل: "وقالوا" أو "كما قالوا" أو "وجاز هذا كما جاز ....."، وقد يوازن بين المستأنس به والمستأنس له ثمّ ينصّ على جودة أحدهما أو قوّته،أو قد ينصّ على ضعف الآخر، ويبنى على هذا إشكال آخر حين يكرّر سيبويه مسموعاً ما، ويشير إليه عند الاستئناس به بصيغة تدلّ على جوازه، ثمّ يعود في موطن آخر وينصّ على أنّه لغة أو ضرورة،أو من الشاذ،أو ممّا هو غير الحدّ والوجه، فهذا قد يشير إلى التناقض حيناً، وقد يُفهم منه اختلاط الأحكام عند سيبويه حيناً آخر، غير أنّ الربط بين هذه الإشكالات يدلّ على منزلة المسموع المستأنس به على الوجه الأكمل، كما يدلّ على اطّراد منهجيّة سيبويه في استئناسه وفي أحكامه؛ ذلك أنّ هدفه من الاستئناس لم يكن يرمي إلى التنظير لمضمون ما يستأنس به، بل كان بهدف التنظير لمضمون المستأنس له، ولكنّ قضيّة المشابهة كانت تدفعه إلى استرجاع المسموع المستأنس به؛ لتدعيم المستأنس له وتسويغه، بصرف النظر عن مستواه، فإذا ما عاد للحديث عن هذا المسموع على وجه مخصوص فحينئذ يضعه في الموضع الذي ينبغي أن يوضع فيه، ومن ثمّ فإنّ ما يتراءى تناقضاً لم يكن من التناقض في شيء، ولم يكن الأمر متجاوزاً إعطاء كلّ مقام مقاله، فهو حين يحكم على مسموع ما بالضعف أو الشذوذ أو الضرورة فإنّ هذا الموطن يكون مدار التنظير لخصوصية هذا المسموع، فإذا ما أعاد هذا المسموع للاستئناس فلا حاجة ثمّة ليعيد الحكم، فعلى سبيل المثال: يستأنس سيبويه لتأنيث الفعل مع المذكر المضاف إلى مؤنث ويستقصي بعض الشواهد، وينصّ على أن: "ترك التاء في جميع هذا الحدّ والوجه" [1]، ثمّ يعود في موطن آخر ويستأنس بشاهدين من هذه الشواهد

---

(١) الكتاب، ١: ٥٢.

ويذكرهما من باب "وقد يجوز .... كما قال" والشاهدان هما قول جرير:

"إذا بعضُ السنينِ تعرّقتنـــــا كفى الأيتامَ فقدُ أبي اليتيمِ

وقول ذي الرّمة:

مشين كما اهتزّت رماح تسفّهتْ أعاليَها مرُّ الرياحِ النواسم [1]

وفي موطن آخر يستدلّ سيبويه بقول عقيبة الأسدي:

معاويَ إنّنا بشـــرٌ فأسْـــجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وينصّ ثمّة على أنّ الوجه فيه الجر[2]، ثمّ يعود ويستأنس به للحمل على الموضع في ثلاثة مواضع دون أن يحكم عليه هذا الحكم، وإن حكم في أحدهما حكماً مشابهاً على المستأنس له [3]، والشواهد التي تكرّر استخدامها للاستئناس تماثل هذه المواطن، وحين يقول: "جاز هذا كما جاز ....." فهو يعني أنّ هذا مسوّغ من الوجه الذي سوّغ به ذاك، وحين يوازن بينهما فإنّ الحكم لا يكون مقابلاً للتقعيد الشموليّ البتة، بل يكون أحدهما مقيساً في ضوء حكم الآخر، فالمستأنس به أجود وأحسن من المستأنس له، وليس أحدهما أجود من مقابله المطّرد، فهذا الأجود الأحسن قد يكون غير الحدّ والوجه كما يكون الآخر كذلك، ولكنّ أحدهما مستساغ أكثر من الآخر.

إنّ جملة المسموع المستأنس به بصورة غير مباشرة هو من المسموع الخارج على التقعيد، ولكنّ قيمته عند سيبويه تتفاوت بحسب طبيعة خروجه ومسبّباته، والظروف المحيطة به، والموطن الذي جاء فيه، حتى ذلك المسموع الذي استأنس به دون أن يبيّن أهميته هو من المسموع الخارج على التقعيد، يؤكّد هذا أن متابعة هذه الشواهد عند غيره تبيّن أنّها من المسموع المشكل لديهم، فعلى سبيل المثال استأنس سيبويه بقول الشاعر:

ولقد أمرّ على اللئيم يَسُبّني فمضيت ثُمّت قلتُ لا يعنيني

(١) الكتاب، ١: ٦٤ – ٦٥.

(٢) الكتاب، ١: ٦٧.

(٣) الكتاب، ٢: ٢٩٢، ٣٤٤، و ٣: ٩١.

ولم يصدر حكماً عليه [1]، والشاهد ضرورة عند القزاز [2].ومثل هذا قول الشاعر:

ودَوِّيَّةٍ قفـــر تَمشَى نعامُها   كمشي النصارى في خفاف الأرْنَدَجِ

الذي استأنس به دون أن يصدر حكماً [3]، فهو ضرورة عند القزاز [4].

أهمية الاستئناس

إنّ العلاقة بين المستأنس له والمستأنس به تبدو علاقة منفصمة على المستوى التقعيديّ، حيث لا يدخلان في بنية تقعيديّة واحدة، غير أنّ هذا المسموع كان يقدّم فائدة بصورة غير مباشرة للتقعيد المستأنس له، بصرف النظر عن مستواه، وهذه الفائدة تختلف بحسب نوع الاستئناس.

أمّا الاستئناس المباشر فكان يأتي بهدف تقوية المستأنس له تارة، وبيانه وإيضاحه تارة أخرى، لذلك فقد جاء معظم هذا الاستئناس مرتبطاً بعبارات تدلّ على مقصد سيبويه ومراده، إذ يأتي مسبوقاً بقوله: "ويقوي ذلك" أو "ويزيد هذا بيانا أو (إيضاحا)"، أو "ويدلك على ذلك"[5]. ولهذا لم يكن بدعاً أن يكون جلّ ما استؤنس له بصورة مباشرة من باب الافتراض والتجويز، أو من باب التفسيرات العقليّة، فهذه الجوانب أكثر جوانب النحو حاجة للبيان والتقوية، ويبدو أنّ سيبويه كان يستشعر شيئاً من الغموض، في هذه المواطن يدفعه إلى المجيء بالمستأنس به ليبدّد هذا الغموض وبصرف النظر عن حكم القواعد التي تبدو مفترضة أو التفسيرات التقديرية، فممّا لا شكّ فيه أنّ جلّ ما استأنس له مباشرة كان من الصعوبة بمكان أن يستدلّ عليه نصّاً، وإلاّ كيف يستطيع إثبات أنّ هذه الكلمة مفردة أو مركبة، وأنّ تلك نكرة أو معرفة، أو أن يوجّه حركة إعرابيّة لا تظهر....؟ لا سبيل إلى شيء من

---

(1) الكتاب، ٣: ٢٤.

(2) ما يجوز الشاعر في الضرورة: ٢٧٣.

(3) الكتاب، ٣: ١٠٤.

(4) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٤٧.

(5) انظر: الكتاب، ١: ٧٤، ١٦٦، ١٦٨، ٢٤٥، ٣٠١، ٣١٦، ٣١٧، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٢، ٤٢٧ و ٢: ٨٥، ١١٠، ١٣٤، ١٨٠، ١٩٩، ٢١٩، ٢٧٥ و ٣: ١٢٥، ١٣٥، ٢٣٠، ٢٥٥.

ذلك إلاّ أن يجيء بما يقاربه أو بما يحمل شيئاً من مستلزماته التي ترجّحه، ولا يقصد بهذا تسويغ تفسيرات سيبويه أو تأكيد ما أجازه، فمما لا شكّ فيه أن مخالفته في بعض التفسيرات، أو منع بعض التجويزات التي جاء بها أمر ممكن ومحتمل إذا ما درست هذه القضايا تفصيلاً، ولا أدلّ على ذلك من وجود اختلافات بين النحويين في بعض ما فسّره أو في بعض ما أجازه من تراكيب، وليس من شأن هذه الدراسة التثبت من شيء من هذه القضايا؛ لأنّها لا تهدف إلى دراسة القضايا في خصوصيّاتها ومن حيث هي قضايا نحويّة، بل تهدف إلى دراسة هذه القضايا في عمومها ومن حيث هي أصول.

أمّا الاستئناس غير المباشر فيبدو أنّ الهدف منه لم يكن يتجاوز محاولة تسويغ المستأنس له، ولكنّ هذا لا يعني أنّ ما يسوّغ لسبب أو لآخر يدخل في حيّز التقعيد المطّرد، بل يعني أنّ ذلك محاولة لتوجيه هذا المسموع، وليس بالضرورة أن يكون هذا التوجيه ملزماً، لذلك لم يجد سيبويه حرجاً من الاستئناس لتأويل ما ذهب إليه الخليل، ثمّ رجّح تأويلاً آخر غيره [1]، كما لم يجد حرجاً – أيضاً – من الاستئناس لما هو محكوم عليه بالقبح مع إبقائه في دائرة القبح [2]، فإذا ما عزّ حمل الشيء على نظائره وتفسيره في ضوئها؛ لأن من كلام العرب أن يشبهوا الشيء بالشيء [3] – إذا عزّ هذا فليس هناك ما يمنع سيبويه من توجيه "الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره، وربما وقع ذلك في كلامهم" [4].

وفي ضوء هذه المتابعة للنظائر والمتشابهات يُفسر غيرُ قليل من استطراد سيبويه، فالاستئناس واحد من الأسباب التي كانت تقوده إلى الاستطراد، حيث يحاول استقصاء أنماط شتى مشبهة للمستأنس له، لدرجة يصبح معها الحديث عن المستأنس له حديثاً عرضياً، فقسم كبير من استطرادات سيبويه كان يأتي لاستقصاء ما يشبه ما خرج على التقعيد [5].

---

(١) انظر: الكتاب، ٢: ٨٥.

(٢) انظر: الكتاب، ٢: ٥٦.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ١٨٢.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٧٦.

(٥) انظر: الكتاب، ١: ٥١، ٦٤، ٦٧ – ٦٩، ٧٤، ١٦٠، ١٧٢، ٢٠٦ و ٢: ٤٣ – ٤٤، ١٠٨، ١٥٠، ١٦٦، ٣٤٥.

الفصل الثاني

التحليل والتأويل

يمثّل المسموع الداخل في هذا المستوى مرحلة وسطى بين المسموع المستدلّ به بألوانه المختلفة والمسموع المشكل مع الخصوصيّات اللغويّة، فالأول يمثّل علاقة التقاء بين النص والتقعيد، بينما يمثل الثاني منهما علاقة التباعد والافتراق، فيما يأتي هذا المسموع آخذاً من كلا العلاقتين بطرف.

إنّ ما يجمع التحليل والتأويل في هذا المقام هو إعطاء الأهمّية للمسموع في موطنه، بحيث يكون الهدف متّجهاً إلى المسموع أكثر من اتجاهه للتقعيد، فلم يكن الهدف من المجيء بهذا المسموع الاستدلال للتقعيد الذي يقبل القياس النظريَّ والمحاكاة بقدر ما كان تحليلاً لهذا المسموع، للكشف عن أنساقه ومعانيه. هذا لا يمنع أن يكون بعض المسموع المؤوّل مرتداً إلى قواعد أخرى غير تلك التي أوّل في ضوئها، وهو بذلك قد يكون مقيساً في ذلك الباب، كما لا يمنع أن ينطوي التحليل على مبادئ تقعيديّة بين الفينة والأخرى.

هذا لا يعني أنّ التحليل والتأويل يقومان في فراغ، أو أنهما منفصلان عن التقعيد الشموليّ، فتوجيه التأويل لا يتمّ إلاّ في ضوء قواعد مخصوصة، وبسبب من ملابسات مخصوصة بينه وبين التقعيد الذي أوجب تأويله، وتوجيه التحليل يتمّ في ضوء أصول التقعيد جملة.

الفصل الثاني

التحليل والتأويل

يمثّل المسموع الداخل في هذا المستوى مرحلة وسطى بين المسموع المستدلّ به بألوانه المختلفة والمسموع المشكل مع الخصوصيّات اللغويّة، فالأول يمثّل علاقة التقاء بين النص والتقعيد، بينما يمثل الثاني منهما علاقة التباعد والافتراق، فيما يأتي هذا المسموع أخذاً من كلا العلاقتين بطرف.

إنّ ما يجمع التحليل والتأويل في هذا المقام هو إعطاء الأهمّية للمسموع في موطنه، بحيث يكون الهدف متّجهاً إلى المسموع أكثر من اتجاهه للتقعيد، فلم يكن الهدف من المجيء بهذا المسموع الاستدلال للتقعيد الذي يقبل القياس النظريّ والمحاكاة بقدر ما كان تحليلاً لهذا المسموع؛ للكشف عن أنساقه ومعانيه. هذا لا يمنع أن يكون بعض المسموع المؤوّل مرتداً إلى قواعد أخرى غير تلك التي أُوّل في ضوئها، وهو بذلك قد يكون مقيساً في ذلك الباب، كما لا يمنع أن ينطوي التحليل على مبادئ تقعيديّة بين الفينة والأخرى.

هذا لا يعني أنّ التحليل والتأويل يقومان في فراغ، أو أنهما منفصلان عن التقعيد الشموليّ، فتوجيه التأويل لا يتمّ إلاّ في ضوء قواعد مخصوصة، وبسبب من ملابسات مخصوصة بينه وبين التقعيد الذي أوجب تأويله، وتوجيه التحليل يتمّ في ضوء أصول التقعيد جملة.

التحليل

لا يقصد بالتحليل ههنا تحليل المسموع للكشف عن علاقته بالتقعيد، أو لبيان معناه وعناصر تركيبه، وما ينطوي عليه من إضمار وحذف أو تقديم وتأخير، فهذا النمط من التحليل ينتظم قسم النحو من أوّله إلى آخره، فمنهجيّة سيبويه في الاستشهاد منهجيّة تحليلية يعمد فيها إلى تحليل النصوص اللغوية، ثمّ ينزلها منازلها بهدي من نواتج هذا التحليل، فهو يحلّل المسموع المستدلّ به كما يحلّل المسموع المشكل أو الخصوصيّات اللغويّة، بقصد تمثيل المضمر ليُعرف ما أرادوا به مظهراً، أو تمثيل المقدّم ليعرف ما أرادوا به مؤخرا، ولو أراد أن يربط كل تحليل بقوله: "وهذا تمثيل" أو "وكأنه قال" .. لكان ينبغي أن يردّد هذه العبارات في كلّ صفحة ومع كلّ شاهد، مع أنّ هذه العبارات تطرّد في الكتاب على نحو يصدق معه أن يقال: لو لم يكن في الكتاب من التحليل إلاّ ما جاء مرتبطاً بهذه العبارات لصحّ أن يقال: إنّ منهجيّة سيبويه منهجيّة تحليليّة.

فالتحليل المقصود في هذه الدراسة من حيث هو مستوى من مستويات الاستشهاد؛ يتمّ فيه تحليل المسموع الذي لا يصطدم بمسموع آخر- وإن اصطدم بالأصول الذهنية- وليس له تقعيد نظري ينتظمه، بحيث يقال في ضوئه: يجب "كذا"، و يمتنع "كذا"، فهو استقصاء لألوان شتى من التراكيب والأنساق اللغويّة التي يحاول سيبويه توجيهها في ضوء اعتبارات مخصوصة، حين يجعل هذا المسموع، أو ما ينوب عنه من تمثيل، مدار الحديث ومعقد الفصول، من غير اهتمام بالتقعيد التنظيري، فإذا ما جاء التنظير جاء عرضاً وبصورة ملازمة لتراكيب مسموعة، أو مصنوعة لتوجيهها بحسب هذه الاعتبارات، وحينئذ فإنّ القول بجواز "كذا" وعدم جواز "كذا" يكون مرتبطاً بتراكيب عدّها سيبويه عداً ولم يترك منها إلاّ ما لم يحط به علماً.

ويمكننا القول: إنّه ليس ثمّة علاقة تربط بين التقعيد والمسموع المحلّل، إذ إنّ القصد من ذلك تحليل مسموع لا يطرد في بابه ولا يندرج تحت تقعيد تنظيري مطرد، وكل ما حلّله سيبويه يندرج تحت قوله: "فليس لك في هذه الأشياء إلاّ أن تجريها على ما أجروها، ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غير ما أرادوا"[١].

(١) الكتاب، ١: ٢١٨.

فما حلله هو من "هذه الأشياء" وإن كانت طريقة إجرائها على ما أجرتها العرب تختلف بحسب كل نمط على حدة.

هذه الأشياء التي ينتظمها تحليل سيبويه تمتد على رقعة واسعة من كتابه، إذ يأخذ التحليل نصف الجزء الأول من طبعة هارون، فضلاً عمّا يتداخل الأبواب النحويّة بين الفينة والأخرى، ويكاد حديثه عن بعض أحرف العطف من مثل: الواو والفاء وحتى في بداية الجزء الثالث- يكاد يكون تحليلاً صرفاً، يحاول فيه أن يربط بين تغاير الإعراب لتغاير المعنى بأثر من تحكم عناصر الخطاب جملة.

وهذه المواضع تتشابه في الخطوط العريضة للتحليل، وتُبنى على أصول متقاربة، ولكنّها تتباين في اتجاه التحلل وأهميته، إذ تأتي في واحد من النمطين التاليين:

الأول: التحليل القصري الذي يراد به تحليل أنماط تركيبيّة مخصوصة لا يمتد أثرها إلى غيرها، وهذا اللون من التراكيب يدخل في إطار الشذوذ اللغوي بحسب مفهوم سيبويه للشذوذ؛ فهي تراكيب تلتزم كما هي دون التوسع فيها؛ ولهذا فقد ألح سيبويه على تأكيد كثرة استخدامها عند العرب حتى صار كل منها كالمثل[1]. وكثرة الاستعمال واحدة من مرتكزات التقعيد؛ إذ "اعتمدت في كثير من أبواب العربية"[2]، ولكنّها على مستوى التراكيب المفردة تحول دون فاعليّة هذا التقعيد، فالتركيب الذي يطّرد استخدامه على نحو مصطدم بتقعيده الذي كان ينبغي أن يجاريه يؤثر الالتزام به، إن في أعراف المتحدثين وإن في أعراف النحويين؛ ولذلك فقد سعى سيبويه إلى حصر هذه التراكيب واستقصائها، لكي يلتزم بها من جانب، و لكي يُحد من فاعليتها وتأثيرها في اللغة. هذا ما يتضح من استقصائه لهذه التراكيب دون أن ينسى أن يؤكد أنه "ليس كلّ حرف يصنع به ذلك"، "وليس كل حرف هكذا"، و"ليس كل مصدر... يوضع هذا الموضع"، و "لا يجوز في غير الأول هذا"، و "ليس يجوز هذا في كل شيء"[3].

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٢٧٤-٢٧٥، ٢٨٠-٨٤، ٢٩٠-٢٩٥.

(٢) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٢:٤٠٢.

(٣) انظر هذه الأقوال في الكتاب، ٣٢٩:١، ٣٧٠-٣٧٦، ٣٩٣-٣٩٤، ٣٩٨، ٤١٩.

ويصاحب هذا الحصر وذاك الاستقصاء تحليل لهذه التراكيب، و بيان لمعانيها وطرائق استخدامها، فإذا ما تم له ذلك أكد وجوب التحدث بها كما تحدثت بها العرب، وإجرائها على ما أجروها من معانٍ، وعدم حمل ما لم يدخلوه فيها عليها ... إلاّ أن يُسمع شيء لم يستقصه فيؤدّى كما هو[1].

وهذا التحليل وما صاحبه من مبادئ يتراءى لنا في مجموعة من الأبواب من مثل:

١- باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويُجرى على الاسم كما يجري "أجمعون" على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول من مثل: "ضُرب عبدُ الله ظهْرُه وبطنُه" و "مطرنا سهْلنا وجبلُنا"[2].

٢- باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، وباب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها، وباب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، وباب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها... إلى أن يختتم حديثه بباب استكرهه النحويون وهوَ قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب[3] .....، ولكنه يعاود الحديث عن مثل هذه المصادر في باب "ما يجيء" من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[4].

٣- أبواب تحدّث فيها عمّا جاء من شذوذ الحال من مثل: "باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر"، و "باب ما جاء منه فيه الألف واللام"، وباب "ما جاء منه مضافاً معرفة"، و "باب ما يجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك"، و "باب ما

---

(١) انظر: الكتاب، ١، ١٦٠.

(٢) الكتاب، ١: ١٥٨-١٦٣.

(٣) الكتاب، ١: ٣١١ - ٣٣٤.

(٤) الكتاب، ١: ٣٤٨-٣٥٤.

ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم"[1]، ثم أرجع القول على هذه التراكيب في "باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور"[2]، وفي باب "ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينصب لأنه مفعول به"[3]، وفي "باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام"[4].

٤- باب "ما شبّه من الأماكن المختصّة بالمكان غير المختص شبّهت به إذا كانت تقع على الأماكن وذلك قول العرب سمعناه منهم: هو مني منزلةَ الشُّغاف"[5].

فجملة هذه الأبواب هي من التحليل القصري لتراكيب محدودة معدودة ينبغي الالتزام بها كما هي، وقد يقال ههنا: إنّ بعض ما جاء به سيبويه في هذه الأبواب يجوز للمتكلم أن يتصرّف فيه، فيرفع حيناً وينصب حيناً آخر، وقد أشار سيبويه إلى هذا الجواز في غير موطن من هذه الأبواب، ولكن هذا التجوّز محصور في هذه التراكيب، فالمتكلم وإن تصرف فيها لا يدخل ما ليس منها فيها، فإذا قال: مررت بهم ثلاثتهم "وجاءوا ثلاثتهم" نصباً على لغة الحجازيين جاز له أن يقول هذه التراكيب متبعاً على لغة التميميين[6]، ولكن لا يجوز أن يقول: "ضربتهم قائميهم" وهو يريد قائمين[7].

إنّ المتحدّث وإن تصرف في هذه التراكيب فهو لا يخرج عما عهد فيها.

النمط الثاني من أنماط التحليل هو التحليل المفتوح الذي لا يعنى بحصر التراكيب واستقصائها، بل يعنى باستقصاء المواقف الكلامية ووصف هيئاتها،

---

(١) الكتاب، ١: ٣٧٠-٣٧٧.

(٢) الكتاب، ١: ٣٨٤-٣٨٧.

(٣) الكتاب، ١: ٣٩١-٣٩٥.

(٤) الكتاب،١: ٣٩٧-٤٠٠.

(٥) الكتاب، ١: ٤١٢-٤١٩.

(٦) الكتاب، ١: ٣٧٣- ٣٧٤.

(٧) الكتاب، ١: ٣٧٧.

وبعدئذ يصبح التحكّم في التقعيد شأن المتحدث الذي يحتكم إلى الظروف المحيطة به، وفي ضوء هذه الظروف يعمد إلى توجيه كلامه.

إن سيبويه في هذا النمط من التقعيد لم يتجاوز تبيان ظروف الكلام، وما يحتاجه كل موقف من أنماط مختلفة عما تحتاجه المواقف الأخرى، وهذا المنهج الذي ينتهجه ليس قصراً على هذا النمط من التقعيد، ففي مجمل كتابه يتبدى احتكامه إلى المواقف الكلامية، وما ينشأ عنها من تغيير في المبنى بأثر من إرادة معنى أكثر مناسبة للموقف الذي يجيء فيه، غير أن هذا المنهج يسطع في هذا الجانب من التحليل كما يتضح ذلك من مراجعة الأبواب التي انتظمها، وهي على النحو التالي:

١- باب "استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار"، و"باب وقوع الاسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى" و "باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار"، و "باب ما يكون من المصادر مفعولاً"[(١)].

٢- باب "ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أنّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل" ومثله باب للإضمار في غير الأمر والنهي[(٢)]، ثمّ خص نصف الباب الذي يليه للحديث عن هذا الإضمار[(٣)].

٣- باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل[(٤)].

يتضح ممّا جاء في هذه الأبواب :

أ- أنّ معظم ما حلّله سيبويه جاء ثنائي الحكم يقبل حالتين مختلفتين من الإعراب، فإذا ما تحدّث عن وجه ما نصّ على أنّ الوجه الآخر عربي كثير، أو عربي جيد، وما شاكل ذلك من أوصاف[(٥)]، أو نصّ على جواز الوجه الآخر بقوله: "وإن شئت

(١) الكتاب، ١: ٢١١-٢٣٥.

(٢) الكتاب، ١: ٢٥٣-٢٥٨.

(٣) الكتاب، ١: ٢٦٨-٢٧٧.

(٤) الكتاب، ١: ٢٨٠-٢٩٠.

(٥) انظر: الكتاب، ١: ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٧٥، ٢٨٠-٢٨١.

رفعت"، أو "وإن شئت نصبت"[1].

بعض هذا التجوز جاء مبنياً على تجوّز العرب واستعمالهم للوجهين، وبعضه الآخر يلمح فيه اختلاف المعنى لاختلاف المبنى بحيث لا يعود تخيّر المتكلم أمراً اعتباطياً، وإنما يتوخى فيه إصابة المعنى الذي يريد في ضوء ما يحيط به من ظروف.

إن شيئاً من هذه التراكيب لن يكون خطأ باحتكام إلى تقعيد تقنيني بل سيكون خطأ إذا لم يستطع المتكلم إصابة الهدف الذي يريده، أو إذا تجاوز أعراف أهل اللغة التي احتكموا فيها إلى سياقات مخصوصة.

ب- أنّ تحليل المسموع في هذا النمط غير مقصود لذاته، وإنما هو لتجلية الظروف التي يصاغ في ضوئها، فالتحليل في هذا المقام تحليل لأنماط من المواقف الكلاميّة التي يندرج تحتها ما لا حصر له من التراكيب، ولذلك فقد عمد سيبويه إلى اصطناع مواقف كلامية متكاملة يظهر فيها سائل ومجيب[2]، أو مخاطب يوجّه إليه الكلام[3]، أو مقام وما يشاهد فيه المتحدّث من أحداث ثمّ يعقّب عليها[4].

فهي مواقف كلامية لا يكون الكلام فيها من طرف واحد بمعزل عن العناصر الأخرى؛ ولذلك فإن سيبويه لا يفتأ ينص على ألفاظ الاختصار والاختزال والحذف والإيجاز والاتساع، حيث يحدث هذا لألفاظ محدودة يغني موقف الكلام عن ذكرها، أو أن أعراف المتحدثين جرت على الاستغناء عنها في مثل هذا الموقف أو ذاك، ولكن هذه الألفاظ المحذوفة يغلب أن تؤدي مفعولها كما لو كانت مذكورة؛ إذا ما أراد المتكلم.

وإذا كان تقعيد سيبويه التقنينيّ يقال في ضوئه: إن الجملة تعني الكلام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها باعتبار المتكلم، فإنّ ما حلله في هذا المقام لا يحسن السكوت عليه، إلاّ باعتبار الموقف الكلامي كلاً متكاملاً بما فيه من ظروف

(١) انظر: الكتاب، ١: ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٨٦.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٢٢٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦٩.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٢١٢، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٨٩.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٤.

وملابسات؛ ولذلك فإنّ جلّ ما حُلل في هذا المقام هو مما يختص بالأحاديث اليوميّة المرسلة التي تتضافر قرائن السياق على توضيح المقصد والمراد.

ج- أنّ سيبويه يلحّ على وجوب استخدام هذه الأنماط كما استخدمتها العرب، وهذا وجه اتفاق مع التحليل القصري، ولكن المقصود بذلك في هذا المقام يختلف عنه ثمة، فإذا كان النمط الأوّل يأتي مبنياً على حصر ما يريد حصره، فإنه في هذا النمط يأتي مبنياً على تقعيد مفتوح لا يقصد به الاقتصار على تراكيب مخصوصة، وإنما يقصد به استخدام ما ماثله بالكيفية التي استخدمته العرب بها، فمناط الأمر توصيل الكلام وأمن اللبس، والاحتكام إلى ما احتكموا إليه.

مرتكزات التحليل

لقد سبق القول إنّ منهجية معالجة المسموع عند «سيبويه منهجية تحليليّة لا تختلف عن منهجيته في هذا الباب إلاّ في أهميّة المسموع المحلّل، فالتحليل كمنهج تبنى عليه أحكام تقعيدية، أمّا هذا التحليل فهو مقصود لذاته، ولهذا فإن الحديث عن مرتكزات التحليل، هو جزء من الحديث عن مرتكزات التقعيد جملة.

ومن البدهيّات التي لم تعد بحاجة إلى التدليل عليها أنّ قضية العمل النحوي تعد مرتكزاً رئيساً في توجيه مسالك القول في أهمية السماع، وهي تتمثل في جملة من المبادئ والأصول الثابتة؛ من أصل وفرع، أو تعريف وتنكير، أو تقديم وتأخير، أو حذف وذكر. وهذه المبادئ تعدّ انعكاساً مباشراً لجملة الكلام العربي، سواء أظهر في الكتاب أم لم يظهر؛ لعدم الحاجة إليه لثباته واطراده.

إنّ قضية العمل النحوي وإن بدت في ظاهرها قضية شكلية إلاّ أنها لم تكن كذلك في كتاب سيبويه، فهي لم تنشأ من فراغ، بل كانت تأصيلاً لنقاط الالتقاء،أو لنقاط الافتراق بين موارد المسموع، على مستوى الكلمة والتركيب، وهي أيضاً لم تكن تعمل في فراغ بحيث ترتكز إلى مقدار التلاؤم بين التركيب القياسي والتركيب الخارج عليه، فسيبويه لا يعوّل على هذا التلاؤم بقدر ما يؤثر ربطه بغير قليل من الركائز الفرعيّة التي لا تقل أهميتها عن أهمية قضية العمل النحوي، لذلك لم يكن بدعا أن كان الإعراب فرع المعنى، غير أن توجيه التركيب

نحو هذا المعنى أو ذاك يستند إلى جملة من العناصر التي تحكم مواقف الكلام.

إنّ التحليل عند سيبويه ينطلق من النص وما يتصل به من نصوص مقاربة أو مغايرة له، وما يحكم هذه النصوص من المبادئ والأصول. ثمّ هو بعد ذلك يستند إلى جملة عناصر الخطاب؛ انطلاقاً من مصدر الخطاب ومرجعية التركيب السياقية، وما يبنى عليها من إرادة المتكلم، في ضوء ملابسات المقام، وانتهاء بالمخاطب ومدى إلمامه بالمقام، ومقدار معرفته التوثيقية، وهو لا ينسى في هذا التحليل تجاذب الأنماط اللغوية وما ينشأ عنه من مشابهة وتوهم، وما يُبنى عليه من حمل على المعنى، أو حمل على الجوار، كما لا ينسى أعراف المتحدثين وعاداتهم الكلامية، وما يتصل بها من كثرة استعمال.

ويغلب على تحليله أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدلالة الحال التي هي "علّة من علل النحو"[1]، ودلالة الحال عنده تعتمد على ملابسات المقام، وهي تأخذ حيزاً كبيراً من هذا التحليل، فثمة سؤال وجواب، أو حدث وتعقيب.

وهو يردّد عبارات من مثل "إذا رأى" أو "إذا سمع" أو "إذا قيل له"، ثم يأتي بعد ذلك بكلام مرتبط بهذا الموقف، والمواطن التي يجيز فيها تركيباً ما في مقام ما ويمنعه في مقام آخر كثيرة في كتابه. وهذا يعني إعطاء أهمية خاصة لمرجعية المخاطب وخبره بالحديث وهذا مما يطرد في مجمل الكتاب، فإشارة سيبويه إلى المخاطب أو السامع تمتد على كثير من صفحات الكتاب، وهو يجعل من معرفة المخاطب مسوغاً لتركيب ما، أو علّة لرفض تركيب آخر، فهو يجيز للمتحدّث أن يقول: "كذا" إذا علم المخاطب شيئاً ما مما يختص بالمقول، فإذا لم يعلمه لم يجز للمتحدث قول ما قاله، فقرائن "الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية، أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق فإن أتى باللفظ المطابق جاز، وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه"[2].

---

(١) الاقتراح، السيوطي: ٤٩

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ١: ١٢٥.

ويتفرّع عن دلالة الحال علّة أخرى، هي علّة الاختصار الذي يتمّ في ضوء دلالة الحال والسياق، أو في ضوء المعرفة التوثيقية المبنية على كثرة الاستعمال؛ ولهذا فقد جاء تحليل سيبويه مرتبطاً بألفاظ من مثل "الاتساع" و "الاختصار" و "الإيجاز"، كما أنّه لم ينس وضع المرتكز الرئيس لهذا التحليل في بداية كتابه حين قال: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في الكلام أن يستعمل حتى يصير ساقطاً، وسترى ذلك إن شاء الله"(١).

وتوجيه التحليل أو التقعيد يعتمد أيضاً على مراد المتحدث ومقصده، إذ يجعل سيبويه من ذلك مرتكزاً رئيساً في توجيه التقعيد والحكم بالجواز أو المنع، فإذا قلت "كذا" جاز إذا ما قصدت معنى "كذا"، وإلاّ فلا، ولم يجز هذا التركيب أو ذاك لأن المتكلم قد قصد معنى مخصوصاً، كما أن تركيباً آخر جاز لأنّ صاحبه قصد معنى لو لم يقصده لكان الحكم غير ما كان.

إنّ المواطن التي يشير فيها سيبويه إلى إرادة المتكلم نصاً مثل: "أراد" و "يريد" "ولم يرد" لا تحصى كثرة في كتابه، ومثلها في الكثرة المواطن التي يقصد بها معنى هذه الألفاظ.

وحين تعتمد إرادة المتكلم فيما سيقع فإن هذا يعد من باب التوجيه وهذا هو الغالب في التحليل، أما حين تعتمد في ما سمع وكان، فإن ذلك يعد استيعابا لملابسات النص والمعنى الإجمالي الذي جاء فيه، لذلك فهو لا يحكم إلاّ بعد أن يعرف مراد المتكلم الذي يبنى عليه توجيه المعنى.

هذه مجرد إشارات إلى فاعلية عناصر الخطاب في توجيه التحليل والتقعيد عند سيبويه، وقد أعرض عن تفصيلها وبيانها، لمجيئها مبيّنة مفصّلة في دراسة مخصوصة قام بها نهاد الموسى، فقد بدا له "أن سيبويه قد استشرف هذين البعدين: اللغوي والاجتماعي في وصفه لنحو العربية، ومزج بينهما مزجاً مناسباً متكاملاً، ففي كتابه صور متوافرة من التحليل اللغوي الداخلي، وفي كتابه، كذلك صور معجبة من تجاوز الدائرة اللغوية الذاتية، تتمثل في التفاته إلى المعنى،

(١) الكتاب، ١: ٢٤-٢٥.

وتنبهّ إلى السياق وما يلابسه من الظروف، والمتغيرات والمعطيات الخارجية التي تكتنف الموقف الكلامي، من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموقف الخطاب"[1]. وقد عمل على تأصيل مجمل ما جاء من هذه الصور عند سيبويه وتبيينها[2].

التأويل

ارتبط التأويل في تاريخ الحضارة الإسلامية بالنص القرآني ارتباطاً جعله يظهر كأنه خصوصية من خصوصيات الدراسات القرآنية، فالجرجاني -الذي يتحدث عن المصطلحات حديثاً عاماً- يعرّف التأويل أنه في الأصل الترجيح، وفي الشرع: "صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً بالكتاب والسنة".[3] وفضلاً عن ربط هذا المصطلح بالنص القرآني، فإن المعجمات اللغوية تشير إليه بمعناه العام، الذي يعني المرجع والمصير والتفسير والتدبر[4]، ومن ثم فإن هذا المصطلح يتخذ مفهومات متنوعة تتباين طبقاً للزاوية التي ينظر منها إليه، حيث ينبثق عن هذا التعميم بعض التصورات التي تتداخل بصورة أو بأخرى في تحديد معناه.

فالتأويل منهجا وأسلوبا يتخذ من القدرة الذهنية على معاينة النص محوراً له، بصرف النظر عن طبيعة هذه المقدرة ومقاصدها، وبصرف النظر عن الأسس التي يتم التأويل في ضوئها، أو العلم الذي يعمل فيه، فثمة تأويل في مجال التفسير القرآني، وثمة تأويل في مجال الدراسات النقدية والأدبية، وثمة تأويل في مجال الدراسات اللغوية، ويدخل في هذا الأخير مفهومات متنوعة كالإضمار والحذف والتقدير والتقديم والتأخير، وهو بذلك من أكثر مفهومات التأويل اتساعاً.

---

(١) الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، نهاد الموسى، مجلة حضارة الإسلام، العدد الأول، السنة الخامسة عشرة (نيسان – ١٩٧٤): ٦٠.

(٢) انظر: الدراسة السابقة كاملة: وقدنشرت مجزأة في المجلة ذاتها، الجزء الأول نشر في العدد السابق (ص ٥٩–٦٧)، والجزء الثاني في العدد الذي يليه "أيار – ١٩٧٤" ص ٧٥–٨٥، وثالثها في العدد التالي- أيضاً – "حزيران – ١٩٧٤": ص ٧٩–٨٥.

(٣) التعريفات: ٢٨.

(٤) انظر: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، السيد عبد الغفار: ١٦ وما بعدها.

وانطلاقاً من أهداف هذه الدراسة التي ترمي إلى استجلاء العلاقة بين المسموع والتقعيد، فإن المسموع الذي يدخل ضمن التقعيد النحوي المنبثق عن منهج تأويلي تقديري معتمد على تقدير المحذوفات وتأخير المقدم الذي حقه التأخير، وما شاكل ذلك، لا يعد من قبيل التأويل، إذ إن القاعدة مرتضاة أصلاً بهذا التقدير، وهي قابلة للقياس والمحاكاة، فالتنازع والاشتغال والنداء والتحذير والإغراء وحذف خبر "لولا" كلّها قواعد ترتكز إلى منهجية تأويلية، والمسموع الذي جاء نصاً في هذه القواعد عدّ من باب الاستدلال.

ولا يراد بالتأويل تعليل العمل النحوي وبيان طبيعته وكيفيته، فهذا الجانب ينتظم قسم النحو من أوله إلى آخره، فلم يكفّ سيبويه عن تعليل هذا العمل أو ذاك، ولم يخل باب من أبواب النحو من تعليل وتأويل، لتجلية القواعد وتعليل الأحكام، فالتعليلات تكثر في كتابه "كثرة مفرطة سواء للقواعد المطّردة أو للأمثلة الشاذة"[1]. فالفكر النحوي جملة فكر تأويلي بالدرجة الأولى.

فالتأويل المقصود في هذه الدراسة هو تأويل المسموع لا تأويل التنظير، أي من حيث هو إجراء لمواجهة الغموض القائم بين بعض المسموع والتقعيد، بصرف النظر عن منهجية التقعيد، سواء أكانت تأويلية أم تقريرية، فقد يرد المسموع نمطياً لا يدخله تقدير أو حذف من حيث هو تركيب لغوي ولكنه يؤوّل لأنه يصطدم بالقاعدة.

إنّ أهمّ وصف يوصف به المسموع الداخل في دائرة التأويل أنه مسموع ذو مستويين: مستوى ظاهر يوحي بالخروج على قواعد اللغة في موطنه، ومستوى باطن يتفق مع هذه القواعد، أو ضد هذا؛ بأن يكون المسموع ذا مستويين: مستوى ظاهراً متفقاً مع قواعد اللغة في موطنه، ومستوى باطناً يفترق عنها، فهو ينبثق عن الافتراق الظاهر بين النص والقاعدة، أو الاتفاق الظاهر بينهما.

إنّ حصر مفهوم التأويل في هذا المعنى الضيق، لم يكن إلاّ بحكم مقاصد هذه الدراسة التي تضطلع بدراسة العلاقة بين المسموع والتقعيد، وكأننا في هذا الجانب نتحدث عن لون واحد من ألوان التأويل في الدرس النحوي، وهو تأويل

(١) المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٨٢.

المسموع مقابل التقعيد، وهذا التحديد لا يتجاوز المعنى الذي تنطوي عليه مقولة أبي حيان حين قال: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"[1].

وقد تحسن الإشارة في هذا المقام إلى أن سيبويه لم يستخدم كلمة التأويل أو شيئاً من مشتقاتها، غير أنه استخدم مصطلحات أخرى قد تبدو متصلة بمصطلح التأويل، فقد أكثر من استخدام كلمة "تمثيل"، وهو يريد بها الكشف عن تركيبة النص وتوضيحها، وخاصة حين يبدو النص غامضاً، فقد استخدم في بعض المواضع كلمة التقدير أو التوضيح مرادفة لمعنى التمثيل[2].

واستخدم أيضاً كلمة "تفسير" مرادفة للمصطلحين السابقين في بعض المواطن[3]، ولكن هذه الأخيرة استخدمت في مواطن أخرى بمعنى التأويل الذي حدد في هذه الدراسة[4].

ولولا مجيء هذه الكلمة مرادفة للتمثيل لكان ينبغي أن تستبدل بالتأويل في هذا السياق، ولكن أوثر مصطلح "التأويل" لشيوعه.

مظاهر التأويل

يتخذ تأويل المسموع مظاهر عدة في كتاب سيبويه، تتمايز من حيث أهمية المسموع المؤول وعلاقته بالتقعيد.

المظهر الأول: تأويل المسموع المستدل به المبني على قواعد تأويلية، كالتنازع والاشتغال والنداء، وهو مسموع داخل في صميم التقعيد الشمولي، وثمة تأويل لغير قليل من المسموع المستدل به لقواعد فرعية، وقد عولج هذا ضمن أسباب الاستدلال، حيث عدت خصوصية المستدل به وحاجته للتوضيح واحداً من هذه الأسباب.

---

(١) الاقتراح: ٢٩.

(٢) انظر- مثلاً-: الكتاب ١: ٣٥٣، ٢: ١٤٨، ١٧٦.

(٣) انظر-مثلاً-: الكتاب ١: ١٠٣، ٢٦٦، ٣٢٥، ٣٣٠.

(٤) انظر-مثلاً-: الكتاب ١: ٧١، و٢: ٨٦، ١٦٤، ٢٨٦، ٤٠١.

المظهر الثاني: تأويل المسموع الذي يخالف التقعيد الشمولي، سواء أكان من باب المسموع المشكل بأنواعه المختلفة أم كان من باب الخصوصيات اللغوية.

فكل مسموع يبدو مفارقاً للقاعدة فإن سيبويه يحاول جاهداً أن يكشف عن طبيعة هذه المفارقة، بصرف النظر عن منزلة المسموع المؤول. وأحكام سيبويه التي يُبنى عليها إنزال المسموع في منازل مخصوصة تُبنى دائماً على فلسفة تأويلية، يقول: "... ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز، لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل. فإن قال: أقول مررت بقائماً رجل، فهذا أخبث، من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور، ومن ثم أسقط رب قائماً رجلٍ، فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه، فإن إعرابه يسير. ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائماً رجل. ولكن معرفة قبحه أمثل من معرفة إعرابه"[1]، فالحكم على المسموع ليس عجزاً عن التأويل، لأنه يُبنى على مقدرة تأويلية، والمقدرة على تأويل نص ما لا تعني العدول عن الحكم عليه.

ولكن تأويل المسموع المخالف للتقعيد لا يقصد منه رد هذا المسموع إلى القواعد الكليّة، لأن هذا المسموع يبقى في حدود المنزلة التي أنزل فيها، فهو يؤوّل الخصوصيات اللغوية؛ ليكشف عما في هذه الخصوصيات من ظواهر الحذف أو الزيادة، والتقديم أو التأخير، وما يؤثر فيها من المشابهة والتوهم[2]، وبهذه الصورة يؤوّل المسموع المشكل ثم يصدر الحكم بعد التأويل[3].

فسيبويه لا يأتي بهذه الأحكام عجزاً عن تأويل المسموع بل يأتي بها في أغلب الأحيان مبنية على مقدرة فائقة في تأويله، وبيان مظاهر إشكاله وطبيعته.

---

(١) الكتاب، ٢: ١٢٤.

(٢) انظر أنماطاً من تأويل الضرورة في الكتاب، ١: ٢٨، ٣٢، ٤٧–٤٩، ١٦٩، ١٨٦و ٢:٦:٢.٣ و ٣:٨–٩، ٦٧ وأنماطاً من تأويل اللهجات في: ١:١٨٢و ٢: ٢٨–٢٩، ٤٧، ١٣٦، ٢٠٦–٢٠٧.

(٣) انظر أنماطاً من تأويل الشاذ في: ١: ٥١، ٢٧٠، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٩٥، ٢٩٨. وأنماطاً من تأويل الضعيف وما هو غير الحد والوجه في: ١: ٥١–٥٣، ٥٨، ٦٧–٦٩، ١٨٢. هذه إشارات إلى بعض المواطن، وإلا فليس هناك ما يترك دون تأويل، حتى افتراضات النحويين يحاول سيبويه أن يقدم لها تأويلاً يكشف عن مشروعية افتراضها أو عدم مشروعيته.

إنّ المسموع المؤول ضمن هذا المظهر يأخذ قيمته من المنزلة التي ينزله إياها سيبويه، وتأويل هذا المسموع يلقي ضوءاً على فلسفته في تأويل المسموع الذي يندرج ضمن المظاهر اللاحقة، حيث لم تكن منزلة المسموع هي السبب في تأويله، بل كانت علاقته بالتقعيد هي السبب في ذلك، هذا الفارق أوجب الإشارة إلى المظهرين السابقين تمهيداً للمظهر المقصود ههنا، وهو يأتي ضمن الأنواع التالية:

النوع الأول: ويتمثل في تأويل المسموع الذي يبدو مخالفاً لتقعيد كان ينبغي أن يأتي على هديه، بصرف النظر عن قيمة هذا التقعيد، سواء أكان تقعيداً شمولياً مطرداً أو فرعياً، أم كان تقعيداً مخصوصاً لخصوصية الشعر أو لخصوصية لهجية.

إزاء هذا المسموع يتخذ سيبويه ثلاثة مسالك في التأويل بحسب طبيعة هذا الاختلاف.

المسلك الأول: التقريب بين المسموع والتقعيد، وذلك حين يظهر المسموع كأنه من غير المقعد له في ظاهره، ولكن سيبويه يعمد إلى توضيحه وكشف ملابساته ليبين أنه يجاري التقعيد السابق، وإن بدا مخالفاً له؛ يقول: "وأما ترك التنوين في سُبحان فإنما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفة، وانتصابه كانتصاب الحمد لله. وزعم أبو الخطّاب أنّ مثله قولك للرجل: سلاماً، تريد تسلماً منك كما قلت: براءةً منك. تريد: لا ألتبس بشيء من أمرك. وزعم أن أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلاناً فقل له سلاماً، فزعم أنه سأله ففسّره له بمعنى براءة منك. وزعم أن هذه الآية "وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً" بمنزلة ذلك، لأن الآية فيما زعم مكية ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين، ولكنه على قولك: براءةً منكم وتسلماً لا خير بيننا وبينكم ولا شر"[1]، وقال : "واعلم أن إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليها فإنها ملغاة لا تنصب ألبتة .. ومن ذلك أيضاً قولك: إن تأتني إذن آتك، لأنّ الفعل هنا معتمد على ما قبل إذن. وليس هذا كقول ابن عنمة الضبيّ:

ارددُ حمارك لا تُنزع سوّيته إذن يُردُّ وقيدُ العير مكروبُ

---

(١) الكتاب، ١: ٣٢٤-٣٢٥.

من قبل أن هذا منقطع من الكلام الأول وليس معتمداً على ما قبله، لأن ما قبله مستغنٍ"[1] ففي هذين الموطنين ومواطن أخرى مشابهة[2]؛ لم يكن الهدف من التأويل ردّ ماخرج عن القاعدة إليها، لأنّ هذا القصد يبدو زائفاً إذا أدركنا أن هذا المسموع يساوق التقعيد في فهم سيبويه، وأن هدفه لم يكن أكثر من تجلية الغموض الذي يحيط بالنص، ففي المثال الأول فقد ظهرت المصادر كأنها منصوبة بالفعل السابق، غير أن مقصد الخطاب ومقامه يؤكد أنها تساوق التقعيد، ولو كانت الظروف المحيطة بنزول الآية غير هذه الظروف لما كانت هناك حاجة إلى مثل هذا التأويل، وفي المثال الثاني فقد ظهر الشاهد كأنه مما لا يجوز، حيث نصب "بإذن" ، وهي ملغاة غير أن فهم سيبويه؛ "من قبل أن هذا منقطع من الكلام ..." جعل هذا المسموع منتظماً مع بداية الباب.

المسلك الثاني: تأويل المسموع بهدف رد ما خرج عن التقعيد إليه، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: "حتى إذا جاءوها وفتّحت أبوابها" أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلا: "ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب"، "ولو ترى إذ وقِفُوا على النار"، فقال: إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجوابَ في كلامهم، لعلم المخبَر لأيِّ شيء وضع هذا الكلام، وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب رب لا جواب لها، من ذلك قول الشمّاخ:

ودَوّيّة قفرٍ تمشّـــــــى نَعــــامُها   كمشي النصارى في خفاف الأرَنْدَجِ

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جواب لربّ، لعلم المخاطب أنه يريد قطعتها، وما فيه هذا المعنى"[3].

فالمسموع المؤوّل في هذا المسلك يصطدم بالتقعيد، ولا يرتد إلى تقعيد آخر حيث يعمل التأويل على إعادته للقاعده ذاتها، وهذا النوع من التأويل قليل في كتابه[4].

---

(١) الكتاب، ٣:١٤.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٢٠٤، ٢٠٥، ٣٤٠، ٢٨٣، ٣٠٣.

(٣) الكتاب، ٣: ١٠٣، ١٠٤.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ٧٠، ١٣٩، ١٤٧ و ٢: ٣٢، ٢٣٧، ٤٠٢ و ٣: ٧٨.

المسلك الثالث: تعميق الافتراق بين النص والتقعيد، بهدف إزالة وهم الترابط بينهما، حيث يعمد إلى توضيح سبب هذا الافتراق، وأنّ هذا المسموع وإن بدا مخالفاً لهذا التقعيد في ظاهره، فإنّ افتراق المبنى كان مبنياً على افتراق المعنى الذي يجعل هذا المسموع مرتبطاً بتقعيد آخر،ومن هذا التأويل:

١- يتحدّث سيبويه عن النصب على المدح والذم، ويستدل لذلك ثمّ يقول: "وأمّا قول حسان:

حارِ بن كعب ألا أحلام تزجُرُكم ... عنّي وأنتم من الجُوفِ الجَماخِيرِ

لا بأس بالقوم من طول ومن عِظَمٍ ... جسمُ البغال وأحلامُ العصافيرِ

فلم يرد أن يجعله شتماً، ولكنّه أراد أن يعدّد صفاتهم ويفسّرها، فكأنه قال: أما أجسامهم فكذا، وأمّا أحلامهم فكذا، وقال الخليل رحمه الله: لو جعله شتماً فنصبه على الفعل كان جائزاً"[1].

٢- وفي "باب ما ينصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة: ينص سيبويه على جواز نصبه على الحال أو الوصف، ثمّ يقول: "وسألت الخليل عن قوله، وهو لرجل من بني أسد:

إن بها أكتَلَ أو رزاما ... خُويربين يَنقُفان الهاما.

فزعم أن خويربين انتصبا، على الشتم، ولو كان على إنّ لقال خويرباً ولكنه انتصب على الشتم، كما انتصب "حمالةَ الحطب"[2].

٣- ويتحدّث عن الاختصاص ويستدل لذلك، ثمّ يقول: "وأمّا قول لبيد:

نحن بنو أُمّ البنين الأربعة ... ونحن خير عامر بن صَعْصَعَة

فلا ينشدونه إلاّ رفعاً، لأنّه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرَفوا بأنّ عدّتهم أربعة، ولكنّه جعل الأربعة وصفاً، ثمّ قال: المطعمون الفاعلون بعدما حلاّهم

---

(١) الكتاب، ٢: ٧٣-٧٤.

(٢) الكتاب، ٢: ١٤٩-١٥٠.

ليعرفوا"[1] ففي هذه المواطن- ومثلها كثير[2]- قاعدتان تتنازعان التركيب الواحد: القاعدة التي هي مدار التقعيد؛ حيث بدا التركيب خارجاً عليها، والقاعدة التي وجّه المسموع نحوها وحمل عليها. ويترتّب على هذا خدمة القاعدة الثانية بصورة غير مباشرة، حيث قرّب بينها وبين المسموع الذي ردّ إليها، كما يترتّب عليه خدمة القاعدة الأولى بعزل ما ليس منها عنها، ممّا يكفل لها الاطراد ويبدّد الشكوك التي تحيط بها، ففي الشاهد الأول ظهر الرفع مخالفاً للتقعيد؛ إذ إن المعنى معنى الذمّ، وكان حقّه النصب، ولكنّ سيبويه يعتمد مراد الشاعر فيفهم النصّ على نحو آخر؛ وأنّ حسان لم يرد إلاّ تعداد الصفات، وضد هذا في الشاهد الثاني فقد كان حقّ "خويربين" أن تأتي مفردة منصوبة على الحال على ما يوجبه التقعيد ثمّة. ولكن فهم الخليل لهذا النصب جعله يرتدّ إلى باب آخر، وهو النصب على الشتم، إذ لم يرد الشاعر أن يخبر لكي ينصب على الحال أو أن يصف اسم "إنّ"، وإنّما أراد الشتم، وفي الشاهد الأخير فقد بدت "بنو" مرفوعة، على خلاف التقعيد الذي يوجب نصبها على الاختصاص، ولكنّ المعنى المراد من هذا التركيب يوجب الرفع على ما رأى سيبويه، وبذلك يكون هذا التركيب مرتداً إلى تقعيد آخر؛ ولذلك فإنّ الترابط بين القاعدة الأولى والمسموع المؤوّل بجوارها يبدو ارتباطاً زائفاً، فهو ليس تابعاً لها، وإن كان ظاهره يوهم باقترابه منها.

النوع الثاني: ويتمثّل في تأويل المسموع الذي يبدو مشبهاً لمسموع خارج على التقعيد، وهذا يفارق النوع الأول في سبب التأويل، فليست مخالفة التقعيد هي السبب في المجيء بما يؤول، بل يكون ذلك لأن المؤوّل يأتي مشبهاً لمسموع خارج على التقعيد خروجاً مخصوصاً، ولكنّه يكون مفارقاً له، ففي النوع الأول تعمل القاعدة على استرجاع المؤوّل، أما هنا فإن المسموع الخارج على التقعيد هو الذي يستدعي المسموع المشبه له في ظاهره، فمن هذا المؤول ما يأتي مشبهاً للضرورة في ظاهره، فيعمد سيبويه إلى توضيح الفارق بينهما، فقد تحدث عن مسموع جاء

(١) الكتاب، ٢: ٢٣٥.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ١٤٥ و ٢: ١٤، ٦١، ٩٧، ١٢٦، ١٤٦، ٢٣٥، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٩٣، ٤٤٠-٤٤١. و ٣: ٥٣، ٧٩، ٨٥، ١١٦، ١٢٣، ١٦٣.

فيه الفصل بين الجار والمجرور، ثم قال: "وأما قوله عز وجل: "فبما نقضهم ميثاقهم" فإنما جاء لأنه ليس لـ "ما" معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلاّ التوكيد، فمن ثم جاز ذلك إذا لم ترد به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدهما في الآخر عامل، ولو كان اسماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يجز"[1]. ويتحدث عن اختصاص الشعر بتذكير خبر المؤنث حيث تحذف التاء من الفعل أو تحذف الهاء من الوصف من مثل "موعظة جاءنا" "وموعظة مفيد"، ثم قال: "وزعم الخليل رحمه الله أن "السماء منفطر به" كقولك "معضَل" للقطاة، وكقولك "مُرضع" للتي بها الرضاع، وأما المنفطرة فيجيء على العمل كقولك منشقّة، وكقولك مرضعة للتي ترضع"[2].

ففي هذين النصين بدت التراكيب القرآنية مشبهة للضرورة، إذ كان من الممكن أن تحمل الآية الأولى على الضرورة لو عدت "ما" اسماً موصولاً، ولكن إذا ما عدت "ما" زائدة أصبح التركيب مغايراً للمسموع السابق، ومثلها الآية الثانية فقد جاء الإخبار عن المؤنث بلفظ المذكر: "منفطر"، وهي لا تختلف عما جاء مختصاً بالضرورة، ولكن الخليل أولها وجعلها من باب "معضَل" "ومُرضع".

ومن هذا المظهر ما يكون مشبهاً للخصوصيات اللهجيّة، غير أن سيبويه يعمد إلى تمييز هذا المؤوّل عن هذه اللهجة أو تلك، فقد تحدّث عن لغة "أكلوني البراغيث" واستدل لها، ثم بدا له أن ثمة آية قرآنية تشبه هذا المسموع فقال:"وأما قوله جل ثناؤه:"وأسرّوا النجوى الذين ظلموا" فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جل وعز "وأسروا النجوى الذين ظلموا" على هذا فيما زعم يونس"[3]، فسيبويه الذي ينزل النص القرآني منزلة مساوية للنصوص الشعرية والنثرية في التقعيد، كان من الممكن أن يضع هذه الآية مع تلكم اللهجة القليلة، لأنه قد وضع نصوصاً قرآنية أخرى في منزلة القليل والضعيف والشاذ، وحتى الضرورة على ما سيأتي بيانه.

---

(١) الكتاب، ١: ١٨٠-١٨١.

(٢) الكتاب، ٢: ٤٧.

(٣) الكتاب، ٢: ٤١.

ولكن يبدو أنّ هذه الآية لم ترد على فكره، وفكر يونس من قبله، من الباب الذي دخلت منه لغة أكلوني البراغيث، فهو يقدّم تأويلاً لها بمعزل عن هذه اللغة، فالتشابه ظاهري حسب، فمفهوم البدل الذي يقترحه يونس، ويوضحه سيبويه غير مفهوم البدل الذي يمكن أن تحلل في ضوئه لغة أكلوني البراغيث، فهذه اللهجة هي من باب بدل كلّ من كلّ، فالمظهر يساوي المضمر. أما البدل الذي يوضحه سيبويه فهو يستند إلى فهم السياق العام الذي جاءت فيه هذه الآية، والذي يوجب أن يكون المُظهر غير مساوٍ للمضمر، بل هو جزء منه، ولذلك فالبدل في هذه الآية هو بدل بعض من كل، كما يتضح ذلك من موازنة سيبويه؛ فكما أنّ الواو في "انطلقوا" بدت مطابقة لمجموع الغائبين، ولم تكن كذلك، إذ لم يرد المتكلم منهم إلاّ "بني فلان"، فكذلك الواو في "أسرّوا" بدت مطابقة لمجموع الناس في الآيات السابقة "اقترب للناس حسابهم"، ولكنها تعود على بعضهم فقط، وهم الذين أسرّوا النجوى.

فهذا التأويل جاء مبنياً على إدراك مقدار الترابط بين هذه الآية والآيات السابقة؛ ذلك أنّ النص لو جاء؟"وأسر النجوى" لفصلت هذه الآية عن سابقاتها، ولبدت مستأنفة، ولكن تسارع الأحداث واتصالها مع سابقاتها في الموقف جملة، استوجب اتصال هذا الحدث بسوابقه، ولا يتأتى هذا الاتصال إلا بعودة الضمير جمعاً، وحين تحقق ذلك كان لا بد من البيان فـ "الذين أسرّوا النجوى" ليسوا كلّ الناس، بل هم الذين ظلموا، وهذا هو جوهر التغاير بين هذا التركيب ولغة أكلوني البراغيث التي يكون المضمر فيها مساوياً للمظهر التالي له، وبمعنى آخر: ما كان لسيبويه أن يؤول هذه الآية لو أنها جاءت في بداية السورة، أو لو لم يكن هناك مُظهر سابق يرتبط به المضمر في "أسرّوا" وبهذا يتمّ التمييز بين شكلين متشابهين في الظاهر مفترقين في الجوهر: الأول منهما حين لا يكون هناك اسم سابق يرتبط بالضمير الذي أبدل منه الظاهر التالي له، وهذا ما يتحقق في لغة أكلوني البراغيث. والشكل الثاني يكون عند وجود اسم سابق نصاً أو تقديراً مرتبط بالضمير، ثم يكون الاسم التالي للضمير بعضاً من الاسم السابق له، بصرف النظر عن إمكانات إعراب الاسم الثاني، سواء أأعرب بدل بعضٍ من كل أم أعرب خبراً لمبتدأ محذوف. في ضوء هذا أحسب أن سيبويه لو عرض لقوله تعالى: "ثم عَموا

وصَمّوا كثيرٌ منهم"[1] لجعلها آخذة مصاف "وأسرّوا النجوى"، فالضمير يعود على بني اسرائيل، و "كثير منهم" هم بعضهم.

إن حكم سيبويه على بعض التراكيب بالقلّة والخصوصيّة اللهجيّة، ثمّ تأويله لتراكيب مماثلة لها تمام المماثلة في الظاهر، يؤكد أنه كان يدرك أن لكلّ تركيب خصوصيته ومرجعيته التوثيقية، وهذا ما نجده في كلّ موطن أوّل فيه مسموعاً بدا مشبهاً للقليل أو للضرورة أو للقبيح أو للتوهم أو لمسموع مؤوّل[2]، وهذا النمط من التأويل يختص أكثر ما يختص بتأويل القرآن.

النوع الثالث: ويتمثّل في تأويل المسموع الذي يبدو متفقاً مع تقعيد كان ينبغي أن يأتي مفارقاً له في ظاهره، وهو ضد النوع الأوّل الذي أول فيه ما بدا مخالفاً للتقعيد والمسموع المؤول في هذا النوع ينقسم إلى قسمين:

الأول: مسموع كان ينبغي أن يكون مفترقاً عن التقعيد في ظاهره، ولكنه جاء موافقا له لعلّة يعمد سيبويه إلى توضيحها،بحيث يبقى هذا المسموع ضمن هذا التقعيد، فقد تحدث عن كسر همزة "إنّ" بعد فعل القول، ثم قال "وكان عيسى يقرأ هذا الحرف "فدعا ربه إني مغلوب فانتصر" أراد أن يحكي، كما قال عز وجل: "والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبُدُهم" كأنه قال والله أعلم: قالوا ما نعبدهم"[3]، فقد ظهرت قراءة عيسى موافقة للتقعيد، وكان حقها أن تكون مغايرة له، وأن تأتي بفتح همزة "إنّ"، ولكن إرادة الحكاية تبدّد هذا الإشكال، وتجعل الآية مقاربة للتقعيد السابق، ومثل هذا حديثه عن كسر همزة "إنّ" حين تكون مستأنفة، ثم قال "وسألته عن قوله عز وجل"وما يُشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون"، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: وما يُشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون، ولو قال: وما يُشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم"[4]، فقد بدت الآية موافقة

(١) المائدة، آية: ٧١.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٧٠، ٨١-٨٢، ١٦٢، و ٢: ٥٥، ١٥٥ و ٣: ١٠٠-١٠١.

(٣) الكتاب، ٣: ١٤٣.

(٤) الكتاب، ٣: ١٢٣.

للتقعيد السابق، ولكن فهم سيبويه لمعناها جعله يظن أنه كان ينبغي أن تكون مفارقة له، وأن تكون مثل "ما يدريك أنه لا يفعل"، فعمد الخليل إلى توضيح الفارق بين المعنى المبني على الكسر، والمعنى المبني على الفتح، ليؤكد أنّ الآية جاءت على بابها، وأن الظن بوجوب الفتح ليس إلاّ وهماً، لا يوافق المعنى وإن توافق مع الأنماط اللغوية المقاربة لها، يؤكد هذا تأويله لقراءة-للآية ذاتها-جاءت بفتح الهمزة، وعدم حملها على الوجه الذي ظنه سيبويه؛ "وأهل المدينة يقولون "أنها" فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السّوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلّك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون"[١].

وأما القسم الآخر فهو مسموع بدا متفقاً مع التقعيد في ظاهره إلا أنه يرتد إلى تقعيد آخر، فيعمد سيبويه إلى تمييزه عنه ورده إلى التقعيد الذي يوافقه، بصرف النظر عن منزلة التقعيد الذي رد إليه، من ذلك:

يعقد سيبويه باباً للحديث عمّا "يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف" ويستدل لذلك بجملة من المسموع،كان آخرها قول النابغة:

حَدِبَتْ عليَّ بطونُ ضِنّةَ كلُّها   إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوما

ثم قال: "وأمّا قول الشاعر:

لقد كَذَبَتْك نفسك فاكذبنها   فإنْ جزعاً وإنْ إجمالَ صبر

فهذا على إمّا، وليس على إن الجزاء، كقولك: إن حقاً و إن كذبا فهذا على "إمّا" محمول. ألا ترى أنك تدخل الفاء، ولو كانت على إن الجزاء، وقد استقبلت الكلام، لاحتجت إلى الجواب، فليس قوله: فإن جزعاً كقوله: إن حقاً وإن كذباً، ولكنه على قوله تعالى: فإما منّاً بعد وإما فداء"[٢]فقد بدا الشاهد مشبهاً للتقعيد السابق وموافقاً للمسموع المستدل به، ولكنه كان مرتداً إلى تقعيد آخر، فآثر سيبويه أن يجعله ضرورة.

وفي موطن آخر يعقد باباً لمجيء "أن" بمنزلة "أي"، ويعرض فيه لمجيئها محتملة "لأي" أو محتملة لأن تكون حرف نصب، ثم يقول: "وأما قوله عز وجل: وآخر دعواهم

---

(١) الكتاب، ٣: ١٢٣.

(٢) الكتاب، ١: ٢٦٢-٢٦٦.

أن الحمد لله رب العالمين"، وآخر قولهم أن لا إله إلاّ الله، فعلى قوله أنه الحمد لله، ولا إله إلا الله، ولا يكون أن التي تنصب الفعل، لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء، ولا تكون أي، لأن أي إنما تجيء بعد كلام مستغن ولا تكون في موضع المبنيّ على المبتدأ"[1]، فقد ظهرت أن كأنها من باب التقعيد السابق، إلاّ أنه ردّها إلى تقعيد آخر، حيث جعلها مخففة محذوفة الاسم، كما رد أنماطاً أخرى إلى تقعيد غير التقعيد الذي أشبهته[2].

ومن هذا القسم -أيضاً- مسموع يظهر مشبهاً لمسموع يجوز فيه وجهان أو وجوه، غير أنه لا يجوز فيه إلا وجه واحد، أو حالة واحدة في التفسير[3].

قال سيبويه: "و أما قول جرير:

يا صاحبيّ دنا الرواح فسيرا   لا كالعشـية زائراً ومزورا

فلا يكون إلاّ نصباً، من قبل أن العشية ليست بالزائر، وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائراً، كما تقول: ما رأيت كاليوم رجلاً..."[4]، فقد بدا الشاهد مشبهاً لمسموع يجوز فيه الإجراء على الموضع، وأما هو فلا يجوز فيه غير النصب، وضد هذا فقد يكون التقعيد غير محتمل إلا لوجه واحد ويكون المسموع محتملاً لهذا الوجه ولغيره[5]، قال: "وأما قول الشاعر: أعبداً حلّ في شُعَبَى غريباً

فيكون على وجهين: على النداء، وعلى أنه رآه في حال افتخار، واجتراء، فقال: أعبداً، أي: أتفخر عبداً، كما قال أتميمياً مرّة"[6] وإنما، كان التقعيد مختصاً بإضمار الفعل، فبدا الشاهد محتملاً لهذا ومحتملاً للنداء.

---

(١) الكتاب، ٣: ١٦٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٢٤٦ و ٢: ٦٥، ٧٤، ٨٤، ١٠٦، ١٨٠ و ٣: ٤٩، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٧.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٢٤٠، ٢٢١، ٢٥٨، ٢٥٩، ٣٦٠ و ٢: ٨٧، ١٨٣، ٢٩٢، و ٣: ٥٦.

(٤) الكتاب، ٢: ٢٩٣.

(٥) انظر: الكتاب، ١: ٦٤، ١٤٦، ٣٥٠ و ٢: ٣١٢ و ٣: ٥٤، ٥٥، ١٤٤.

(٦) الكتاب، ١: ٢٤٤-٢٤٥.

ومن هذا التأويل ما يكون فيه المسموع مشبهاً لوجه جائز[1]، غير أن سيبويه يعمد إلى جعله مع الوجه الأكثر قوّة. قال معقباً على نصب الاسم المشغول عنه المعطوف على جملة فعليّة: "وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي جيد. وذلك قولك: لقيت زيداً وعمروٌ كلّمته... وأما قوله عز وجل: "يغشى طائفة منكم وطائفةٌ قد أهمّتهم أنفُسُهم"، فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف وإنما هي واو الابتداء"[2].

مرتكزات التأويل

يقوم التأويل عند سيبويه على ركيزة رئيسة تحكم أسبابه وتوجيهاته، وهي تتمثل في إدراك ما للتراكيب اللغوية من خصوصيات، تميّزها عمّا يشبهها وتعمل على ربطها بسياقاتها، فالتراكيب ليست نمطيّة ولا تقوم في فراغ.

وهذا الإدراك ينمّ عن مقدرة فائقة على استكناه النصوص وفض مستغلقاتها على المستويين: الداخلي والخارجي؛ ويراد بالمستوى الداخلي: المقدرة على تحليل نظم الكلام وبيان عناصره وما يطرأ عليها من تحويل،إن في الزيادة أو الإحلال، وإن في الحذف أو الاختصار، ثم بيان مقدار اتساق هذا النظم مع النص الكلي الذي جاء فيه، ثم بيان اتساقه مع الإمكانات التركيبية التي تتيحها اللغة من حذف وزيادة، هذا ما يفهم من ربط سيبويه بين النص المؤول والنصوص المقابلة له، سواء أكانت مشابهة أم كانت مغايرة، ومن موازناته لأوجه الاتساق الداخلي بين التراكيب المؤولة وما يقابلها،أو بينها وبين التراكيب التي تمتّ إليها بنسب وتقاربها في شيء من مستلزماتها.

ويراد بالمستوى الخارجي اعتبار مقضيات التراكيب، واتجاهات الخطاب نحو معان مخصوصة. يتراءى ذلك في اعتماد سيبويه على عناصر الخطاب ومقاصد الكلام في توضيح المسموع وتأويله، فهو لا ينفكّ يربط بين شيء من هذه العناصر ومشروعية ما يقترف من تأويلات.

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٨٧-٨٩ و ٢: ٢٤٢.

(٢) الكتاب، ١: ٩٠.

في ضوء هذا فإن تحكم التقعيد في توجيه المسموع المؤول لا يلبث أن يطغى عليه تحكم المسموع المؤول في ذاته، حيث يتم تأويله في ضوء عناصره المختلفة. فإذا كان السبب الظاهر لتأويل هذا النص أو ذاك يستند إلى علاقته بنصوص أخرى أو بالتقعيد، فإنّ جوهر التأويل يستند إلى النص ذاته، إذا ما عدت عناصر الخطاب ومقاصد المتكلم والظروف المحيطة به من مستلزماته؛ إذ لا يمكن أن يعزل النص عن هذه الملابسات، ولذا فقد كان لها أثر بين في توجيه جل ما أوّله سيبويه، فقلّما أوّل نصاً دون أن يربطه بقوله: إن القائل "لم يرد كذا"،أو "إنما أراد"،أو "ولو أراد"، فإن لم يشر إلى ذلك نصاً، فهم ضمنا. وهو لا ينسى خلفية السامع ومعرفته التوثيقية في توجيه هذا النص أو ذاك. كما لا ينسى أهمية المقام وموقف الخطاب.

إنّ تأويلات سيبويه التي جاءت مرتبطة بعناصر الخطاب ما كان لها أن تكون لو لم يكن النص مرتبطاً بهذه العناصر، وبمعنى آخر: فإنّ المتحدث لو أراد شيئاً غير الذي فهمه السامع لتخلّف التأويل، بصرف النظر عن قيمة النص عند ذلك، ولو جهل المخاطب شيئاً زعم سيبويه معرفته لتخلّفَ التأويل، ولو جاءت معلومات توثيقية غير التي عرفها سيبويه، أو لو جاءت بعض التراكيب المفيدة في غير سياقاتها لتخلف التأويل أيضاً، فعلى سبيل المثال: لو أن شخصاً قال: ويلٌ يومئذٍ للمخادعين"، لما كان بحاجة لتأويل مماثل لتأويل ما أوّل سيبويه من آيات[1]، ولو أن شخصاً كان مفرغ الذهن من العادات الشرائية لمجتمع سيبويه لكان قولهم "كان البر قفيزين"[2] منقوصاً عنده؛ لأنه لا يعرف أنهم يقصدون الدرهم، وليس له إلف بهذا التركيب.

ولو زعم زاعم أن ذا الرمة -مثلاً- أراد أن يحدث الناس بأمر يجهلونه في قوله:

لقد حَمَلت قيسُ بن عَيْلان حربها   على مُستقل للنوائب والحــــرب

أخاها إذا كان عضاضاً سما لهــا   على كل حالٍ من ذلولٍ ومن صَعب.

---

(١) الكتاب، ١: ٣٣١.

(٢) الكتاب، ١: ٣٩٣.

لفقد التأويل مشروعيّته. ولو زعم آخر أن حسان أراد ذم مهجويه لتخلف التأويل، ولكان تركيبه مخالفاً للتقعيد، ولو كانت الآية الكريمة: "وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما" آية مدنية لكانت على ظاهرها.

ولو أن قوله تعالى: "وما يُشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون" كان نصاً من غير القرآن لاختلف تأويله، ولكان من الأولى أن يكون بفتح همزة (إن). إن إرادة المتحدث هذا المعنى أو ذلك تتحكم فيها ظروف النص وسياقه العام، ثم تُبنى مقدرة اللغوي على استيعاب هذا المعنى على فهم هذه الظروف، ومن هذا الباب تأتي مشروعية تعدّد التأويلات للنص الواحد حين تقصر القرائن السياقية عن الجزم بهذا المعنى أو ذاك، ولذلك فقد عرض سيبويه في مواطن كثيرة[1] لنصوص تحتمل غير تأويل، سواء أكانت من عالم واحد قلّب النص على وجوهه المحتملة، أم كانت لعالمين، قدم كل منهما ما تبدّى له صواباً.

وإذا كان سيبويه في بعض هذه المواطن يحاول ترجيح تأويل على آخر لعلّة يرتئيها فإنه كثيراً ما يبقي هذه التأويلات دون ترجيح.

إن تعدد التأويلات يعني ضمناً أن ترجيح هذا التأويل أو ذاك لا يوجب خطأ التأويل الآخر ولا ينفي إمكانيته، فالمقدرة على استيعاب النصوص تختلف من شخص إلى آخر، ويزداد هذا الاختلاف عندما يرتبط النص بغير قليل من العناصر الخارجية.

أهمية التأويل

لقد جاء تأويل سيبويه مبنياً على اعتقاد أنّ النص اللغوي لا ينشأ في فراغ، فالنص حين يكون مكتوباً يبقى مرتبطاً بسوابقه ولواحقه، بحيث يبدو مفهوم الجملة: "الكلام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها" مفهوماً تعليمياً لا بد من تجاوزه في التحليل اللغوي، ذلك أن تحقق الفائدة على الوجه الأكمل من جملة منتظمة في سياق ما، لا يتم إلاّ بربط هذه الجملة بسوابقها ولواحقها، وإلاّ فإنّ الفائدة المترتبة على المعنى السطحي الذي يتحقق باستقلال هذه الجملة عن سياقها، قد يكون غير

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ١٤١، ١٤٥، ٢٤٦، ٣٥٨ و ٢: ٨٤، ٩٧، ١٠٦، ١٣٦، ٢٢٧، ٢٩٢، ٢٩٣، و ٣: ٥١، ١٢٣.

كاف، بل قد لا يكون مقصوداً وإن كان مفيداً، فقول امرئ القيس: "كفاني ولم أطلب قليل من المال" كلام مفيد فائدة غير تلك التي فهمها سيبويه[1] من المقام الذي جاء فيه، وقول الشاعر: "إن جزعاً وإن إجمالَ صبر" كان سيكون من باب آخر لو كان مسبوقاً بفعل ماضٍ. إنّ القول بأنّ الشاعر أو المتكلم أراد "كذا" ولم يرد "كذا" لم يكن ظناً أو تخميناً، فقد كان قولاً مستنداً إلى الجو العام للنص، وما يحمل هذا النص من قرائن، وإن غاب عنه بعض ظروف الموقف الكلامي.

وحين يكون النص حديثاً شفهياً فإن تأويله يستند إلى موقف كلامي متكامل. إنّ هذا الاعتقاد بتداخلاته ينبثق عن ميزة من أهم ميزات اللغة، التي تتمثل في اجتماعيتها، فليس بالضرورة أن يفهم النص الواحد فهماً نمطياً، بحيث تحمل الجملة الواحدة المعنى ذاته في السياقات المختلفة أو الظروف المختلفة، أو عند الناس جميعهم. إن الألفاظ التي تتصف بثبات معناها حين تكون مفردة، يختلف معناها باختلاف السياق عند تركيبها، والتراكيب أولى بذلك من الألفاظ.

في ضوء هذا فإن التعامل الشكلي مع النصوص اللغوية قد يكون محتملاً في التقعيد اللغوي، ولكنه ليس من شأن التقعيد النحوي؛ لأن ذلك سيفقد النصوص ميزة من أهم ميزاتها، ويجر إلى إشكالات ومزالق من شأنها أن تنسف العلم جملة، فما من تقعيد إلا وتُقابله نصوص تخرقه في ظاهرها، وفي هذه الحالة إما أن يقعد لهذه النصوص تقعيداً شكلياً مخصوصا، بحيث تصبح هذه التراكيب بمنزلة الألفاظ في ثباتها، وهذا ما ارتضي في الشاذ؛ وهو نمط مخصوص من أنماط الخروج على التقعيد، وإما أن تطرح بصرف النظر عن الحكم حينئذ، وإما أن تعطى هذه النصوص ما لها من خصوصيات وتوضح وتؤول في ضوئها، بصرف النظر عن القيمة المترتبة على هذا التأويل، سواء أكان ذلك بإرجاعها إلى تقعيد آخر أم كان بتقريبها من التقعيد ذاته.

إن التأويل لا يستمد قيمته من حيث هو محاولة لجبر العلاقة بين المسموع والتقعيد، فالنصوص التي أوّلت بهذا القصد قليلة جداً، وإنما يستمد أهميته من زاويتين متكاملتين، تُبنيان على مظاهر التأويل الأخرى، وهما زاوية التقعيد

---

(١) الكتاب، ١: ٧٩.

وزاوية المسموع، فالتأويل يحافظ على استقلالية القاعدة واطرادها، ويعمل على تقنينها ووضوحها حين يكون الهدف منه إبعاد ما ليس منها عنها، وإن بدا مشابهاً لها، وردُّ ما هو منها إليها، وإن بدا مغايراً لها، وإن التأويل في جل مظاهره كان يأتي بهذا القصد، فهو ليس إلا محاولة للحد من التداخل بين أنماط التقعيد المتقاربة التي تتشابه في ظاهرها وتفترق في باطنها، أو محاولة للحد من التباعد بين أنماط التقعيد التي تختلف في ظاهرها وتتفق في باطنها.

وفي الوقت ذاته فإن التأويل يحافظ على استقلالية المسموع وخصوصيته، ويعمل على تجلية غوامضه حين يقصد به بيان ما في هذا المسموع من معان مغايرة لمعاني النصوص التي تبدو مشبهة له، أو بيان ما فيه من معان مقاربة لمعاني النصوص التي تبدو بعيدة عنه.

إن هاتين الأهميتين لا تنفصلان في تأويل سيبويه، ففي جل المواطن التي يتأول فيها يخدم القاعدة والمسموع في آن.

ومن هنا فإن القول بأن التأويل- مطلق التأويل- كان يخضع النصوص للقواعد ويلوي أعناق النصوص لتستقيم معها[1]، وتجاوز هذا إلى القول بأن هذه القواعد تصوّرها القدماء قبل أن يستقروا اللغة ثم حكموها في المسموع .... إن هذه الأحكام غير موجهة لكتاب سيبويه، وإلا فهي تعتمد على ظاهره؛ ذلك أن سيبويه - كما اتضح- يولي أهمية للقاعدة لتقنينها وتحصينها، لا لفرضها على النصوص، فجلُّ ما أوّله كان يرد إلى قاعدة أخرى، أو تبين خصوصيته ولا تفرض عليه القاعدة. وحين تكون المواطن التي أول فيها سيبويه بقصد رد ما خرج عن القاعدة إليها مرتبطة بمسموع مؤكِّد للقاعدة، فإن المسموع يكون متحكماً في نفسه،

---

(١) قال عباس حسن (اللغة والنحو: ٩١-٩٢): ".. فقلَّ أن تجد قاعدة من قواعدهم - يقصد البصريين- سالمة من هذا البلاء. تراهم يذكرون القاعدة، ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها، مخالفة لها يتناولونها بالتأويل النافر، والتمحل البعيد كي تساير قاعدتهم، وتساوق مذهبهم، وكأن القاعدة هي الأصل، والكلام العربي هو الفرع". وهذه المقولة يتردد صداها في غير قليل من الدراسات المحدثة (انظر: مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي: ٦٥و الدراسات اللغوية عند العرب، محمد حسين آل ياسين ٣٤٩، ومن أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ١٩، والشواهد والاستشهاد في النحو: ١٥، ١٥٨، ١٥٩، وأصول النحو العربي، محمد عيد: ١٨٥، ٢١٣، على أنه قد قال (ص ٨٩، منه): "وبتصفح كتاب سيبويه-أول أثر نحوي- يتضح أن التأويل فيه يتفق مع بداية النحو، فهو تأويل مبدئي ليس فيه كبير أثر للصنعة".

ويحاكم في ضوء مسموع مطرد مقابل له، هذا مع أن المواطن التي جاء فيها هذا التأويل قليلة جداً كما سبق البيان.

وبمنزلة هذه الأقوال في الانحراف عن فكر سيبويه- وعن الفكر النحوي جملة- ما يتعلل به بعضهم من أن التأويل يخضع القرآن للتقعيد. وهذا ما لا يجوز لديهم[1].

وإذا كان هذا الاعتقاد يستند بشكل عفوي إلى مخزون تراثي يرى في لفظ التأويل مقتاً ورفضاً من غير النظر إلى جوهره، فإن التأويل يبقي على خصوصية الآية ويميزها، ويكشف عن جوهر بيانها أكثر من النظرة الشكلية، ناهيك عن أن سيبويه قد أول بعض الآيات القرآنية ليس لشيء إلا لتقديس القرآن وبيان خصوصية هذه الآيات.

إن التعويل على ظاهر النص في التقعيد النحوي هو كالتعويل عليه في التشريع يستقيم حيناً ويتعثر حيناً آخر، والنص القرآني أكثر حاجة للتأويل اللغوي من أي نص آخر.

ليس هذا تسويغاً لكثرة عدد الآيات التي أوّلها سيبويه، وليس هذا لأن غير واحد من القدماء أو ممن درس التأويل في الحديث قد أشار إلى أن التأويل لا غنى عنه ولا بد منه[2]، بل تكمن حاجة القرآن للتأويل في مبدأ من مبادىء إعجازه وهو

---

(١) انظر: سيبويه والقراءات، ١١٥، ١١٩ الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٠٤-٢١٠، ومدرسة الكوفة: ٤٦.

(٢) يقول علي النجدي ناصف في كتابه "من قضايا اللغة والنحو: ٨٣" والتقدير والتأويل كلاهما ضرورة في العربية لكثرة الإيجاز فيها والحذف". وفي موطن آخر (٨٩منه): يرى أن التأويل ضرورة "لا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله". (وانظر: منه: ١١٢). ويقول محمد جبل في كتابه "الاحتجاج بالشعر في اللغة" (٦٥-٦٦)، فإن تخريج صور الصياغة التي تبدو مخالفة للمقرر، وبيان رجوعها إلى ما تقرر في اللغة وعدم خروجها منه- هذا التخريج وما إليه ينبغي أن ينظر: إليه على أنه من أهم واجبات اللغوي لأنه يعالج خصيصة من خصائص الأداء اللغوي" ويقول السيد عبد الغفار (ظاهرة التأويل وصلتها باللغة: ١٠٠) : "أما دور التأويل في البيئة النحوية فقد كان ضرورياً كذلك [يقصد كالبيئةالفقهية] إذ عالج الكثير من المشكلات النحوية، فقد لجأ إليه النحاة لتبرير ما يقابلهم من تعارض بين القاعدة وظاهر النص، فتحمل الظواهر اللغوية على غير ظاهرها للتوفيق بين منطق اللغة ومنطق النحو" (وانظر: ٦٠ منه). .."وعلى ذلك ليس التأويل في النحو العربي ذلك "المرض" الذي يجب التخلص منه في مفهوم المحدثين؛ بل هو في الحقيقة أداة هامة وأساسية من أدوات بناء العلم ذاته"[التأويل في كتاب سيبويه، نصر حامد أبو زيد: ٨٨]

صلاحيته لكل زمان ومكان. وامتداده في الزمان والمكان، يعني أن فيه من الطاقات التشريعية ما يكتشف في كل عصر بما يناسبه، وهذا يُبنى على مرونة لغوية قابلة للتأويل، فتأويل المعنى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأويل المبنى، وعلى هذا فإن كلّ تأويل مرحلي أنسب لعصره من سابقه، وبمعنى آخر: إن التأويل السابق تشريعياً كان أو لغوياً ليس بالضرورة أن يكون خاطئاً لنسوغ تأويلاً آخر، وبل يعني ذلك أن كل تأويل يتناسب ودرجة الفهم التي قادت إليه، فما كان مؤولاً قد يصبح غير محتاج للتأويل، وما كان نمطياً قد يُستوجب تأويله، ولهذا فليس بالضرورة أن يكون كل ما أوله سيبويه أو النحويّون من بعده هو واجب التأويل، أو أن يكون تأويلهم هو التأويل الصحيح لا غير، وإنّ تلمُّس شواهدَ أخفق سيبويه أو غيره في تأويلها ليس أمراً ممتنعاً، وإنّ تقديم تأويل غير ما أوّل ليس ممتنعاً أيضاً[1]. ولكن ينبغي ألا يكون ذلك منطلقاً لتعميم الأحكام. فالتأويل حين يكون خطأً، فإن الخطأ خطأ في موطن التأويل واتجاهه لا يُبنى عليه تخطئة هذا المنهج جملة، وتقديم تأويل آخر أيسر من تأويل سيبويه يجب ألا يبنى عليه تعميم للحكم - أيضا- ليس لأن مفهوم اليسر أو السهولة غير معتبر في الفكر النحوي، وليس لأنه مفهوم نسبي يتفاوت من فهم إلى آخر. فما يتراءى لأحدهم قريباً سهلاً قد يكون عند غيره معقداً صعباً، بل لأنّ هذا الصنيع يدل على أن الخطأ لم يكن في منهجية التأويل، بل كان في اتجاهه، وسيبويه نفسه انتهج هذا النهج فقدم تأويلات متعددة ورجح بعضها أحياناً.

فالقول مثلاً بأن: "وأسرّوا النجوى" جاءت على لغة "أكلوني البراغيث" قول ممكن، وله مشروعيته، ولكن هذا لا يستوجب نفي مشروعية التأويل الذي اقترحه سيبويه، والذي يبدو أكثر دقة وأكثر كشفاً عن البيان القرآني من القول بأنها لغة وكفى، وقد سبقت الإشارة إلى ارتباط التأويل بالمقدرة على استيعاب النصوص وفهم سياقاتها.

إن قيمة التأويل في الدرس النحوي لا تظهر من خلال الكشف عن مظاهر التأويل ومرتكزاته حسب، بل تظهر -أيضاً- من فحص قيمة النصوص لو اعتمد على ظاهرها دون تأويل، ومن ثم فحص التقعيد النحوي وَمدى اطراده ووضوحه.

---

(١) انظر: سيبوية القراءات: ١٠٧- ١٧٩.

الفصل الثالث

المسموع المشكل

تمهيد

أهمّ ما يميّز المسموع الداخل في دائرة المشكل هو شدة التباعد بينه وبين نظيره المطّرد أحياناً، أو بينه وبين القياس الذهني أحياناً أخرى، بحيث تكون علاقته بأحدهما علاقة افتراق وتصادم معاً.

وقد يبدو أنّه كان من الأنسب أن يستبدل بمصطلح المشكل ههنا مصطلح آخر من المصطلحات النحويّة التي شاع استخدامها للتدليل على هذا المعنى، وهذا ما حدث في بداية الأمر، فقد جُعل عنوان هذا الفصل "المسموع المرفوض والمهمل"؛ وعندما تبيّن أن نظرة سيبويه لهذا المسموع كانت تأتي في مجموعة من الأحكام المتفاوتة في أسبابها وماهيّاتها، وعندما تبين أنّ حكمه على هذا المسموع ليس حكماً حدياً، يريد به رفضاً قاطعاً أو إهمالاً مطلقاً، وأنّ بعض هذه الأحكام، تدل على درجة مخصوصة من القبول، كما أن بعضها الآخر يكون مرتبطاً- أحياناً- باعتبارات سياقيّة خاصة يزول بزوالها- حينئذ جعل عنوان هذا الفصل "المسموع الخارج على القياس" ولكنّ هذا المسموع لا يخرج على القياس خروجاً متساوياً، فمنه ما يخرج على القياس الاستعمالي، ولكنّه يعاود القياس الإهمالي، ومنه ما يخرج على القياس الذهني، ولكنّه يطرد في القياس الاستعمالي، ومنه ما يخرج على القياسين الاستعمالي والإهمالي معاً.

واحتكاماً إلى الفكر المسبق فقد جعل عنوان هذا الفصل ذات مرة "المسموع القليل" أو "المسموع الشاذّ" أو "المسموع النادر" ظناً بأنّ أحد هذه المصطلحات يُغني عن المصطلحات الأخرى ويدلّل عليها، وكيف لا إذا كان السيوطي يقول: إنّ هذه المصطلحات متقاربة وكلّها خلاف الفصيح[1]؛وهي كذلك في الدراسات المحدثة[2]. فالقليل يعني: القليل والشاذّ والضعيف والنادر، والشاذّ يعني: الشاذّ والقليل والضعيف. كلّ واحد من هذه العنوانات كان سيكون سائغاً مقبولاً لو كانت الدراسة مختصة بأيّ كتاب آخر غير كتاب سيبويه لعلّة ستتبدى جليّة على امتداد صفحات هذا الفصل.

لهذه الإشكالات فقد كان هذا المصطلح أقرب الألفاظ دلالة في وصف هذا المسموع؛ إذ إنّ هذا المسموع يحتمل الإشكال في كلّ ما يتعلق به، فهو مشكل في علاقته مع التقعيد، وهو المشكل في طرائق سيبويه في معالجته، بل إن فهم أسلوب سيبويه في معالجة هذا المسموع كان مشكلاً على امتداد الدّرس النحوي.

وينطوي في دائرة المسموع المشكل أنواع متباينة من الأحكام الإجرائية التي أخذ بها سيبويه في معالجته، فهناك مصطلحات يدلل بها على مقدار المسموع وكمّه، وهناك مصطلحات يصف بها جودته وحسنه، وهناك مصطلحات تمثل قواعد ثانوية من مثل: الغلط والتوهم. وهناك الشذوذ وما هو نقيض الحد والوجه.

معالجة سيبويه هذا المسموع وما يتصل بها من أحكام، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفلسفته في التقعيد النحوي، فلم يكن هدفه يقف عند وضع القواعد، بل كان يركز تركيزاً شديداً على تقريب القواعد الموضوعة وتقنينها، في سبيل تقديم أمثل صورة ممكنة لمحاكاة الأنماط اللغوية الأقرب إلى الصواب،والأبعد عن المزالق والمحاذير التي قد تبنى على توهّم التقارب بين الأنماط اللغوية.

هذا الهدف دفع سيبويه إلى استقصاء ما أمكنه استقصاؤه من أنماط المسموع التي نقلت عن العرب مخالفة لهذه القاعدة الفرعية أو تلك، كما دفعه إلى فحص أنماط تركيبية كان من الممكن أن توهم ملابسات التقعيد بجوازها، وفي الحالة

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١: ٢٣٢.

(٢) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٥٩، ٩٢، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي: المقدمة.

الأولى كان   لا بدّ من استيضاح سبب التباين بين المسموع والتقعيد الذي كان ينبغي أن يكون مصوغاً على هديه، وفي الحالة الثانية كان لا بدّ من التمييز بين ملابسات التقعيد، والتفريق بين إمكاناتها، واختبار أوجه التشابه والاختلاف بين أنماط تقعيديّة متصلة؛ متشابهة أحياناً، ومختلفة أحياناً أخرى.

لهذا فقد جاء كتاب سيبويه مملوءاً بالأحكام الإجرائية من مثل: "لا يجوز" و"محال" و "ولا يكون" و "ولا يستقيم" و "قليل" و "ضعيف" و "قبيح" و " شاذّ" فلا تخلو صفحة منه من واحد أو أكثر من هذه الأحكام، فإن خلت صفحة أو صفحات منها، جاءت صفحات أخر في كلّ واحدة خمسة أحكام أو أكثر.

ولربّما كان جلّ هذه الأحكام مُسبَّبا عن الحالة الثانية التي أشير إليها، إذ إنّ هذه الأحكام تأتي في إطار التصور الذهني والاختبار اللغوي لمصداقية التراكيب، وقلّما ترتبط بالمسموع   نصا، وما يشد الانتباه أكثر من هذا، أنّ بعض هذه الأحكام لم ترد حكماً مباشراً على المسموع، وأن بعضها الآخر لم يستخدم في إطار الاحتراز البتة، بل إن استخدام بعض هذه المصطلحات في قسم النحو يختلف عن استخدامها في قسم اللغة.

إن تحكم التقعيد في المسموع الخارج عليه لم يكن تحكماً شكلياً عند سيبويه، فليس كلّ ما جاء خارجاً على نظائره يعامل معاملة واحدة، ولهذا اختلفت الأحكام بناءً على اختلاف منازل المسموع، وتباين اتجاه الحكم الواحد بناء على اختلاف مقاصد المتكلّم وعناصر الخطاب التي تعمل على تخفيف حدّة الطِّلاق بين النص والتقعيد؛ ولذلك فليس بالضرورة أن يحكم على تراكيب متشابهة حكماً واحداً؛ لهذا فقد يظهر صنيع سيبويه بمظهر التناقض، إذ قد ينص على أن تقعيداً ما لا يجوز البتّة أو محال، ثم يعود في موطن آخر ويأتي بمسموع مطابق لهذا التقعيد ويصفه بالشذوذ. وقد يصف نصا ما بالشذوذ، ولكنّه حين يعرض لنص آخر مماثل له تمام المماثلة يحكم عليه حكماً آخر، وقد يحكم على نص أو تقعيد ما بأنّه ضعيف، ثم يعود وينص على جوازه لمن أراد ذلك. وقد يوازن بين نصين خارجين على القياس فيصف أحدهما بأنه أحسن وأجود في إطار هذه الموازنة؛ فيظن أنّه داخل في إطار التقعيد الشمولي، وقد يوازن بين تقعيدين داخلين في التقعيد الشمولي، فيصف أحدهما بأنّه أكثر من الآخر، فيُظن أن الآخر ليس فصيحاً، فإذا عاد ونص على قوّته بدا ذلك تناقضاً.

لم ينظر سيبويه لشيء من الأحكام التي اقترفها في مواجهة المسموع المشكل، ولم يأبه لتوضيح المقصود منها، كما أنّه لم يحاول ذات مرة توضيح أيّ شيء من الأصول التي بنى عليها تقعيده، غير أنّ مقاربة أسلوبه تكشف عن معاني هذه الأحكام، وتعمل على تأصيلها بصورة تدل على دقة متناهية في فكره؛ فالأصول الفكرية التي كان يعول عليها في حكم ما، كانت غير تلك التي يعول عليها في حكم آخر، لدرجة يصح معها أن يقال: إن هذه الأحكام كانت مقننة محدّدة عند سيبويه، وإن الحكم الواحد كان يصدره حين يصدره بناء على أسس متقاربة، على اختلاف المواطن التي يأتي فيها، وإن عدم مجيء هذا الحكم في موطن قد يبدو أنّه كان ينبغي أن يأتي فيه، كان مبنياً على لطف في التمييز بين منازل المسموع، وهو بذلك يتجاوز النظرة الشكلية التي تحتكم إلى تماثل التراكيب ليجعل لكلّ تركيب منزلته وخصوصيته.

أحكام الكمّ

يقصد بها تلك الأحكام التي جاء بها سيبويه ليبيّن كم المسموع ومقداره، وقد وُضّح ما كان منها في المرتبة العليا مثل: "كثير" و "أكثر" في الفصل الأول من هذه الدراسة، وسيعالج في هذا الموطن ما كان منها في باب الإشكال من مثل: "قليل" و "نادر" و "لا يكاد يكون" و "لا يكاد يعرف".

ولاستجلاء منهجه في استخدام هذه الأحكام وما يُبنى عليها من مقتضيات فقد آثرنا أن نعالج كلّ واحد من هذه الأحكام على حدته.

القليل

في محاولة لتقريب مفهوم القليل في النحو قال ابن هشام: "اعلم أنّهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً و مطّرداً، فالمطّرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف؛ والكثير دونه والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[1].

غير أنّ هذه المحاولة لم ترق المحدثين، لأنّهما محاولة عامة لا تضع رقماً محدداً للقليل، وبصرف النظر عن خلط هذه الدراسات بين القليل والمصطلحات الأخرى،

---

(١) المزهر، ١: ٣٤٢، وانظر: الاقتراح: ٢١.

وبصرف النظر عن تحامل هذه الدراسات على النحويين وعلى رأسهم سيبويه بسبب من هذا الحكم، الذي يدل لديهم على عجز القدماء وقصور دراستهم، وأنّه ما كان ينبغي لهم أن يصفوا الظواهر اللغوية بالقلة، فهذا كلّه سيتضح بعد معالجة القليل عند سيبويه- فإنهّ ينبغي التوقف ههنا عند إصرار هذه الدراسات على التساؤل عن مقدار القليل، وإلحاحها على وجوب تحديده برقم محدد[1]، لذلك فقد حاول المجمع اللغوي في القاهرة الاستجابة لهذا الإلحاح،فجعل حد القليل شاهداً واحداً، وجعله بعضهم ثلاثة شواهد[2].

وما كان ينبغي أن نقف عند هذا التساؤل لو لم يكن المتسائلون يحكمون على سيبويه بأنّه أول من عجز عن تحديد مفهوم القليل، وغاب عنهم أن فكر سيبويه براء من هذا المفهوم الإحصائي للقلة بصورته التي يتساءلون عنها.

ومع هذا فإن هذا التساؤل يتجاهل ثلاثة مبادىء معاً، لا يجوز تجاهل أيّ منها، فكيف باجتماعها؟

أمّا المبدأ الأول، فهو تفاوت الأنماط اللغوية في مدى استخدامها ومقدار الحاجة إليها، ولهذا فإن التحديد الإحصائي لمفهوم القلة قد يصدق على غير قليل من الدراسات الإحصائية، ولكنه لا يصدق البتة في إطار الدراسات اللغوية، فالمجتمع لا يحتاج إلى الأنماط التركيبية بدرجة واحدة، فبعض التراكيب لا غنى عن استخدامه صباح مساء، وبعضها الآخر قد يستخدم في ظروف محددّة، وبعضها قد لا يرد إلاّ في القليل، ولذا فإن تحديد القلّة ينبغي أن يكون مستنداً إلى مدى شيوع الظاهرة اللغوية.

إن هذا الترابط بين الأنساق اللغويّة ومدى شيوعها، الذي نفتقده في دراسات المحدثين، كان يحتمل في ذهن ابن هشام حين عزف عن تحديد مقدار القلة واكتفى بتقريبه، وكان يحتمل في فكر ابن جني حين قال في باب جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه "الأول قولهم في النسب إلى شنوءة: شَنَئي ..... قال أبو الحسن: فإن قلت إنما جاء هذا في حرف واحد- يعني شنوءة- قال: فإنهّ جميع ما

---

(١) انظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٤٤،

(٢) أنظر: اللغة والنحو: ٤٥،

جاء. وما ألطف هذا القول من أبي الحسن: إذ تفسيره أن الذي جاء في فعُولة هو هذا الحرف، والقياس قابله ولم يأت فيه شيء ينقضه"[1].

فإذا كان لا بدّ من الإصرار على المفهوم الإحصائي للقليل، فإن مقدار القلة في دراسة الفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، وما شاكل ذلك من الأنساق الرئيسة في اللغة، لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون مساوياً لمقدار القلة في دراسة الأفعال الناقصة، أو الأفعال التي تنصب مفعولين، والقلة ههنا لا يمكن أن تكون مساوية للقلة في عمل الصفة المشبهة، أو إعمال "ما" عمل ليس، أو إعمال "لا" المشبهة بليس، أو المشبهة بإنّ وما شاكل ذلك...

إن المجتمع ليس بمستغنٍ عن استخدام الفاعل والمفعول. وإن كلّ فرد من أفراده ليجيء بالفاعل عشرات المرات في اليوم الواحد، ولكن هذا الفرد قد لا يستخدم في كلامه الأفعال التي تنصب مفعولين سوى مرة أو مرتين، وقد لا يستخدم "لا" المشبهة بإنّ مرة أو مرتين طوال حياته.

وأمّا المبدأ الثاني فهو تجاهل الربط بين السبب والمسبّب، فلم تُعنَ هذه الدراسات بتبيان السبب الذي لأجله جيء بهذا الحكم.

وأمّا المبدأ الثالث فهو منطقية الإجابة؛ فإذا كان السؤال عن مقدار القلة مشروعاً، فإن تحديد هذا المقدار في الدراسات اللغوية يفتقد إلى هذه المشروعية، فإذا جعل القليل ثلاثة شواهد، فلماذا لا يكون شاهدين أو أربعة شواهد؟ وإذا جعل خمسة، فلماذا لا يكون ستة شواهد، أو أكثر؟! ولا أحد يمتلك استلاب مشروعية هذه التساؤلات التي لا تنتهي. ومن هذا الباب أحسب أن الدراسات المحدثة كانت ستلج إلى الطعن على القدماء فيما لو قاموا بتحديد مقدار القليل، فلو قال القدماء: إن القليل يتحدد بأربعة شواهد لكان هذا مأخذاً من أشد المآخذ عليهم ولطرحنا التساؤلات التي سبقت، ولقلنا: إن هذا التحديد قد دفع بعض النحويين إلى وضع الشواهد؛ لكي يزيد عددها عن حد القلة، وإن المتشدّدين منهم قد غيروا رواية هذا الشاهد أو ذاك؛ لكي تبقى القضية في إطار القلّة.

---

(١) الخصائص، ابن جني، ١: ١١٥-١١٦.

إن غياب أيّ مبدأ من المبادىء السابقة يوجب تغييب هذا السؤال عن الدراسات النحوية، فكيف به عند غيابها كلّها؟!

لقد جاء حكم القلة عند سيبويه مبنياً على أصول متقاربة تنأى به عن تعداد النصوص، وإنّ متابعة هذا الحكم لديه تكشف عن فلسفة متسقة في استخدامه، وعن الأسس الفكريّة التي بُني عليها، وما يترتب على ذلك من تحديد أهمية المسموع المحكوم عليه في دائرة التقعيد النحوي الشمولي.

يعد حكم القلّة من أكثر أحكام الكم استخداماً عند سيبويه حيث جاء في اثنين وثلاثين موضعاً في قسم النحو، ثمّ ازداد استخدامه في قسم اللغة، حيث اطرد استخدامه في اثنتين وتسعين صفحة[1]،وهو يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمسموع، إذ يأتي حكماً على مسموع ثابت ينص سيبويه على سماعه، سواء أكان هذا المسموع نثراً أم كان شعراً[2].

وبمراجعة كلّ ما جاء من هذا الحكم في قسم النحو يتضح أنّه كان يأتي في واحد من المسالك التالية:

المسلك الأول: يسند سيبويه أقوالاً إلى بعض العرب أو ناس من العرب أو قوم من العرب، ثم يأتي بعد ذلك بحكم القلة، ولكنه قد يربط هذا الحكم بضمير الغائبين فيقول: "وهم قليل"[3]، وقد يربطه باللهجة فيقول: و"هي قليلة"[4]، وقد يربطه

(١) ويشار هنا إلى أن عدد مرات تكراره يفوق عدد الصفحات بكثير، إذ قد يكرر حكم القلة خمس مرات في الصفحة الواحدة، ويتضاعف هذا العدد أكثر وأكثر إذا علمنا أن سيبويه قد يجمع أنماطاً عدة ثم يصدر الحكم عليها مرة واحدة، فتجده يضع الصيغة المطردة، ثم يقول: "وقالوا"، أو "وقد جاء" ... وبعد تكرار هذه الإشارات، يقول: "وذلك قليل" (انظر: الكتاب، ٤: ٢٣٨-٢٧٨) بل إن الداخل في إطار القليل في قسم اللغة أكثر من ذلك بكثير، والمواطن التي يذكر فيها الوزن القياسي أو الصيغة المطردة، ثم يذهب يستقصي ما خالفها بقوله "وقالوا" أو "وقد جاء" كثيرة جداً، وهي لا تختلف عما حكم عليه، وقد لا يبالغ إذا قيل: إن ثلاثة أرباع قسم اللغة كانت متابعة، للقليل، أو ما هو غير الأصل.

(٢) ولم يذكر القرآن، لأن الحكم بالقلة على التراكيب القرآنية جاء مرة واحدة في قسم النحو، ولربما كان قصد سيبويه في هذا الموطن قلة من يقرأ بهذا الوجه (انظر ص: ٨٩ من هذه الدراسة).

(٣) انظر: الكتاب، ٢: ٢٨.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ٥٨ و ٢: ٤٠، ٢١١، ٤٠٤ و ٣: ٢١١.

بالتركيب المتحدث عنه فيقول: و "ذلك قليل" أو "وهذا قليل"[1].

وأسلوبه يؤكّد أن الإشارة إلى بعض العرب أو أناس من العرب يراد بها التدليل على مصدر لهجي كما سيتضح في موطن لاحق، ويعزز انصراف هذه العبارات إلى مصدر لهجي قول سيبويه: "وهم قليل" واصفاً أصحاب هذه اللهجة، أو قوله:"وهي قليلة" واصفاً اللهجة ذاتها.

ويؤكد هذا كلّه أنّ قسماً من هذه المواطن لا يشك في أنّه يمثل لهجات مخصوصة

١- قال سيبويه: "وقد زعم بعضهم أن "ليس" تجعل كـ "ما" وذلك قليل لا يكاد يعرف"[2]. والمراد بالقلة ههنا قلّة من يجعلها مثل "ما"، وهذه لهجة لا شك في ثبوتها[3].

٢- وقال: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك.... وهي قليلة"[4]، وهذه لهجة ثابتة لا شك فيها، وإن لم ينص سيبويه على ذلك نصا صريحاً.

٣- وقال: "وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع من العرب من يقول: يا أُمّةَ لا تفعلي... وأنّهم لا يكادون يقولون يا أباه ويا أمّاه، وهي قليلة في كلامهم"[5]، و على الرغم من أن عبارة "من يقول" قد تشير إلى قائل مفرد غير أنّه عاد وقال في الباب الذي يلي هذا الباب:"واعلم أن كلّ شيء ابتدأته في هذين البابين أولاً فهو في القياس، وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب"[6].

ولم ينص سيبويه في هذين البابين على النقل عن الخليل إلاّ في هذا الموطن؛ لذلك فإن المقصود بالقلة ههنا قلّة من يتحدث بهذه اللهجة. هذا كلّه على اعتبار

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٢٨، ٦٠، ١٤٧، ٢٥٠، ٢٩٢، ٣٠٢، ٣٨٥، ٤١٦ و ٢: ٢٨٩.

(٢) الكتاب، ١: ١٤٧.

(٣) انظر: تذكرة النجاة، أبو حيان: ١٦٩ و الأشباه والنظائر، ٦: ٨٣.

(٤) الكتاب، ٢: ٤٠.

(٥) الكتاب، ٢: ٢١١.

(٦) الكتاب، ٢: ٢١٤.

أنّ "وهي قليلة" وصف لما سمعه الخليل،وهو "يا أمة لا تفعلي"،فهذا محتمل، أمّا إذا كانت وصفاً لـ"يا أباه ويا أمّاه"، فإن تعقيب سيبويه يؤكّد حينئذ أنّه يريد لهجة بعينها، ويكون هذا مما أكده ابن يعيش حين أشار إلى وجود أربع لغات في نداء المضاف إلى ياء المتكلّم[1].

٤- وقال سيبويه: "فأمّا ذِفرى فقد اختلفت فيها العرب، فيقولون: هذه ذفرًى أسيلةٌ ويقول بعضهم: هذه ذفرَى أسيلةٌ وهي أقلّهما"[2]، فاختلاف العرب يؤكّد أن المراد بالقلّة ههنا قلّة من يتحدث بها لا قلّة النصوص التي جاءت فيها.

٥- وقال: "وقد فتح قوم أمسَ في مُذ، لمّا رفعوا وكانت في الجرّ هي التي ترفع، شبّهوها بها .. وهذا قليل"[3]،وعقّب السيرافي على هذه المقولة فقال: "وقوله وفتح قوم الخ؛ وهم بعض بني تميم"[4]. وهذا مؤكد عند ابن يعيش، وإن كان لفظه عاماً "لغة تميم"[5].

بهذا يتضح أن عبارات سيبويه في هذه المواضع كانت منصرفة إلى مصادر لهجيّة، سواء أعرفنا ذلك يقيناً كما اتضح، أم لم نعرفه كما هو حال المواطن المماثلة... وجل ما تبقى من هذه المواطن ينطوي على قرائن تؤكد هذا. قال سيبويه: "وبعض العرب يجرّه كما يجر الخزُّ حين يقول: مررت برجل خزٌّ صفته، ومنهم من يجره وهم قليل، كما تقول "مررت برجل أسدٍ أبوه"[6]. فتكرار بعض العرب ههنا ثم التعقيب على ذلك بقوله "وهم قليل" يجعل هذا الحكم وصفاً لهؤلاء القوم، ويعزز هذا أيْضاً محاولة سيبويه تقديم تفسيرين متباينين لهذا التركيب، وهذا مما يدعو إليه الاتساق اللهجي الذي يصرّ عليه في مجمل كتابه.

---

(١) شرح المفصل، ٢: ١١

(٢) الكتاب، ٣: ٢١١.

(٣) الكتاب، ٣: ٢٨٤–٢٨٥.

(٤) الكتاب، بولاق، ٢: ٤٤؛ الهامش.

(٥) انظر: شرح المفصل، ٤: ١٠٧.

(٦) الكتاب، ٢: ٢٨–٢٩.

ومثل هذا في وجود قرائن دالة على إرادة اللهجة، ما نجده في قوله "وزعموا أن بعضهم قرأ: "ولاتَ حينُ مناص" وهي قليلة"[1]. حيث عاد وقال: "وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهم　　　إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ.

وهذا لا يكاد يُعرف، كما أن "لات حينُ مناص"، كذلك. وربّ شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه مِلحفةُ جديدةٌ، في القلّة"[2]،وهذا هو الموطن الوحيد الذي ارتبط فيه حكم القلّة بتركيب قرآني، وقد ينصرف الحكم في النص الأول إلى قلّة من قرأ بهذا الوجه، ولكن سيبويه لم يكن بحاجة إلى وصف هذه القراءة بالقلّة، لأنّه أشار إليها بقوله: "وزعموا أن بعضهم قرأ"؛ فلما ربط هذه القراءة بقول الفرزدق الذي هو خصوصية لهجية، وبقول بعضهم الموصوف بالقلة، تبيّن أنّ المقصود بهذا الحكم في هذين الموطنين قلّة من يتحدث بهذه الأنماط، وهذا ينسحب على ما تبقى من المواطن التي جاءت مرتبطة بهذه العبارات.

المسلك الثاني: يوزان سيبويه بين التقعيد الشمولي والتقعيد المخصوص للغة الشعر فينص على أن هذا التركيب أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام[3].

وقد يأتي هذا الحكم مختصاً بالشعر وحده، قال: "وقد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليل في الشعر"[4]، ويجوز للمضطر أن يدخل الكاف على ياء المتكلّم ولكن "العرب قلّما تكلّموا بهذا"[5].

في النص الأول يوازن سيبويه بين التقعيد الشمولي ولغة الشعر، وليس هناك ما يشير إلى أن القلة ههنا منصرفه إلى قلّة من يتحدّث بهذا التركيب، غير

---

(١) الكتاب، ١: ٥٨.

(٢) الكتاب، ١: ٦٠.

(٣) انظر: الكتاب، ٢: ١٢٤-١٢٥.

(٤) الكتاب، ٣: ٥١٥.

(٥) الكتاب، ٢: ٣٧٣.

أنّ حملها على هذا المحمل قد لا يكون ممتنعاً إذا أدركنا أنّه يجيز التداخل بين الخصوصيّة اللهجية وخصوصية الشعر، يؤكّد هذا مجيء موازنة مماثلة لهذه الموازنة في موطن آخر، وهي تحتمل هذا المعنى، حيث قال: "ولو قلت مره يحفرُها على الابتداء كان جيداً. وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام، على مره أن يحفرها فإذا لم يذكروا أن، جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل. وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلّمون به، فإذا تكلّموا به فالفعل كأنّه في موضع اسم منصوب. كأنّه قال: عسى زيد قائلاً، ثم وضع يقول في موضعه. وقد جاء في الشعر "[1].

وليس في حديثه ما يشير من قريب أو بعيد إلى أنّ القلّة قلّة من يتحدث بهذه الظاهرة، ولكنّه أعاد الكلام عليها فقال: "واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل"[2] وحينئذ يصبح قوله: "وهو في الكلام قليلٌ مرتبطاً بقوله: "ومن العرب من يقول".

المسلك الثالث: الموازنة بين شيئين في حالة واحدة، أو الموازنة بين حالتين لشيء واحد، قال سيبويه: "واعلم أن الظروف بعضها أشد تمكناً من بعض في الأسماء، نحو القُبل والقصد والناحية، و أمّا الخلف والأمّام والتحت فهن أقلُّ استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء. وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار"[3]، فقد نظر ههنا نظرة مقابلة بين مجموعتين من الظروف، وأشار بحكم القلة إلى قلّة المجموعة الثانية في مجيئها أسماء، مقابل المجموعة الأولى، يؤكّد هذا إعادته المقابلة ذاتها في موطن آخر، ولكنه قلب الحكم فأشار إلى حكم الكثرة، أيْ: كثرة مجيء المجموعة الأولى أسماء فقال "واعلم أن هذه الحروف بعضها أشد تمكنا في أن يكون أسماً من بعض، كالقصد والنحو، والقبل والناحية. و أمّا الخلف والأمّام والتحت والدون فتكون أسماء، وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم"[4] وهو يشير بتلك إلى المجموعة

---

(١) الكتاب، ٣: ٩٩.

(٢) الكتاب، ٣: ١٥٨.

(٣) الكتاب، ١: ٤١١.

(٤) الكتاب، ١: ٤١٦ وانظر: ١: ١١٢، ١١٧. فثمة موازنة بين عمل اسم الفاعل وعمل الصفة المشبهة وصيغة المبالغة.

الأولى، وعلى ما يظهر من هاتين الموازنتين، فلا أثر لمفهوم القلة على استخدام هذه الظروف، فالقصد يكون اسماً ويكون ظرفاً، والخلف يكون اسماً ويكون ظرفاً، ولكن مجيء القصد اسماً أكثر من مجيء الخلف اسماً.

ويوازن سيبويه بين مجيء "ابن" وصفاً للعلم ومجيئه بدلاً منه، إذ يحذف التنوين عند الوصف ويثبت عند الإبدال، ثم قال "وإنما ألزمت التنوين والقياس هذه الأشياء؛ لأنّهم لها أقل استعمالاً"[1]، أيّ أن الحالة التي يستخدم فيها "ابن" وصفاً هي الكثيرة، وكثرتها سوّغت حذف التنوين، والحالة التي يستخدم فيها بدلاً هي القليلة، وقلتها أبقتها على أصلها، وهو ثبوت التنوين.

وقال في موطن آخر: "وقال بعض العرب: "قال فلانة"... وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير، فرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الآدميّين وغيرهم.... وهو في الواحدة إذا كانت من الآدميين أقل منه في سائر الحيوان"[2].

فهو يوازن ههنا بين ثلاثة مستويات من الحذف، فالتأنيث المعنوي تحذف منه التاء أقل من حذفها مع التأنيث اللفظي، ثم هي مع الآدميين أقل حذفاً منها مع سائر الحيوان. ولكن،هل قصد بهذه الموازنة موازنة في إطار التقعيد الشمولي أم موازنة في داخل تلكم اللهجة؟ ليس هناك ما يقطع بهذا أو ذاك، ولكن إذا كان قولهم "قال فلانة" على لفظه أيّ من باب التأنيث اللفظي،وهو الأكثر،فإن الموازنة تكون داخل اللهجة الواحدة، أمّا إذا أراد به كناية عن فتاة أيّ على المستوى الأقل، فليس هناك ما يمنع أن يكون الأكثر داخلاً في الفصيحة. وقد استخدم سيبويه حكم القلة استخدام موازنة في أربعة مواضع أخرى، وهو يريد به قلّة النظائر، ولا يريد قلّة من يتحدث به أو قلّة النصوص المسموعة قال: "ألا ترى أن تفعل ويفعل في الأسماء قليل.... ولا يحتج باسم ولا ابن لقلة هذه مع كثرة الأسماء"[3] وفي موطن آخر "وصار الفعل في الجزم والنصب أقبح منه في الجرّ؛ لقلة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما

(١) الكتاب، ٢: ٥٠٨ ومثل هذا موازنته بين مجيء "بعيد" ظرفا ومجيئه اسماً "انظر: ٢:١٤٢".

(٢) الكتاب، ٢: ٢٨-٣٩.

(٣) الكتاب، ٣: ١٩٧-١٩٨ وانظر منه ٢٢٢ و ١:١١٢. فثمة موازنات مماثلة.

يعمل في الأسماء"[1]. أراد أن يقول: إن الأسماء التي على وزن "يفعل" و "تفعل" قليلة أي: عددها قليل، واسم وابن قليلان من حيث النظائر، ولكن ليس شيء من هذه الأسماء قليلا في استخدامه، أو في عدد المتحدثين به، كما أن قلّة ما يعمل في الأفعال لا يضيرها كثرة ما يعمل في الأسماء. وكما هو واضح فإنّ هذا المسلك المختص بقلة النظائر هو مما يختص باللغة لا بالنحو، وقد جاءت هذه المواطن عرضاً في قسم النحو.

المسلك الرابع: وهو يرتد في جملته إلى المسلك الأول، غير أنّ حكم القلة ههنا لا يجيء مرتبطاً بالعبارات التي تجيء هناك، فهو لا يشير إلى بعضهم أو منهم.

- قال سيبويه معقباً على حركة آخر الاسم المرخم بعد ترخيمه: "وما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل في كلام العرب وهو على ذلك عربي"[2]، فحديثه ههنا يظهر وكأنّه يوازن بين حالتين، فيما هو يوازن بين لهجتين، إذ ألمح إلى هذا في باب سابق فقال "جعلوا الاسم عنترا وجعلوا الراء حرف الإعراب وقال الأسود بن يَعفُر تصديقاً لهذه اللغة ... وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخموا: يا طلحُ ويا عنترُ"[3] وهذا الاختلاف اللهجي ثابت في العربية فيما يعرف بلغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر[4].

- وقال: "وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً وهذه قليلة، ومن تكلّم بهذا فقياسه اضرب أيُّهم قائل لك شيئاً. .... وقلّ من يتكلّم بذلك"[5] فعلى الرغم من أنّ الخليل قد سمع شخصاً مفرداً إلاّ أنّ هذه الإشارة تؤكد أن القلة ههنا قلّة لهجية، وقد جاء اسم الإشارة مؤنثاً، لأنّه يصف لهجة، ولذلك أشار سيبويه إلى وجوب الاتساق اللهجي، ثم أكد قلّة من يتكلّم بذلك.

---

(١) الكتاب، ٣: ١١١.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٥٠.

(٣) الكتاب، ٢: ٢٤٦-٢٤٨.

(٤) انظر: الأمالي الشجرية، ٢: ٨٨-٨٩.

(٥) الكتاب، ٢: ٤٠٤.

- وقال: "ومثل ذلك: كان إيّاه، لأن كانه قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف ههنا، لا تقول كانني وليسني... وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنّهم يقولون: ليسني وكذلك كانني"[1] وفي موطن آخر: "وتقول حسبتك إيّاه وحسبتُني إياه؛ لأن حسبتُنيه وحسبتُكَه، قليل في كلامهم"[2]، وكان قد قال في موطن سابق: "وحدثني من سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليسني وهذا قليل شبهوه بالفعل"[3].فهذه المواطن على تباعدها تمثل لهجة واحدة، فبعضهم الذين يقولون ليسني هم القائلون كانني، وهم القائلون -في أغلب الظن- حسبتُكَه وحسبتُنيه.

هذا كلّ ما جاء من حكم القلة في كتابه وهو يؤكّد:

- أنّ هذا الحكم يرتبط بالخصوصيات اللهجية ارتباطاً أكيداً، فإذا كانت عبارات سيبويه التي يشير فيها إلى "بعض العرب" أو "من العرب" تنصرف في مجملها إلى ظواهر لهجية على ما سيتضح[4]، فمن باب أولى أن تكون منصرفة إلى هذا المعنى حين ترتبط بـ "وهي قليلة" أو "وهم قليل"، سواء أستطعنا معرفة هذه اللهجة من حديثه في مواطن أخرى، أم لم نستطع، وسواء أتحققنا من معرفة أصحاب هذه اللهجة من المراجع الأخرى أم لم نتحقق، فالقلة في مثل هذه المواطن تعني قلّة من يتحدث بهذا التركيب، ولا تعني قلّة النصوص التي ورد فيها. وإذا كان حكم القلة قد اختص بالشعر في مواطن محدودة فقد ظهر أن واحداً من هذه المواطن كان يقصد به قلّة من يتحدث به.
- أن أحكام القلة التي جاءت في باب الموازنة لا تعني أن القليل ممتنع، بل هو داخل في إطار الفصيحة، وكلّ ما فعله سيبويه أنّه وازن بين حالتين لشيء واحد، أو بين شيئين في حالة واحدة، دون أن يكون لأيّ منهما أثر على الآخر.

---

(١) الكتاب، ٢: ٣٥٨-٢٥٩.

(٢) الكتاب، ٢: ٣٦٥.

(٣) الكتاب، ١: ٢٥٠.

(٤) انظر: الفصل الرابع.

- أنّ أحكام القلة التي جاءت من باب الموازنة بين النظائر تختص أكثر ما تختص بالموازنات التصريفية؛ ولذلك فإن معظم ما جاء من حكم القلة في قسم اللغة جاء بهذا المعنى، وهو يعني به قلّة النظائر الداخلة تحت صيغة ما، مقابل كثرة النظائر التي تنطوي عليها صيغة أخرى، فباب "كذا" من الأفعال أو الأسماء قليل، وقلته تعني أن عدد النظائر في هذا الباب قليلة إذا ما قوبلت بعدد النظائر في باب آخر، ولا تعني قلّة من يستخدم هذه النظائر أو قلّة عدد النصوص التي جاءت فيها؛ ولذا فحكم القلة ههنا لا يوجه إلى الألفاظ بل يوجه إلى الصيغ التي جاءت عليها.

فمجيء الاسم مكوناً من حرفين من مثل: "يد" و"دم" قليل في العربية إذا ما قيس بمجيئه مكوّناً من ثلاثة أحرف، وأدوات الجزم -مثلاً- قليلة إذا ما قيست بأدوات الجر، ولكن لا يقال: إنّ "يد" و"دم" قليلتان، ولا يقال:إن "لن" قليلة، لأنّ تعداد النصوص التي تأتي فيها هذه الألفاظ غير معتبر في المجيء بحكم القلة، فالعبرة بتعداد النظائر.

وبهذا فإن حكم القلة عند سيبويه كان يأتي مبنياً على دعامة من دعامتين: الأولى: قلّة من يتحدّث بالموصوف بالقلة، وهو يرتبط بالخصوصيات اللهجية ولا علاقة له بتعداد النصوص التي يجيء فيها، فالعبرة بسعة الانتشار بين القبائل، إذ إنّ اهتمامه كان يتجه نحو استقصاء الظواهر اللغوية من حيث مقدار شيوعها وانتشارها بين القبائل العربية، وليس من حيث تعداد النصوص وإحصاؤها. والدعامة الثانية: قلّة الأنساق والنظائر مقابل أنساق أخرى، أو نظائر أخرى لشيء آخر، ولكن نظائر كلّ واحد من الموازن بينهما يطرد استخدامه في العربية، ولا عبرة بسعة الانتشار أو تعداد النصوص. والدعامة الأولى أكثر اطراداً في قسم النحو منها في قسم اللغة، والدعامة الثانية أكثر اطراداً في قسم اللغة منها في قسم النحو.

ومن هنا فليس كلّ ما يخالف الكثير يعد قليلاً في فكر سيبويه، بل يعد قليلاً إذا عرف أنّه قليل الانتشار بين القبائل العربية، أو يعد قليلاً بمعنى قلّة نظائره، لا قلّة استخدامه أو قلّة من يستخدمه وحكم القلة في هذا المقام كان لم يكن، ولربّما استغنى عن ذكره نصا في مواطن تفوق عدد المواطن التي نص فيها عليه.

القياس على القليل:

وأهمية المسموع الموصوف بالقلة عند سيبويه تتحدد في ضوء السبب الذي جعله يأتي به، فإذا كان الحكم مبنياً على قلّة النظائر فإن هذا القليل داخل في بناء الفصيحة، دخول الكثير فيها.

أمّا إذا كان الحكم مبنياً على قلّة من يتحدث بهذه الظاهرة أو تلك فإن هذا القليل لا يدخل في الفصيحة بل يبقى خصوصية لهجية قابلة للقياس لمن يريد ذلك، كما سيتضح من دراسة الخصوصيات اللهجية، ولهذا ليس من التناقض في شيء أن يصف سيبويه "لا براحُ" بالقلة في موطن[1] ثم يعود في موطن آخر وينص على جواز القياس عليها، وأن يصفها ثمة بأنّها عربية[2] كما سبق، ووصف لغة من ينتظر في الترخيم بأنّها قليلة، وهي مع ذلك عربية.

النـــــادر

النادر هو "ما قل وجوده، وإن لم يخالف القياس"[3] أو هو "الخارج عن النظائر في بابه"[4]، وقد جاء عند سيبويه على نحو مقارب لهذين المفهومين فهو عنده ما تقل نظائره وليس ما يقل في ذاته، كما يتضح ذلك من موضع مفرد جاء فيه هذا الحكم، ولكنه جاء مرتبطاً بحكم القلة، قال سيبويه: "فإنما هذا الأقل نوادرُ تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"[5].

ويعني بالأكثر مجيء مصدر الثلاثي المتعدي من أبواب "فَعَل يَفعُل" أو يَفْعِل، و "فعِل يَفعَل" على "فعْل" ويعني "بالأقل نوادر" مصادر الأفعال في هذه الأبواب التي جاءت على غير فعل من مثل: "وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على فُعل، وذلك نحو

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٥٨.

(٢) انظر: الكتاب، ٢: ٢٩٦-٢٩٧، ٣٠٣-٣٠٤.

(٣) التعريفات: ١٢٥، وانظر: الأشباه والنظائر، ٢: ١٨٠-١٨١.

(٤) الحدود- ضمن رسالتان في اللغة- الرماني: ٧٣.

(٥) الكتاب، ٤: ٨.

الشُرب والشُغل"[1] ثم جاء بمقولته تلك بعد أن نقل جل ما تبدّى له من المصادر التي جاءت على غير "فعْل".

وهذا يعني أن النادر -أيْضاً- لا يعني إحصاء النصوص وتعدادها، بل هو مرادف للمفهوم الثاني للقلة وهو قلّة النظائر، ولذلك جاء مرتبطاً به. فأوزان هذه المصادر قليلة النظائر مقابل كثرة النظائر في الوزن القياسي، ومن المنتظر أن تكون هذه الألفاظ من مثل:"الشُغل" و "الشُرب" وما كان مشاكلاً لها في الندرة- قد جاءت في نصوص لا تحصى كثرة، وهي داخلة في العربية دخول ما جاء على الوزن القياسي فيها.

والخلاف النحوي في هذا المقام لا يوجه إلى التشكيك فيما ورد من هذه المصادر على غير القياس، بل يتوجه إلى إمكان استخدامها بالصورة القياسية التي لم تأت عليها[2]. وإن استقصاء نظائر أخرى لهذه المصادر لن يجدي في تعديل هذا الوصف ولن يؤدي ذلك إلى جعل صيغتها صيغة قياسية، بحيث يقال ضَرب ضُرباً وكتب كُتْباً مجاراة للشُغل والشُرب، وإنما يوجه الهدف إلى استقصاء إمكان ورود هذه المصادر على الوزن القياسي بحيث يقال "شَرب شَرباً" على هدي الوزن القياسي.

إن انصراف حكم "النادر" إلى معنى ندرة النظائر يجعل من هذا الحكم مختصاً بالدراسات التصريفية ولا يدخل في إطار الدراسات النحوية. إذ لا قيمة لموازنة نظائر تركيبين مختلفين، ولو جاء هذا الحكم في قسم النحو لجاء عرضاً كما جاء حكم القلة حين كان يعني قلّة النظائر.

المسموع الذي "لا يكاد يعرف" أو "لا يكاد يكون"

يربط سيبويه في مواطن معدودة بين أحد هذين الحكمين وحكم القلة الذي يرتبط بالخصوصيات اللهجية، فقد جاء هذان الحكمان في سبعة مواطن، ذكرت أربعة منها حين تم الحديث عن القليل[3]، و أمّا المواضع الثلاثة الأخرى فقد جاء اثنان منها

---

(١) الكتاب، ٤:٦ وانظر ما يليها.

(٢) انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ٣: ١٨٩.

(٣) وذلك في: صفحات ٨٧، ٨٩.

في قسم النحو، قال سيبويه :"وقال بعضهم: وما كلّ من وافى منىً أنا عارفٌ، لزم اللغة الحجازية فرفع، كأنّه قال: ليس عبدُ الله أنا عارفٌ، فأضمر الهاء في عارف. وكان الوجه عارفُه حيث لم يُعمَل عارفٌ في كلّ، وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير، لأنّهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيراً، وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر"[1]. وهو يقصد بـ"ذلك" التقديم والتأخير، وكان قد قال: "ولا يجوز أن تقول: ما زيداً عبدُ الله ضارباً، وما زيداً أنا قاتلاً، لأنّه لا يستقيم كما لم يستقم في كان وليس، أن تقدم ما يعمل فيه الآخرُ. فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية"[2]، وهذا يعني أن التقديم والتأخير في الشاهد المذكور- على رواية نصب "كلّ" التي أشار إليها سيبويه قبلاً- يحمل على اللغة التميمية، بمعنى أن هذا التقديم والتأخير ليس ثابتاً في هذه اللغة، ولكنه قد يحمل عليها، وقال في موطن آخر: "وليس هذا بقوي في الكلام كقوة أن لا يقول .... ألا ترى أنّهم لا يكادون يتكلّمون به بغير الهاء، فيقولون: قد علمت أن عبدُ الله منطلقٌ"[3]، وهو يوازن ههنا بين لغة الشعر ولغة النثر.

وجاء الموطن الثالث في قسم اللغة فقال سيبويه: "وقد قال ناسٌ من العرب: وجَد يجُدُ، كأنّهم حذفوها من يَوْجُد، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام"[4] وواضح أنّ هذا الحكم جاء مرتبطاً بناسٍ من العرب.

وهذا يعني أنّ هذا الحكم: "لا يكاد يكون" و "ولا يكاد يعرف" يقارب حكم القلة عنده، حيث يشير به إلى قضايا لهجية، غير أنّ مراجعة هذه المواطن تؤكد وجود فرق جوهري بينهما، فقد جاء هذا الحكم مسبوقاً "بزعم" أو "وزعموا" في ثلاثة مواطن من سبعة المواطن التي جاء فيها، وموطن من المواطن الأخرى تحدث عنه سيبويه مرة أخرى ولم يأت ثمة بحكم القلة أو بقوله "لا يكاد يعرف" ولكنه جاء بشاهد من هذه اللهجة، فقال:"وزعموا أن هذا البيت ينشد على وجهين وهو قول

---

(١) الكتاب، ١: ٧٢.

(٢) الكتاب، ١: ٧١-٧٢.

(٣) الكتاب، ٣: ٧٤ وانظر توضيح هذه المقولة في الفصل الرابع.

(٤) الكتاب، ٤: ٥٢.

رؤبة: فهي تنادى بأبي وابنما ويروى "بأبا وابنما..."[1] وعلى ذلك فإن "يا أباه" "ويا أمّاه" كانت عنده في باب "وزعموا".

ومع أنّه يستخدم هذه الكلمة للتدليل على مطلق الرواية في كثير من الأحيان، إلاّ أن مدلول الكلمة يبقى محتملاً لمعنى التشكك وعدم اليقين، ويؤكد هذا المعنى:

١- أنّ جعلَ "ما" حجازية مع تقديم خبرها في شاهد الفرزدق غير ثابت في اللغة الحجازية؛ ولذلك فقد تشكك المبّرد في رواية النصب[2]؛إذ الفرزدق تميمي يرفعه مؤخراً فكيف به مقدماً؟.

٢- أنّ مجيء "ليس" مهملة عند الحجازيين حملاً على "ما" في لغة بني تميم ليس مشهوراً كما قال بعضهم: "وهذه اللغة ليست هي المشهورة"[3].

وهذا ينسحب على تقديم معمول خبر "ما" التميمية عليها، فلو كان ذلك مشهوراً في لهجة تميم لما جعله سيبويه من باب "ما يجوز حمله عليها"، ولجعله منها.

٣- أشار سيبويه إلى قلّة من يقول "يا أباه ويا أمّاه"، ونص على أنّه لا يكادون يقولون ذلك، وأشار ابن يعيش إلى أن هذه واحدة من أربع لغات في نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وحين يترك ابن يعيش ثلاثاً من هذه اللغات دون وصف أو حكم، ويخص هذه بقوله:"ومن يقول ياغلاماه، ويا زيداه قليل"[4]،فإنّ هذا يعني أنّ هذه اللهجة ليست مشهورة.

إذا صح هذا فإنّ هذين الحكمين "لا يكاد يعرف" و"لا يكاد يكون" يشيران إلى التشكك في ثبوت اللهجات الموصوفة بهما، أو محدودية انتشارها، وكأنّه تفريع لقوله:"غير معروفين إلاّ من وجيه ضعيف"[5]، ولهذا فإنّ وصف أحدهم لحكم

---

(١) الكتاب، ٢: ٢٣٢.

(٢) انظر: المقتضب، ٤: ١٩١.

(٣) تذكرة النحاة: ١٦٩.

(٤) شرح المفصل، ٢:١١.

(٥) الكتاب، ٤:١٠٦.

الضعيف بقوله: "ما يكون في ثبوته كلام"[1]، يصح أن يكون تحديداً لهذين المصطلحين، ولكنه لا يصح في تحديد الضعيف عند سيبويه على ما سيأتي البيان.

وثمة حكم آخر من أحكام الكم وهو قول سيبويه "ليس بكثير"، وقد جاء هذا الحكم أربع مرات على النحو التالي:

– قال: وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر، وقال العجاج:

جاريَ لا تستنكري عَذيري.

يريد يا جاريةُ، وقال في مثل: "افتدِ مخنوق" و"أصبح ليلُ" و"أطرق كرا" وليس هذا بكثير ولا يقوى"[2]، ويصعب تحديد مقصده من قوله "ليس بكثير" فربّما قصد به التدليل على مصدر لهجي، وربّما قصد به المفهوم الإحصائي أيَّ عدد النصوص المسموعة، ولكن هذا الحكم جاء في المواطن الأخرى محتملاً معنى القلة. فقد قال سيبويه "وقد جعلتْ -يقصد لا- وليس ذلك بالأكثر بمنزلة ليس"[3]، وكان قد نص على أن جعل "لا" بمنزلة ليس قليل[4].

وقال "فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت أعطاهُوها. وأعطاهاهُ، جاز، وهو عربي ... وهذا أيْضاً ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه"[5]، فقوله "وهو عربي" يؤكّد أن المراد بهذا الوصف تحديد من يتكلّم بهذا التركيب، وهذا التركيب يقارب تركيباً آخر حكم عليه الحكم ذاته فقد قال: "وتقول عجبتُ من ضربي إيّاك، فإن قلت: لم وقد تقع الكاف ههنا وأخواتها، تقول عجبتُ من ضربيك ومن ضربيه ومن ضربيكُم؟ فالعرب قد تكلّم بهذا، وليس بالكثير"[6].

---

(١) الأشباه والنظائر، ٢: ١٨١.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٣١.

(٣) الكتاب، ٢: ٢٩٦.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ٥٨.

(٥) الكتاب، ٢: ٣٦٥.

(٦) الكتاب، ٢: ٣٥٧.

وهما معاً يقاربان ما حكم عليه بالقلة وهو قولهم "حسبتكه" بدلاً من حسبتك إياه، "وكأنه بدلاً من كان إياه فيبدو أن هذه التراكيب كانت تأتي في إطار لهجة واحدة، إذ ليس فيها إلاّ المجيء بالمعمول الثاني ضميراً متصلاً، سواء أكان هذا المعمول خبراً لكان أو ليس، أم كان مفعولاً ثانياً لحسب وأعطى، أو مفعولاً للمصدر.

أحكام الجودة

لقد استخدم سيبويه مجموعة من الأحكام ليبين مقدار جودة التراكيب اللغوية من مثل: "الضعيف" و "القبيح" و "الرديء" و "الخبيث" والتراكيب التي يحكم عليها في هذا المقام تشترك في أنّها تأتي خارجة على الأنساق اللغوية التي كان ينبغي أن توافقها، أوتتراءى له بهذا المظهر حين يفترضها ويبيّن جودتها، إذا لم يكن هذا الافتراض مسموعاً عن العرب.

وبالموازنة بين هذه الأحكام وأحكام الكم يتضح:

- أنّ أحكام الجودة تطّرد اطّراداً واسعاً في قسم النحو، وهي قليلة جداً في قسم اللغة. أمّا أحكام الكم فقد جاءت بكثرة في القسمين، ولكنها في قسم اللغة كانت أكثر منها في قسم النحو وخاصة حكم "القلة".
- أنّ أحكام الكم ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمسموع، أمّا أحكام الجودة فمنها ما لا يرتبط به.

هذا يوجب أن يكون هناك فوارق جوهرية بين هذين المستويين من الأحكام من حيث الأسباب والمقتضيات التي تبنى عليها، وقبل الحديث عن هذه الأسباب يحسن أن نعرض لمسالك استخدام كلّ مصطلح من مصطلحات الجودة بمعزل عن المصلحات الأخرى، لتبيين الفارق بينها، إن كان هناك فارق.

الضعف

جاء حكم الضعف في واحد وأربعين موضعاً في قسم النحو ولم يأت إلاّ مرتين في قسم اللغة[1]. وهذه المواضع تنقسم إلى قسمين: قسم جاء فيه حكم

---

(١) حيث جاء مرّة للحكم على درجة التثبت من المروي: "غير معروفين إلا من وُجيه ضعيف" (٤: ١٠٦)، وجاء مرة حكماً على قراءة أبي عمرو: "وزعموا أن أبا عمرو قرأ: "يا صالحُيْتنا" جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واواً ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً. وهذه لغة ضعيفة، لأن قياس هذا أن تقول يا غلاموجل" ٤: ٢٣٨".

الضعف مفرداً، وقد جاء ذلك في واحد وثلاثين موضعاً. وقسم جاء فيه هذا الحكم مرتبطاً بحكم آخر، وجاء ذلك في عشرة مواضع والقسم الثاني منهما سيعرض له عند الحديث عن تداخل الأحكام، و أمّا المواضع التي جاء فيها هذا الحكم مفرداً فيتضح أنّها كانت تتسم بواحد من السمات التالية:

١- أن يكون الضعف حكماً مباشراً على المسموع، سواء أكان ذلك في إطار الموازنة بين الكلام والشعر؛ "ضعيف في الكلام جائز في الشعر"[١]، أم كان ذلك حكماً مباشراً على المسموع دون الإشارة إلى خصوصية الشعر[٢].

٢- أن يكون الضعف، حكماً على تراكيب مفترضة غير مسموعة عن العرب، أو أنّها ظهرت في حديث سيبويه بهذا المظهر، وقد جاء هذا الحكم مختصاً بقواعد مفترضة للغة الشعر[٣]، كما جاء مختصاً بقواعد عامة للتقعيد الشمولي[٤].

٣- أن يكون الضعف موجهاً إلى وجه من أوجه محتملة في تفسير التراكيب، أو موجهاً إلى افتراضات نحويين آخرين[٥].

القبح

القبح أكثر أحكام الجودة اطراداً في كتاب سيبويه، فقد جاء مفرداً في مائة وأربعة عشر موضعاً في قسم النحو، ولكنه لم يرد في قسم اللغة سوى ثلاث مرات، حيث جاء به في موطنين لمعالجة قضايا مفترضة[٦]،وجاء مرة ثالثة حكماً على تفسير مفترض[٧].

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٤٨، ٨٥ و ٢: ٢٠٥ و ٣: ٤٠، ١١٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٦٢، ٨٧، ١٢٧ و ٢: ٥٧، ١٠٧، ٤٠٠ و ٣: ٨١، ٩٢.

(٣) انظر: الكتاب، ٢: ١٢٥، ١٥٤.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ١٢٠، ٢٥٥ و ٢: ١١٦، ١٢٢، ٢٩٩، ٢٨١ و ٣: ٢١، ٥٥، ١٢٩، ١٦٧، ١٨٠.

(٥) انظر: الكتاب، ٢: ٥١، ٧٦، ١٤٤ و ٣: ٢١.

(٦) انظر: الكتاب، ٣: ٣٥٢، ٤٨٠.

(٧) انظر: الكتاب، ٤: ٣٢٩.

وهذا الحكم يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتمثيل، فكثرة دورانه تعزى إلى تحرّز سيبويه واهتمامه بالتطبيق الأمثل عند محاكاة المسموع، أو التطبيق على هدي التقعيد، يؤكّد هذا أن مسالك استخدام هذا الحكم جاءت على النحو التالي:

١- أن يكون القبح حكماً على تراكيب متصورة ومفترضة، يسوقها سيبويه من باب: "فإن قلت"، أو "و أمّا قولك"، وجلّ ما جاء من هذا الحكم يقع في هذه الدائرة، حيث جاء ذلك في ستة وثمانين موضعا[١]، وهو يختص في هذه المواطن بالتقعيد الشمولي، وقد جاء مختصاً بالتقعيد النظري لخصوصية الشعر في أربعة مواضع حيث يشير سيبويه إلى أن هذا التركيب قبيح في الكلام يجوز في الشعر[٢].

٢- أن يكون القبح موجهاً إلى التفسير، أو إلى افتراضات نحويين آخرين[٣].

٣- أن يجيء الحكم في إطار ثنائية الشعر والتقعيد الشمولي، فيكون التركيب مسموعاً في الشعر، فينص سيبويه على قبح محاكاته في النثر وجوازه في الشعر، وقد جاء ذلك في ثمانية مواضع[٤]، وكما هو واضح فإن الحكم ههنا ليس موجهاً إلى المسموع؛ لأن المسموع جاء في الشعر، وهو فيه مقبول جائز، ولكن هذا التركيب قبيح في الكلام، وهو لم يأت في كلام منثور، أو أن سيبويه لم يسق كلاما منثوراً من جنس ما جاء في الشعر.

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٢١، ٢٦، ٥٤، ٧٠، ٧٦، ١٠٦، ١٠٧، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٢، ١٤٢، ١٤٤، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٧، ٣١٠، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٠٩ و ٢: ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٥٤، ٥٩، ١١٣، ١١٤، ١١٨، ١٢٢، ١٢٨، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٨، ١٨٢، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٧، ٣٠٢، ٣١٦، ٣٣٥، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٨، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، و ٣: ١٥، ١٦، ٢١، ٢٢، ٣٠، ٤١، ٦٠، ٦٤، ٦٦، ٨٨، ٢ ،٩، ٩٧، ١١١، ١١٢، ١٢٤، ١٦٤, ٥٦٢.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٩٩، ١٠١، ١٣٥ و ٢: ١٥٤.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٢٣١، ٢٣٤، ٢٦١، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٦ و٢: ١٢١، ١٢٧، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥ و ٣: ٢٣، ٦٠، ٨٣، ١٦٢.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ٣١، ١٨٠، ٢٨٧ و ٢: ١٥٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢ و ٣: ٧٠.

٤- ويتصل بالمسلك السابق مجيء حكم القبح موجهاً إلى تراكيب مصوغة على هدى المسموع، فيكون المسموع وارداً في الشعر أو النثر أو القرآن، غير أنّ سيبويه يقوم بتحليله وينص على امتناع محاكاته بصورة أو بأخرى ناسجاً أسلوباً مماثلاً لهذا المسموع حاكماً عليه بالقبح، فهو بذلك يعدل عن وصف هذا التركيب المسموع بالقبح ويلجأ إلى صياغة تراكيب على هديه ويصفها به. وقد جاء ذلك في تسعة مواضع[1]،فضلاً عن المواضع التي أشير إليها في المسلك السابق.

على أن هذا الحكم جاء مرة واحدة حكماً على مسموع ثابت مختص بالتقعيد الشعري[2].

الرديء

وقد جاء هذا الحكم مفرداً خمس مرات في قسم النحو على النحو الآتي:

١- جاء مرة على لسان الأخفش[3]، فإذا كان الأخفش أبا الخطاب فإن هذا الحكم يكون منقولاً عنه، كما نقل عن الخليل ويونس، أمّا إذا كان سعيد بن مسعدة فالعبارة مضافة إلى متن الكتاب أضافها بعض من تلقاه عن الأخفش.

٢- وجاء مرة في إطار الحكم على تفسير نحويين آخرين[4].

٣- وجاء ثلاث مرات حكماً مباشراً على المسموع حيث ارتبط في واحدة منها بالخصوصية الشعرية: "جاء في الشعر حسنة وجهها وذلك رديء"[5]،وارتبط في الموضعين الآخرين بالخصوصيات اللهجية[6].

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٨٠، ٢٧٨، ٣٧٧ و ٢: ٥٨، ١٠٨، ١٥٨، ١٦٤، ٣٦٧، ٣٧٨.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ١٨٠.

(٣) الكتاب، ١: ٨٠.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٧٦.

(٥) الكتاب، ١: ١٥٩.

(٦) انظر: الكتاب، ٢: ٣٤ و ٣: ٢٩٩.

وجاء هذا الحكم خمس مرات في قسم اللغة[1]، وهو يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمسموع المنتمي إلى خصوصيات لهجية.

كما جاء هذا الحكم مرة واحدة مرتبطاً بالقلة والرداءة والخبث[2].

الخبيث

لم يأت حكم الخبث مفرداً غير مرة واحدة في قسم النحو، وكان موجهاً إلى تركيب مفترض[3]، غير أنّه جاء مرتبطاً بحكم آخر خمس مرات، حيث ارتبط بحكم القلة الدال على الخصوصيات اللهجية في موضعين[4]، وهو موجه إلى المسموع، وجاء هذا الحكم مرتبطاً بالضعف مرتين[5]، وبالقبيح مرة واحدة[6]، وهو في هذه المواطن الثلاثة يرتبط بافتراضات نحويّين آخرين.

وبمراجعة مسالك استخدام كلّ مصطلح من مصطلحات الجودة يتضح أن ثمة مسالك متشابهة تجمع هذه الأحكام، مما يجعل منها أحكاماً متقاربة تكاد تكون قريبة من الترادف حين تستخدم في إطار الاحتراز اللغوي والحكم على التراكيب المفترضة؛ إذ يصعب وضع حدود فاصلة بين هذه الأحكام. ومع هذا فإن ثمة ما يشير إلى تمييز بعضها واختلافه عن بعضها الآخر.

وأوّل ما يشير إلى هذا التباين هو مجيء حكم الضعف حكماً مباشراً على المسموع في نصف المواضع التي جاء فيها، في حين لم يرد حكم القبح حكماً مباشراً على المسموع غير مرة واحدة في إطار خصوصية الشعر، وكان يأتي حكماً على تراكيب مصوغة على هدي المسموع، أو يأتي مختصاً بالتقعيد العام مع جواز ما ورد في الشعر ضمن خصوصيته.

---

(١) انظر: الكتاب، ٤: ١٦٠، ١٩٦، ١٩٧، ٤٤٢، و ٣: ٥٥٥ حيث ارتبط بحكم القلة.

(٢) الكتاب، ١: ٣٨٩.

(٣) الكتاب، ٢: ١١٤.

(٤) الكتاب، ٣: ٣٣٩؛ حيث جاء على لسان يونس و ١: ٣٨٩.

(٥) الكتاب، ٢: ١٢٤، ٣١٨.

(٦) الكتاب، ١: ٣٨٩.

وبمراجعة المواطن التي جاء فيها حكم الضعف بشكل مباشر يتضح أن الضعف كان يتسبب عن قصور التركيب شكلاً، بمعنى أنّه كان يأتي بأثر من قصور صياغته، وهو يتعلق بقضايا الإضمار، حين يضمر ما حقه الإظهار أو يظهر ما يجب إضماره.

أمّا المواطن التي جاء فيها حكم القبح فيتضح أنّه يرتبط أشدّ ما يرتبط بمعنى التركيب، حيث يكون التركيب قاصراً عن تأدية المعنى المراد الذي يؤديه التركيب المقابل بصورة جلية واضحة، فالقبح ههنا ناتج عما يحدث من لبس أو غموض في المعنى، أمّا التراكيب المسموعة التي حكم عليها بالضعف، فهي لا تحتمل اللبس أو الغموض، ولها مقدرة موازية لمقدرة التركيب المقابل على تأدية المعنى المنوي إيصاله؛ ولهذا فالتراكيب الضعيفة لا تكون قبيحة إلاّ إذا أدى ضعفها إلى قصور في إيصال المعنى، ولذلك فحين حكم سيبويه على ضعف مجيء اسم كان نكرة فقد حاول أن يسوغ اللبس الذي أشار إليه سابقاً؛ إذ "قد يعلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنّه صاحب الصفة"[1] وكأن الأمر لم يعد ملبساً.

إذا صح هذا أدركنا السبب الذي دفع سيبويه إلى تجنب الحكم بالقبح على المسموع وجعله حكماً على تراكيب مصوغة على هديه؛ ذلك أن ضعف التراكيب يعرف من التركيب ذاته في حين أن اختبار مقدرتها على إيصال المعنى لا يتم إلاّ بمعرفة عناصر الخطاب وما يكتنف النص من ملابسات، ولهذا فإن المسموع الذي حكم بالقبح على تراكيب مماثلة له، ربّما كان غير قبيح في سياقه الذي قيل فيه، يؤكّد هذا ربط سيبويه بين القبح وعناصر الخطاب، بحيث لا يكون التركيب قبيحاً بإطلاق، بل يكون قبيحاً في ضوء اعتبارات سياقية خاصة، فهذا تركيب قبيح إذا قصد به صاحبه معنى ما، ولكنه لا يكون قبيحاً إذا قصد به معنى آخر، وذاك تركيب قبيح في مقام ما ولا يكون قبيحاً في مقام آخر[2].

إن عدول سيبويه عن الحكم بقبح التراكيب المسموعة، يعني أن همه لم يكن يقف عند هذه التراكيب من حيث كانت وسمعت، وإنما من حيث قابليتها للقياس والمحاكاة في إطار التقعيد الشمولي، وأن ما جاء منها في الشعر هو مما دعت إليه

---

(١) الكتاب، ١: ٤٨.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٢٥٢ و ٢: ٢٤، ٥٨، ١٠٨، ١٢٠-١٢١، ١٢٧، ٢٨٠ و ٣: ٣٢.

خصوصيته؛ وهو ليس قبيحاً في ظل هذه الخصوصيّة، ولكنّ القبح يقع عند محَاكاته في النثر.

و أمّا المظهر الثاني الذي يشير إلى تميّز القبح عن الضعف فيتمثل في معرفة قابلية التراكيب المحكوم عليها للقياس عند سيبويه، وبمراجعة المواطن التي أشير إليها سابقاً يتضح أنّه يربط دوماً بين الضعف والجواز،وبين القبح وعدم الجواز، فجل ما حكم عليه بالضعف يقبل القياس لمن أراد ذلك، فهو لا يفتأ يذكر أنّ هذا التركيب ضعيف ومن أخذ به نقياسه "كذا"، وأنّ ذاك التركيب يجوز على ضعف، وأنّ تركيباً آخر ضعيف جائز[1]. أمّا حكم القبح فهو أقل قابلية للقياس لأنّه يرتبط بالافتراض، ولأنّه مبني على اللبس والغموض، وبما أن وضوح المعنى قد قاد العرب إلى مخالفة القياس المطّرد في التراكيب الشاذّ فإن وضوح المعنى في حالة الضعف يقبل القياس أكثر من غموضه في حالة القبح؛ ولذلك فهو يشير دوماً إلى أن ما يحكم عليه بالقبح هو مما لا يجوز[2]، ولم يشر إلى إمكان القياس على القبيح إلاّ في مواطن محددة[3].

وهكذا يمكن القول- بشيء من التجوّز-: إنّ حكم الضعف يستخدم للحكم على المسموع مباشرة، ويكون حينئذ مرتبطاً بقصور الصياغة، وأن حكم القبح لا يستخدم للحكم على المسموع بل يحكم به على تراكيب متصورة أو تراكيب مبنية على هدي المسموع، وهو يرتبط بقصور المعنى أكثر من ارتباطه بقصور الصياغة، وعلى هذا فإن سيبويه لم يقصد بالضعف ما عناه أحدهم حين عرف الضعيف بقوله: "هو ما في ثبوته كلام"[4]،جاعلاً سبب الضعف خارجياً معتمداً على التوثيق اللغوي. فسبب الضعف عند سيبويه داخلي يعتمد على قصور الصياغة.

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٤٨، ٦٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦ و ٢: ٥١، ٥٧، ١١٦، ١٢٢، ٢٩٩، ٤٠٠ و ٣: ٨١، ٩٢، ١٣٩، ١٨٠، ١٨٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٧٠، ٩٩، ١٠١، ١٢٥، ٢٥٢، ٢٧٧، ٣٠٧، ٣٦١ و ٢: ٥٨، ١١٤، ١٢٢، ١٢٨، ١٦٧، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٧٦، ٢٨٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٨٢، و ٣: ٣، ١٥، ١٦، ٦٦، ١٦٢.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٨٠، ١٣٢، ٢٤٧ و ٢: ٣١، ١٨٢، ٢٨٠.

(٤) انظر: الاشباه والنظائر، ٢: ١٨١.

أمّا حكما الخبث والرداءة فهما متميزان عن حكم القبح والضعف من حيث ارتباطهما بالخصوصيات اللهجية، وهما يأتيان حكماً على المسموع، ولعل مصدر الرداءة أو الخبث متأتٍ من قضية الاتساق اللهجي على ما سيأتي بيانه. ومع هذا كلّه فإنه يصعب التمييز بين هذه الأحكام حين ترد في إطار الاحتراز والافتراض، وربّما كانت هذه الصعوبة آتية من قصور في تتبع هذه المصطلحات.

أسـباب أحكام الجـودة

اتضح سابقاً أنّ القلة هي السبب المباشر في الحكم بها من حيث مجيء هذا الحكم مرتبطاً بمدى انتشار الظواهر اللغوية، فسببها إذن خارجي.

وأحكام الجودة تنطوي بصورة غير مباشرة على حكم الكم، فالمسموع الذي جاء مرتبطاً بها هو من التراكيب التي لا يشيع استخدامها، هذا فضلاً عن أن جل هذه الأحكام لم ترتبط بمسموع أصلاً، بل كانت تأتي عند فحص تراكيب مفترضة، وافتراض هذه التراكيب هو واحد من أسباب الحكم على جودتها قال سيبويه: "فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكَني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال. قد أعطاهُوني فهو قبيح لا تكلّم به العرب ولكن النحويّين قاسوه"[1].

غير أنّ هذا الترابط المتمثل في قلّة ورود هذه التراكيب أو عدم ورودها يبدو ارتباطاً شكلياً، ويبدو أن ثمة أسساً فكرية كانت تعتمل في ذهنه، كانت تعمل على توجية هذه الأحكام، وتوجب عليه القول بها في هذا الموطن أو ذاك.

. هذه الأسباب قد تبدو واضحة في حديثه، أحياناً، وقد تُفهم ضمنا من معاينة التراكيب المحكوم عليها أحيانا أخرى. وهي في جملتها تحتكم إلى المبنى أو إلى المعنى أو إليهما معاً.

مبنى التراكيب

ويظهر ذلك حين يعمد سيبويه إلى فحص مقدارالاتساق اللغوي بين التركيب المحكوم على جودته والتراكيب المقابلة، وثّمة شكلان من أشكال الاتساق التي يعول عليها في هذا الجانب، أولها: الاتساق الداخلي حيث يعتمد على مدى خروج التركيب

---

(١) الكتاب، ٢: ٣٦٣-٣٦٤.

عن بنية التراكيب المطّردة المقابلة له، ويدخل في هذا الجانب أغلب أحكام الجودة التي جاءت حكماً على المسموع أو على تراكيب مصوغة على هديه. وثانيهما: الاتساق الخارجي: حيث لا يقتصر سيبويه على مقابلة التركيب الممتحن بالمسموع الممثل للتقعيد بل يلجأ إلى فحص جودته بمقابلته بأنساق لغويّة تتّصل به بصورة أو بأخرى، قال: "وقد حملوه على المصدر فقال النحويّون: أمّا العلمَ والعبيدَ فذو علم وذو عبيد: وهذا قبيح لأنّك لو أفردته كان الرفع الصواب".[1]

فقد أراد أن يقول: إنّ هذا وإن لم يرد في كلام العرب، فإنّ الاحتكام إلى كلام يوجب الرفع، إذ إنّ هذه العبارة هي اتحاد لعبارتين مفردتين: "أمّا العلمُ فذو علم" و "أمّاالعبدُ فذو عبد".[2] ولاشك هنا في وجوب رفعهما، فإذا تركبتا فليس هناك مايمكن أن يحمل النصب عليه.

وقال سيبويه: "وقال الخليل إنّ من أفضلهم كان زيداً على إلغاء كان،.... وقال: إنّ من أفضلهم كان رجلاً يقبح، لأنّك لو قلت إنّ من خيارهم رجلاً، ثم سكتّ كان قبحاً حتى تعرّفه بشيء أو تقول: رجلاً من أمره كذا وكذا" [3]، فالاتساق اللغويُّ هو الذي أجاز "إن من أفضلهم كان زيداً" لأنّ ما يقاربه. "إنّ من أفضلهم زيداً" جملة مستقيمة، وعلى ذلك صحّت زيادة "كان"، وليس الأمر كذلك في التركيب الآخر: "إن من أفضلهم كان رجلاً" لأنّ هذه الجملة وإنْ بدت مقاربة للأولى إلاّ أنّ مقابلتها بما يقاربها يحول دون ذلك، إذ إنّ "إن من أفضلهم كان رجلاً"، تقصر عن أداء المعنى الذي كان في التركيب السابق؛ ولهذا فإنّ زيادة كان هاهنا قبيحة كما كان التركيب بلا زيادتها قبيحاً، فمثلما كان الاتساق الخارجيّ دالاً على جواز التركيب الأوّل فإنّه يدلّ على قبح التركيب الثاني والذي يؤكّد أهمّيّة هذا الاتساق في الحكم بقبح هذا التركيب أو ذاك ليس مجيئه معتمداً في غير موطن[4] حسب، بل اعتماده أيْضاً في الحكم

---

(١) الكتاب، ١:٢٨٩

(٢) الكتاب، ١:٢٨٧

(٣) الكتاب، ٢:١٥٣

(٤) انظر:الكتاب، ١:٢٤٧، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٨، ٣٨٩ و ٢:٢٣، ٢٩، ١١٢، ١٥٣، ١٥٨، ١٥٩، ٢٨١، ٣٠٢، ٣٤٤، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠ و ٣: ١٥-١٦

بجودة تراكيب مفترضة وعدم قبحها كما أشار الخليل، وكما قال سيبويه في موطن آخر قال: "زعم الخليل رحمه الله ويونس (جميعا) أنّه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمرٌو. فالوجه الجّر. وذلك أنّ غير زيد في موضع "إلاّ زيدٌ" وفي معناه، فحملوه على الموضع كماقال---والدليل على ذلك أنّك إذا قلت غيرُ زيد فكأنك قد قلت "إلاّ زيدٌ". ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غيرُ زيد وإلاّ عمرٌو، فلا يقبح الكلام كأنك قلت: ما أتاني إلاّ زيد وإلاّ عمرٌو"، لقد كان الحمل على الموضع كافياً لتسويغ هذا الذي أجازه. ولكن سبيويه أراد أن يؤكّد اتساق هذا التركيب على نحو جعله مرتّداً إلى التركيب الأصيل؛ "ما أتاني إلاّ زيد وإلاّ عمرٌو"[1]

معنى التركيب

يقول سيبويه: "وإذا قلت كان رجل ذاهباً فليس في هذا شيء تُعلمُه كان جَهلَه. ولو قلت كان رجل من آل فلان فارساً حسن، لأنّه قد يحتاج إلى أن تُعلمه أنّ ذاك في آل فلان وقد جَهلَه، ولو قلت كان رجل في قوم عاقلاً لم يحسن، لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم. فعلى هذا يحسُن ويقبح"[2]

ومقولته هذه تنطبق إلى مدى بعيد على كلّ ما حسن أو قبح لديه، فالفائدة هي الموجّه لهذا كلّه، ولكنّ تحقّق هذه الفائدة قد تحول دونه ألوان شتى من الملابسات المختلفة التي تجعل التركيب قاصراً عن إيصال المعني، فغموض التركيب يحول دون إيصال المعني ويؤدي إلى قبحه؛ "ويدلّك أيضاً على قبحه إذا حمل على الشأن، أنّك إذا قلت: ماشأنك وما عبدُ الله، لم يكن كحسن وما جَرْمٌ وما ذاك السويقُ، لأنك توهم أنّ الشأن هو الذي يلتبس بزيد، وإنمّا يلتبس شأن الرجل بشأن زيد. ومن أراد ذلك فهو مُلغِز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم" [3]ولذلك فقد أكثر سيبويه من الربط بين غموض التراكيب ومقدار جودتها [4]

---

(١) الكتاب، ٢: ٣٤٤

(٢) الكتاب، ١: ٥٤

(٣) الكتاب، ١: ٣٠٨

(٤) انظر: الكتاب، ١: ١٢٥، ٢٥٥، ٢٥٨، ٣٠٨ و ٢: ١٤٤، ١٥٣، ١٥٤، ٢٢٧، ٢٣٦

وقد يكون الموقف متسبّباً في قصور التراكيب عن إيصال الفائدة؛ "فأمّا الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنهّ أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله، فتقول: زيداً. فلا بدّ له من أن تقول له: اضرب زيداً"[1]،أمّا إذا كان في موقف ضرب وما شاكله فإنّ القول يصبح حسناً مقبولاً.

وقد يكون مقصد المتحدّث ومراده متحكّماً في إيصال الفائدة؛ "وتقول: لا يَسعُني شيء فيعجزَ عنك، أيّ لا يسعني شيء فيكون عاجزاً عنك، ولا يَسَعُنى شيء إلاّ لم يَعجِز عنك. هذا معنى الكلام. فإن حملته على الأوّل قبح المعنى، لأنّك لا تريد أن تقول إنّ الأشياء لا تَسَعني ولا تعجز عنك، فهذا لا ينويه أحد"[2].

هذه العناصر التي تؤدي إلى قبح التراكيب حين تحول دون إيصال الفائدة يلحّ عليها سيبويه في مجمل كتابه، ولكن ليس بالضرورة أن ينصّ عليها نصا صريحاً، إذ قد تفهم من معاينة التركيب المدروس؛ قال: "ولو قلت ائتني ببارد كان قبيحا، ولو قلت: ائتني بتمر كان حسناً، ألا ترى كيف قبح أن يَضَع الصفة موضع الاسم" [3].

فالقبح ليس متأتّياً لهذا السبب الشكلي؛ "وضع الصفه موضع الاسم"، بل هو آت مما يبنى على ذلك من لبس وغموض، فالمتكلّم حين قال: "ائتني بتمر" فقد عرف المخاطب جنس ما يريد، ولكنه حين قال: "ائتني ببارد" فإنّ سامعه لا يعرف أيّ بارد يريد، ولكن الموقف قد يحول دون هذا الغموض -أيْضاً- إذ لو قال المتحدّث: "ائتني ببارد" في مقام لا يحتمل إلاّ نوعاً واحداً من السوائل لجاز، سواء أكان الموقف معتمداً على حديث المتكلّم، أم كان معتمداً على سلوك السامع، ومثل هذا:"لو قلت ضربتُهُ القائم تريد: قائماً كان قبيحاً، ولو قلت ضربتُهم قائميهم، تريد:قائمين كان قبيحاً"[4] وفي موطن آخر: "لو قلت: مررت بزيد القائم كان قبيحاً إذا أردت قائماً"[5]

(١) الكتاب، ١: ٢٩٦- ٢٩٧

(٢) الكتاب، ٢: ٣٢-٣٤

(٣) الكتاب، ١: ٢٧٠.

(٤) الكتاب، ١:٣٧٧

(٥) الكتاب، ٢: ٥٨

فهذه التراكيب تشبه تراكيب أخرى جائزة في العربيّة من مثل: "أرسلها العراك"، و "جاءوا الجماء الغفير" و "ضربتهم خمستهم"، غير أنّ هذه التراكيب حسنة، لأنّها أصبحت معهودة لكثره استعمالها. أمّا تلك فهي قبيحة لما تنطوي عليه من لبس وغموض؛ لأنّ السامع لم يعهد مجيء الحال على هذا النحو، وسيحملها على أنّه منصوب على أعني، ولذلك قال سيبويه: "إذا أردت قائماً" ،ولكن إذا أراد المتحدّث أعني قائماً،فهذا ينسجم مع ما في ذهن السامع.

بهذا يتّضح أنّ أحكام الجوده تبنى على معايير داخليّة تتمثّل في مقاربة الأنساق اللغوية، من حيث اتساقها وانسجام المبنى مع المعنى، في حين أن أحكام الكمّ كان سببها خارجياً يعتمد على تقصّي مدى انتشار الظاهرة اللغويّة بين القبائل العربّية.

المسموع الشاذّ

في لسان العرب "شذّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شذوذاً انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذ"[(١)] وهذا تعريف عامّ، بصرف النظر عن اختصاصه بأيّ علم من العلوم، ولكنّ نظرة النحويّين إلى الشذود في النحو لم تكن لتخرج عن هذا التحديد، فهو لديهم: المخالف للقياس ،أو المخالف للأصول [(٢)].

وعلى ذلك فقد جاء هذا المصطلح مصطلحاً عامّاً مختلط الدلالة، فكلّ ما خالف الجمهور أو القياس يدخل في دائره الشذود، بصرف النظر عن أنواع الروابط التي تربط بينه وبين القياس أو الجمهور، وحينئذ يصحّ استبدال أيّ حكم بحكم آخر، فالضعيف والقليل والنادر والقبيح ترادف الشذوذ، فالأنباري-مثلا- يستخدم الشاذّ ليدلّل به على ردّ حجج الكوفيين، وهو يربطه في كثير من المواطن بالقليل والضعيف والنادر ويعقّب عليه بعبارات تدّل على الرفض والإهمال[(٣)]،والسيوطي -كذلك- يسير على نهج مماثل لنهج الأنباري؛ لذلك لم يكن بدعاً أن يجعل الشاذّ والنادر والقليل مصطلحات متقاربة وكلّها خلاف الفصيح على ما ذكر.

---

(١) لسان العرب: شذذ

(٢) انظر: الأصول في النحو: ابن السراج، ١: ٥٦ والأشباه والنظائر، ٢: ١٨٠- ١٨١ والمزهر، ١: ٢٣٣.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ٤٢، ١٣١، ١٥١، ١٥٢، ١٦٣، ١٧٩، ٢١٤، ٣١١، ٣١٦، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٩٨.

هذا تمثيل، وإلاّ فإنّ جمهور النحويّين ينهجون مناهج مشابهة في استخدام حكم الشذوذ، وبهذا المفهوم المختلط دخل مصطلح الشذوذ إلى مجمل دراسات المحدثين، ولكنّه أصبح لديهم من المصطلحات المقوتة التي يدلّل بها على عجز دراسة القدماء جملة، وقصور مناهجهم في الدرس النحويّ وما بني على هذا كلّه من إهدار للنصوص اللغويّة، فحين يعجز القدماء عن التأويل أو الحكم بأنّه ضرورة يحكمون بالشذوذ أو القلة دون أن يدركوا معاني هذه الأحكام [1]. هذا ما يقال، وهو يصدق على غير قليل من الدراسات النحويّة القديمة.

وعلى الرغم من أنّ هذه الدراسات تؤثر التعميم دون تفريق بين نحوي وآخر، فإذا خصصت جعلت سيبويه أول القاصرين- مع ذلك فإن شيئاً ممّا ذكر لا يصدق على فكر سيبويه،وأحسب أنّه لا يصدق على الفكر النحوي في عهده.

وعلى ما يبدو فقد سار مصطلح الشاذّ في تغيّره نحو التعميم. فعُمم بعد أن كان مختصاً، وغيّب معناه بعد أن كان واضحاً. وهذا ما يؤكّده استخدام سيبويه لحكم الشذوذ. فالمصطلحات التي جعلت مرادفة لحكم الشاذّ ليست متباعدة في فكره حسب، بل هي متباعدة بعداً شاسعاً بحيث لا يصطدم أحدها به ولا يؤدي شيئاً من المعاني التي يؤديها. فمفهوم الشاذّ لديه يختلف اختلافاً بيّناً عن مفهومه عند النحويين جملة. وهو يرتبط بأسس فكريّة متّصلة تختلف اختلافاً جذريّاً عن الأسس التي تبنى عليها أحكام الكمّ، أو الأسس التي تبنى عليها أحكام الجودة.

إنّ حكم الشذوذ عند سيبويه ليس حكماً من أحكام الكم، كما أنّه ليس حكماً من أحكام الجودة، ولم يأتِ هذا الحكم مرادفاً لأيّ منهما ألبتة. فالشاذّ عنده خلاف الجمهور، ولكن ليس كلّ ما خالف الجمهور يدخل في دائرته، فثمّة خصائص وسمات محدّدة تبيّن مسالك الشاذّ، بغير هذه السمات لا يكون المخالف للجمهور من باب الشذوذ.

---

(١) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٤٤، ٥٩، ٩٢، ومن أسرار اللغة: ٢٩، ٦٨ والشواهد والاستشهاد في النحو: ١٦٧، ١٧٥

لم يأت حكم الشذوذ في قسم النحو غير مرات معدودات لم تتجاوز العشرين[1]، أمّا في قسم اللغة فقد جاء في خمسة وأربعين موضعاً تقريباً[2].

وبمراجعة هذه المواطن دون استثناء، إنْ في النحو وإن في اللغة، يتضح أنّ حكم الشاذّ كان مبنّياً على ركيزتين رئيستين،لا يتخلّف أيّ منهما في أيّ موطن من المواطن التي جاء فيها هذا الحكم وهما:

أ- أن يكون الشيء مطّرداً في الاستعمال؛ ولذلك فإنّ سيبويه يربط دوماً بين حكم الشذوذ وكثرة الاستعمال[3]، فإذا لم يطّرد الاستعمال تخلّف حكم الشذوذ، على أنّ المقصود باطّراد الاستعمال هاهنا اطراد استخدام التركيب أو مجموعة التراكيب، ولا يقصد به اطراد النظائر[4]، ولذلك فليس عنده ما هو شاذّ في الاستعمال، سواء أكان مطرداً في القياس، أم كان شاذّاً فيه، فكلّ ما لديه من المطّرد في الاستعمال، بصرف النظر عن علاقته بالقياس، إذ قد يكون الشاذّ مراجعة قياس ذهنّي، كما هو حال "عسى الغوير أبؤساً"،وقد يكون خروجاً على هذا القياس كما هو حال نداء لفظ الجلالة، وكما هو حال عدم تنوين العلم الموصوف بكلمة"ابن"

ب- أن يكون التركيب مخالفاً لنظائره حين يكون الشذوذ شذوذ تراكيب، أو أن يكون التقعيد مخالفاً لمنطق اللغة ومعهودها حين يكون الشذوذ شذوذ تقعيد؛ لذلك فهو لا يفتأ يربط بين الشذوذ ومخالفة النظائر؛ لأنّ العرب مما يغيرون الأكثرعن حال نظائره، وكما هو واضح فإنّ الركيزة الثانية تنقسم إلى قسمين:

---

(١) انظر: الكتاب، ١:٣٥، ٢١٠، ٢٩٤، ٢٩٧ و ٢: ٩٢، ١٠٧، ١١٤-١١٥، ١٦٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٧٦، ٤٠٢ و ٣: ١١٧، ١١٨، ٥٠٦، ٥٠٨

(٢) انظر: الكتاب، ٣: ٢٣٩، ٢٦٨، ٣٧٧، ٤٣١، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٧٨، ٥٣٨، ٥٤١، ٥٥٤، ٥٩٣. ٦١٥ و ٤: ٤٠، ١٠٠، ١٠٩، ١١٠، ١٢٧، ١٥٥، ١٨٢، ١٨٤، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٩، ٣١٧، ٣٢١، ٣٣٦. ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٦٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٤

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٤ و ٢: ١٢٩، ١٦٣، ٢٧٩

(٤) ثمّة تعميم لمصطلح الاطراد في الدراسات النحوية المحدثة، فقد يصف بعضهم الشاذ بأنه غير مطّرد في الاستعمال، ويكون القصد عدم اطراد نظائره، وقد يطلقون هذا اللفظ ويريدون به عدم اطراد التركيب نفسه في الاستعمال

مخالفة النظائر، ومخالفة القياس الذهني، وكلّ واحد منهما يرتبط بنوع من الشذوذ يختلف عن النوع الآخر ولكن لا بدّ من اطراد الاستعمال في كلّ نوع منهما.

أنواع الشذوذ

بمعزل عن حديث الدراسات النحويّة-قديمها ومحدثها- عن أنواع الشذوذ من حيث مقاربة الاستعمال والقياس[1]، فإنّ الشذوذ عند سيبويه نوعان متميّزان، يسيران في خطّين متوازيين لايلتقيان البتّة، وهما مبنيّان على مقاربة القياس وحده، أمّا الاستعمال فإنّ تخلفه ينسف القول بالشذوذ، وهذان النوعان، هما: شذوذ التقعيد وشذوذ التراكيب.

ولكنّ سيبويه لم يقل بهذا التمييز، ولم ينصّ على ما يمكن أن يكون فرقاً بين نوعي الشذوذ، فهو لم يأت إلاّ بكلمة "شاذ" دون تمييزها أو وصفها. وإذ يُفقد التنظير في هذا المقام، فإنّ التطبيق يؤكّد أنّه كان يفصل بين هذين النوعين بصورة تؤكّد أنّهما كانا متميزين في فكره، فثمّة أحكام بالشذوذ على أنماط تقعيديّة محددة، ولكنّ المسموع الذي يمثّل هذا التقعيد لم يحكم عليه بالشذوذ، ولو مرّة واحدة، وهناك أحكام بالشذوذ على تراكيب مسموعة، ولكن التقعيد العام لها لم يحكم عليه هذا الحكم بتّة، فهل يقع مثل هذا مصادفة؟!

شذوذ التقعيد

جاء الحكم بشذوذ التقعيد في أربعة مواطن في كتاب سيبويه وهي:

١- تنوين "كلّ" وحذف المضاف إليه بعدها، حيث ربط ذلك بنداء لفظ الجلالة فقال معللاً عدم جواز وصف كل بوصف مضافها المحذوف بعد تنوينها: "لأنّه مخالف لما يضاف، شاذّ منه، فلم يجر الوصف مجراه، كما أنّه حين قالوا يا أَللّه، فخالفوا ما فيه الألف واللام، لم يصلوا ألفه وأثبتوها" [2]

---

(١) انظر :الخصائص، ١: ٩٦ وما بعدها، والمزهر، ١: ٢٢٦، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ٢١

(٢) الكتاب، ٢: ١١٤-١١٥

٢- وقال معقباً على مخالفة القياس حين بنيت "أيّهم" على الضم في مثل قوله تعالى: "ثُمّ لننزعنّ من كلّ شيعةٍ أيُّهم أشدُ على الرحمن عتياً"-: "ولاينبغي لك أن تقيس على الشاذّ المنكر في القياس"[1].

٣- حذف الفعل من "أمّا" في مثل قولهم: "أمّا أنت منطلقاً" شاذّ، وهو بمنزلة حذف الفعل في النداء؛ "فإن أظهرت الفعل قلت: إمّاكنت منطلقاً انطلقتُ، إنّما تريد، إن كنت منطلقاً انطلقت ، فحذْف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثمّ إظهاره، لأنّ "أمّا" كثرت-في كلامهم واستعملت حتّى صارت كالمثل المستعمل[2].

٤- حذف التنوين من العلَم الموصوف "بابن" حذف شاذّ لكثرة الاستعمال [3]،ولكن لا يقال: إنّ "هذا زيدُ بن عمرو" تركيب شاذّ

إنّ شذوذ التقعيد عند سيبويه أوسع من هذه المواطن التي جاء بها الحكم بصورة مباشرة، فهناك بعض القواعد التي يُفهم شذوذها ضمناً، وقد اقتصر ههنا على ما نصّ عليه مباشرة لتبيين مقاصده من هذا الحكم.

فهذه القواعد شاذّة وشذوذها جاء من مخالفتها للقياس الذهني، غير أنّ وصف هذه القواعد بالشذوذ لا ينسحب على وصف المسموع الذي يأتي مطابقاً لها؛ ولذا فإنّ حذف المضاف من "كلّ" شاذّ، ولكن النصوص التي جاءت بهذا الحذف لا توصف بالشذوذ، وبناء "أيُهم" في تلكم الحالة شاذّ، ولكن لا توصف النصوص التي جاءت فيها بالشذوذ، ،وحذف الفعل بعد "أمّا" أو في النداء شاذّ، ولكن لا يقال: إنّ المسموع الذي جاء فيه هذا الحذف شاذّ، ولا يقال -أيْضاً-: إن محاكاة هذا المسموع شاذّة، فلا يحكم بالشذوذ على قولنا "أمّا أنت مسافراً سافرت معك". إنّ الحكم بالشذوذ على المسموع الذي حكم على تقعيده بالشذوذ ليس مقبولاً عند سيبويه.

---

(١) الكتاب، ٢: ٤٠٢

(٢) الكتاب، ١: ٢٩٤

(٣) الكتاب، ٣: ٥٠٤ - ٥٠٥

وهذا النوع من الشذوذ على نقيض النوع السابق إذ يكون الشذوذ وصفاً لتراكيب محددة، ولا يكون وصفاً للتقعيد على نحو ما كان في النوع الأول، والمواطن التي يصف فيها سيبويه مسموعاً بالشذوذ يحاول دوماً أن يميّز بين هذا التركيب وحكم التقعيد، وبين حكم المسموع الشاذّ وحكم ما يشبهه.

إن هذه الدقة التي نلمحها في صنيعه تتراءى في ظاهرها وكأنّها من باب الاضطراب والتناقض وتخليط الأحكام، إذ كيف يحكم سيبويه على تقعيد ما بأنّه لا يجوز البتة ثم يصف مسموعاً مطابقاً لهذا التقعيد بالشذوذ؟ أم كيف يصف نموذجاً مسموعاً بالشذوذ، ولا يصف مسموعا آخر مطابقا له بهذا الوصف؟.

هذا الاضطراب الشكليّ هو ذاته دليل دقة على صنيعه، وللتمثيل: ينص سيبويه في غير موطن على أن:

أ- "عسى الغوير أبؤساً" من المسموع الشاذّ،ولكن تقعيد هذا التركيب المتمثل في مجيء خبر "عسى" اسماً صريحاً لا يوصف بالشذوذ كما وصفه ابن جني[1]؛ لأن ذلك يؤدي إلى خرق لمرتكزات الشاذّ عند سيبويه وحينئذٍ يصبح ما كثر استخدامه مساوياً في الحكم لما لم يكثر استخدامه، وهذا لا يجوز عنده، يقول: "كما جعلوا "عسى" بمنزلة كان في قولهم عسى الغوير أبؤساً، ولا يقال عسيت أخاناً" [2] وقال في موطن آخر "وكما أن "عسى" لها في قولهم "عسى الغوير أبؤساً" حال لا تكون في سائر الأسماء" [3].

ب- "لدن غدوةً" تركيب شاذّ،ولكن لا يجوز أن يقال:إن نصب لدن للظرف شاذّ، كما لا يجوز أن يقال:إن نصب غدوة بالظرف شاذّ، بل يقال:إن نصب لدن لغدوةٍ شاذّ، وهذا ما ألح عليه سيبويه غير مرة؛ "كما كان للدن حال مع غدوة ليست مع غيرها"[4]

---

(١) انظر: الخصائص: ١: ٩٨

(٢) الكتاب، ١:٥١

(٣) الكتاب، ١: ١٥٩

(٤) الكتاب، ٢: ٢٧٥ وانظر منه ١: ٥١، ١٥٩و ٣:١١٩

جـ - "لم أكَ" و "لم يكَ" و "لم أُبل" عبارات شاذّة، ولكن لا يقال البتّة إنّ حذف لام الفعل الأجوف المجزوم شاذّ، بل يقال إنهّ لا يجوز؛ "ألا ترى أنّك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقل، وتقول لم أبل ولا تقول لم أرم تريد لم أرام فالعرب ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره".[1]

وهذا تمثيل بما أكثر من تكراره، والتراكيب الشاذّة كلها لا تختلف عن هذه في شيء[2]،وفي ضوء هذا؛ يتّضح موقف سيبويه في تمييزه بين حكم المسموع وحكم التقعيد، وإصراره على أنّ تقعيد الشاذّ ليس شاذاً، بل هو ممّا لا يجوز، وهذا ما يظهرعلى أشدّه في قضيّة مجيء الحال معرفة، فقد حكم على ما جاء منها معرفة بالشذوذ حيث عقب على جملة أبواب عقدها لشذوذ الحال بقوله: "وشذّ هذا كما شذّت المصادر في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفة، كما شذّت الأسماء التي وضعت موضع المصدر"[3]. في مقابل هذا فقد أشار غير مرّة إلى أنّ المعرفة لا تكون حالاً البتة، وأنه لا يجوز[4].

هذه الدّقة التي بدت في ثوب التناقض تنسحب على كلّ تركيب مسموع حكم عليه بالشذوذ، فحكم المسموع لا يساوي حكم التقعيد، ويبنى على هذا التمييز تمييز آخر بين المسموع الشاذّ الذي اطرد استخدامه والمسموع المشبه له الذي لم يطّرد استخدامه. وقبل عرض هذا التمييز، ينبغي أن يشار إلى ما بدا حكما على التقعيد والمسموع معاً، وذلك حين قال سيبويه: "...كما شذّت المصادر"؛إذ يُظهر النصّ وكأنّه يحكم على التقعيد بالشذوذ، ولكن الأمر لم يكن كذلك، حيث لم يقصد بقوله هذا عموم اللفظ، بل قصد مصادر بعينها أحصاها وعدّها عداً وألح على محدوديتها، وأنّه ليس كلّ مصدر يعامل معاملتها كما سبق البيان، ثم جاءت مقولته تلك قاصداً بها هذه المصادر المخصوصة. في ضوء هذا يمكن أن يقال: إنّ المسموع الشاذّ يوصف تقعيده المحدد بالشذوذ ولكن لا يوصف تقعيده العام بذلك.

---

(١) الكتاب، ٢: ١٩٦

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٣٥، ٢١٠، ٢٩٧ و ٢: ١١٤، ١١٥

(٣) الكتاب، ١: ٢٩٧

(٤) انظر: الكتاب، ٢: ٥٨، ٧٦، ١١٤

إنّ إصرار سيبويه على وجوب اطراد الاستعمال في التراكيب التي توصف بالشذوذ جعله يميّزها عن التراكيب التي تماثلها في تركيبها ولا تماثلها في كثرة الاستعمال؛ "لأنّ الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله"[1]

فقد ميّز بين عموميّة التقعيد وخصوصيّته في نداء لفظ الجلالة، فلم يحكم بشذوذ نداء الاسم المعرف بإطلاق وإنّما بشذوذ نداء لفظ الجلالة حسب[2]، أمّا المعرف فاعلم "أنّه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتّه"[3]،"ولوحَمل "الحارثُ" على يا كان غير جائز البتّة نصب أو رفع، من قبل أنّك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بيا" [4]،ولذلك فحين عرض لقول الشاعر:

من أجلكِ يا التي تيّمتِ قلبي وأنت بخيـــــلةٌ بالودّ عنّي[5]

لم يخطر بباله أن يقول إنهّ شاذّ،وإنّما قال: "شبّهه بيا ألله، لأن هذا لم يكثر استخدامه كما كثر استخدام الذي شبه به، وهذا ما قاله حين عرض لقول الشاعر:

لدنْ بهزّ الكفّ يَعسِـلُ متنهُ فيه كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ

فهو مثل قول بعضهم:"ذهبت الشام[6]"، ولكنه ليس شاذا مثله، وإنما أراد مثله في الحذف، هذا على الرغم من أن شذوذ "ذهبت الشام" مختصّ بلهجة من اللهجات وليس عاماً، فهو ملتزم في لغة بعضهم، "ولدن" تختصّ بالظروف ويجب أن يليها ظرف مجرور، ولكنّ" مجيء "غدوة" منصوبة بعدها لا يتساوي مع نصب أيّ ظرف آخر، فنصب لدن لغدوة هو الشاذّ حسب، لكثرة الاستعمال، ولهذا فقد حاول سيبويه جاهداً أن يتأوّل قول الشاعر:[7] من لدُ شولاً فإلى إتلائها

---

(١) الكتاب، ١: ١٩٦

(٢) الكتاب، ٢: ١١٥

(٣) الكتاب، ١٩٥:٢

(٤) الكتاب، ١٨٧:٢

(٥) انظر: الكتاب، ٢: ١٩٧

(٦) انظر: الكتاب، ١: ٣٦

(٧) انظر: الكتاب، ١: ١٦٤

الذي يشبه "لدن غدوة" من حيث النصب، ولكن لم يخطر بباله أن يقول إنهّ شاذّ، ليس لأنّ شولاً ليست بظرف، بل لأنّ هذا لم يكثر استخدامه .

القياس على الشاذ.

يمثّل حكم الشذوذ عند سيبويه محاولة لتحديد المسموع والحدّ من فاعليته في اللغة. فأهمّية المسموع هاهنا أهمية ذاتيّة لا تتجاوزه إلى غيره؛ قال معقّبا على إجازة الخليل ويونس "اضرب أيٍّ أفضلُ"،على هدي "اضرب أيُّهم أفضلُ"- قال: "ولو قالت العرب اضرب أيٍّ أفضلُ لقلته، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذّ المنكر في القياس"[1]،فقد أراد أن يقول: إنّ حكم الشاذّ جملة أنّه لا يقاس عليه غيره، ولا يمتدّ تأثيره إلى نظائره ولا يعني أنّ الشاذّة مطّرح يؤكّد هذا الحاحه على وجوب استخدام التراكيب الشاذّة كما هي؛ لأنّها كثرت في الاستعمال وصارت كالمثل من ذلك قوله: "ولم يجيزوه في غير السهل والجبل والظهر والبطن كما لم يجز دخلت عبدَالله،فجاز هذا في ذا وحده، كما لم يجز حذف حرف الجرّ إلاّ في الأماكن، في مثل: دخلت البيت. واختصّت بهذا، كما أنّ لدن مع غدوه لها حال ليست في غيرها من الأسماء"[2].

وموقفه هذا يؤكّده موقف ابن جني من الشاذّ في القياس المطّرد في الاستعمال، وهذه هي نقطة الالتقاء المفردة بين فكري الرجلين في إطار الشذوذ، يقول ابن جني:"واعلم أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد فيه، لكنّه لا يُتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرها، ألا تراك لا تقول في استقام استقوم ولا في استساغ استسوغ"[3]. إنّ

(١) الكتاب، ٢: ٤٠٢

(٢) الكتاب، ١٥٩:١

(٣) الخصائص ١: ٩٩. وعلى النقيض من هذا يرى عباس حسن أن اللفظ الشاذ المطرد في الاستعمال دون القياس يتخذ أصلاً "تردّ إليه نظائره ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس" فهو يجيز استباع واستبيع واستدان واستدين مجاراة لـ "استحوذ" "واستصوب" [انظر اللغة والنحو: ٥٨ - ٥٩] وهو يجيز نقيض هذا أيضاً، أي: تغيير الشاذ بحيث يقال استحوذ واستحاذ، واستصوب واستصاب [انظر : ٥٥ منه]

الإشكال هاهنا ليس في استخدام الشاذ؛ فكلّ شاذّ يجوز استخدامه عند سيبويه، وليس في القياس على الشاذّ، فالشاذّ لا يقاس عليه ما يماثله، بل يقع الإشكال في إمكان تجاوز هذا الشاذّ، وبمعنى آخر: أيّهما أولى بالاتباع أمنطق اللغة الذي كان يقتضي أن يكون الشاذّ على غير ما كان عليه، أم أعراف أبنائها التي خرجت على هذا المنطق؟.

إنّ الشاذّ كلّه خرق لمنطق اللغة، ولكنّه ينقسم إلى قسمين من حيث التزام أبناء اللغة:

قسم شاذّ لم يستخدم غيره، وحكم هذا أنّه لا يُتصرف فيه، ولا عبرة فيه لمنطق اللغة. والعدول عن هذا الشاذّ لون من ألوان الخطأ؛ قال سيبويه في شذوذ حذف الفعل بعد أمّا: "كما لم يجز ثمّ إظهاره، لأنّ أمّا كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل" [1] وهذا ينسحب على جملة التقعيد الشاذّ، كما ينسحب على غير قليل من التراكيب المفردة التي جاءت شاذّة، والقضيّة لا تختلف عن التقعيد للمطّرد، فكثرة الاستعمال هي الأصل ؛ لذلك قال سيبويه "وبعض العرب يقول: هو لك الجمّاء الغفيرُ، يرفع كما يرفع الخالص، والنصبُ أكثر، لأنّ الجمّاء الغفير بمنزلة المصدر" [2] ، وكان قد حكم على هذا الأكثر بالشذوذ، ولكنّ كثرة الاستعمال تحول دون اعتبار منطق اللغة الذي يرجّح أن يكون المصدر هنا مرفوعاً على الخبرية، على الرغم من مجيء ذلك في لغة بعضهم.

وبناء "أيُّهم" على الضم شاذّ، والأصل أن تجري مجرى أخواتها فتعرب، ومع مجيئها معربة على الأصل إلاّ أنّ الشذوذ أولى، قال سيبويه: "وحدّثنا هارون أنّ ناساً وهم الكوفيون يقرءونها "ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً"، وهي لغة جيدة" [3] وكونها جيدة في أسلوبه يعني أنّ الأهمّية لغيرها.

والأصل في "عسى الغوير أبؤساً" أن تكون "عسى الغوير أن يكون أبؤساً"، ولكنّ كثرة اطراد هذا المثل توجب استخدامه كما هو، ومثل هذا جل التراكيب التي أشار إلى أنّها تصبح كالمثل لكثرة الاستعمال.

---

(١) الكتاب، ١: ٢٩٤

(٢) الكتاب، ٢: ٩١

(٣) الكتاب، ٢: ٣٩٩

هذا يؤكّد أنّه ماكان لسبيويه والنحويين الأوائل أن يتحكّموا في نصوص اللغة أوأن يرفضوا شيئاً اطرد استخدامة عند العرب، حتى ولو كان خرقاً صارخاً لنطق اللغة. فالأولويّة تعطى لعرف المتحدثين لا لعرف النحويّين، وقد أخذ هذا الأمر فاعليّته حتى يومنا هذا، يتضح ذلك في إيثار الالتزام بغير قليل من الأمثال المنحرفة عن منطق اللغة من مثل: "مكره اخاك لا بطل"،و "أعط القوس باريها"، فمخالفة الشذوذ والعودة بهذه الأمثال إلى الأصل ليس ممتنعاً، ولكنّ الألسنة تؤثره.

والقسم الأخر شاذّ استخدم مقابله، بمعنى أنّ التركيب الشاذّ جاء بصورة تخرجه عن الشذوذ والعبرة هنا بشيوع الاستخدام أيّضاً، ولا يقدّم الأصل لأنّه يطابق القياس، ومثل هذا يظهر في شذوذ "لم أك" و "لم يك" في مقابل الأصل "لم أكن" و "لم يكنْ" إذ يستخدم الشاذّ بدرجة مساوية لاستخدام غيره، وعلى ذلك جاء هذان التركيبان في القرآن الكريم إذ جاء فيه الشاذّ ومقابله[1].

كثرة الشذوذ في كتاب سيبويه

تلك المقاربة لمضمون الشاذّ ومرتكزاته ومقتضياته كانت قصراً على المواضع التي جاء فيها لفظ الشذوذ نصا صريحاً، وربّما كانت هذه المواطن محدودة بدرجة لا تتفق وتكرار سيبويه لقولة مؤداها أنّ الشاذّ في كلامهم كثير، وأنّ العرب ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره[2].

وفيما يبدو فإنّ فاعليّة مضمون المصطلح ومقتضياته في اطار الشذوذ كان أكثر اطراداً في كتابه من استخدامه مباشرة، فما يعّد في باب الشذوذ يربو كثيراً على المواطن التي جاء فيها هذا الحكم، ومع أنّه لم ينصّ على أنّ هذا التركيب أو ذاك التقعيد من الشاذّ، فإنّ هذه المواطن تنطوي على الأسس والأصول التي بني عليها حكم الشذوذ عنده، وهذا ينطبق على المواضع التي جاءت متّصفة بواحدة من الصفتين التاليتين:

١- الإشارة إلى وجوب استخدام هذه التراكيب كما هي وأنّها تصبح كالمثل، وهو غالباً ما يستأنس لها بشيء مما حكم عليه بالشذوذ .

---

(١) انظر:المعجم المفهرس لالفاظ القرآن: كان

(٢) انظر:الكتاب، ٢: ١١٥، ١٣٠، ١٦٣، ١٩٥، ١٩٦، ٣٦٩، و ٣: ٥،٦

٢- الإشارة إلى أنّ هذا التراكيب أو ذاك جاء مخالفاً للأصول أو النظائر لكثرة الاستعمال.

في ضوء هذا يمكن الإشارة إلى ما هو في حكم الشذوذ عند سيبويه وإن لم ينص عليه، فمن شذوذ التقعيد:

١- باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، وهذا مخالف للأصول، فالأصل ألاّ يضاف شيء إلى الأفعال، والذي يؤكّد شذوذ هذا التقعيد قوله:"وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم ...... ولا يضاف إلى الفعل غير هذا كما أنّ لدن لا تنصب إلاّ في غدوة"(١).

٢- الإضمار في "لولا" و "عسى" ليس على القياس؛ "فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال كما كان للدُن حال مع غدوةً ليست مع غيرها" (٢)، كما أنّ حذف الخبر بعد "لولا" شاذّ، إذ إنهّ حُذف "حين كثر استعمالهم إيّاه في الكلام كما حذف الكلام في "إمّا لا""(٣).

٣- إفراد "مائة"، من المائة الثالثة وحتى التاسعة شاذّ؛ فهي بمنزلة المعدود والأصل أن توافق العدد في الإفراد والجمع، قال سيبويه: "و أمّا ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات"(٤).

٤- حذف الفعل في الإغراء والتحذير تقعيد شاذّ؛ "وحذفوا الفعل من إيّاك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل وحذفوا كحذفهم حينئذ الآن... وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم"(٥).

٥- باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك: هذا ولا زعماتك"(٦)، ومثل ذلك : ديارَ ميّة، وديارَ عزّة، وهذا يؤكّد أنّ كثرة

---

(١) الكتاب، ٢: ١١٧ – ١١٩

(٢) الكتاب، ٢: ٢٧٥

(٣) الكتاب، ٢: ١٢٩

(٤) الكتاب،: ١: ٢٠٩

(٥) الكتاب، ١: ٢٧٤ – ٢٧٥

(٦) انظر: الكتاب، ١: ٢٨٠.

الاستعمال هي التي سوّغت الحذف. هذا شيء من شذوذ التقعيد الذي لم ينصّ سيبويه على شذوذه نصا صريحاً. ومثله كثير.

ومما جاء من التراكيب الشاذّة التي لم يصرّح بشذوذها:

١- قول العرب "من أنت زيداً" "فزعم يونس أنّه على قوله من أنت تذكر زيداً، ولكنّه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره... وصار كالمثل الجاري"[١].

٢- ومثل ذلك قولهم "إمّا لا" "فكأنّه يقول افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره، ولكنهم حذفوا ؛ لكثرة ستعمالهم إيّاه وتصرّفهم حتى استغنوا عنه بذا"[٢].

٣- ومثل ذلك "حينئذ الآن، إنّما يريد: واسمع الآن. "وما أغفلَه عنك شيئاً، أي دع الشكّ عنك، فحذف هذا لكثرة استعمالهم"[٣].

٤- "وأمّا قولهم هذه الدار نعمت البلدُ فإنه لمّا كان البلدُ الدار أقحموا التاء، فصار كقولك: من كانت أمّك وما جاءت حاجتك، فلزم هذا في كلامهم لكثرته، لأنّه صار كالمثل الجاري"[٤].

٥- ومن ذلك قولهم "لد الصلاة" "اختصّ هذا الكلام بحذف التنوين لكثرته كما اختص لا أدْرِ ولم أبَل لكثرتهما"[٥].

وهذا تمثيل أيضاً، إذ إنّ التراكيب المسموعة التي وصفها سيبويه مثل هذه الأوصاف كثيرة في كتابه، واستخدام هذه التراكيب لا يختلف عن استخدام الشاذّ حيث تُعتمد كثرة الاستعمال وعرف المتحدّثين، وعلى ذلك فإنّ جلّ ما أشير إليه في باب التحليل يدخل في دائرة الشذوذ؛ فالتحليل القصري كلّه من باب شذوذ التراكيب، وقد نصّ سيبويه على ذلك في بعض المواطن والتحليل المفتوح يندرج

(١) الكتاب، ١:٢٩٢

(٢) الكتاب، ١:٢٩٤-٢٩٥وانظر: ٢:١٢٩

(٣) الكتاب، ٢: ١٢٩

(٤) الكتاب، ٢:١٧٩

(٥) الكتاب، ٢:٢٠٤

قسم كبير منه في باب شذوذ التقعيد، في ضوء ما سبق أحسب أنّ ما يقال عن الشاذّ في الدراسات المحدثة هو مما يصدق على غير قليل من دراسات القدماء، ولكنّه ليس كذلك بالنسبة لما اقترف سيبويه في هذا الميدان، وإذا كانت هذه الدراسات لا تميّز بين نحوي وآخر فإنّ هذا يعدّ مسوّغاً لما جاء فيها.

ولكنّ هذا المسوّغ يفتقد في دراسة مختصة بالشذوذ، وقد اشتملت على فصل مطوّل للحديث عن الشاذّ عند سيبويه[1] ولبعد هذا الفصل عن كتاب سيبويه وفكره كان لا بدّ من الإشارة إلى مجمل ما جاء فيه من أفكار، ويتضح هذا الانفصام من إلقاء نظرة عابرة على بعض الأفكار التي ألح عليها الباحث، وقد جاءت على النحو التالي:

يقول فتحي الدجني: إنّه بدأ في تجميع كلّ ما يتعلق بظاهرة الشذوذ عند سيبويه، وبعد هذا الجمع: "تأكد أن سيبويه لم يكن دقيقا كلّ الدقة في اصطلاحاته"[2] كما أثبت "أنّ بعض المصطلحات مساو لمصطلح الشذوذ تمام المساواة، ولم يوجد بينهما تباين يذكر غير اختلاف الألفاظ ولذلك قسمت هذه الدراسة تقسيما يتفق مع ما جاء به سيبويه في كتابه"[3]، فسيبويه "استخدم اصطلاحات كثيرة بعضها يساوي مصطلح الشذوذ، والآخر يدانيه، وقد جاءت هذه الاصطلاحات مضطربة إلى حد ما"[4]، كما أن سيبويه لم يكن دقيقا في استخدام هذه المصطلحات وهي: مصطلحات بمعنى الشذوذ نحو: لم يجز، ولا تقل، وقبيح وضعيف وغلط، ومحال، ومصطلحات الشذوذ وما في دائرته نحو: قليل و شاذّ ونادر، وبعد أن يخلط الباحث المصطلحات التي بمعنى الشذوذ [5] يقول: "لا فرق عند سيبويه بين هذه المصطلحات من حيث المعنى"[6] ويبني على ذلك استنتاجا آخر يقضي باضطراب سيبويه وأنّه

---

(١) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني: ١٤٩-١٩٤.

(٢) نفسه: ١٥٢، ١٥٨.

(٣) نفسه: ١٥٣.

(٤) نفسه: ١٦٤.

(٥) نفسه: ١٦٣.

(٦) نفسه: ١٧١.

كان عليه أن يصف هذه الظواهر بالشذوذ، لأنّها شاذّة من حيث هي خروج على القياس، ثمّ يقول: "وكذلك عسيت أخانا فهذا أسلوب شاذّ في القياس وقد صرح بذلك سيبويه نفسه وكذلك سوف زيدا أضرب فهذا أسلوب شاذّ في النحو لأنّه خارج عن القياس المألوف والذي قال عنه سيبويه لم يحسن وعلى هذا الأساس نقرر أن سيبويه لم يكن مهتما أو بالأحرى دقيقا في استخدامه لتلك المصطلحات"[1].

وفي اتجاه آخر يرى الباحث أن الشذوذ عند سيبويه يختص بالنثر مقابل اختصاص الضرورة بالشعر، وفي ذلك يقول: "يبدو أن سيبويه قد طبق ذلك المفهوم على مصطلح الضرورة في كتابه وقد اتضح في أثناء دراستي لظاهرة الشذوذ لديه أنّه لم يحكم على أبيات الشعر بالشذوذ إنما حكم أنّها ضرورة"[2].

إنّ مراجعة هذه الأفكار تقتضي أن نسترجع كلّ ما كتبنا عن المسموع المشكل في هذه الدراسة، وأن نتجاوز ذلك إلى ما يجيء في فصل الخصوصيات اللغوية. ولكن هذا لا يمنع أن يقال ههنا: لقد كان من الممكن أن يكون هذا الفصل الذي عقده الباحث محققا لغرضه حين قال: "ولا نريد هنا أن نعالج ما ذهب إليه سيبويه في استعماله لتلك المصطلحات فحسب، بل نريد أن نعرف الفروق المنطقية بين تلك المصطلحات إن وجد ذلك"[3] -لقد كان ذلك ممكنا لو لم يحاكم سيبويه في ضوء ما يختزن هو من أفكار.

إن شيئا مما استنتجه الباحث لم يكن مبنيا على مقاربة موضوعية لفكر سيبويه الذي لا يداخل بين هذه المصطلحات البتة. إنّ أيّاً من المصطلحات التي ساقها الباحث لا يمكن أن يقارب الشذوذ عند سيبويه.

فاستنتاج الكاتب الذي ألح فيه على تناقض سيبويه واضطرابه جاء مبنيا على فكر مسبق كان يختزنه، ثم حاكم سيبويه في ضوئه، ظنا منه أن فكر سيبويه يقارب فكره، إن أحدا لا يمتلك مصادرة مشروعية فكر الباحث الذي يجعل من

---

(١) نفسه: ١٧٢.

(٢) نفسه: ٤١.

(٣) نفسه: ١٧٠.

الشذوذ كلّ ما خالف القياس، فله أن يفهم الشذوذ على النحو الذي يرتئيه، أمّا أن يجعل هذا الفهم معيارا يحاكم سيبويه في ضوئه فهذا ما لا يسلّم به.

إن اختلاط المفاهيم في ذهنه جعله يظن أنّها تختلط في ذهن سيبويه في الوقت الذي كانت فيه جدّ متميزة عند سيبويه.

إن الباحث لم يقدم شيئا يثبت ما أشار إلى ثباته من تساوي هذه المصطلحات، اللهم جمعه لبعض ما حكم عليه سيبويه بهذه الأحكام. أمّا مقولته الأخيرة؛"وكذلك عسيت أخانا ..." فهي تنسف ما أراد إثباته، ولا أعرف كيف أدخل "عسيت أخانا" في باب الشذوذ عند سيبويه؟ وكيف ينص على أن سيبويه نفسه صرح بذلك؟! لقد غاب عنه أن هذا التركيب ذاته حكم عليه سيبويه بعدم الجواز حين ميّز بينه وبين قولهم "عسى الغوير أبؤسا"[1]،أمّا سوف زيدا أضرب، فهو لا يحسن عند سيبويه في التقعيد الشمولي،ولكنه جائز في الشعر،وهو لن يكون في دائرة الشذوذ؛لأنه لم يطرد استخدامه. إن هذا الخلط ما كان ليكون لو ابتعد الباحث عن مخزونه المضمر حين حاول استجلاء الفوارق الدقيقة بين هذه المصطلحات، فالقليل والضعيف والمحال وما لا يجوز والنادر لا تدخل في فكر سيبويه من الباب الذي يدخل منه الشذوذ. أمّا مقولة الكاتب الأخيرة التي يجعل فيها الشذوذ مختصا بالنثر والضرورة مختصة بالشعر، فهي لا تختلف عن أفكاره السابقة في بعدها عن كتاب سيبويه، ذلك أن سيبويه قد حكم بالشذوذ على غير شاهد شعري في كتابه، ولكن الغريب أن يكون الباحث قد جمع هذه الشواهد في دراسته ونقل ثمة رأيّ سيبويه فيها[2].

وفي ضوء فكر الباحث الذي يعتقد أن "القليل" هو من مصطلحات الشذوذ، فإن هذا الاعتقاد ينسف استنتاجه، فكثيرة هي شواهد الشعر التي حكم سيبويه عليها بالقلة والضعف، ولكن مقصوده بهذا الحكم لم يكن كما فهمه الباحث.

وفضلا عن هذا فقد أشار سيبويه في غير موطن إلى أن الاضطرار يقع في النثر.

---

(١) انظر: ١٨٦.

(٢) انظر: ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧.

وبعد فإن شيئا من التناقض أو الاضطراب لم يكن في فكر سيبويه في هذا السياق، ولكن التناقض كان قائما في ذهن الباحث -بأثر من دراسات النحويين بعد القرن الثاني- قبل أن يدرس الشذوذ عند سيبويه، ورافقه حتى فرغ من دراسته.

أحكام متفرقة

يتّصل بالمسموع المشكل مجموعة من الأحكام التي لا تدلّ على كمّ المسموع أو جودته، كما أنّها لا تدل على شذوذه، وما جاء منها حكم جودة لم يرد حكما على مسموع.

الخطأ واللحن:

على الرغم من أن اللحن كان قد اشتهر وشاع منذ بدايات التقعيد النحويّ، فإن سيبويه لم يلتفت لأيّ نموذج من النماذج التي تروى في باب اللحن والخطأ.

وقد جاء حكم الخطأ مفردا عشر مرّات في كتابه، وجاء حكم اللحن مفردا مرة واحدة، وجاءا مجتمعين في موطن واحد.

وبمتابعة هذه المواطن يتضح أنها لم تكن حكما على المسموع، بل كانت تأتي في واحد من المسلكين التاليين:

١- أن يكون الحكم بالخطأ موجّها الى افتراضات النحويّين وتفسيراتهم؛ فيزعم يونس أنّ الرفع الذي فسّره الخليل وسيبويه خطأ[١]، أو أن يزعم الخليل أن ما ذهب إليه يونس خطأ[٢]، أو يزعم سيبويه أنّ افتراض عيسى خطأ[٣]، أو قد يكون الخطأ موجّها إلى افتراض أناس من النحويّين[٤]، كما جاء اللحن موجها لمثل هذا الافتراض في موطن واحد[٥].

---

(١) الكتاب، ٢:٧٧

(٢) الكتاب، ٢، ٢٦٦ و ٣، ٥٢٥

(٣) الكتاب، ٣: ٤٧٢

(٤) الكتاب، ٢: ٩٩

(٥) الكتاب، ٢: ١٨٤

٢- أن يكون الحكم بالخطأ في إطار الاحتراز والتصور الذهني الذي يهدف إلى تحصين التقعيد، من مثل قول سيبويه: "ولو أضفت إلى الياء الكاف التي تجرّ بها لقلت ما أنت كِي والفتح خطأ"(١)، ومن هذا القبيل ما يأتي ضمن الموازنة بين الشعر والكلام، قال: "فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ"(٢).

وكما يتضح من هذه المواطن فإنّ الخطأ واللحن مترادفان، وكلّ منهما يدلّ على الخطأ الصراح، غير أنّ هذا الحكم لم يأت حكما على المسموع إلاّ مرة واحدة حين جاءا معا، قال سيبويه: "و أمّا أهل المدينة فينزلون هو هاهنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. وكان الخليل يقول: والله إنّه لعظيم جعلهم هو فصلا في المعرفة وتصييرهم إيّاه بمنزلة "ما" إذا كانت ما لغوا"(٣) هذا نصّ طبعة بولاق، وفي طبعة هارون جاء بعد كلمة اللحن: "يقول: لحن وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنّه قرأ: "هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم" فنصب"(٤)، ومع أنّ هذا الحكم كان لأبي عمرو ولم يكن لسيبويه، فقد روي في بعض المراجع(٥) منسوبا إلى سيبويه نفسه دون ذكر أبي عمرو.

غير أنّ هذا النصّ فيه من الاضطراب واللبس الشيء الكثير، إذ يصعب تقبل الفقرة التي جاءت مزيدة في طبعة هارون، وحين حاولت استقصاء ما يمتّ لهذا النص بنسب وجدت أنّ زيادة طبعة هارون مقحمة على الكتاب، وقبل عرض هذا، يحسن أن نقف عند لبس آخر متسبّب عمّا نقله سيبويه عن الخليل الذي كان يقول: "والله إنهّ لعظيم جعلهم هو فصلا ..." ممّا يوحي بظنّ مؤداه أن سيبويه يجعل من هذه المقولة تعقيبا على تلكم القراءة، وأنّ الخليل كان يستعظم هذا الأمر، ويراه مما لا

---

(١) الكتاب، ٢: ٣٧٢ وأعيد في ٢: ٣٨٥،وانظر: ٢: ١١٩

(٢) الكتاب، ٣: ٢٦٢، ١٠١

(٣) الكتاب، بولاق، ١: ٣٩٧

(٤) الكتاب، ٢: ٣٩٧

(٥) انظر: مجالس ثعلب، ١: ٢٥٩

يجوز[1]، ولكنّ مقصد الخليل كان ضد هذا تماما، ولم يكن له علاقة بهذه القراءة، وإنما استخدم لفظ التعظيم ههنا بمعناه المعجميّ المباشر؛ ذلك أن الخليل شدّته هذه الروعة في التمييز بين المعرفة والنكرة، والتمييز بين الركنين المتصلين وما يجيء فضلة في استخدام ضمير الفصل، فاستعظم هذا الأمر من باب أنّه وجده رائعا معجبا[2]، فهذا كلام مستأنف، لا علاقة له بحكم اللحن السابق، وعلى ذلك يبقى الإشكال منحصرا في علاقة قراءة ابن مروان بكلام أبي عمرو، فما الرابط بينهما؟

إن ثمة مواضع مضطربة في كتاب سيبويه، ومراجعة هذه المواضع تؤكّد أنّ مصدر الاضطراب يتمثل في الزيادة ولا يتمثل في النقصان، وهذه الزيادة غالبا ما تكون إضافات وتوضيحات إلى ما يبدو غامضا من كلام سيبويه، وعلى ذلك فمن المرجّح أن يكون الاضطراب هنا ناشئا عن زيادة ما جاء في نسخة هارون، والقرائن المنطقية والسياقيّة تؤكد هذا على النحو التالي:

١- إنّ جلّ المواطن التي جاءت مرتبطة بلفظ "يقول" أو "يريد" أو "يعني" هي من المواطن الطارئة على متن الكتاب أضافها بعضهم لتوضيح مقصد سيبويه، وقد أشار المحقق إلى بعض هذه المواطن، وعقّب على بعض ما أشار إليه بقوله: "يبدو أن هذا من كلام الأخفش"[3] وما لم يشر إليه المحقق كثير، فثمة غير قليل من المواضع التي جاءت مرتبطة بهذه الألفاظ ولا يشكّ في زيادتها[4].

٢- ليس هناك علاقة تربط بين ما قاله أهل المدينة الذي رآه أبو عمرو لحنا بين التركيب الذي جاء في القراءة، ولو أراد أبو عمرو أو سيبويه أن يحكم عليها باللحن، لحكم عليها لسبب آخر، وهو أنّ "ما بعدها لا يفسد تركه الكلام؛ "فهن" ليست واقعة بين متلازمين، بل جاءت بعد انتهاء الكلام، وهي بين معرفتين؛

---

(١) انظر: سيبويه: والقراءات، أحمد مكي الأنصاري: ٤٧،الحاشية.

(٢) وهذا ما فهمه جعفر عباينة في كتابه "مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي" :٥٦

(٣) انظر: الكتاب، ١: ١٤١ و ٢: ٢٢٢، ٣: ٢٣، ٥١-٥٢، ٨٠، ١٩٢،الحاشية.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ٢١، ١٧٤، ٤٢٧ و٣: ٧٧، ٢٥٠، ٢٧٨ و ٤: ٢٥٥.

فالأول معرفة والثاني في حكم المعرفة، وهذا ما لا يغيب عن سيبويه أو أبي عمرو، ولذا فلا يمكن أن يكون اللحن هنا معلّلا بالسبب المنقول في بداية النصّ، والسؤال بعد هذا لماذا أقحمت هذه الفقرة على متن الكتاب؟

يبدو أنّ من أضاف هذه الفقرة دخلت عليه بعض ملابسات الفقرة السابقة على النحو التالي:

١- علم أن أبا عمرو حكم على هذه القراءة بعدم الجواز حين جاء بها عيسى بن عمر[1].

٢- أنّه وجد اسم "ابن مروان" في الفقرة الأولى، ثم وجدِ هذه القراءة منسوبة إلى قارىء يسمى بهذا الاسم.

٣- غاب عنه أنّ أبا عمرو لم يجز هذه القراءة لسبب آخر غير هذا الذي حكم لأجله باللحن هنا، فظن أن النصب فيها كالنصب في باب الفصل بين النكرة والمعرفة أو بين النكرتين.

ثمّ دمج هذا كلّه وصاغ هذه الفقرة، ولكن غاب عنه أنّ "ابن مروان" هذا الذي نسبت إليه هذه القراءة لم يكن مدنيا وإنما كان كوفيا، إذ لم يقرأها مدنيّ مسمى بهذا الاسم على هذا النحو[2]، فابن مروان صاحب القراءة لم يكن في مخيّلة أبي عمرو حين جعله لاحنا، وإنما كان في ذهنه "ابن مروان" آخر.

وعلى ما يبدو فإن ابن مروان المدني الذي قصده أبو عمرو هو نحويّ من نحاة المدينة، وليس قارئا من قرائها، ولم يرد سيبويه "بأهل المدينة" قراء أهل المدينة، بل أراد "نحويي المدينة")، ولكن عدم شهرة هؤلاء النحويّين حال دون تبيّن مقصد أبي عمرو، خاصة وأنّ الإسناد إليهم جاء في موطن آخر إسناد قراءات لا إسناد آراء[3].

---

(١) انظر: طبقات فحول الشعراء:١: ٢٠، و طبقات النحويين واللغويين: ٤١

(٢) انظر الكتاب، ٢: ٣٩٨ الحاشية.

(٣) الكتاب، ٣: ٥

وعلى ما يبدو فإن أبا عمرو كان أكثر نحاة البصرة اتصالا بنحاة المدينة الذين كانوا يتعاطون النحو في عهده، وممّا يؤكّد وجود نحويين في المدينة قول سيبويه "وقد زعم يونس أنّ أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا يا زيد"(١). فلا يشك هنا أنّ أهل المدينة هم نحويّون لا قراء. وقد أشار الفراء- أيضا- إلى وجود نحويّين في الحجاز، وكانت لهم آراء في النحو، فهم الذين أجازوا الفصل بين المتضايفين، ونصّ الفراء نصا صريحا فقال: "وهذا ممّا كان يقوله نحويو أهل الحجاز"(٢).

ومن هنا فإنّ زيادة طبعة هارون مقحمة على الكتاب، يؤكّد هذا أنّ النصّ لم يكن مثبتا في طبعة ليدنبرج التي اعتمدت على غير قليل من أصول المخطوطات التي خرجت بمعرفة جمهرة من العلماء على ما قال عبد السلام هارون في مقدمته.

فابن مروان الذي قصده أبو عمرو نحويّ مدنيّ، في حين أنّ صاحب القراءة قارىء كوفي، وصاحب أبي عمرو كان يلحن حين جعل هو فصلا بين النكرتين، أمّا الكوفيّ فقد جعل هو فصلا بعد تمام الكلام.

وبهذا يتّضح أنّ هذا الموطن كان يساوق المواطن السابقة في أنّه كان حكما على افتراضات النحويّين، ولم يكن حكما على المسموع.

الغلط والوهم

مع أنّ مصطلح "الغلط" قد يبدو مرادفا للخطأ واللحن اللذين أشير إليهما سابقا، فإنّ استخدام سيبويه هذا المصطلح يؤكّد أنّه ليس هناك أيّة صلة بينه وبينهما، إذ إنّ مسالك استخدامه، ومقتضياته، تختلف اختلافا كلّيًا عن مسالك استخدامهما.

فمصطلح الغلط يرتبط ارتباطا مباشرا بالمسموع، ممّا يوحي بأنّه حكم عليه، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمصطلح آخر هو "التوهّم"، وهما معا يرتبطان بما يعبر عنه سيبويه بالنيّة وأثر ما في النفس.

---

(١) الكتاب، ٢: ١٨٥

(٢) معاني القرآن، ١: ٣٥٨

إنّ هذه المصطلحات -كما يؤكّد استخدام سيبويه لها- ليس لها علاقة بالحكم على كمّ المسموع أو جودته، أو خطئه ولحنه، وكان من حقّ المسموع الذي جاء مرتبطا بها أن يعالج في باب التأويل، غير أنّ التقارب بين الخطأ والغلط في المعنى المعجميّ، كان لا بدّ من اعتماده في هذا المقام، ومن هنا جاء حشر الغلط والتوّهم في موضع تال لموضع الخطأ، قال ابن هشام: "ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضّحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنّه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم"[1].

وما توهمّه ابن مالك في فهم مصطلح سيبويه سار عليه بعض المحدثين[2] وربّما كان غموض معنى التوهم -أيضا- هو السبب في الإصرار على أنّ الغلط والخطأ من باب واحد، بل ربّما كانت مقولة ابن هشام هي السبب في الإصرار على هذا الفهم، ذلك أنّه قال: إنّ الغلط عنده ما عبّر عنه غيره بالتوهم. والحق أن الغلط عنده ما عبّر عنه هو بالتوهم، فهو يربط ربطا محكما بين هذين المصطلحين في غير موطن، وهذا ما يتضح من متابعة المواطن التي جاء فيها هذان الحكمان قال سيبويه: "واعلم أنّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهّم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنّه قال: هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا، على ما ذكرت لك"[3].

فالغلط في هذا الموطن وضّحه بقوله: "فيرى أنّه قال: هم"، وهذا هو التوهم بعينه. ويؤكد هذا مجيء سيبويه ببيت زهير في غير موطن مرتبطا بالتوهم والنيّة، قال: "ونظير جعلهم لم أتِك ولا أتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم في النيّة، حتّى كأنّهم قالوا: لم يك إتيان إنشاد بعض العرب قول الفرزدق ... ومثله قول زهير "الشاهد" لمّا كان الأوّل تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى وكانت مما يلزم الأوّل نووها في الحرف الآخر، حتى كأنّهم قد تكلّموا بها في الأول"[4] وفي موطن آخر

---

(١) مغني اللبيب: ٢٦٢

(٢) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الانصاري: ٢٨٤، سيبويه والقراءات: ١٢٠، ١٢٨، والكتاب بين المعيارية والوصفية: ٦٧، وسيبويه جامع النحو العربي، فوزي مسعود: ٣٩-٤٠، ٥٤، ٥٦.

(٣) الكتاب، ٢: ١٥٥

(٤) الكتاب، ٣: ٢٨-٢٩

"والإشراك على هذا التوّهم بعيد كبعد" "ولا سابق شيئا"[1] وعقب عليه في موطن رابع: "... فإنما جرّوا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد اثبتوا في الأول الباء ... فعلى هذا توهمّوا هذا"[2] وفي موطن خامس ربطه بالتوهم ونصّ على أنّه غلط[3].

هذا يؤكّد ترادف هذه المصطلحات؛ الغلط والتوهم و "فاعلية ما في النية"، وأنهّ لا يراد بالغلط معنى الخطأ.

وبمراجعة المواطن[4] التي جاءت فيها هذه المصطلحات يتضح:

١- أنّها تؤدّي معنى واحدا، فالغلط يرادف التوهّم، وهما معا يعتمدان على النية وأثر ما في النفس من فاعلية الأنساق اللغوية التي ترتبط بالمسموع الذي جاء من هذا القبيل.

٢- أنّ هذه المصطلحات جاءت مرتبطة بالمسموع جملة، فثمة توهم وغلط في الشعر وكلام العرب، وثمة توهم وغلط في التراكيب الواردة في الذكر الحكيم، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عزّ وجل: فأصّدق وأكن من الصالحين" فقال هذا كقول زهير:

بدا لي أنّي لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جرّوا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلّموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"[5]،فلم يقصد الخليل هنا أنّ ربّ العزّة جل وعلا قد توهم وظنّ أنّه جاء "بكذا" ثمّ بنى على ما لم يجيء به حكما، وإنما قصد أن هذا التركيب جاء على النمط العربيّ، الذي

---

(١) الكتاب، ٣: ٥١

(٢) الكتاب، ٣: ١٠٠ - ١٠٠

(٣) الكتاب، ٤: ١٦٠.

(٤) انظر. فضلا عما ذكر: الكتاب، ١:٢٤٨، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٨٥ و ٢: ٤٢، ١٤٠، ٣٤١ و ٣:٨٧، ٩٠-٩١، ٤٦٢ و ٤: ٣٥٦.

(٥) الكتاب، ٣: ١٠٠-١٠١ وانظر: نصا آخر في ٢: ٩٠-٩١.

جاء القرآن من جنسه، ومن هنا لا يقال لا يجوز الحكم بالتوهّم على التراكيب القرآنية بأثر من فهم ظاهر لفظ التوهم والغلط، فهذا تفسير وليس حكما، وفي موطن آخر قال سيبويه في تفسير نصب المصدر في مثل "له صوتٌ صوتَ حمار"-: "وهذا شبيه في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى "وجاعلُ الليلِ سكنا والشمسَ والقمرَ حسبانا" لأنّه حين قال: جاعل الليل، فقد علم القارىء أنّه على معنى جعل، فصار كأنّه قال: وجعل الليل سكنا، وحمل الثاني على المعنى فكذلك له صوت، فكأنّه قال: فإذا هو يصوّت، فحمله على المعنى فنصبه، كأنّه توهّم بعد قوله له صوت: يصوّت صوتَ الحمار أو يبديه، أو يخرجه صوتَ حمار"[1].

٣- أنّ مضامين هذه المصطلحات كانت تؤثر في مجرى الكلام العربي كما يرى سيبويه قال: "كما توهموا في هلكى وموتى ومرضى أنّه فعل بهم، فجاءوا به على مثال جرحى وقتلى"[2] وينصّ في موطن آخر على أثر الغلط في تحديد مسالك الكلام. فيقول: "وإن جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنّها من الياء؛ لأنّها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك، ومن العرب من يقول في ناب: نويب فيجيء بالواو، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم"[3].

ومثل هذا ما يتراءى في محاولته تفسير تغاير التميميّة والحجازية في قولهما: " أمّا النبلَ فنبيلٌ"، برفع النبل تميميّة ونصبها حجازيّة قال "وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنّهم قد يتوهمّون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنّهم لا يتوهمون غيره ... فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب لأنّه موقوع له"[4] أراد أن يقول: إنّ أهل الحجاز نصبوا المعرف حين نصبوه لأنّهم توهموا أنّه ليس حالا، وإن بني تميم رفعوه حين رفعوه لأنّهم توهموا أنّه حال، فابتعدوا عن النصب.

(١) الكتاب، ١: ٣٥٦

(٢) الكتاب، ٢: ٤٢

(٣) الكتاب، ٣: ٤٦٢

(٤) الكتاب، ١: ٣٨٥

٤- أنّ التوهم والغلط ليسا عملية اعتباطية، يتوهم المتكلّم أنّى شاء، ولكنهما عمليتان مبنيتان على تداخل الأنساق وتجاذبها، وهذا ما يفهم من مقابلة موقف سيبويه من قولهم "له صوتٌ صوتَ حمار" الذي مر ذكره، حيث فسّر النصب بالتوهم، بموقفه من قولهم: "له يدٌ يدُ حمار"؛ حيث يجب الرفع، لأنّه لا مجال لتوهم؛ قال: "هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع وذلك قولك: له يدٌ يدُ الثور، وله رأس رأس الحمار، لأن هذا اسم ولا يتوهم على الرجل أنّه يصنع يدا ولا رجلا وليس بفعل"[1].

٥- أن أهمية الظاهرة اللغوية التي يدرجها سيبويه في باب التوهم أو الغلط، لا تعتمد على هذا الحكم، ومن ثم فليست هذه المصطلحات كالمصطلحات الإجرائيّة التي عرضنا لها في مجمل هذا الفصل، فالتوهم والغلط مصطلحان من مصطلحات التفسير والتأويل التي تعد قواعد ثانوية في الدرس النحويّ.

ولذا فأهمية المسموع المرتبط بالوهم والغلط تعتمد على مدى فاعلية هذا التوهم في توجيه الظاهرة اللغوية عند العرب، فبعض ما فسره سيبويه بالتوهم يدخل في باب الشاذّ من مثل: "هلكى" و "موتى" ومن مثل: "مصائب" حيث يطرد استخدام هذه الكلمات كما هي، وعلى هذا فإن التوهم قد يصلح لتفسير كلمتين متقاربتين ولكنّه لا يعني أنّهما متساويتان في الحكم. قال سيبويه: "فأمّا قولهم مصائب فإنهُ غلط منهم، وذلك أنّهم توهموا أن "مصيبة" فعيلة وإنما هي مفعلة. وقد قالوا: "مصاوب"[2]،وعبارة سيبويه؛"وقد قالوا" هي العبارة التي يسوقها في قسم اللغة ليشير بها الى الوجه الأقل اطّرادا، أو الأقل قبولاً، وعلى ذلك فالأصل في الاستعمال مصائب على التوهم، ويجوز مصاوب على القياس، ولكنّ الأولى أولى، ومثل مصائب في التوهم "معائش" ولكن الأصل في الاستخدام معايش وقد يجوز معائش، فالتوهم ليس حكما، وقد يشار هنا الى ما توهمه الأنصاري[3] حين ظن أنّ

---

(١) الكتاب، ١: ٣٦٦

(٢) الكتاب، ٤: ٣٥٦

(٣) انظر: سيبويه والقراءات، ٨٦-مع الإشارة إلى أنه يوافق سيبويه في القول بالتوهم: ١٦٢- ومثله فوزي مسعود في كتابه "سيبويه جامع النحو العربي: ٣٩-٤٠.

الغلط يعني الخطأ، ولم يقتصر على ذلك وإنما قام بخلط المتشابهات ظنًا منه أنّها تختلط عند سيبويه، فحين حكم سيبويه على مصائب بالغلط والتوهم، فقد ظن أنّه يصدر حكما، وأنّ هذا الحكم ينسحب على "معائش" التي جاءت في قراءة الذكر الحكيم، وهذا صحيح في المقابلة وليس كذلك في الاستنتاج "فمصائب" جاءت كذلك على الغلط ومثلها "معائش" ولكن "مصائب" تدخل في صميم العربية أكثر من دخول مقابلها "مصاوب" في حين أن "معائش" لا تدخل في الفصحى كما يدخل مقابلها "معايش".

وبعض ما فسره سيبويه بالتوهم رديء قال: "وزعم أبو الخطّاب أن ناسا من العرب يقولون: ادْعِهْ من دَعَوْتُ فيكسرون العين، كأنّها لمّا كانت في موضع جزم توهموا أنّها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلّمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنّه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: ردّ يا فتى وهذه لغة رديئة، وإنّما هو غلط"[1]،وهذه الرداءة ليست متسببّة عن الغلط، إذ إن الغلط هنا محاولة تفسيرية كما وضحها سيبويه.

وبهذا يتضح أن مصطلح الوهم واحد من الركائز الرئيسة التي يرتدّ إليها غير قليل من القواعد الثانوية المعتمدة في الدرس النحوي، فالحمل على الجوار، والحمل على الموضع، بإطلاق، وغير قليل من مواضع المشابهة والمقاربة في العمل، وما يتصل بهذا من إشراب فعل معنى فعل آخر، وبدل الغلط والنسيان، كلّ هذه القواعد تدخل في إطار الوهم والغلط، وإذا كان سيبويه لم يشر إلى هذه المصطلحات لفظا، فإن معالجة الشواهد التي جاءت منطوية على شيء من هذه القواعد تدلّ على أن ذلك كلّه لا يختلف عن التوهم والغلط، وقد جاء الإجراء على الموضع والحمل على المعنى في اثنين وعشرين شاهدا شعريا[2] وسبع آيات من الذكر الحكيم[3]، وقد جاء بعض ذلك مرتبطا بلفظ الغلط والتوهم، وهذا يؤكّد أن الحمل على المعنى لون من

---

(١) الكتاب، ٤: ١٦٠.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٩٤، ١٧٠، ١٧٤، ٢٨٨، ٣٠٦ و ٢:٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣١٧ و ٣: ٢٩، ٩١.

(٣) انظر: الكتاب، ١:٦٥، ٩٥، ١٧٢، ١٧٤، ٣٥٦ و ٣:٩٠، ١٠٠.

ألوان التوهم والغلط. وقريب من التوهم ما جاء من باب تذكير ما حقّه التأنيث أو تأنيث ما حقه التذكير بأثر من إضافة المذكر إلى مؤنث.

ولعل مصطلح الوهم كان يغني النحويين الأوائل عن غير قليل من هذه القواعد، إذ إن هذا المصطلح يطرد بشكلٍ واسع في كتاب الفراء[1] وهو يستخدمه لتفسير التراكيب التي تدخل في باب الحمل على المعنى أو الحمل على الجوار والتضمين وما شاكل ذلك.

المسموع المشكل وتداخل الأحكام

وإذا صحّ أنّ مسالك أحكام الكمّ تختلف عن مسالك أحكام الجودة، وهما معا يختلفان عن حكم الشذوذ، فإن مجيء سيبويه بأحكام مزدوجة على ظاهرة ما لم يكن من باب خلط الأحكام، بل كان من باب اجتماع علل موجبة لها، ومن هنا فإن هذه الأحكام تتداخل حين يكون هناك ما يوجب اجتماعها.

وعلى الرغم من أننا قد أشرنا إلى وجود شيء من التباين بين حكمي الضعف والقبح، فإن اجتماع هذين الحكمين لم يأت في إطار الحكم على المسموع، وهذا مظهر تميّزهما، وإنما جاء في إطار التصوّر والاحتراز، ومثل هذا اجتماع أحكام الجودة معا. "قبيح ضعيف" و "ضعيف خبيث" و "رديء قبيح" و "رديء خبيث"،وهي ترتبط في أغلب الأحيان بافتراضات نحويّين آخرين[2] أو بافتراضات سيبويه نفسه[3] ولأنّها لا ترتبط بالمسموع فليس مهما أن يكون هناك فارق بينها في هذا الإطار.

والمهم في هذا المقام هو جمع سيبويه حكمين مختلفين في الاتجاه، كأن يجمع بين الجودة والكمّ، أو بين أحدهما والشذوذ.

---

(١) انظر: معاني القرآن، ١: ٤، ٦١، ٦٧، ٨٩، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٩، ٢٢٤، ٢٢٠. وهو يستخدم مصطلح "النية" وما يشتق منه مرادفاً لمعنى التوهم "انظر: منه ١: ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧".

(٢) انظر: الكتاب، ١:٢٦٢، ٣٦١، ٣٨٩، ٤٣٤ و ٢:١٢٤، ٣١٨ و ٣: ١٥١، ٥٠٢

(٣) الكتاب، ٢: ١٥١

ولكنّه لم يجمع بين أحكام الكمّ والجودة غير مرات معدودات "قليل رديء"[1] و"قليل خبيث"[2]، وهذه المواطن ترتبط بالخصوصيات اللهجية، وليس أيّ حكم منها متسبِّب عن الآخر، فالقلة تحديد لانتشار الظاهرة، والرداءة أو الخبث مصدرهما داخلي، وبمعنى آخر فقد نظر سيبويه إلى هذه الظواهر من زاويتين: زاوية داخلية ففحص اتساقها الداخلي[3]، وزاوية خارجية ففحص سعة انتشارها بين القبائل، ويلحظ أنّ سيبويه لم يجمع قطّ بين "القليل والقبيح" وهذا يعزّز اختصاص القبيح بالتصور والافتراض.

أمّا الشذوذ فلم يجتمع مع أيّ حكم من أحكام الجودة، وهذا يؤكّد بُعد مضمونه عن المعنى التقويمي، وقد جاء مجتمعا مع حكم القلة أو الخصوصيّات اللهجية في بعض المواضع.

قال سيبويه: "وقد أبدلت الدال والسين في "ست" وهذا قليل"[4]، وقال في موطن آخر: "هذا باب ما كان شاذّاً مما خففوا على ألسنتهم، وليس بمطّرد فمن ذلك ست"[5].

ففي المقولة الأولى أشار إلى قلّة نظائر "ست" وفي المقولة الثانية أشار إلى شذوذ هذا الإبدال، وهي داخلة في العربية كما هي.

وقال: "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنه شاذّ قليل"[6]، أراد سيبويه: إنهّ شاذّ من حيث مخالفته للنظائر، ولا يُعرف فيما إذا أراد بالقلة هنا قلّة النظائر –وهي متحقّقة– أم أراد قلّة المتحدثين. وفي موازنة بين اللهجة الحجازيّة واللهجة التميمية في إبدال ياء "هذي" هاء، حيث تبدل في لغة الحجازييّن،قال سيبويه:

---

(١) الكتاب، ٣: ٥٥٥

(٢) الكتاب، ١: ٢٨٩ و ٣: ٣٢٩

(٣) انظر: الفصل الرابع

(٤) الكتاب، ٤: ٢٨٩

(٥) الكتاب، ٤: ٤٨١

(٦) الكتاب، ٣: ٣٣٩

"وهذه الهاء لا تطرد في كلّ ياء هكذا وانما هذا شاذّ ولكنه نظير للمطّرد الأول"[1] أي: أن هذا الشذوذ ملتزم في لهجة الحجازيين حسب، وهي تساوي في استخدامها ما جاء في لهجة التميميين.

(١) الكتاب، ٤: ١٨٢

الفصل الرابع

المسموع المعتمد في التقعيد المخصوص

تمهيد:

روي عن الخليل أنّه قال: " فالشعراء أمراء الكلامُ يصرّفونه أنّى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومدّ المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد، ويبعدون القريب، ويحتج بهم ولا يحتج عليهم، ويصورون الباطل في صورة الحق، والحق في صورة الباطل[1].

وقال ابن نوفل: "سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعت ممّا سميته عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[2].

ويتّحد مع موقف أبي عمرو هذا ويكمله موقف عيسى بن عمر في حوار مماثل؛ إذ قال علي بن محمد بن سليمان: "وقلت له يوماً خبّرني عن هذا الذي وضعت، يدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، قال: قلت: فمن تكلم بخلافك واحتذى على ما كانت العرب تتكلم به أتراه مخطئاً؟ قال لا، قلت: فما ينفعك كتابك!"[3].

---

(١) منهاج البلغاء، حازم القرطاجني: ١٤٣-١٤٤.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي: ٣٩.

(٣) طبقات النحويين واللغويين: ٤٥.

هذه الأقوال- على إيجازها- تعد أركاناً تأصيليّة للتقعيد النحوي عند الجيل الأول، وأحسب أن جلّ ما قيل عن الضرورة واللهجات في التنظير النحوي اللاحق كان بوحي منها، ولا أشك -أيضاً- في أن تقعيد سيبويه لهذين المستويين كان مرتكزاً إليها بشكل مباشر.

لذلك فإن الكشف عن مضامين هذه الأقوال يعد ضرورة لا بد منها قبل الحديث عن التقعيد المخصوص عنده، وهو يعد - بحق- تطبيقاً متّسقاً لهذه المضامين.

- تشير مقولة الخليل إلى ركائز التقعيد للغة الشعر في إطارها المخصوص وهي تؤكّد الأمور التالية:

١- أنّ للشعراء أساليب خاصة ضمن الإطار العام للّغة، وهدفهم من هذه الأساليب تقريب البعيد وإبعاد القريب، وإظهار الحق في صورة الباطل وضده، وهذا يعني:

أ- أنهم لا يحتاجون لهذه الأساليب لمواجهة عجز في مقدرتهم اللغوية، أو لضيق تسبّبه قيود الشعر، " الوزن والقافية"، وإنما يحتاجون لهذه الأساليب قصداً إليها وبإرادتهم؛ " أنّى شاءوا"،جرياً وراء المعنى والأسلوب الذي يهدف إلى مغايرة الواقع؛ لهذا لم يشر الخليل إلى اضطرار أو إلجاء.

ب- أن حاجة الشعراء هذه تقتضي أن نفصل بين لغة الشعر ولغة النثر بمقدارمحدد، وبمقدار هذا الذي "يجوز لهم ولا يجوز لغيرهم"، غير أن هذا الجائز لهم ليس خارجاً على اللغة، فلو كان خارجاً عليها لاحتج عليهم، ولكن الاحتجاج بهم يؤكّد أن ثمة ما يربط هذا الذي جاز لهم بذاك الذي جاز لهم ولغيرهم، ولذا فإن الفصل بين لغة الشعر والتقعيد الشمولي لا يكون فصلاً كلياً، بل يكون تمييزاً لجوانب الافتراق.

٢- أن تلكم الأساليب الخاصة بالشعراء لا تهمل وإنما تحلل؛ " يحتج بهم ولا يحتج عليهم"،وهذه الأساليب ليست خطأ؛لأنهم يستخرجون من اللغة "ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه"، وكأني به يؤكّد أن تحليل هذه

الأساليب سيختلف بحسب اختلاف أفهام المحللين لها بناء على تفاوت العقول في فهم هذا الذي استخرجه الشعراء، فما يستخرج بفهم وتبصّر يحتاج إلى فهم وتبصر في إيضاحه، لذلك فحين سأل الخليل الأصمعيَّ عن معنى كلمة في بيت شعر فإنه " طحن يوماً أجمع " في حين أجاب أبو عمرو للحظته حين سئل عن الكلمة ذاتها[1].

٣- أن هذه الأساليب التي يغوصون عليها، وعلى الرغم من أن الأذهان تكل عن فهمها، فإن ذهن الخليل لم يكل عن بيان الأطر العامة التي ترتد إليها، والمتمثلة في تخصيص العام وتعميم الخاص، ومد المقصور وقصر الممدود، وتصريف اللفظ وتقييده، وتفريق الصفات، ثم الجمع بين اللغات. وهذه الأطر في مجملها تؤكّد أن ثمة علاقة وطيدة بين هذه الأساليب التي يأتي بها الشعراء والإطار العام للغة.

٤- لربّما يفهم من قول الخليل "والجمع بين لغاته" أنّه يعني الوجوه، ولكن إذا ما أخذت الكلمة على ظاهرها "لهجاته" فإن هذا يؤكّد أمرين:

أ- أن بعض ما يجوز للشعراء ولا يجوز لغيرهم قد يكون موافقاً للهجة ما في شيء من خصوصياتها.

ب- وإذا كان هذا الذي يأتي موافقاً لهذه اللهجة يبقى في إطار الخصوصية الشعرية، فهذا يعني أن ثمة جوانب في هذه اللهجات لا تدخل في إطار التقعيد الكلي للغة، وهذا ينقلنا إلى الحديث عن مقولتي أستاذيه السابقين.

إنّ الدمج بين مقولتي عيسى وأبي عمرو بوحي من بعض ما روي عن سلوكاتهما اللغوية يؤكّد غير قليل من الركائز الأصولية في معالجة اتحاد اللهجات وافتراقها عند بناء قواعد النحو، وهذه الركائز تتمثل في:

١- أن أبا عمرو وعيسى كانا يدركان أن تقعيدهما تقعيد ناقص لم يدخل فيه كلام العرب كله.

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين: ٣٨.

٢- وتجاوزاً لما يروى عن تباين موقف هذين العالمين من اللهجات[1]. فإنهما كانا يدركان أن هذا الذي يقعّد له ينطوي على خصوصيات لهجية تسمى لغات، وهذه اللغات ليست فصلاً مسبقاً؛ إذ لا يمكن معرفة ذلك إلا بعد معرفة الأكثر ثم تمييز مواطن الخروج عليه وتسميتها لغات.

٣- أنّهما كان يدركان أن هذا الذي يسمى لغات قد يرقى إلى مرتبة الجواز في العربية؛ لذلك فحين سأل عيسى أبا عمرو عن إجازته "ليس الطيبُ إلاّ المسكُ" رفعاً، مستنكراً ذلك، فقد برهن له أبو عمرو أن الحجازيين ينصبون وأن التميميين يرفعون، وعندما ثبت لعيسى ذلك روي عنه أنّه أخرجَ خاتمه من يده وقال: "لك الخاتم بهذا والله فقت الناس"[2]. وهذا يعني أن عيسى اعترف بجواز الرفع، وفي هذا الخبر إشارة إلى وجوب تكامل الجهود النحوية، حيث أقرَّ عيسى بتقاصر علمه في هذه المسألة، فمناط الأمر يعتمد على مدى المعرفة التوثيقية باللهجات.

٤- أن عيسى بن عمر -وقد كان يطعن على العرب أحياناً- لم يكن يجيز ما جاء عنهم مخالفاً للتقعيد من حيث هو خصوصيّة لهجية حسب، إنما كان يجيز القياس على هذه الخصوصيّة ومتابعتها، وآية ذلك أن السائل لم يسأله عن المسموع المتحدّث الذي يخالف ما وضعه، وإنما سأله عن القياس على هذا المسموع ومحاكاته فقال: "فمن تكلم بخلافك واحتذى...." ومع ذلك فإنه لم يحكم على هذا المحتذي لهذه الانساق اللهجية بالخطأ.

وجملة القول: إن أساتيذ سيبويه قد وضعوا أركان التقعيد المخصوص بصورة تؤكّد أنهم كانوا ينظرون إلى العربية نظرتين متباينتين، غير أنهما متكاملتان، فهم يرون أن اللغة التي يقعدون لها لغة واحدة تتحد فيها لهجات القبائل العربية وتتحد فيها مستويات التعبير كافة، بحيث تلتقي هذه الروافد في تشكيل الأطر

---

(١) يقال: إن أبا عمرو كان يسلّم للعرب ولا يطعن عليها، وأن عيسى بن عمر كان يطعن عليها. (انظر: طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ١: ١٦ و طبقات النحويين واللغويين: ٣٥، ٤١).

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين: ٤٢-٤٤.

العامة التي تشكل النسق الثابت لها، ثم تفترق في بعض الخصوصيات؛ وإذ ذاك فإن النظرة التقعيدية تنتقل من العام إلى الخاص، من اللغة الواحدة في لهجاتها إلى التقعيد المخصوص لظواهر لهجية بعينها، ومن اللغة الواحدة في روافدها التعبيرية إلى التقعيد المخصوص لأنساق لغوية تختص بها لغة الشعر، ولكن هذا التقعيد المخصوص في جانبيه، لا يكون إلاّ بعد تكامل التقعيد الشمولي.

من هنا فقد جاء عنوان هذا الفصل بصورته التي جاء عليها لتنطوي تحته الخصوصية الشعرية والخصوصية اللهجية، من حيث افتراقهما المخصوص عن التقعيد الشمولي عند سيبويه، ولا يراد بذلك دراسة هاتين الخصوصيتين تفصيلاً[1]، فهذه الدراسة لن تتجاوز الأطر العامة التي يبنى عليها تبيان أهمية السماع.

الخصوصيّة الشعرية

يباين استخدام الشاعر للغة استخدام الناثر لها، ومع ذلك فإن الاختلاف الناشيء عن هذا التباين ليس اختلافاً مطلقاً، وليس اختلافاً في الأنساق العامة للغة، بل هو اختلاف في درجة الالتزام بهذه الأنساق؛ لهذا فحين نتحدث عن لغة الشعر ولغة النثر ينبغي أن نشير -أولاً- إلى أن هذه التعبيرات تنطوي على غير قليل من التجوز والتعميم؛ فالحديث عن لغة الشعر لا يعني مطلقاً التضاد أو الانفصام عن لغة النثر، وبهذا فليس للشعر لغة خاصة، بل له خصوصيات لغوية في إطار اللغة العام، كما أن للنثر خصوصيات، ترتد في جملتها إلى أنساق مقطعية -لاغير- لا يمكن أن يستوعبها إيقاع الشعر؛ فثمة تتابعات مقطعية لا تتأتى في الشعر كما أن هناك مقاطع مفردة لا تقع فيه[2].

---

(١) هناك غير قليل من الدراسات التي عالجت الضرورة عند سيبويه بعضها جاء مقصوراً على دراستها عنده، وبعضها الآخر درس الضرورة في عمومها وأفرد جانباً للحديث عنها عند سيبويه. وجل هذه الدراسات سيشار إليها فيما هو آت من حواش.

أما اللهجات، فلم أقف إلا على دراسة واحدة مختصة باللهجات عند سيبويه، ولكنها كانت قصراً على قسم اللغة، وهي "اللهجات في "الكتاب" لسيبويه أصواتاً وبنية" لصالحة راشد غنيم، وقد وعدت بدراستها في قسم النحو.

(٢) انظر: فصول في فقه العربية: ١٥٨-١٦٢.

لقد كان سيبويه مدركاً للخصوصيّات الشعرية، كما كان على وعي بخصوصيات النثر، ولأن همّه الأول كان متجهاً إلى إقامة النسق الشمولي للغة العربية، فإن هذا استدعى الإعراض عن خصوصيّة النثر، والتركيز على خصوصيّة الشعر[1]، ولربما كانت كلمة "الكلام" -مفردة- في منهج سيبويه منطوية ضمناً، حين ترتبط بأحكام الجواز والجودة، على أن هذا لا ينطبق على الشعر، وإن لم ينص على ذلك، وفيما أحسب فإن هذا كان في ذهن سيبويه حين تكلم على الاستقامة في الكلام والإحالة، قال: "وأما المستقيم الكذب: فقولك: حملت الجبل وشربت البحر ونحوه"[2]، فهذا كذب في الكلام ولكنه في الشعر يدخل في دائرة المجاز والبيان، ومما يؤكّد هذا قوله في الموطن ذاته، "وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت وكي زيداً يأتيك وأشباه هذا"، وهذا و أشباهه هو ممّا يجوز في الشعر، وتحديداً: فإن "قد زيداً رأيت" القبيح في الكلام يجوز في الشعر، وقد نص سيبويه على جوازه فيه[3]، ولم يشر إلى قبحه فيه.

٤١٦٠٥٤

وبوحي من هذا الإدراك فقد جاء الاستشهاد بالشعر في كتاب سيبويه في اتجاهين متوازيين: اتجاه توافق بحيث يكون الشعر والنثر في مرتبة واحدة من حيث أهميتهما في التقعيد، واتجاه انفراد بحيث يكون للشعر حكم غير حكم النثر.

---

(١) قال عبد الصبور شاهين: "وهكذا يستمر سيبويه في عرض ما تراءى له من الضرورات التي استعملها الشعراء، لغرض عمد إلى تحقيقه، هو أن يفهم قارئه أنه مقبل على دراسة كلام العرب والكف [كان الصواب: الكشف.] عن مقاييس هذا الكلام، ومن الضروري أن يفرق بين مستويين في هذا الكلام: مستوى النثر الذي يطرد في القياس، وتتحقق القاعدة النحوية، ومستوى الشعر ..... وسيبويه لا يكف في مواضع كثيرة من الكتاب عن أن يتتبع الضرائر الشعرية، ويؤكّد موقعها تأكيد الحريص، كأنما يحصن القواعد المصطلح عليها، وليفسح المجال للمتعلمين والمتأدبين". (المنهج اللغوي في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، ١٩٧٣ (٣+٤: ٦٥). وقال محمد الحلواني: "وحين نعود إلى تراث النحويين العرب نجدهم على وعي كامل بهذا الأصل في قواعد السماع، فقد فرقوا بين الشعر والنثر، وتحدثوا عن الضرورة الشعرية حديثاً ينم على فهمهم ما يقع أحياناً في اللغة من خروج على الشائع"[أصول النحو العربي:٧٦].

(٢) الكتاب، ١: ٢٦.

(٣) الكتاب، ١: ٩٨.

وقد جاء في كتاب سيبويه (١٤٩) مائة وتسعة وأربعون شاهداً ضمن التقعيد المخصوص للغة الشعر، واعتمد عليها في تقعيد مستقل لهذه اللغة، وهذه الشواهد تمثل ما نسبته، ١٧٪ من مجموع شواهد الشعر، ونسبتها كذلك -تقريباً- في قسم اللغة، فضلاً عن ذلك فإن هذه الشواهد هي من أكثر الشواهد تكراراً بالنظر إلى نسبتها فقد تكرر منها ثمانية وعشرون شاهداً من جملة التكرار التي تبلغ خمسة وستين شاهداً، ولم يلتفت في هذا السياق إلى ما عدّه غيره من خصوصيات الشعر، ففي الكتاب كثير من الشواهد التي لم ينص سيبويه على أنها مختصة بالشعر في حين نص غيره على ذلك، وخاصة ما جاء منها في باب المسموع المشكل مما عده سيبويه غير وجه الكلام.

فإذا أضفنا إلى ذلك التقعيد النظري دون استدلال، أدركنا مدى إدراك سيبويه لخصوصية الشعر.

فأهمية هذا المسموع- إذن- تكمن في هذا التخصيص؛ ولهذا لا بدّ من الكشف عن حقيقة هذا التخصيص ومرتكزاته ومستوياته عند سيبويه.

خصوصية الشعر: معناها وحقيقتها

في التراث النقدي العربي مفهومان لماهية الشعر: أحدهما ينظر إلى الشكل فيرى الشعر كلاماً موزوناً مقفى، والآخر ينظر إلى الشكل والأسلوب معاً فيرى الشعر كلاماً موحياً يعج بالاستعارات والخروج على مألوف المعاني.

وعلى الرغم من أن المفهوم الثاني قد تنامى في وقت متأخر، فإن مضمونه كان يعتمل في أذهان القدماء[1]، وإذا آمنا باتصال الثقافة العربية لا انفصامها فإن التقعيد النحوي عند سيبويه يؤكّد أنّه كان ينظر للشعر نظرة شمولية يتحد فيها الوزن والقافية مع الأسلوب والمضمون، وبأثر من هذه النظرة سار في التقعيد المخصوص للشعر في ضوء عمومية منهجه؛ ذلك "أن لسيبويه فكراً متصلاً يدل بعضه

---

(١) قال ابن فارس -الصاحبي: ٤٦٦-: "ذلك أن إنساناً لو عمل كلاماً مستقيماً موزوناً يتحرى فيه الصدق ومن غير أن يفرط أو يتعدى، أو يمين أو يأتي فيه بأشياء لا يمكن كونها بتة، لما سماه الناس شاعراً" وهو يعرف الشعر - ٤٦٥-: بأنه كلام موزون مقفى، وكان ابن سلام قد نص على أن الكلام المؤلف المعقود بقواف ليس شعراً (انظر: طبقات فحول الشعراء: ٤٨).

على بعض لتشابه أنحائه واتساق الرأي فيه، فهو يقوم على أصول لا تكاد تختلف، توجه عنها بحثه في الضرورة الشعرية كما توجه عنها بحثه للمشكلات النحوية الأخرى، والفكرة الأساسية التي ألح عليها سيبويه هي فكرة التشبيه أو الحمل التي كان لها أثر ظاهر في علاجه للمشكلات النحوية التي يظهر فيها الخروج على الأصول النحوية المقررة في الشعر أو في الكلام"[1].

وبمقدار ما يحدث التداخل بين الشعرية والنثرية في ميزان النقد؛ إذ إن هناك نثراً قد يأتي موزوناً عرضاً، وهناك نثر قد يأتي مفعماً بالمجاز والبيان فيسمى قولاً شعرياً لا شعراً ولا نثراً، وهناك شعر موزون مقفى لا يسمى شعراً بل قولاً خطيباً[2]- بمقدار هذا التداخل يتداخل التقعيد اللغوي العام مع التقعيد المخصوص للشعر، وهذا محتمل، بل لا بد منه، ومن الإجحاف أن ندرجه في باب التناقض.

هذا التداخل في التقعيد للغة الشعر بين الشعر والنثر، وبين الوزن والأسلوب أدى إلى حيرة النحويين في مفهوم الضرورة بإطلاق، ومفهومها عند سيبويه على وجه التخصيص، فهناك من يرى أنها عنده ما لا مندوحة عنه[3]، وهناك من يرى أنها عنده على رأي الجمهور؛ ما يختص بالشعر دون النثر، وهذا ما ذهب إليه بعض المحدثين مثبتين أنها لا تعني الإلجاء عنده[4]، ومنهم من رأى أنها كذلك، ولكن ما جاء منها مشيراً إلى هذا المعنى كان من باب التناقض؛ فسيبويه -عنده- كان يتناقض في غير الضرورة وتناقضه في موقفه منها هو من باب "شنشنة أعرفها من أخزم"[5].

---

(١) الضرورة الشعرية، السيد إبراهيم: ٧-٨.

(٢) انظر: نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين، إلفت الروبي: ٨٠-٨٤.

(٣) انظر: تقويم الفكر النحوي: ١٠٢ و البحث اللغوي عند العرب: ٤٤، والضرورة الشعرية، عبد الوهاب محمد العدواني: ٦٨، ٧١، ١٢٢.

(٤) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ٣٠١، ٣٠٥، ٣١٤، ودراسات في كتاب سيبويه: ٩٤، والضرورة الشعرية، عبد الوهاب العدواني: ١٠٠، ١١١، ١١٦، ١٥٠ وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٣٧.

(٥) انظر: سيبويه والضرورةالشعرية ، ابراهيم حسن: ٤١-٤٦.

والحق أن لكل رأي من هذه الآراء مرجعيّته الجزئية التي أشار إليها هؤلاء الباحثون، وهي مرجعية قد تتسق إذا قصرنا حديثنا على شاهد واحد أو شواهد معدودة، ولكن الأمر يظهر بغير هذا كله إذا ما تناولنا القضية تناولاً شمولياً من حيث علاقة الضرورة بأنساق اللغة الثابتة، وعلاقتها بعناصر النص الشعري.

فالضرورة في ظاهرها تعد خرقاً للقياس الاستعمالي لواقع اللغة، غير أنها تعد في داخلها عودة إلى القياس الإهمالي " الذهني" للغة في غير قليل من جوانبها، وكثيراً ما يربط سيبويه بين القياس الاستعمالي والقياس الذهني في تقنينه للغة الشعر، يقول -مثلاً-: "إلا أن الشعراء إذا اضطرّوا أضمروا في الكاف فيجرونها على القياس.... ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كِي، وكَيْ خطأ؛ من قبل أنّه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة"[1]،والممنوع من الصرف – مثلاً آخر– قياسه الاستعمالي أن يكون كذلك، ولكنه كان كذلك خروجاً على القياس الذهني المتمثل في أن الأسماء حقها الصرف؛ ولذا فإن صرف الشعراء ما حقه عدم الصرف هو في حقيقته عودة إلى هذا الأصل، وبالجملة "فالشاعر عنده لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوي من الألفاظ والعبارات إلا ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة، أي أن الشاعر يظل محدوداً بدائرة اللغة لا يتجاوزها"[2].

لهذا، فإن النحويين لا يفتأون يؤكدون أن الضرورة ليست من باب اللحن والخطأ[3]، وقد أشار سيبويه إلى ما يمكن أن يكون خطأ لو استخدم في الشعر.

فقواعد لغة الشعر في جانبها المخصوص لا تخرج عن قواعد اللغة العامة خروجاً كلياً، ولكن خروجها يأتي توافقياً بحيث تكون مكملة لها، ومؤكدة لها وكاشفة جوانب الغموض فيها، وهذا الاعتقاد تؤكده ثلاثة أمور:

---

(١) الكتاب، ٢: ٣٨٤-٣٨٥،وانظر: منه ٢: ٢٠٣ و ٣: ٥٠٥، ٥٧٢.

(٢) الضرورة الشعرية، السيد ابراهيم: ٩٣، وانظر منه: ١٥، ٢٩.

(٣) انظر: معاني القرآن، ٣:٢١٨، والمقتضب، المبرد، ٣: ٣٥٤، والأصول في النحو، ٢: ٤٣٥.

١- أن الضرورة عند سيبويه تعود لأحد أمرين: تشبيه ما وقع في الشعر بما وقع في النثر، أو رد الأشياء إلى أصولها[1].

٢- أن سيبويه كان يعوّل على الضرورة في معرفة أصول قواعد اللغة العامة، يقول: "وأما نصارى فنكره، وإنما نصارى جمع نصران ونصرانة، ولكنه لا يستعمل في الكلام إلا بياءَي الإضافة إلاّ في الشعر ..... ومما يدلّك على ذلك قول الشاعر:

صدّت كما صدَّ عما لا يحل له ساقي نصارى قُبيل الفصح صوّامُ

فوصفه بالنكرة، وإنما نصارى جماع نصران ونصرانة، والدليل على ذلك قول الشاعر:

فكلتاهما خرّتْ وأسجَد رأسُها كما سَجَدت نصرانةٌ لم تحَنّف

فجاء على هذا كما جاء بعض الجمع على غير ما يستعمل واحداً في الكلام"[2].

ويقول: "ولو حقرت رُبْ مخففة لقلت: رُبَيْبٌ، لأنّها من التضعيف، يدلّك على ذلك ربّ الثقيلة وكذلك بَخْ الخفيفة، يدلك على ذلك قول العجاج:

في حَسَبٍ بخٍ وعزٍّ أقعسا. فرده إلى الأصل حيث اضطُر"[3].

وقد نهج غير واحد من النحويين نهج سيبويه في التعويل على الضرورة، للوقوف على الأصل، يقول المبرد: "لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها ... فهذا من المحذوف الذي بُلغ به الأصل"[4]، ومثله ابن جني، قال:" للنحويين في

---

(١) انظر: سيبويه و الضرورة الشعرية: ٥٠-٥١، والضرورة الشعرية، السيد إبراهيم: ٨، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٩. ونظرية الضرورة في كتاب سيبويه، محمد الحلواني، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، كانون ثاني ١٩٨٠: ١٢٩-١٤٠. وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٥٠ وما بعدها، حيث عالج كل ما جاء من الضرورة عند سيبويه في ضوء هذين المبدأين.

(٢) الكتاب، ٣: ٢٥٥-٢٥٦.

(٣) الكتاب، ٣: ٤٥٢-٤٥٣.

(٤) المقتضب، ١: ٢٥٠.

ذلك احتجاج لما يذهبون إليه من أن أصل مطايا مطائي، ألا ترى أن الشاعر لما اضطر جاء به على أصله، فقال سمائيا، كما أنّه لما اضطر إلى إظهار أصل ضن قال: إني أجود لأقوام وإن ضننوا ... فهذه الأشياء الشاذة فيها حجج في أن يقولوا إن أصل هذا كذا"[1].

٣- أن ثمة ما هو خطأ لا يجوز البتة إن في النثر وإن في الشعر، وقد أشرنا إلى هذا.

فالعلاقة بين الشعر والنثر تبقى متداخلة حتى حين يكون التقعيد لقواعد الشعر على وجه التخصيص، وهذا يفسر مجاراة قواعد الشعر لقواعد النثر في مستوى مقبوليتها، وتداخلها معها أحياناً أخرى.

وهذا كله يؤكّد أن الفصل المطلق بين التقعيد للغة الشعر والتقعيد للنثر ينطوي على غير قليل من المزالق والمحاذير، ولا أدلّ على ذلك من أنّه لا يمكن معرفة ما هو شعري إلا بعد تأصيل ما هو شعري ونثري في آن.

ولكن..... لم الضرورة؟ ولماذا جعل سيبويه للشعر قواعد خاصة في أنساق لغوية مخصوصة؟.

قد تكثر الإجابات عن هذا التساؤل وتتعدّد مناحي القول فيه، فهناك من يجعل الشاعر محوراً لإجابته فيرى أن الشعراء يعجزون بأثر من قيود الوزن والقافيه عن مجاراة اللغة[2]، وربما ظن بعضهم أنهم يخطئون ويلحنون بأثر هذا العجز، وهناك من يجعل النحوي محوراً للإجابة فيرى أن ذلك نتيجة من نتائج الخلط بين الشعر

---

(١) خزانة الأدب، ١: ١١٨.

(٢) معظم هؤلاء من البلاغين من أمثال ابن رشيق والعسكري، وعلي بن عبد العزيز الجرجاني، إذ عدّوا الضرورة قصوراً في اللغة (انظر: تفصيل ذلك في الضرورة الشعرية، السيد ابراهيم، ٩٦) وقد استند رمضان عبد التواب إلى أراء هؤلاء النقاد في القول بأنها أخطاء لغويه. (انظر: فصول في فقه العربية، ١٦٣، ٧٤٠، ١٩٢).

والنثر في التقعيد، وأن ذلك ما كان إلا عجزاً عن التخريج والتأويل(١).

ولكن إذا ما اتخذنا النحوي -سيبويه- محوراً للإجابة فإن ذلك كان إدراكاً منه لاختلاف طبيعة الشعر عن طبيعة النثر شكلاً وأسلوباً(٢)، وإذا ما اتخذنا الشاعر محوراً لها، فأحسب -بأثر من تنظير الخليل وتطبيق سيبويه- أن ذلك كان اعترافاً بأن الشعراء امراء البيان وأنهم لا يأتون ذلك عجزاً، وإنما يأتونه طوعاً لحاجتهم الأسلوبية التي تقتضيها المعاني التي يرومونها.

في الصفحات الأول من كتاب سيبويه تأصيل غير قليل من المبادئ التي اعتمد عليها صاحبه في التقعيد النحوي، ولذلك فإن الركن الرئيس من أركان التقعيد الشعري عنده جاء في هذه البدايات، قال: "... وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"(٣).

---

(١) يقول إبراهيم أنيس (من أسرار اللغة: ٢٥٢)-: "وقد خطرت فكرة الضرورة الشعرية بأذهان أولئك النحاة الأول الذين وجدوا بعض الشواهد لا تنطبق على قواعدهم". ويقول عبد الجبار النايلة (الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٦٢):"كان النحويون البصريون يلجأون إلى حمل الشاهد الشعري على الضرورة إذا وجدوا أنه لا يقبل تأويلاً أو تقديراً، وأعيتهم الحيل في توجيهه، فالضرورة عندهم وسيلة من وسائل التخلص مما جاء مخالفاً لضوابطهم وأقيستهم" (انظر منه ١٦٤). على أنه كان قد قال (منه: ١٣٥) "وإذا أريد تجنب البلبلة وتعدد الأوجه في المسالة النحوية الواحدة فيجب إبعاد الشواهد الشعرية القائمة على الضرورة..."، وهذا أشد من صنيع القدماء.

و علم الدين الجندي (اللهجات العربية). يرى أنها أسلحة بتارة أساء القدماء فهمها وأغمدوها في جسم اللغة كلما تصادمت مع تشريعهم اللغوي (انظر منه ٢: ٥٥، ٦٤٢، ٦٧٧) وهي عند أحمد مختار عمر (البحث اللغوي عند العرب، ٤١، ٤٤)، سيف مصلت وسلاح يشهره اللغويون في وجه كل بيت يخالف قواعدهم، ويعجزون عن تخريجه، فيجدونها مخلصاً سهلاً يلقونه دون نظر أو تفكير".

وهي عجز عن التوفيق بين الشعر والنحو عند تمام حسان (الأصول: ١٠٢). وانظر:"المنطلقات التأسيسية إلى النحو العربي: ٩٨، ١٢٨". ولكنه لفت نظره "تمييزهم بين الكلام والشعر وكان الشعر ليس كلاماً"، [١٥١ منه]. وانظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ١٧١، ١٩٦.

(٢) انظر: أصول النحو العربي: ٧٧.

(٣) الكتاب، ١: ٣٢.

وسواء أكان مقصده وجهاً في المعنى أم كان مقصده وجهاً في التركيب أم هما معاً فإن هذا الأصل يبقى واحداً، إذ لا مزيّة لمحاولة وجه في المبنى، إلا إذا كانت هذه المحاولة مرتبطة بمحاولة وجه في الأسلوب لتأدية معنى ما.

هذا يؤكّد أن الشعراء أمراء البيان وأنهم يحاولون ولا يخضعون للقيود. وهم لا يحاولون عبثاً، وإنما يرومون وجهاً. فالخصوصية الشعرية مزية أسلوبية للشاعر.

وهذه الركيزة التي أشار إليها سيبويه تلتحم مع غير قليل من مرتكزات التقعيد الكلية عنده، مُشكلة بذلك فلسفة التقعيد الشعري لديه، ومجذّرة أصول هذا التقعيد.

هذه الأصول ترتد في مجملها إلى مفهوم الشعر بمعناه الشامل الذي يرتكز أساساً إلى الأسلوب والمعنى، ولا يهمل الوزن والقافية، وإذا كان الاعتداد بالوزن في التقعيد الشعري عند سيبويه لا يحتاج إلى إثبات، فإن الاعتداد بالأسلوب والمعنى يحتاج إلى تفصيل وبيان، لذلك لا بد من الوقوف على الأصول الرئيسة التي تؤكّد أنّه كان ينظر للتقعيد الشعري هذه النظرة المتكاملة، التي أشير إلى جوانب منها عند أستاذه الخليل، وقد أكدها سيبويه في مقولته التي سبقت؛ حيث لم يشر أي منهما إلى قضية القيود الشعرية، وإنما كان اهتمامهما متجهاً نحو الأسلوب وما ينطوي عليه من معانٍ، بل إنهما تجاوزا ذلك فأكدا حرية الشاعر وقصده تعمد الإتيان بهذه الخصوصيات وهذه الأصول تتمظهر في وجوه عدة:

أولاً: يشتمل كتاب سيبويه على غير قليل من القواعد المختصة بالشعر التي ترتكز إلى أسلوب التقديم والتأخير، وأسلوب الفصل والوصل، سواء أكانت هذه القواعد مدعمة بالشواهد أم كانت قواعد نظرية دون استشهاد حيث كان يشير إليها بمثل قوله: "ويجوز في الشعر" و"إن اضطر الشاعر" و "يجوز في اضطرار". هذه العبارات في ظاهرها قد توحي أن الشاعر اضطره الإيقاع لهذا الصنيع، وهذا حق أحياناً، ولكن إذا عوّلنا على شمولية التقعيد عند سيبويه فإن الأمر يظهر نقيض ذلك تماماً، يقول: "ولا يحسن: إن تأتني آتيك، من قبل أن "إن" هي العاملة. وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ   إنك إن يُصـــرع أخوك تُصرعُ.

أي إنك تصرعُ إن يصرع أخوك ومثل ذلك قوله:

هذا سُراقةُ للقرآن يدرسه　　　والمرءُ عند الرُشا إن يَلقها ذيب

أي والمرء ذئبٌ إن يلق الرّشا"[1].

ولو كان هذا التقديم لضرورة الوزن حسب لما وجدنا سيبويه مهتماً بالكشف عنه. وجل ما جاء في الكتاب من خصوصيات الشعر المنطوية على التقديم والتأخير وهي كثيرة - كان يعمد إلى الكشف عن طبيعة هذا التقديم، وإذا كان للوزن أهمية في هذا المقام فإن ربط صنيع سيبويه هذا بفلسفته في التقديم والتأخير، يحد من هذه الأهمية، وتصبح الأهمية للتقديم والتأخير في ذاتهما، ذلك لأن العرب "إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهُمانهم ويعنيانهم"[2]. فإذا كان التقديم لهذه العلة في الكلام المرسل فإن الشعر أولى به منه للعلّة ذاتها.

وما يقال عن التقديم والتأخير يقال عن الحذف بألوانه، إذ ليس الوزن وحده هو المسبِّب لهذا الحذف، وإنما كثرة الاستعمال هي التي تسوغ هذا الحذف، وفلسفة سيبويه في هذا المقام -وهي مبنية على فلسفة العرب في الحذف- لا تقصُر علّةَ الحذف على كثرة الاستعمال حسب، بل تتجاوز ذلك لتقرير ألوان شتى من الحذف ليس لها أي مسوغ إلا سياق الكلام، ومدى فاعليته في توضيح المعنى المبنيّ على هذا النسق الذي وقع فيه الحذف، وإذا كان العرب في مرسل كلامهم يغيرون الأكثر فيه عن حال نظائره، ويستغنون بالشيء عن الشيء، ويستغنون بعلم المخاطب بما يعنون فيحذفون، لأنهم لا يخافون التباساً، ولأنهم قد يشبهون الشيء بالشيء، بسبب تجاذب الأنساق اللغوية وتقاربها، فيحملون بعضها على بعض- إذا كان هذا حالهم في مرسل كلامهم، فهم في شعرهم أحوج إلى مثل هذه الأمور.

---

(١)　الكتاب، ٣: ٦٧-٦٨.

(٢)　الكتاب، ١: ٣٤.

ثانياً: في كتاب سيبويه غير قليل من أبيات الشعر التي عدت مما يجوز في الشعر، والفاصل بينها وبين ما يجوز بإطلاق هو نوع الحركة حسب[1]، بمعنى أن قواعد النثر توجب النصب -مثلاً- ويأتي النسق مجروراً أو مرفوعاً في الشعر، وبحركة مساوية في مقدارها لحركة النصب، ولو كانت القضية ههنا قضية وزن لجعل سيبويه هذه الخصوصيات في أدنى سلم التقعيد الشعري ولوصفها بالقبح والرداءة، ولكنه لم يفعل، ولو كانت الضرورة عنده بمعنى الإلجاء لما كان ينبغي أن يضع هذه الأبيات في إطار الضرورة؛ لأن هذا الفارق في الحركة لا يحتاج إلى كبير تفكير ولا يترتب عليه أي أثر، ما لم تكن الحركة حركة روي، ويجسد البغدادي هذا الموقف عندما يقف على قول الشاعر:

فألفيتُه غير مستعتبٍ ولا ذاكرَ اللّهَ إلاّ قليلاً

فيقول: "وإنما آثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير"[2] فالفارق في الحركة كان قصداً من الشاعر، إذ لو قال "ذاكرَ اللهِ" لكان نسقاً متسقاً، ولكنه لم يرده.

وفوق هذا فإن سيبويه كان على علمٍ بروايات أخر تعيد الشاهد إلى إطار التقعيد الكلي للغة[3]، غير أنّه ينص على أن هذه الرواية مما يجوز في الشعر، وأن تلك مما يجوز بإطلاق، ولو كانت القضية قضية وزن ههنا لأخذ بالرواية الموافقة حسب.

ثالثاً: ثمة بعض الشواهد التي جاءت برواية واحدة، وهي بهذه الرواية منسجمة غاية الانسجام مع وجه في التقعيد الشمولي، غير أن سيبويه ويونس يؤثران أن ينقلا بعض هذه الشواهد إلى إطار الخصوصية الشعرية.

---

(1) انظر: الكتاب، ١: ٤٨، ٤٩، ٨٥، ١٦٩ و ٢: ١٦٧، ١٨٧.

(2) خزانة الأدب، ٤: ٥٥٤.

(3) انظر:الكتاب، ١: ٢٩، ٤٩، ١٦٧ و ٢: ١٦٢، ١٦٧- ١٦٨.

يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن قول الأخطل:

كذَبَتْك عينُك أم رأيت بواسطٍ غَلَسَ الظلام من الرَّباب خَيالا.

كقولك: إنها لإبلٌ أم شاة ... (قال سيبويه): ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف،وقال التميمي، وهو الأسود بن يعفر:

لعمرك ما أدري وإن كانت داريا شعيثُ بن سهم أم شعيث بن مِنقَرِ"[1].

فالفارق في المعنى -فيما أحسب- بين كون "أم" متصلة وكونها منقطعة، هو الذي دفع سيبويه إلى نقل هذا البيت إلى إطار التقعيد المخصوص واختلاف المعنى- أيضاً- هو الذي أملى على يونس أن يحكم بالضرورة على نسق لم يحمله الخليل عليها، قال سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يَدلُّ على مُحَصِّلة تبيتُ

فزعم أنّه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيراً من ذاك، كأنه قال: ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً، وأما يونس فزعم أنّه نوّن مضطراً، وزعم أن قوله: لا نسبَ اليوم ولا خلةً، على الاضطرار، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك. والذي قال مذهبٌ"[2]. وسواء أكان سيبويه آخذاً برأي الخليل،أم كان آخذاً برأي يونس، فجلي أنّ ثمة وجهاً جائزاً في العربية، وأنّ ثمة آخر لا يتأتى إلاّ بخروج على الإطار العام للغة، وانتقال إلى الخصوصية الشعرية، ولكن المعنيين المبنيين على ذلك مختلفان اختلافاً كبيراً، فالتمني لا يساوي الطلب.

ويتحدث سيبويه عن ذهاب التنوين من الاسم حين يوصف "بابن" وكان القياس أن يكون منوّناً، ثم يقول "وإذا اضطر الشاعر في الأول أيضاً أجراه على القياس سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت

هي ابنتكم وأختكم زَعمتُم لِثَعْلَبة بنِ نوفلٍ ابنِ جِسرِ

---

(١) الكتاب، ٣: ١٧٤ -١٧٥. مع الإشارة إلى أن فهم المعنى في البيت الثاني هو الذي يتحكم في توجيهه، فرأي سيبويه دقيق، ولكن لو ادعى أحدنا أن قول الشاعر "وإن كنت داريا" يرشح أن تكون "أم" بمعني بل ولا حذف- ربما أصاب.

(٢) الكتاب، ٢: ٣٠٨-٣٠٩.

وقال الأغلب: جاريةً من قيسِ ابن ثعلبة"[1].

فلماذا جعل سيبويه هذين الشاهدين مما يختص بالشعر وهو القائل: "وتقول: مررت بزيدٍ ابن عمرو، إذ لم تجعل الابن وصفاً، ولكنك تَجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين"[2]؟ ألم يكن من الأنسب جعل هذين الشاهدين من باب البدل كما جعلهما ابن جني[3]،وكما رجح ذلك ابن يعيش[4]؟ ولكن يبدو أن الشاعرين -في عرف سيبويه- لم يكونا بحاجة إلى البدل أو التأكيد، بل كانا يريدان الوصف حسب، فقوة البيان في البدل أظهر منها في الوصف، ولم يكن الشاعران بحاجة إلى البدل؛ لأنهما جاءا بأسماء معروفة لديهما، ولم يريدا قوة بيان؛ ولذلك قال ابن الحاجب في الإيضاح "وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل ليخرج البيت عن الشذوذ، وهو بعيد لأن المعنى على الوصف"[5].

رابعاً: ومثلما احتكم سيبويه إلى سياق النص وقصد الخطاب في التقعيد الشمولي، فقد احتكم إليهما في التقعيد المخصوص للغة الشعر، وفي هذا السياق يدخل غير قليل من شواهد الترخيم، إذ لولا معرفة سيبويه التاريخية بأسماء هؤلاء لما عد ذلك ترخيماً، يؤكّد هذا أن معرفته ببعض الأسماء التي قد تبدو مرخمة جعلته يخرجها من هذا الإطار؛ لأنها كانت تطابق الواقع يقول: "وأما قول الأسود بن يعفرُ:

أودى ابنُ جُلهمَ عبّاد بصرمته ... إنّ ابن جُلهُمَ أمسى حَيّةَ الوادي

---

(1) الكتاب، ٣: ٥٠٥-٥٠٦، ومثل هذا جعل سيبويه قول الشاعر: "... فإن جزعاً وإن إجمال صبر" من باب الضرورة، وقد سبق توضيح ذلك.

(2) الكتاب، ٣: ٥٠٨.

(3) انظر حاشية المقتضب، ٢ :٣١٥.

(4) شرح المفصل: ٢:٦.

(5) انظر النص في حاشية المقتضب، ٢:٣١٥؛ وفي ضوء ما سبق أحسب أنه كان من الأولى ألا تثبت ألف ابن في الشاهدين المذكورين؛ ذلك أنها جاءت وصفاً على بابها، وإثباتها يعني أنها مبدلة من السابق، فعلّة حذف الألف كثرة الاستعمال في حالة الوصف وليست علته حذف التنوين من الاسم السابق؛فمن جعله من البدل عليه إثباتها ومن جعله وصفاً- ضرورة- فالأولى أن تسقط... هذا مع أن ابن يعيش (شرح المفصل، ٢:٦)، يقول: "ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف في الخط والجيد في البيتين أن يكون أراد البدل لا الوصف ليخرج عن عهدة الضرورة".

فإنما أراد أمه جُلهم، والعرب يسمون المرأة جُلهم والرجل جُلْهُمة"[1] فالمعرفة بأنساب الأعلام هي التي تقدر فيما إذا كان الاسم مرخماً أو غير مرخم، ولهذا؛ أحسب أن ابن السراج لم يكن على علم بحقيقة اسم جلهم الذي أشار إليه سيبويه لأنه ظن أن الشاعر أراد جلهمة اسم أبيه فرخم[2]، ولربما تثبت ابن السراج من حقيقة هذا الاسم، فيكون سيبويه قد قصرت معرفته التاريخية.

هذه النظرة إلى المعنى والأسلوب في التقعيد الشعري، لم تكن قصراً على سيبويه ويونس، بل جاءت مؤكدة في مجمل التراث النحوي، وقد أشير فيما مضى إلى مقولة للبغدادي تدخل في هذا السياق، كما تدخل فيه مقولة الفراء حين قال: "لا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يجرى، مثل يزيد ويعمر إلا في الشعر، أنشد بعضهم:

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً　　شديداً بأحناءِ الخلافة كاهله

وإنما أدخل في يزيد الألف واللام لما أدخلها في الوليد، والعرب إذا فعلت ذلك فقد أمست الحرف مدحاً"[3]. ولا أظن أننا نمتلك القدرة على إقحام قضية الوزن والقيود الشعرية على ما قاله الفراء، فالشاعر أراد الموازنة الإيقاعية بين اليزيد والوليد، ويبنى عليها موازنة في المنزلة، وإلا فلماذا أمسه مدحاً؟.

واختلاف النحويين في تفسير ما يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر كان يرتكز إلى اختلاف في فهم المعنى المراد من الأسلوب المتبع في إيصاله، ونكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى اختلافهم في شاهد واحد. قال القزاز: "وأنشد سيبويه في مثله:

سقته الرواعد من صيِّفٍ　　وإنْ من خريفٍ فلن يعدمَا

قال سيبويه: فإنما يريد فإما، وقال بعض أهل النظر: هي (إنْ) الجزاء، وإنما يجب حذف ما من إمّا في الاضطرار، فإذا وجدت أن تكون (إنْ) إن الجزاء لم تخرج عنها.

---

(١) الكتاب، ٢: ٢٧٢.

(٢) الأصول في النحو، ١: ٣٦٦ ومثله البغدادي، الخزانة، ١: ٢٧٥.

(٣) معاني القرآن، ١: ٣٤٢.

وإنما لا يجوز إلاّ في الاضطرار والذي يحتج به لسيبويه أنّه وصف مكاناً أو نبتاً فيقول: سقته الرواعد من صيف، وإن من خريف فلن يعدم الري، أي إما سقته من صيف وإما من خريف فهو لن يعدم الري لنعمته وخصب مكانه، وعلى قول من قال: هي إن الجزاء: إن لم يسقه الخريف عدم الري والأول أبلغ فبهذا جعله سيبويه على إما ولم يجعله على (إن) الجزاء"[1].

هذا لا يعني أن التراث النحوي جملة كان ينظر إلى التقعيد الشعري مرتكزاً إلى الأسلوب والمعنى، بل إن سيبويه نفسه كان يعول على الوزن[2]، ولكن هذا ليس تناقصاً، بل اهتمامٌ بمرتكزات الشعر التي تفصله عن النثر، فالشعر يتميز بالأسلوب والوزن، وليس هناك ما يمنع من التعويل على أحدهما، أو عليهما معاً في التقعيد الشعري.

وبهذا يتضح أن مرتكزات التقعيد للخصوصية الشعرية عند سيبويه تتمثل في المعنى والأسلوب والسياق، ولم يكن الوزن المرتكز الرئيس عنده[3]، وإنما كانت أهمية الوزن تتحد مع أهمية المعنى والأسلوب في نظرة شمولية متحدة مع مرتكزات التقعيد النحوي جملة.

وهذا يؤدي إلى تداخل التقعيد الشعري مع التقعيد الشمولي في بعض جوانبه، فالتقعيد الشعري لا يعني أن هذا لا يكون إلا حين لا يرد التركيب في النثر كما يرى بعض الدارسين[4]، فما يختص بالشعر قد يرد في الكلام المنثور، ومع ذلك فإنه يبقى خصوصيّة شعرية على ما يأتي بيانه، ولعل استبعاد هذا التداخل دفع بعض القدماء

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة، ٢٥٤، وانظر: مغني اللبيب: ٨٤، وشرح المفصل، ٢:٨.١،فثمة بعض ما ذكره القزاز من هذه التفسيرات.

(٢) انظر: دراسات في كتاب سيبويه: ١٤٦ وما بعدها،فثمة نقول لنماذج من هذا القبيل.

(٣) وربما كان اعتبار الوزن من أضعف الاعتبارات عند سيبويه. وهذا ما دفع السيد إبراهيم إلى إنكار أن يكون الوزن معتبراً عنده، وهو يستند في ذلك إلى ربط بين الظواهر اللغوية الخارجة على اللغة وفكرة الضرورة التي يلح فيها سيبويه على قضيتي الحمل والأصل؛ ولهذا فقد رد الكاتب المعالجات الصوتية لبعض الضرورات؛ لأنها تستند إلى الوزن. "وقد نشأ ذلك عن اعتبار الوزن الشعري في الضرورة الشعرية، ومن ثم لم يعد هناك فرق بين يأتيك وسواعيد فكلاهما نشأ عن إشباع الحركة فيه تولد الياء، ولكن بينهما في فكر سيبويه فرقاً بعيداً فكل منهما يترامى إلى مستوى من التعبير يختلف عن المستوى الذي يترامى إليه سواه". (الضرورة الشعرية: ١٨-١٩، وانظر منه، ١٦، ٦١-٦٧، ٧٤).

(٤) انظر: سيبويه والضرورةالشعرية، ٤١، والضرورة الشعرية، السيد ابراهيم، ١٥، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ٤٠، ٤٢، ٤٣.

والمحدثين للتشكك في كون هذه الظاهرة أو تلك من خصوصيات الشعر حين يجدون أنها قد وقعت في النثر، أو في اللهجات، أو حين يكون التخلص منها غير مخل بالإيقاع[1].

إن الاضطرار وما يجوز في الشعر هو مستوى واحد من مستويات التقعيد عند سيبويه، وهو مستوى التقعيد الشعري المخصوص، ثم يتخذ هذا المستوى مستويات داخلية، وهذا ما يستشفّ من كلامه على الضرورة، فهو لم ينص على لفظها بل استخدم مشتقات من هذا الجذر "اضطُرّ" و"اضطرار" وفي موازاتها استخدم "ويجوز في الشعر"، و"جاز للشاعر". وقد وجد خالد جمعة أن ما يجوز في الشعر وما يجوز في اضطرار، مصطلحات مترادفة، تحمل المدلول ذاته[2].

---

(١) من هؤلاء قوم أكثر القزاز من ذكر هم، ولم يسمهم، فقد كانوا يرفضون الضرورة إذا وجدوا لها مثيلاً في النثر أو اللهجات أو إذا لم يكن تغييرها مخلاً (انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة، ١٦٤، ١٧٠-١٧٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٥، ١٩٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٨، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣٥٥). ومثل هذا ما فعله أحمد علم الدين الجندي في كتابه "اللهجات العربية في التراث" فالشاهد لا يكون ضرورة حين يجد ما يماثله في النثر (انظر منه، ١: ٩٢، ٢: ٥٥٢) ولا يكون ضرورة إذا كان تغييره لا يغير الوزن (انظر منه، ٢:٦٤٢). وانظر الكتاب بين المعيارية والوصفية: ٨٥، ٩٨، ١١٦.

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ٤٢٨. وفي مقابل هذا، فقد كانت خديجة الحديثي قد ذهبت إلى أن المفهومين متغايران (انظر: الشاهد وأصول النحو: ٣٠٥-٣١٠. حيث قالت: "نوع كان يعبر عنه بقوله جائز في الشعر إلى ما هناك من العبارات التي لا تدل على أنه مما يضطر إليه". (٣٠٥) ثم قالت: "فالجائز هنا في الشعر ليس سببه اضطرار الشاعر ... ومثله قوله "وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبهوه بـ "عسى" قال رؤبه: قد كاد من طول البلى أن يمحصا" (٣٠٦-٣٠٧). هذا بعض ما تمثلت به للتدليل على ما ذهبت إليه، غير أن هذا المتمثل به ينقض تعميمها، فقد غاب عنها أن سيبويه قد سمى هذا ضطراراً في موطن اخر فقال، معقباً على حذف "أن" بعد كاد (١: ٣٠٧)-: "لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطرين كثيراً" وقد أشار خالد جمعة إلى موطن من المواطن مزدوجة التعبير، التي صرح فيها سيبويه. بلفظ الاضطرار مرة، وبالجواز الشعري دون ذكر الاضطرار مرة أخرى، (انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٣٨). ويرى عبد الوهاب العدواني أن سيبويه لم يفرق بين خروج الضرورة وخروج السعة (انظر: الضرورة الشعرية: ٥٤، ١٨٠) وهذا حق، بخلاف النتيجة التي بنيت على هذا الاستنتاج حيث قال: "فكثرة أحكامه وتشعبها وتداخلها من أقوى الأدلة على ما نزعمه من عدم وضوح مفهوم الضرورة لديه" (منه، ٦٦. وانظر: ٦٧)؛ ولذلك فهو يرى الضرورة عند سيبويه: "أمثولة لما يصفه الكتاب المعاصرون بغياب المنهج واضطراب الرؤية" (منه: ١٦٦) وإنما قاده إلى هذه الاستنتاجات اعتقاده وجوب الفصل بين خروج السعة وخروج الاضطرار، وإذ يكون مفهوم سيبويه للضرورة انعكاساً لمفهومه لماهيّة الشعر فإن الضرورة عنده تصبح أمثولة لدقة المنهج وعمق الرؤية.

وهذا حق حين يكون الاضطرار مختصاً بالتقعيد الشعري، أمّا حين يكون الاضطرار عاماً فإنه يعبّر عن حاجة أسلوبيّة، بصرف النظر عن المستوى التعبيري، أشعراً كان أم نثراً، يقول سيبويه: "ويجوز للمضطر أنت تفعلنّ ذاك، شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام، لأنها ليست مجزومة والتي في القسم مرتفعة، فأشبهتها في هذه الأشياء فجعلت بمنزلتها حين اضطروا وقد قال الشاعر، جُذيمه الأبرش:

رُبما أوفيتُ في عَلَمٍ   تَرْفَعن ثوبي شَمالاتُ

وزعم يونس أنهم يقولون رُبّما تقولن ذاك، وكثر ما تقولن ذاك؛ لأنه فعل غير واجب"[1].

في هذا النص لم يشر سيبويه -على غير عادته- إلى درجة مقبوليّة هذا الأسلوب في النثر، وإن كان كلامه السابق يُفهم أنّه لا يطرد، وإذا كان استشهاده ببيت جذيمة يؤكّد أن هذا الأسلوب يختص بالشعر، فإن استشهاده بما سمعه يونس يؤكّد وقوع هذا الاضطرار في النثر، فهو لم يسمع إلا نثراً[2]، هذا يعني أن هذا الاضطرار ليس قصراً على الشعر يؤكّد هذا أن سيبويه يستخدم كلمة اضطرار بمعنى الحاجة اللغوية في اطار التقعيد الشمولي.[3] وفي استخدام مصطلح مرادف قال: "فمن ذلك قولهم: إياك رأيت وإياك أعني، فإنما استعملت إياك هاهنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف، وقال الله عز وجل "وإنّا أو إيّاكم لعلى هُدى أو في ضلال مُبِين" من قبل أنّك لا تقدر على كم ههنا"[4] فقد جاء ضمير الفصل في "إيّاك نعبد"

(١) الكتاب، ٣: ٥١٧-٥١٨.

(٢) وقد يقال: إن أسلوب سيبويه يؤكد أنه يقتطع تراكيب شعرية ويسوقها كأنها من النثر [انظر: الفصل الخامس]. وعلى ذلك فمن الممكن أن يكون ما سمعه يونس مقتطعاً من الشعر، هذا قد يصدق على العبارة الأولى"ربما تقولن ذاك"؛ إذ قد تكون شطر بيت من الخفيف حذف من بدايته"فاعلا" وليس الأمر كذلك في العبارة الثانية "كثر ما تقولن ذاك" فوجود الفاصلة الكبرى في بدايته يوجب أن تكون العبارة مقتطعة من بحر من البحور التي تشتمل على "مستفعل"؛ إذ قد يقع الخبل "الخبن والطي" في هذه التفعيلة. فإذا تقبّل النظام العروضي وقوع هذا الزحاف في هذه التفعيلة ليجتمع أربعة متحركات، وهو يقع بندرة بالغة [انظر:فصول في فقه العربية:١٣٨] فينبغي أن تكون هذه العبارة مأخوذة من واحد من هذه الأبحر الخمسة، ولكن التتابع الصوتي بعد "كثر ما" التي تساوي "مُتَعِلُ"، لا يمكن أن يقبله أية واحدة من التفعيلات التي مستفعل في هذه الأبحر.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ١٦٩، و ٣: ٦٨، ١٢٩، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٤، ٣٥٦، ٤٢٩ و ٤: ١٨٣، ٢١٦.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٥٦،وانظر منه: ٢: ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٥٨.

و"إنا أو إياكم لعلى هدى"، لأننا لا نقدر على ضمير الوصل؛ أي: جاء اضطراراً، غير أن هذا الاضطرار كان من الممكن تجنبه إلى ما نقدر عليه "نعبدك" و"رأيتك" .... ولكن المتكلم لا يريد هذا وإنما يريد المفعول مقدماً؛ لأن بيانه أهم له وهو بيانه أعنى، فعدم المقدرة ناتجة عن مقدرة مقصودة.

فالاضطرار ليس عجزاً بحال من الأحوال، لهذا فإن حكم الخليل على آيتين من الذكر الحكيم بأنهما تشبهان أبياتاً حكم عليها بالضرورة، كان حكماً متسقاً مع هذا الفهم. قال سيبويه: "وحدثنا من نثق به، أنّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق وأهل المدينة يقرءون: "وإنْ كُلاً لما ليُوفينّهم ربُّك أعمالهم" يخففون وينصبون كما قالوا: كأن ثدييه حقان."[1] وهذا الشاهد هو مما يجوز في الشعر.

ويتجاوز الخليل هذه المشابهة فينص على أن تركيباً قرآنياً قد يحمل على وجه من وجهين أحدهما ضرورة. قال سيبويه: "وسألته عن قوله عزّ وجلّ: "قل أفغير الله تامرونّي أعبدُ أيّها الجاهلون"، فقال: تأمُرونّي كقولك: هوَ يقول ذاك بلغني، فبلغني لغوٌ، فكذلك تامرونّي، كأنّه قال: فيما تامرونّي، كأنه قال فيما بلغني، وإن شئت كان بمنزلة ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغى"[2]. "فاعبدُ" مرفوع من حيث كان واقعاً مكان "تأمروني" وهذه الجملة معترضة، فهذا وجه، ووجه آخر أنّه مرفوع "على شيء هو قليل في الكلام، على مره أن يحفرُها... وهو في الكلام قليل.... وقد جاء في الشعر"[3]. صنيع الخليل هذا جاء متجلياً في مقولة للفراء إذ قال: "وكما قال "سلاسلاً" و"قواريراً" بالألف فاجرى مالا يجرى، وليس بخطأ، لأن العرب تجري مالا يجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، قال متمم بن نويرة:

فما وجد أظآرٍ ثلاثٍ روائمٍ   رأين مَجَراً من حُوارٍ ومصرَعا.

فأجرى روائم، وهي مما لا يجري فيما لا أحصيه في أشعارهم"[4].

وإذا عدنا إلى علاقة الموروث النقدي بالتقعيد الشعري فإننا نجد أن سيبويه كان ينظر إلى الشعر نظرة شمولية مستوعبة لأركانه، وإذا كان مفهوم الشعر

---

(١) الكتاب، ٢: ١٤٠، وانظر توضيح هذه المقولة، ص ١٦٨ من هذه الدراسة.

(٢) الكتاب، ٣: ١٠٠.

(٣) الكتاب، ٣: ٩٩.

(٤) معاني القرآن، ٣: ٢١٨.

المتأطّر في الوزن والتقفيه يعد مفهوماً قاصراً في الدراسات النقدية فإن مفهوم الضرورة المماثل له في الاعتماد على الوزن والقافية؛ ليجعل الضرورة إلجاء حسب -يعد مفهوماً قاصراً، فنعت الضرورة بالخطأ واللحن ومساوئ الشعر جاء من هذا الجانب أيضاً، ومن أجل هذه الصلة بين النقد والتقعيد النحوي، فإن هذا الرأي في الضرورة جاء به نقاد غلب عليهم المفهوم الشكلي للشعر.

مظاهر التقعيد الشعري عند سيبويه

بصرف النظر عن كثرة الروايات التي ذكرت لتفسير نشأة النحو، فإنّ ارتباطها بعامة الناس يؤكّد الهدف المباشر لوضعه، وهو إكساب أبناء الأجيال اللاحقة مقدرة على محاكاة الأجيال السابقة والسير على نهجها في كلامها.

فالنحو إذن، وضع لعامة الناس دون اعتبار للون الخطاب الذي سيبنى على هديه، فلم يكن قصد النحويين خدمة الشعراء حسب، بل قصدوا خدمة أبناء الأمة على اختلاف مستوياتهم ومسالك كلامهم، وبأثر من هذا الهدف الشمولي جاء التقعيد النحوي شمولياً في موارده، فاستند إلى مستويات التعبير جملة، فاعتُمد القرآن وقراءاته والشعر والنثر المرسل في الحكم والأمثال، ولغة التخاطب العفوي البعيدة عن الأدب والصنعة، وفيما يبدو فإنّ أحداً من القدماء لم يطعن شموليّة الموارد هذه ، وما يروى من اعتراضات بعض القدماء التي وجّهت إلى الاستدلال بالشعر مقابل القرآن لم يكن طعناً في المنهج، بل كان تحيزاً للنصّ القرآني، ولربما كانت هذه الاعتراضات مبنية على مرجعية عقدية أكثر منها نحويّة.

وعلى الرغم من هذا وذاك فإنّ القدماء كانوا على وعي يقظ بالحد الفاصل بين الشعر والنثر، وهذا الوعي ما كان ليتحقق إلاّ في ضوء هذه النظرة الشموليّة، فالنحويّون لا يفتأون ينصّون على عدم الجواز أو منع القياس أو القبح، ولكنهم – في الوقت ذاته– كثيراً ما يردفون ذلك بقولهم "إلاّ في الشعر" أو "إلاّ في اضطرار" .... وقد يغنيهم عن هذا الاستدراك تخصيص هذه الأحكام بنمط التعبير فيقولون "ولا يجوز في الكلام" و"يقبح في الكلام" ولو لم يكن في أذهانهم شيء آخر غير الكلام لما كانوا بحاجة إلى ذكره. هذا الالتفات إلى مواطن الاختلاف بين الشعر والنثر لم يكن عرضاً بحيث يقتصر على الحكم، بل كان مبنياً على أصول تساوق

أصول التقعيد الشمولي، وتستند إليها، بل إن الأمر تجاوز هذا حين قام بعضهم بإفراد مؤلفات خاصة أطلقوا عليها اسم "الضرورة" حيناً وما يجوز للشاعر حيناً آخر[1] وبعضهم عقد فصولاً خاصّة لهذا الجانب في ثنايا مؤلفه النحوي[2]. وبصرف النظر عن اختلاف فلسفة هؤلاء المؤلفين في الضرورة عن فلسفة سيبويه، فأحسب أن هذه المؤلفات تدخل في صميم التقعيد المخصوص للغة الشعر، في مقابل هذا، فقد جاء التفاتهم إلى ما يجوز في النثر ولا يجوز في الشعر التفاتاً عرضياً، لأن ذلك لا يبنى عليه وقوع خطأ أو لحن؛ لهذا أشار سيبويه إشارة عرضية إلى هذا الفارق حين قال: "وممّا يدلّك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنّه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك جعلّ لك وفعلّ لبيد، والبيان في كل هذا عربي جيّد حجازي"[3]. وكأنه يريد أن يوسع على الشعراء ما يضيّقه عليهم المنهج الحجازي، وقال الأخفش "دابّة لا تقع في الشعر لأن فيها حرفين ساكنين ملتقيين أحدهما الألف والآخر الياء المدغمة"[4].

شموليّة التقعيد لم تحل دون التقعيد المخصوص عند سيبويه، الذي كان يقنّن للغة الشعر ولغة النثر في اتجاهين متوازيين: أحدهما شمولي؛ حين يلتقيان، والآخر مخصوص للشعر؛ عندما يفترق عن النثر، وقد كان هدفه استقصاء الأول ما وسع علمه، واستقصاء الثاني حين يتأتى له ذلك، إذ إنّ "ما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا"[5]. وبإثر مقولة سيبويه هذه قال السيرافي "اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ليري بها الفرق بين الشعر والكلام ولم

(١) انظر تحليلاً لهذه المؤلفات في كتاب الضرورة الشعرية، عبد الوهاب العدواني: ٢١٣-٢٥٤.وقد قال ابن عصفور في مقدمة كتابه: "أما بعد: فإن أئمة النحويين كانوا يستدلون على ما يجوز في الكلام بما يوجد في النظام، والاستدلال بذلك لا يصح إلا بعد معرفة الأحكام التي يختص بها الشعر، وتمييزها عن الأحكام التي يشركه فيها النثر" (ضرائر الشعر: ١١ نقلاً عن الضرورة الشعريه، عبد الوهاب العدواني: ٢٢٨).

(٢) من هؤلاء ابن السراج في كتابه الأصول في النحو، ٣: ٤٣٥،و ابن جني في الخصائص، ١: ٣٢٣، والسيوطي في همع الهوامع، ٢: ١٥٥.

(٣) الكتاب، ٤: ٤٣٧

(٤) عن الضرورة الشعرية، عبد الوهاب العدواني: ٥٠ عن: نور القبس، المرزباني: ٩٨.

(٥) الكتاب، ١: ٣٢.

يتقصه؛ لأنّه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشعر قصداً إليها نفسها، وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومذاهبهم في الكلام المنظوم والمنثور"[1]. ولعمري إنّ سيبويه هدف إلى هذا؛ فأراد أن يُرى الفرق بين الشعر والكلام، وما لم يتقصّه في هذا الباب تقصّاه في غيره، ولكنه لم يتقصّه كله، لأنه لم يتقص المسائل اللغويّة كلّها، فهذا من ذاك.

يقدّم سيبويه تقنيناً متّسقاً لخصوصيّات الشعر يشاكل تقنينه لعموم اللغة، وإذا كان فيما قدمنا حين تحدثنا عن أصول التقعيد الشعري عنده دليل على ذلك فإنّ الكتاب يشتمل على غير قليل من المظاهر التي تؤكّد هذا الأمر، هذه المظاهر تتمثل في الأمور التالية:

أ- يعقد سيبويه في قسم النحو ثلاثة أبواب للحديث عن خصوصيّة الشعر على وجه التخصيص[2]، وثمة أبواب أخرى يغلب عليها التقعيد الشعري، وإن لم تعقد له[3].

ولعلّ النظر في هذه الأبواب يؤكّد أن سيبويه كان ينظر لهذا التقعيد بصورة لا تختلف عن نظرته للتقعيد الشمولي، من حيث التحليل والكشف عن معاني الكلام ومقاصده، وصلته بالعربية في عمومها. وهذا لا يقتصر على الأبواب الخاصة بالشعر بل يطرد حين يتحدّث عن التقعيد الشعري ضمن الأبواب الأخرى، فملابسات الخطاب واتساقه، والمعاني التي ينطوي عليها هي الركائز الرئيسة في تحليل أي نصّ عنده.

وعبارة "لا يجوز في الكلام.... إلا في الشعر" أو ما كان منطوياً على معناها تطرد في الكتاب اطراداً واسعاً وهي تؤكّد أنّه كان يضع نصب عينيه الفارق بين الشعر والنثر، بل إن هذا التلازم بين الكلام والشعر في تقعيد سيبويه للغة الشعر يجعلنا نعتقد أن عبارات سيبويه من مثل "ويَقبح في الكلام" و"ولا يجوز في الكلام" دون ارتباط بالجواز الشعري تنطوي على معنى هذا الجواز، وإن لم ينصّ عليه، فإذا

---

(1) الكتاب، بولاق، ١:٩،بشرح السيرافي بهامشها.

(2) الكتاب، ١:٢٤ و ٢: ٢٦٩ و ٢: ٢٦٢.

(3) الكتاب، ١: ٩٨، ٢:١٢٢، ويكاد حديثه عن الترخيم (٢: ٢٣٩ وما بعدها) وعن الجزاء (٣: ٥٦ وما بعدها). يكاد يكون مناصفة بين الضرورة والتقعيد الشمولي.

كانت الأحكام في الكتاب غير مرتجله دون قصد؛ فإنّ الكلام ههنا يشير إلى شيء آخر غيره، وغير الكلام لا يمكن أن يكون قرآناً أو حديثاً، ولا يمكن أن يكون نقيضه، أي الصمت، ولكنّ الممكن أن يكون "الشعر"؛ بناء على ربط سيبويه الدائم بين هذين المستويين.

ومثل هذا يقال عن مثل قوله: "ومما جاء في الشعر" أو "وقد رفعت الشعراء"، فهذه الأقوال، وإن كانت ترتبط باستشهاد لقواعد جائزة في العربية فهي تحمل في ذاتها إحساساً مكيناً بالفارق بين الشعر والكلام.

وإذا كان نفر غير قليل من المحدثين قد درج على الطعن على القدماء معتقداً أن قواعدهم مبنيّة على الشعر وعلى الشاهد الواحد[1]، فإنّ سيبويه يؤكّد نقيض هذا تماما حين ينص على أن هذا التقعيد أو ذاك قد جاء في الشعر كثيراً، أو فيما لا يحصى من الشواهد، ومع أن هذا الشعر ليس بيتاً أو أبياتاً معدودة فإنّ سيبويه لا يدخله ضمن التقعيد الكلي للغة، بل يجعله تقعيداً مخصوصاً للشعر حسب، فهو يعقب على شواهد جاء بها للتقعيد الشعري بقوله: "وهذا النحو في الشعر كثير"[2] ومرّة أخرى: "لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطرين كثيراً"[3].

يوازي هذا في ردّ ذاك الادعاء أن تركيباً ما قد يأتي في الشعر وينص سيبويه على أنّه كثير جداً في الشعر، غير أن التركيب الآخر يكون أكثر جوازاً[4].

فالتقعيد للشعر -إذن- ليس قضية بيت أو أبيات معدودة تخرج على الظاهرة اللغوية، بل هو قضية خصوصيّة محضة لا علاقة لها بالكثرة أو القلة في الشعر.

ب- لم يقف سيبويه في تقعيده للشعر عند حدّ المسموع، بل تجاوزه إلى التقعيد لما يمكن أن يرد في الشعر، أو ما يمكن أن يكون قد جاء ولم يقف عليه، لهذا فقد أخذ

---

(١) انظر: الفصل الخامس.

(٢) الكتاب، ٢: ٥٣٥.

(٣) الكتاب، ١: ٣٠٧.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ٢٩٦ و ٢: ٤٥، ٧٦، ٢٥٢.

على عاتقه أن يقنّن للشعر في غير قليل من المواطن التي لم يأت فيها باستشهاد شعري[1]، ولم يذكر في كتابه استشهاداً لها، أو ما يمكن أن يكون ممثلاً لها، بل إنّه لينصّ على أنّ هذا التقعيد الشعري لم يسمع في الشعر البتة؛ قال: "وسألته عن آتي الأميرَ لا يقطعُ اللصّ، فقال: الجزاء هاهنا خطأ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلاّ أن يضطر شاعر. ولا نعلم هذا جاء في شعر البتّة"[2]، وكأني بسيبويه يكشف للشعراء مسالك خصوصياتهم، وأطرها الممكنة بحيث تبقى على صلة بأصول اللغة، ولذلك قال: "ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنتَ كِي، وكَي خطأ من قبل أنّه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة"[3].

ولقد أجاد خالد جمعة حين قال: "ولذا فإنني أرى أن مذهب سيبويه فيه كثير من التيسير على الشعراء الذين جاءوا بعد عصر الاستشهاد، فالضرورة باب واسع مفتوح للشعراء المحدثين المبدعين يستطيعون الدخول فيه ما دعتهم الحاجة إلى ذلك فما جاز لشعراء العرب في الضرورة يجوز لغيرهم من الشعراء الذين جاءوا بعدهم إن كانوا على بصر باللغة ويؤيد هذا كلام سيبويه في الضرورات المفترضة .... وهذا لعمري منهج سليم يدل على فهم صحيح لطبيعة اللغة، وحاجتها الدائمة إلى التجديد الذي يثريها، ويزيد من قدرتها على الاستمرار والبقاء"[4].

ولكن ينبغي أن يشار ههنا إلى أمرين:

أما أولهما: فإن سيبويه قد يقعد للشعر نظرياً دون استشهاد ثم يعيد هذا التقعيد باستشهاد في موطن آخر، وقد يكون الاستشهاد سابقاً على التقعيد، وقد تنبّه لموطن من هذه المواطن إبراهيم حسن[5]، وهذا الموطن ذاته كان قد غاب عن خديجة الحديثي

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٧٢، ٩٨-١٠١، ١٢٧، ١٣٤، ٣٦١، ٢٧٨ و ٢: ٢٤، ١٥٤، ٢٠٧، ٢٨٠، ٢٥٧، ٣٧٣، ٣٨٢، ٣٨٥، ٤٠١. و ٣: ٦٦، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ١٠١، ١١٢، ١١٣، ١٣٤، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١.

(٢) الكتاب، ٣: ١٠١.

(٣) الكتاب، ٢: ٣٨٤.

(٤) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٩٧.

(٥) سيبويه والضرورة الشعرية: ٢٣٣.

فعدّت ذلك ممّا لم يستشهد له[1]، كمّا عدت مثله قول سيبويه: "وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر شاعر"[2]،غير أن سيبويه استشهد للعطف على المجرور بشاهدين في الصفحة التي نقلت منها، وربما غاب عنها ذلك لأنه تكلم على جواز العطف على المرفوع بعد توكيده، ثم عاد واستشهد لمقولته السابقة، أما الضمير المرفوع فقد استشهد له سيبويه قبل ذلك بصفحات إذ استشهد للعطف على المرفوع المضمر بقول الشاعر:

قلتُ إذ أقبلتْ وزهرٌ تَهادى   كنعاجِ المـلا تعَسَّـــفن رَمْلاً[3].

واستشهد للعطف على المرفوع المتصل بقول الراعي:

فلمّا لحقنا والجيادُ عشــيّةً   دَعَوا يا لَكلبٍ واعتَزَينا لِعامرِ[4].

ومن أمثلة هذا النمط من التنظير والاستدلال قول سيبويه: "وإن اضطرّ شاعر فأجرى (إذا) مجرى إن فجازى بها قال: أزيدً إذا تر تَضرِبْ"[5]،وقد عاد في موطن آخر ونصّ عليها واستشهد بثلاثة شواهد[6]. ومثل ذلك أيضاً حديثه عن جواز "كدت أن أفعل" في الشعر دون استدلال[7]، ثم عاد ونظّر واستدل في موطن آخر[8].

هذا يعني أن ما أشير إليه على أنّه من باب الضرورة النظرية عنده، ربّما جاء الاستدلال له في موطن آخر ولم نوفّق في الجمع بينهما.

ولكن ما هو أبعد من هذا أن يتحدث سيبويه عن تركيب ما وكأنّه داخل في عداد التقعيد الشمولي، ثم ينص في موطن آخر على أنّه ضرورة، من ذلك مثلاً:

---

(١) الشاهد وأصول النحو: ٢١٠.

(٢) الشاهد وأصول النحو: ٢١١ (والنص في كتاب سيبويه، ٢:٣٨٢).

(٣) الكتاب، ٢: ٣٧٩.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٨٠.

(٥) الكتاب، ١: ١٣٤.

(٦) الكتاب، ٣: ٦٠.

(٧) الكتاب، ٣: ١٢.

(٨) الكتاب، ٣: ١٦٠.

ينصّ على أن تخفيف "كأن" ورفع تاليها ضرورة ويستدل على ذلك[1]، ثم يتحدث عن وجه النصب فيقول "وحدثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلقٌ، وأهل المدينة يقرءون "وإن كلاً لما ليُوفينّهم ربُّك أعمالَهم" يخففون وينصبون كما قالوا: كأن ثدييه حُقّان"[2] وليس في حديثه في هذا المقام ما يدل على أن النصب مع التخفيف ضرورة، ولكنه يعيد الحديث عن تخفيف "أن" و"كأن" في موطن آخر مشيراً إلى أن النصب مع التخفيف ضرورة، ولكنه يتحدث ثمة عن الرفع كما لو كان جائزاً في العربية قال: "ومن قال: والخامسةُ أنْ غَضَبُ اللّهِ عليها"، فكأنه قال: أنّه غضبُ الله عليها، ولا تخفّفُها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا، كما ينصبون في الشعر إذا اضطرّوا بكأن إذا خففوا يريدون معنى كأنّ،ولم يريدوا الإضمار. وذلك قوله: كأن وريديه رشاءُ خُلْبِ. وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أنّ، فلمّا اضطررت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغيّر ذلك أن تنصب بها"[3]،ولا يُفهم كلام سيبويه ههنا أن الرفع مع الإضمار ضرورة،كما أن كلامه في الموطن الأول لم يُفهم أن النصب معه ضرورة.

وبهذا فإنّ مطلق التخفيف ضرورة عند سيبويه، وليس أي موطن من الموطنين بمؤدٍّ هذا الفهم بمعزل عن الآخر[4].

---

(١) الكتاب، ٢: ١٣٤.

(٢) الكتاب، ٢: ١٤٠.

(٣) الكتاب، ٣: ١٦٤-١٦٥.

(٤) وهذا موطن بيان فيما يخص الضرورة في التراكيب القرآنية، ففي هذه القضية جاء سيبويه بآيتين، ولكنهما لم يأتيا "بكأن" مخففة وإنما جاءا "بأن" مخففة، والسؤال هنا: هل تخفيف "أن"- رفع تاليها أم نصب- ضرورة عند سيبويه؛ وذلك بناء على قوله "وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أن، ...." ويرجحه قوله في موطن آخر (٢:٧٤): "... وليس هذا بقوي في الكلام كقوّة أن لا يقول، لأن لا عوض من ذهاب العلامة. ألا ترى أنهم لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء، فيقولون: قد علمت أن عبدُ الله منطلق" وهذا يصدق على قراءة "والخامسة أن غضب الله..." التي جاءت فيها "أن" مخففة وفيها إضمار لا يكادون يتكلمون به، وهي إلى الضرورة أقرب منها إلى أي شيء آخر. وإذا كان هذا هو حال التخفيف مع إرادة الإضمار، فإن تخفيف أهل المدينة "وإن كلاً لما يوفينهم" دون إرادة الإضمار يبدو أشد مما لا يكادون يتكلمون به، وأقرب إلى الضرورة من القراءة السابقة.

وأمّا الأمر الثاني: فإنّ منهج سيبويه يؤكّد أنّه قد يجيز قضيّة ما دون استشهاد، فيظن أنها مفترضة، لهذا أحسب أن بعض هذه المواطن التي جاء فيها التقعيد الشعري دون استشهاد، لربما كانت مبنية على مسموع لم ينص عليه، يؤكّد هذا أنّ سيبويه قنّن نظرياً في موطنين، وفي التراث ما يؤكّد هذا التقنين.

فقد أشار إلى جواز إضافة الكاف إلى الياء دون استشهاد[1]، وفي حاشية الصفحة ذاتها نقل محقق الكتاب عن خزانة الأدب شاهداً يؤكّد هذا التقنين، ولربّما كان سيبويه على علم به، لأنه أشار إلى هذا التقعيد سابقاً فقال: "ولكن العرب قلما تكلموا بذا"[2].

وقريب من هذا قوله معقّباً على جواز الفصل بين "إنْ" وفعلها الماضي: "فإن جزمت ففي الشعر لأنه يشبّه بلم"[3]، ولم يستشهد سيبويه لهذا التقعيد، وقد وجد إبراهيم حسن شاهداً له في مرجع غير الكتاب[4]، كما وجدت شاهداً آخر عند الفراء، وهو قول الكميت[5]:

فإنْ أنت تفعلْ فللفاعلين أنت المجيزين تلك الغمارا.

فلربما كان سيبويه على علم بهذه الشواهد ولم ينص عليها، فإن لم يكن على علم بها فهذا أليق للتدليل على مقدرته على كشف مسالك اللغة.

مستويات التقعيد للخصوصيات الشعرية عند سيبويه

لم تكن العلاقة بين المسموع والتقعيد عند سيبويه علاقة حدّية صارمة، بحيث يتم التقاؤهما بإطلاق أو افتراقهما بإطلاق، بل كانت علاقة مرنة تتفاوت في درجة الالتقاء ومقدار الافتراق، بأثر هذا فقد تباين المسموع في درجة أهمّيته فهناك المسموع المطرد وهناك الجائز أو الأقل جوازاً، وهناك ما هو جائز في ضوء اعتبارات مخصوصة ممتنع في غيابها ... وتباين أهمية المسموع يرتبط ارتباطاً مباشراً بأهمية التقعيد.

---

(١) الكتاب، ٢: ٢٨٥.

(٢) الكتاب، ٢: ٣٧٣.

(٣) الكتاب، ٣: ١١٢.

(٤) انظر: سيبويه والضرورة الشعرية: ٢٥٠.

(٥) معاني القرآن، ١: ٢٩٧، ٤٢٢.

وقد تمكّن سيبويه من نقل غير قليل من المسموع الشعري الذي جاء مفارقاً للتقعيد الشمولي إلى إطار التقعيد المخصوص كما سبق البيان، غير أنّ أهميّة هذا المسموع الذي هو مستوى من مستويات الاستشهاد تتفاوت في مستوياتها بصورة مقاربة لمستويات التقعيد الشمولي، من حيث قابليته للمحاكاة، وسنعرض في هذا المقام لأهم المعالم التي تشكل كل مستوى من مستويات هذا التقعيد، وغني عن البيان أن مستوى المسموع يساوي مستوى التقعيد، وهذه المستويات تتمثل في:

الاطراد والقياس

لم يأت التقعيد الشعري عند سيبويه بأثر من مجيء شاهد شعريّ أو شواهد معدودة خارجة على نظائرها، كما أنّه ليس كل ما جاء في الشعر خارجاً على نظائره ينقل إلى إطار التقعيد لخصوصية الشعر، فقد تأتي أبيات معدودة على ظاهرة ما ويعوّل عليها في بناء قاعدة فرعية أو استدراك وجه جائز.

ويبدو أن غلبة النثر كانت هي المفصل في هذا الأمر، وإنْ لم يأت النحاة به أحياناً، كما أن غلبة الشعر وقلّة النثر -ولا يشترط انعدامه- هي المفصل في التقعيد الشعري، يؤكّد هذا أن ظاهرة ما قد ترد بكثرة في الشعر غير أن هذه الكثرة لا ترقى إلى الدخول في الإطار العام للغة، بل إن هذه الكثرة قد يعززها بعض النثر، ومع ذلك فإن هذه الظاهرة تعد خصوصيّة شعرية، ويعوّل على هذا المسموع في التقعيد الشعري حسب، فمثلما أشار سيبويه إلى قلة نسق ما في الكلام مرتبطاً بإشارة إلى كثرته في الشعر، فقد أشار إلى كثرة لا تحصى في الشعر عند التقعيد لبعض خصوصياته.

ولعلّ هذه الكثرة أوجبت عليه أن لا يقف عند حدّ المسموع في الشعر، بل يتجاوزه إلى تقنين القياس عليه ومحاكاته، يقول سيبويه " وكذلك قول الشاعر إذا اضطُر: يا بؤسَ للحربِ. إنما يريد: يا بؤسَ الحرب، وكأن الذي يقول: يا تيمَ تيمَ عديّ لو قاله مضطراً على هذا الحدّ في الخبر لقال: هذا تيمُ تيمُ عديّ"[1].

---

(١) الكتاب، ٢: ٢٠٧.

فلم يعد التقعيد الشعري عنده متحجراً فيما سمع حسب، بل تعدّاه إلى ما يمكن أن يسمع؛ ولهذا وجدناه ينص في بعض المواطن على قابليّة الشعر لاستيعاب بعض القواعد المخصوصة، وإن لم يأت بها الشعراء القدماء، على ما سبق بيانه، ومقصده من ذلك أن يقنّن للغة الشعر كي يتهدّى بها الشعراء اللاحقون، يؤكّد هذا أنّه قال: "وقد يجوز في ذا كلّه البدل حتى يكون قياساً متلئباً، إذا اضطر الشاعر"[1] وقال: "إلاّ أن يُضطر شاعر فيحذف كما حذف ألف مُعلّى، وكما حذف فقال:

وطرتُ بُمنصُلي في يَعمَلاتٍ   دوامي الأيدِ يخبطنَ السريحا

وهذه أجدر أن تحذف في الشعر..... فإذا حذفوها على هذه الحال كانت في الشعر في تلك المواضع أجدر أن تحذف"[2] وكأن القاعدة عنده مستويان متفاوتان: في التقعيد العام؛ الأصل عدم الحذف، إلاّ أنّ الحذف جائز، وفي التقعيد الشعري؛ الإثبات جائز والحذف أولى، فالقياس المتلئب الأولى هو هدف سيبويه في التقعيد المخصوص كما كان هدفه في التقعيد الشمولي.

التقعيد الشعريّ المحكوم عليه كمّاً أو نوعاً

ويعدّ هذا المستوى رديفاً لمستوى المسموع "المشكل" في إطار التقعيد الشموليّ عند سيبويه، وآية ذلك أن الأحكام النحوية واحدة فيهما فهناك القليل والقبيح والرديء والضعيف والمستكره، وهي تحمل دلالات متشابهة في كلّ منهما، فقد لا تكون ممتنعة.

أمّا أحكام الكمّ فلم يأت منها في التقعيد الشعري غير حكمين وهما "لا يكاد يكون"[3] و"قليل" قال سيبويه: "وقد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبّهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب، وقال الشاعر:

نَبَتّم نباتَ الخيزُرانيّ في الثّرى   حَديثاً متى ما يأتِك الخيرُ ينفعا

---

(١) الكتاب، ٣: ٥٥٤.

(٢) الكتاب، ٤: ١٩٠-١٩١، وانظر موطناً مماثلاً، ٤: ٢٠٩-٢١٠.

(٣) انظر: الكتاب، ٢: ٧٢.

.... شبّهه بالجزاء حيث كان مجزوماً وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلاّ في اضطرار"[1]

في هذا الموطن استشهد سيبويه بأربعة شواهد وقد حكم على هذه الظاهرة بالقلّة في الشعر. وعلى ذلك فإنّ الخصوصيّات الشعرية التي لم يحكم عليها بالقلّة كانت معززة بشواهد كثيرة تربو على هذا العدد، إذا ما حملت القلة ههنا على معنى تعداد النصوص. وعلى الرغم من هذه القلّة فإنّ هذه الخصوصيات قد تتابع ويقاس عليها؛ قال سيبويه: "وأما يونس فإنه كان يقيس مَنَه على أيّةٍ، فيقول: مَنةٌ ومَنَةً ومَنةٍ، إذا قال يا فتى، وكذلك ينبغي له أن يقول إذا آثر أن لا يغيرها في الصلة. وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرةً في شعر ثم لم يسمع بعد:

أتوا ناري فقلتُ مَنونَ أنتم　　　فقالوا الجنُّ قلتُ عِمُوا ظلاماً"[2].

فإذا كان الشاهد الواحد وهو أقل القليل يقبل القياس فإن التقعيد الشعري المحكوم عليه بالقلة يقبله أيضاً.

أمّا أحكام الجودة فقد استخدم سيبويه غير حكم منها، فهناك المستكره[3] وهناك الضعيف[4] وهناك القبيح[5] وهناك الرديء[6].

غير أنّ هذه الأحكام ليست ممتنعه لمن يصر على استخدام الأسلوب المحكوم عليه، فقد حكم سيبويه على بيت مزاحم العقيلي:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي　　　عليّ ذنباً كلُّهُ لم أصنعِ.

---

(١) الكتاب، ٢: ٥١٥-٥١٦.

(٢) الكتاب، ٢: ٤١٠-٤١١.

(٣) الكتاب، ٢: ٢٤.

(٤) الكتاب، ١: ٨٥ و ٢: ٢٠٥.

(٥) الكتاب، ١: ١٨٠، ٢٧٨.

(٦) الكتاب، ١: ١٩٩.

بالضعف في الشعر والنثر على حدّ سواء[1] ثمّ عاد وقال: "فإن قلت زيداً يومَ الجمعة أضرب لم يكن فيه إلاّ النصب لأنه ليس ههنا معنى جزاء، ولا يجوز الرفع إلاّ على قوله كلُّه لم أصنعِ"[2] كما أشار إلى إمكان القياس على القبيح فقال: "وقال ذو الرمة:

كأنّ أصواتَ من إيغالهنّ بنا أواخرِ الميسِ أصواتُ الفراريج.

فهذا قبيح، ويجوز في الشعر على هذا: مررت بخير وأفضلِ من ثمّ"[3]، وإنّما قصد قبيح في الشعر؛ لأنه قال قبل هذا الاستشهاد: "ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور"[4].

الجائـــز:

وإذا ثبت أنّ التقعيد الشعري قد يصبح قياساً متلئباً، وأنّ التقعيد الشعري المحكوم عليه بالقبح أو القلة قد يقاس عليه، فإنّ أحكام الجواز لا تعني أنّ هذا الجائز كان قصراً على ما سمع وكان؛ بل تعني أن هذا الجائز قابل للاستمرار فيما سيكون قال سيبويه: "وإن جاء في الشعر قد علمتَ أنك إذا فعلت إنّك سوف تغتبط به، تريد معنى الفاء جاز"[5].

وهو يكثر من تكرار حكم الجواز في التقعيد الشعري سواء أكان ذلك مرتبطاً بحكم الكلام المنثور؛ "ولم يجز إلاّ في الشعر"، أم كان غير مرتبط لفظاً كقوله: "ويجوز في الشعر" أو "يجوز للمضطّر"....

---

(١) الكتاب، ١: ٨٥.

(٢) الكتاب، ١: ١٣٧.

(٣) الكتاب، ١: ١٨٠.

(٤) الكتاب، ١: ١٧٨.

(٥) الكتاب، ٣: ١٣٤، وانظر: ٢: ٧٦.

وقد أشار سيبويه إلى أن هذا الجائز قد يكون على مراتب في جوازه فهناك الجائز وهناك ما هو أمثل منه[1]، وهناك ما هو أحسن جوازاً[2]، وهناك ما هو أقوى[3].

ومستوى الجواز في التقعيد الشعري يرتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى التقعيد النحوي العام؛ يقول سيبويه: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر... وهو ضعيف في الكلام"[4]،غير أن هذا الجائز قد يصبح أقوى قليلاً حين يصبح أقل ضعفاً في الكلام؛ قال: "واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتك وأعطيك ضعيف، وهو نحوٌ من قوله: وألحقُ بالحجاز فأستريحا.

فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه، إلاّ أنّه في الجزاء صار أقوى قليلاً"[5].

الوصـــف

يمثل هذا الجانب قسماً كبيراً من تقعيد سيبويه لخصوصية الشعر، إذ يأتي تنظيره بأسلوب تقريري يخلو من الأحكام التي تبيّن درجة هذا التقعيد، فلا يشير إلى كثرته أو قلته أو حسنه أو قبحه، وذلك مثل قوله: " وقد جاء في الشعر"،أو "فإن اضطر شاعر" أو "وقالوا في اضطرار".

غير أن استقصاء منهج سيبويه يؤكّد أن هذا كله من الجائز المقبول في الشعر وإن لم ينص على ذلك، يؤكّد هذا أن قسماً من تقعيده التنظيري دون استشهاد لخصوصية الشعر يدخل ضمن هذا الباب، إذ جاء دون إشارة إلى مستواه،[6] وبما أن هذا التقعيد لم يرد في السماع فإن ذلك يدل على جوازه فيما يستقبل، ولو لم يكن جائزاً لما افترضه.

---

(1) الكتاب، ٣: ٨٢.

(2) الكتاب، ١: ٩٨-٩٩.

(3) الكتاب، ٣: ١٢، ١١٣، ٥١٦.

(4) الكتاب، ٣: ٣٩-٤٠.

(5) الكتاب، ٣: ٩٢.

(6) انظر: الكتاب، ٢٧١:٢، ٢٨٠ و٦٤:٣، ٦٧، ٧٢

ويؤكد هذا أيضاً أن سيبويه لم يمنع القياس على الخصوصيات الشعرية القليلة أو القبيحة، ومن باب أولى أن يكون هذا قابلاً للقياس والاستمرارية.

من هنا فإن سيبويه كان مهتماً بدرجة التقعيد الشعري بصورة موازية لاهتمامه بدرجة التقعيد الشمولي، فالمستويات في التقعيد الشعري هي ذات المستويات في التقعيد الشمولي.

فالضرورة عنده ليست مصطلحاً إجرائياً لبيان الكم أو الجودة للشعر المسموع، بل هي مستوى تقعيدي ينطوي على المصطلحات الإجرائية الكمية والنوعية -على السواء- التي تدل على مدى قابلية هذا التقعيد أو ذاك للاستمرار والاطراد.

إن قابلية التقعيد الشعري للاستمرار والاطراد لم تتوقف عند سيبويه، فقد سار على هديه نفر من النحويين، يقول المبرد: "فإذا اضطر شاعر جاز له أن يرد مبيعاً وجميع بابه إلى الأصل، فيقول: مبيوع .... فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها.... هذا قول جميع البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة"[1].

ويؤكد هذا أننا رأينا سيبويه يجيز إضافة ياء المتكلم إلى الكاف بشرط أن تكسر. غير أن الفراء والكسائي معاً منعا هذه الإضافة، وحكما على شاهد شعري جاءت فيه بالقلّة التي لا تقبل القياس[2]، هذا يؤكّد أن القصد من ذلك لم يكن الحكم على ما مضى، بل كان القصد منه التقعيد لما يجيء، ويؤكد هذا أيضاً أن واحدة من مسائل الخلاف النظرية عند الأنباري دار الخلاف فيها حول جواز "صرف أفعل التفضيل أو عدم جوازه في الضرورة"[3]،وبما أن أفعل التفضيل لم يرد في الشعر القديم؛ إذ لو ورد لاحتج به المجيزون، فهذا الخلاف يؤكّد أن النظرة كانت متوجهة نحو ما سيكون؛ لهذا فقد انبرى غير واحد من القدماء للدفاع عن قابلية التقعيد الشعري المخصوص للاستمرار، فقد عقد ابن جني في خصائصه باباً برهن فيه على جواز القياس على ضرائر القدماء، وإن دفاعه ليؤكّد أنّه لا يعني بذلك المحاكاة الصماء

---

(١) المقتضب، ١: ١٠١-١٠٢.

(٢) انظر الكتاب، ١: ٣٨٥، الحاشية.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم ٦٩.

لضرائر القدماء بإعادة التراكيب ذاتها أو الألفاظ ذاتها التي سمعت في الشعر، بل يعني الأخذ بالأنساق العامة لهذه الضرائر(١).

وعلى نهج ابن جني سار القزاز القيرواني، وإن كان يعد الضرورة من باب العيب كما سبقت الإشارة، قال في مقدمة كتابه: "هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله ما يجوز للشاعر عند الضرورة من الزيادة والنقصان...، وهو باب من العلم لا يسع الشاعر جهله ولا يستغني عن معرفته ليكون له حجة لما يقع في شعره مما يضطر إليه"(٢) لهذا وجدناه يستهل كتابه بدفاع عن ضرائر الشعر عند أبي نواس وأبي تمام والمتنبي(٣).

تداخل التقعيد

إنّ القول بوجود قواعد خاصة للغة الشعر لا يعني أنّ ثمّة انفصاماً بين هذه القواعد والتقعيد الشموليّ، ولربما بني على فهم الضرورة بغير هذه الصورة غير قليل من المساجلات النحويّة التي ماكان لها لتكون لو فهمت الضرورة بصورتها التي رأيناها عند سيبويه، فالضرورة عنده وإنّ كانت تعني أنّها مختصة بالشعر في أغلب جوانبها، فإنّ اختصاصها به اختصاص تغليب وليس اختصاصاً مطلقاً؛ بمعنى: إنّ اختصاصها بالشعر لا يمنع أن تتداخل مع النثر، ولكنّ هذا التداخل لا يرقى إلى مستوى التعميم المطلق، ولا يمنع أيضاً أن يكون هذا التداخل مع نثر منتمٍ للهجة ما من لهجات القبائل؛ ذلك أنّ هذه الروافد لم تكن -أصلاً- تقوم في وحدات منفصلة، ومن المتوقّع أن يبقى أثر هذا الاتصال بارزاً في بعض مواطن الانفصال.

لهذا فقد كانت قواعد الشعر عند سيبويه تتداخل أحياناً مع قواعد النثر، وأحياناً أخرى مع التقعيد اللهجّي المخصوص، وكان المتوقع -وهو ما كان- أن تظهر جلّ هذه التداخلات بين المستوى الأدنى جوازاً في التقعيد الشمولي، والمستوى الأعلى جوازاً في التقعيد المخصوص، وبمنطق آخر: كلمّا كان التقعيد الشعريّ قوياً

---

(١) الخصائص، ١: ٣٢٣-٣٣٥.

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٩٩.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٠٠-١٢٤.

قرب من التقعيد الشموليّ، ولعلّ قوته كانت مستمدّة من هذا الاقتراب، وكلّما ضعف التقعيد الشعريّ ابتعد عن التقعيد الشموليّ، ولعلّ ضعفه مبنيّ على هذا البعد وبأثر منه هذا يصدق كثيراً غير أنّه ليس هناك ما يمنع أن يكون هناك قواعد مخصوصة للشعر على درجة عالية من القوّة غيرُ متداخلة مع القواعد العامّة.

أولاً: تداخل خصوصية الشعر مع التقعيد الشموليّ

يقول سيبويه: "وقد يجوز في الشعر....فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ"[1] وفي موطن آخر "وقد جاء في الشعر....أما الكلام فلا بدّ فيه من النون"[2].

وكثيراً ما ينصّ على أن هذا النسق أو ذاك لا يجوز في الكلام. وصنيعه هذا يؤكّد أمرين:

أمّا الأول فهو أنّ ثمة ما يجوز في الشعر ويمتنع امتناعاً كلياً في الكلام، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ جل ما جاء ممتنعاً في الكلام جاء في أدنى مستويات التقعيد الشعريّ من حيث جودته، ولربمّا كانت "قد" نائبة عن الحكم في بعض هذه المواطن ودالّة عليه. فالامتناع والخطأ في الكلام يقابله ماهو غير جيّد أو ما قد يجوز في التقعيد لخصوصيّة الشعر.

وأمّا الأمر الآخر، فهو أنّ سيبويه يقصد المصطلح الذي يأتي به، ولذلك وجدناه يقول: "لايجوز في الكلام" و "خطأ في الكلام" وبذلك فإنّ المستويات التي سنعالجها في هذا المقام من مثل "ضعيف" و "قبيح" و "قليل" حين تطلق على الكلام، لا يمكن أن تكون مرادفات لما "لا يجوز" أو "للخطأ" في الشعر، فسيبويه يؤكدّ دوماً أنّ من يريد أن يرتكب القبح أو الضعف أو أن يستخدم القليل جاز له ذلك، ولكنّه لا يجوز له بحال من الأحوال أن يستخدم مالا يجوز أو ما يعدّ خطأ.

إنّ بعض أحكام الجودة الخاصّة بالنثر قد بنيت على سماع نثر في القضايا التي عدّت ممّا يختص بالشعر، فقد أكّد سيبويه غير مرّة أنّ ما يجعله مع الخصوصيّة الشعريّة قد يكون مسموعاً في النثر؛ قال: "وهذا الكلام أكثر ما يكون في الشعر

---

(١) الكتاب، ٢: ٦١ - ٦٢، وانظر: ٣: ١٠١

(٢) الكتاب، ٢: ٣٧١، وانظر: ٢: ٦٤ - ٦٥

وأقلّ ما يكون في الكلام ..... وهو قليل في الكلام كثير في الشعر"[1] وأشار إلى أن هناك ما هو قليل في الكلام وقد جاء في الشعر.[2]

فلو لم يكن قد سمع هذا القليل لحكم على هذه التراكيب حكماً نوعياً ولبيّن مستوى جودتها في الكلام، وإذا كانت كلمة " ليس بكثير" تقابل "القليل" فإنّ سيبويه قد خصّص قاعدة في النداء بالشعر، وجاء بنثر مماثل؛ قال: "وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر، وقال العجاج: جاريَ لا تستنكري عذيري.

يريد يا جاريةُ، وقال في مثل "افتدِ مخنوقُ" و "أصبح ليلُ" و "أطرق كرا" وليس هذا بكثير ولا يقوى"[3]. كما رأيناه يحكم بالاضطرار على مسموع من الشعر والنثر.

هذا يوكّد أنّ بعض ما جعله مختصاً بالشعر، كان مصحوباً بنثر قليل، ولعلّ هذا ما دفعه إلى الإبقاء على هذا التداخل بين التقعيد الشعريّ والتقعيد الشمولي؛ ولذا فقد اهتمّ اهتماماً فائقاً ببيان درجة قبول القواعد المختصّة بالشعر، لا في إطار الشعر حسب، بل في إطار التقعيد الشموليّ كذلك؛ ولذا فقد جعل سيبويه بعض ما جاء مختصاً بالشعر ضعيفاً في الكلام؛ "وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنّه فعل بمنزلة ضرب"[4]، وجعل بعض ما جاز في الشعر قبيحاً في الكلام[5]، وبعضه الآخر غير حسن؛ "وهو في هذا غير حسن في الكلام.......وهذا جائز في الشعر"[6] بل إنّ اطراد خصوصية الشعرتسوّغ الاستخدام في النثر، فيجاز استخدام مالم يكن جائزاً، قال: "واعلم أنّ الأسماء التي ليس في أواخرها هاء أن لايُحذف منها أكثر....وإن حذفت فحسن، وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر؛ وذلك لأنّهم استعملوها كثيراً في

---

(١) الكتاب، ٢: ١٢٤ – ١٢٥

(٢) الكتاب، ٣: ٩٩، ٥٧٢

(٣) الكتاب، ٢: ٢٣ – ٢٣١

(٤) الكتاب، ١: ٤٨،وانظر: ١: ٨٥ و ٢:١٥٤ و ٣: ٣٩، ٤٠، ٣١١، ١٦٧

(٥) انظر: الكتاب ٢، ١٥٤، ١٥٨، ٢٨، ٣٧٩ و ٣: ٦٦، ١١٢

(٦) الكتاب، ٢: ٣٥٧،وانظر: ٣: ٦٥، ٦٧

الشعر وأكثروا التسمية بها للرجال"[1]

وإذا ما ربطنا بين فكر سيبويه جملة، الذي لا يجعل من الضعف والقلة والقبح حكماً دالاً على المنع المطلق- وبين علاجه لأطر التداخل بين التقعيد الشعريّ والتقعيد الشموليّ، وتصريحه أحياناً بعدم الجواز والخطأ، تبيّن أنه لا يقيم حدّاً فاصلاً بين ما يختصّ بالشعر والقواعد العامّة، بل يبقي على مسافات من التداخل بينهما.

ويمكن القول: "إن سيبويه يقسم الكلام إلى أربع درجات:

أولاً: مايجوز في الشعر والنثر جميعاً وهو مايجري على سنن العربية من غير لحن أو ضعف أو ضرورة.

ثانيا: ما يجوز في الشعر وحده، ويجوز في الكلام المنثور على تعسف كبير، وهو ما أطلق عليه سيبويه صفة "الضعف".

ثالثا: ما يجوز في الشعر وحده، ولايجوز في النثر مطلقاً.

رابعاً: الخطأ أو الغلط وهو مالا يجوز في شعر أو نثر"[2]

ثانياً: *تداخل خصوصيّة الشعر مع الخصوصيّة اللهجيّة*

لم يشر سيبويه في كتابه إلى تداخل التقعيد الشعريّ مع الخصوصيّات اللهجيّة سوى مرات معدودات، جلهّا قد يُحمل على فهم آخر، كما نجد ذلك في قوله: "إلاّ أنّ ناساً من العرب إذا اضطرّوا في الشعر جعلوها - يقصد الكاف - بمنزلة مثل"[3]، وعلى الرغم من أنّ كلمة أناس تشير إلى لهجة، غير أنّ مقولة سيبويه لا تدلّ على أنّ خصوصيّة الشعر توافق لهجتهم، ولربما كان مقصده أن هذه الخصوصيّة ليست عامّة بين الشعراء، بل تختصّ بهؤلاء الناس، وكأنّها خصوصيّة ضمن خصوصيّة.

---

(١) الكتاب، ٢: ٢٥١

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٤٠، على أن يكون "الغلط" محمولاً على غير معناه عند سيبويه، وألا يكون مرادفاً للتوهم.

(٣) الكتاب، ١: ٤٠٨

وفي موطن آخر ينصّ سيبويه على أن مجيء" عسى يفعل" قليل في الكلام[1]. وقد حكم على ما يشبه هذا بأنّه خصوصيّة شعريّة، فإذا عددنا " القليل في الكلام" هاهنا خصوصيّة شعريّة، فإنّ هذه الخصوصيّة تكون لهجة لبعض العرب، ذلك أنّ سيبويه قال في موطن آخر: "واعلم أنّ من العرب من يقول "عسى يفعل" يشبهّها بكاد يفعل"[2] ثمّ يربط بين "عسى" و"أوشك" فيقول: "وقد يجوز "يوشك يجيء" بمنزلة "عسى يجي"[3].

ولكنه لم يبيّن فيما إذا كانت بمنزلتها من حيث هي ضرورة أم من حيث هي لهجة أو هما معاً، وقد أشار محقّق الكتاب إلى أنّ حذف "أن" من خبر عسى ضرورة، فإذا ثبت هذا فإنّ نصّ سيبويه كان صريحاً على أنّها لهجة؛ فتكون بذلك ضرورة ولهجة في آن.

وإذا كانت النصوص السابقة لا تعين على تبيّن فلسفة سيبوية في هذا التلاقي بين الشعر واللهجات، فثمّة نصّ صريح يجلّي هذا الترابط، قال: "وقد يجوز في ذا كلّه البدل حتى يكون قياساً متلئبّاً إذا اضطر الشاعر.... وقال القرشي، زيد بن عمرو بن نُفيْل:

سالتاني الطلاقَ أنْ رأتاني قلّ مالي، قد جئتُماني بنكرِ

فهؤلاء ليس من لغتهم سِلت ولا يَسال، وبلغنا أن سِلتَ تَسالُ لغة"[4].

في هذا النص يؤكدّ سيبويه أنّ هذا الإبدال ضرورة، ثمّ ينصّ بعد ذلك على أنّه لغة، ثمّ يوضح الربط بينهما، "فهؤلاء ليست من لغتهم". فاستخدام الشاعر للغة غيره غير المطّردة يعد ضرورة، وكأن سيبويه لا يعّد ما جاء في الشعر على لغة غير مطّرده من أصحاب هذه اللغة- لا يعّد ذلك ضرورة، بل يبقيه خصوصيّه لهجيّة.

---

(١) الكتاب، ٣: ٩٩

(٢) الكتاب، ٣: ١٥٨

(٣) الكتاب، ٣: ١٦٠ – ١٦١

(٤) الكتاب، ٣: ٥٥٤ – ٥٥٥

والمهمّ هاهنا أنه يقرّ بموافقة الضرورة لخصوصيات لهجيّة، وقد تابعه على ذلك غير واحد من القدماء قال الأعلم: " أثبت الياء في حال الجزم ضرورة لأنه إذا اضطرّ ضمها في حال الرفع تشبيها بالصحيح، وهي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضرورة". (١)

الخصوصية اللهجية

يؤكّد التراث النحويّ في جانبيه التطبيقيّ والتنظيريّ - على حدّ سواء - أنّ النحويّين قد اعتمدوا على غير قليل من القبائل العربيّة في تقعيدهم، وقد كان هذا الجمع منطوياً على تمايزات لهجيّة، ومع ذلك فإنّ هذه التمايزات لم تكن تشكل حداً فاصلاً بين هذه اللهجة وتلك، كما يؤكّد هذا التراث النحويّ ذاته، فهذه اللهجات تلتقي التقاء متصلاً مشكّلة الأنساق الثابتة للتقعيد النحويّ، وتفترق افتراقاً يسيراً في خصوصيّات لهجية محدّدة؛ ولذا قال ابن جني: "فإن قلت: زعمت أنّ العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازيّة والتميميّة، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازيّة، وترك ذلك في التميمة إلى غير ذلك، قيل: هذا القدر من الخلاف لقلّته ونزارته، محتقر غير محتفل به، ولا معيج عليه، وإنّما هو شيء من الفروع يسير فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه"(٢).

والتقاء اللهجات أو افتراقها لم يكن أمراً متّجهاً على المستوى الخارجيّ، بحيث تلتقي لهجتان بإطلاق أو تفترقان بإطلاق، إذ لو حدث ذلك لكانت اللهجتان لهجة واحدة، ومن هاهنا فإنّ اللهجة الواحدة تدخل في سلسلة علاقات متشابكة مع اللهجات الأخر في جوانب افتراقها، فقد تلتقي لهجة أسد ولهجة هذيل في خصوصيّة لهجيّة ما، ثمّ تعودان للافتراق في خصوصيّة ثانية، بحيث تشترك إحداهما مع أخرى في هذه الخصوصيّة أو تبقى منفردة بها....وهكذا.

ولكّن الخصوصيات اللهجيّة كانت متّجهة على المستوى الداخلي بحيث يتّم الاتساق اللغويّ بين الخصوصيّة اللهجة وأنساق لغوية متّصلة بها في داخل اللهجة ذاتها.

---

(١) الكتاب، بولاق، ١: ١٥. ومثله ابن جني [انظر: الخصائص، ٢: ١٢]

(٢) الخصائص، ١: ٢٤٣ - ٢٤٤

ومثلما كان سيبويه مدركاً لجوانب افتراق الشعر عن التقعيد الشمولي، فقد كان على وعي بالخصوصيات اللهجية حين تخرج لهجة ما عن النسق الشامل الذي تجتمع عليه اللهجات الأخر؛ لذلك وجدناه يقعّد تقعيداً مخصوصاً لبعض جوانب افتراق اللهجات، فقد استشهد لذلك بثلاثة وسبعين شاهداً شعرياً وثمانية تراكيب قرآنية أمّا العبارات النثرية المسموعة التي جاءت في هذا الجانب، فهي كثيرة كثرة بالغة.

غير أنّ هذا التقعيد كان ينطوي على غير قليل من الغموض في كثير من جوانبه بحيث يصعب أحياناً معرفة فيما إذا كان هذا النسق أو ذاك خصوصيّة لهجيّة أو غير لهجية، وعلى كلٍ فليس من أهداف هذه الدراسة تتبع الأنساق اللهجية واستقصاء جزئياتها والتثبّت من أصحابها، وما يهمنا في هذا المقام هو الأطر العامّة التي تجلّي التقعيد اللهجيّ المخصوص، من حيث هو نمط من أنماط العلاقة بين المسموع والتقعيد عند سيبويه، لهذا فإنّ توضيح هذا الغموض سيكون قصراً على توضيح الأنساق العامّة بمقدار يكفل تحقيق هدف الدراسة؛ لهذا - ايضاً- فإنّ متابعة نسق لهجي ما لم يكن مقصوداً لذاته.

الأنساق اللهجية بين الوضوح والغموض

يبدو أنّ سيبويه لم يكن معنياً بتخصيص أصحاب اللهجات عند الحديث عنها، فقلمّا أشار إلى أصحاب هذه اللهجة أو تلك، وقلّما نصّ على أنّ هذا الوجه لغة لقوم. وعلى الرغم من ذلك فإنّ التقعيد للخصوصيّات اللهجيّة في الكتاب لا يحصى كثرة، وقد لا يخلو منه أي باب من أبوابه، فسيبويه لا يفتأ يستدرك على هذه القاعدة أو تلك قائلا: "ومنهم من يقول" أو "من العرب من يقول" أو "ويقول بعضهم".... فهذه العبارات وما جانسها تطّرد في الكتاب اطراداً واسعاً، وإنْ كانت تتباين أحياناً في التقديم والتأخير أو استبدال لفظة بأخرى.

فهل كان سيبويه يشير بذلك إلى لهجة بعينها، أم كان يقصد عبارة منقولة عن فرد من العرب؟

هذا الغموض ليس مسبّباً عن كون "مَنْ" صالحة للمفرد والجمع حسب، بل لأنّه يجوز في صلتها مراعاة معناها أو لفظها على السواء، فإذا روعي المعني الجمعي فلا لبس، ولكن إذا ظهر اللفظ بصورة الإفراد؛ "من يقول" أو "وبعض العرب يقول". فلا نعرف حقيقة أيعود هذا الضمير على مصدر مفرد أم على مصدر جمعي، وأعيد الضمير على لفظ "من" ؟

وللكشف عن هذا فلا بدّ من معرفة منهج سيبويه وأسلوبه في هذا المقام ولا بدّ من الاستئناس بكتب النحو واللغة بعد ذلك

في كتاب سيبويه عبارتان راضحتان شيئاً من الوضوح، قد ترتد مواطن الغموض هذه إلى واحدة منهما دون الأخرى.

العبارة الأولى يشير فيها إلى مصدر إفرادي فينصّ على أنّه سمع أعرابياً، أو رجلاً من العرب. وأمّا العبارة الثانية فيشير فيها إلى مصدر جمعي؛ ناس من العرب أو قوم من العرب. فالعبارة الأولى لا تدلّ على لهجة أما العبارة الثانية فهي تدلّ دلالة أكيدة على ذلك؛ قال سيبويه في كلامه على "كم": "واعلم أنّ ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام فينصبون بها كأنّها اسم منون"[1] ثمّ عاد ونصّ على أنّ هذا النصب لغة، فقال:"كما اختير في كم إذا قلت كم بها رجلاً مصاباً وأنت تخبر لغة من ينصب بها"[2].

ولكن ينبغي أن يشار – هاهنا- إلى أنّ الفرق بين العبارتين لا يطرد، بحيث تنصرف الأولى إلى مصدر مفرد وتنصرف الثانية إلى مصدر جمعي، فقد يكون المقصود بالقول المفرد مصدراً لهجياً قال سيبويه:"وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وهذه قليلة" فتعليق سيبويه أو الخليل يدلّ على مقصده.

إن عبارة "من العرب" و"بعض العرب" قد تأتي دالّة على قائل مفرد حين يكون النظام الداخلي للتراكيب المنقولة مختصاً بقائل فرد، حين يكون سائلاً أو مسؤولاً

---

(١) الكتاب، ٢: ١٦١

(٢) الكتاب، ٢: ٢٨٠.

أو متحدثاً عن ذاته، فمثل هذه المواطن -وهي محدودة في كتاب سيبويه-(١) قد لا تدلّ على اللهجات، في مقابل هذا فإن ثمه غير قليل من الإشارات التي تؤكدّ أنه قد عنى "بمن العرب" وجهاً لهجياً، من ذلك:

- المواطن التي يراعي فيها معنى "مَنْ" فيعيد الضمير عليها بصيغة الجمع: "من العرب من يقولون" أو "وبعض العرب يقولون"، وينبغي ألاّ نعتقد بوحي من هذا أن سيبويه إذا أعاد الإضمار جمعاً -هاهنا-توخياً المعنى فإنهّ قد أعاده مفرداً للسبب ذاته، ذلك أنّه كثيراً ما يقول: "وقالوا" وهو يريد: "وقال"، أو "وتقول" وهو يعني: "وقال".

- وممّا هو واضح الدلالة على المصدر اللهجيّ، أن ينصّ سيبويه على أنّ "من العرب من يقول" أو أنّ "بعض العرب يقول"، ثمّ ينصّ على أهل هذه اللغة أو يصفها بالرداءة أو القلة؛ من مثل قوله " وأعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك.... وهي قليلة" (٢) وقال "ومن العرب من ينصب بالألف واللام... فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير"(٣). وقال: "ومن العرب من يقول... وهي لغة رديئة"(٤)، وقد يشير إلى أنّ بين العرب اختلافاً في قضية ما ثمّ يأخذ في التفصيل؛ "فمنهم من يقول.... ومنهم من يقول...."(٥). إن حاجة سيبويه إلى وصف هذه اللهجات بالقلة أو الرداءة هي التي دفعته إلى القول إنها لهجة، وهذا يعني أنّه كان يكتفي بالقول: "ومنهم" أو "وبعضهم يقول" ليدلّ به على وجه لهجيّ عندما يكون غير محتاج لوصف هذه اللهجة.

وقد لا يشير إلى شيء من هذا، ولكنّه يربط استدلاله بقوله "ومنهم من يرفع" وحين يطرد ذلك في جميع النصوص المستدل بها على قضيّة واحدة فإنّ "بعضهم" تنصرف إلى مصدر لهجّي، فعلى سبيل المثال يتحدّث سيبويه في نهاية الباب الذي

---

(١) انظر: الكتاب، ١، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٧٤، ٢٩٣، ٣١٩، ٣٨٨ و ٢: ٤٢، ٤١٢

(٢) الكتاب، ٢:٤٠

(٣) الكتاب، ١: ٣٩٩

(٤) الكتاب، ٣:٢٩٩

(٥) انظر: الكتاب، ٣: ٢١١، ٢٤٤، ٢٥٩، ٢٨٨

عقده لإضمار الفعل المستعمل إظهاره- عن جواز الرفع والنصب في المصدر في مثل قولهم "متعرضاً لعنَن لم يعنه" ويستدلّ على ذلك بغير قليل من النصوص المنصوبة، ولكنّه يردف كلّ نصّ منها بقوله "ومنهم من يرفع" [1] فهذا ممّا يدلّ على أنّ ذلك قد يكون لهجة بعينها.

وممّا يؤكد ذلك أيضاً أن سيبويه قد ينصّ في موطن ما على أن "منهم من يقول" أو "بعضهم يقول" ثمّ يعود في موطن آخر وينصّ على أنّ النسق ذاته لهجة من اللهجات؛ قال "ومثل ذلك قول بعض العرب" كلُّ شاة وسخلتِها" [2] وهذا الوجه قاله بعض العرب[3]، وهو لغة في موطن ثالث [4].

ومظهر آخر من المظاهر التي قد تؤكدّ المصدر اللهجي نجده في متابعة سيبيويه لهذا النسق أو ذاك يتمظهر ذلك في قوله "ومن قال: "كذا" قال...على ما سيأتي بيانه.

هذه المظاهر التي تدلّ بوضوح على أنّ المقصود بقول سيبويه "من العرب" أو "بعض العرب" لهجة بذاتها لا تُغني عن متابعة كلّ موطن من مثل هذه المواطن في كتب اللغة، ولكن ينبغي أن نشير -أيضاً- إلى أنّ ثمّة غموضاً آخر يتجاوز هذا الذي أشرنا إليه. وذلك حين نجده يتحدث عن نسق ما حديثاً عاماً ثمّ يعود وينصّ في موطن آخر على أنّه لهجة أو لبعضهم ، فمن ذلك: يتحدّث سيبويه في غير موطن عن حذف "رب" وإبقاء عملها حديثاً عاماً دون الإشارة إلى أن ذلك لهجة[5] ولكنه ينص عرضاً في موطن بعيد عن هذه المواطن ودون استشهاد على أنّ ذلك لبعضهم[6].

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٢٧٣ – ٢٨١ و ١: ٤٠٢.

(٢) الكتاب، ٢: ٥٥

(٣) الكتاب، ٢: ٨٨

(٤) الكتاب، ٢: ١٨٧

(٥) انظر: الكتاب، ٢: ١٦٣ و ٣: ١٠٢، ١٠٤، ١٢٨

(٦) الكتاب، ٣: ٩

ومثل ذلك حديثه عن "هذا جحر ضب خرب"[1] ثم ينصّ في موطن بعيد على أنّ ذلك لبعض العرب [2]، بل قد ينص نصاً صريحاً على أنّ شيئاً ممّا عمّمه في موطن ما لهجة، فقد ذكر "حيثُ" في بداية الجزء الأول فقال "وقالوا حيثَ"[3] ولكنه عاد وقال: "كما فتح بعضهم حيثَ" [4] ثمّ عاد وجعلها لغة في موضعين فقال "كما جعلوا حيثَ في بعض اللغات كأين"[5] ثم قال "حيث فيها اللغتان الضم والفتح"[6]. وهذه لغة لبني أسد عند ابن منظور"[7].

هذا الغموض يقود إلى الاعتقاد بأن قسماً كبيراً من وصف سيبويه؛ "وقالوا"، وقسماً آخر مما جاء من الوجوه الجائزة، أو التي أقلّ جوازاً ربّما كانت تعني وجهاً لهجياً؛ فأسلوبه يحمل في طياته ما يدلّ على أنّ بعض هذه المواطن الغامضة كان يدلّ على لهجات بعينها، يؤكد هذا أيضاً أنّ قسماً ممّا ذكره من باب: "من العرب" قد نص نحويون آخرون على أنّ ذلك لهجة بعينها، وللتمثيل:

١. قال سيبويه: "وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلاً وبعداً فيقول: أبدأ بهذا قبلاً"[8] وبعض العرب ههنا هم بنو أسد عند الفراء"[9]

٢. وعند سيبويه "من العرب من يقول هذه سنين كما ترى"[10] ، وعند الفراء "هي كثيرة في أسد وتميم وعامر"[11] .

---

(١) الكتاب، ١: ٦٧

(٢) الكتاب، ١: ٤٣٦

(٣) الكتاب، ١:١٥

(٤) الكتاب، ٢: ٢٩٢

(٥) الكتاب، ٣: ٢٩٩

(٦) الكتاب، ٣: ٣٣١

(٧) لسان العرب: حيث.

(٨) الكتاب، ٢: ١٩٩

(٩) معاني القرآن، ٢: ٢٨١

(١٠) الكتاب، ٣: ٢١٧، ٢٣٢

(١١) معاني القرآن، ٢: ٩٢

٣. يقول سيبويه: " ومن العرب من يقول: عسى وعسيا وعسوا"[1] وهذه لغة تميم عند ابن عقيل[2]

٤. وقد أشير في ثنايا هذا الباب إلى قضايا أخرى لم يسم سيبويه أصحابها وسماهم غيره.

لم يكن القصد من هذه الأمثلة التثبت من أصحاب هذا النسق أو ذاك، بل أردت أن أؤكدّ أنّ قسماً كبيراً من هذه المواطن يرتدّ إلى لهجات محدّدة، يعزّز هذا الاعتقاد أن دراسة اقتصرت على دراسة اللهجات في قسم اللغة في كتاب سيبويه أثبتت أنّ قسماً كبيراً من مثل هذه التعبيرات كانت تدل على لهجات مخصوصة"[3]، فضلاً عمّا اتضح سابقاً من انصراف معنى القليل إلى قلة من يتحدث بالظاهرة اللغوية.

وإذا صدق هذا التأويل لعبارة سيبويه بحيث تنصرف جلّ إشاراته من هذا القبيل إلى مصدر لهجيّ، فإنّ صنيعه هذا لم يكن عبثاً ولا بد من تفسيره .

ويبدو أنّ ثمّة تفسيرين يكمل أحدهما الآخر: أمّا الأوّل فهو نقص المعرفة التوثيقية بهذه اللهجات وقد رأينا شيئاً من هذا في موقف عيسى في حواره مع أبي عمرو، ولكن إذا كانت المعرفة التوثيقية تحول دون عزو هذه اللهجة أو تلك إلى أصحابها بأعيانهم، فكان من الممكن أنّ ينص على أنّها "لغة بعضهم" كما فعل في غير موضع؟ ولهذا فإنّ هذا التفسير قد يصدق أحياناً ولكنّه لا يطّرد؛ وآية ذلك أنّه قد ينص في موطن ما على أنّ هذا النسق لبعضهم ثمّ يعود ويسمي اللهجة في موطن آخر، يقول سيبويه: "واعلم أنّ ناساً من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة... يقولون: هلمّ وهلمّي وهلمّا وهلمّوا"[4]، ثم عاد ونصّ على أنّها لتميم في موطنين آخرين.[5]

---

(١) الكتاب، ٣: ١٨٥

(٢) شرح ابن عقيل، ١: ٣٤٣

(٣) انظر: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، صالحة رشيد غنيم: ٨-٩.

(٤) الكتاب، ١: ٢٥٢

(٥) الكتاب، ٣: ٣٣٢، ٥٢٩

لهذا فإنّ التفسير الثاني قد يكون أكثر طراداً، وذلك أنّ سيبويه كان يقصد هذا التعميم، ولربما هدف بذلك إلى تمييع هذه اللهجات وإذابتها في جسم اللغة العربية[1]. ولا يخطر بالبال في هذا المقام أن يقال: إنّ ذلك كان خشية الحكم على لهجة بعينها؛ لا يقال ذلك، لأنّ مواطن الحكم غير المرضيّ بالقبح والرداءة محددة أوّلاً، ثمّ إنّ جلّ هذه المواطن كانت مرتبطة بالنص على أصحابها وتسميتهم.

هذه التفسيرات تلقي الضوء على شيء من التداخل بين سيبويه والنحويين من بعده، فإذا كان سيبويه قد قصد تعميم هذه اللهجات بحيث تظهر أحياناً وكأنّها مقولة فرد بعينه جاءت خارجة على النسق الثابت، فإنّ هذا يدفعنا إلى التساؤل عن مصادر النحويين اللاحقين في عدّ هذا النسق أو ذاك ممّا عمّم سيبويه، لهجة بذاتها، فإذا كان نصّهم بأنّ ذلك لهجة لبني فلان مسوّغاً بأنّ معرفتهم التوثيقية أعانتهم على ذلك، فإنّ نصّهم على أنّ هذا التركيب لهجة غير مخصّصة قد تسوّغه المعرفة التوثيقية حيناً، ولا تسوّغه حيناً آخر، وربّما كان ذلك بوحي من قول سيبويه "بعضهم" أو "ومنهم"، وقد رأينا أن هذه العبارة لا تنصرف دائماً إلى مصدر لهجيّ، هذا يفسر لنا اختلاف النحويين بعد سيبويه فيما إذا كان هذا النسق أو ذاك لهجة أو غير لهجة.

مظاهر التقعيد للخصوصيات اللهجية عند سيبويه

تطّرد الأنساق اللهجيّة التي تأتي مخالفة للتقعيد الشمولي اطراداً واسعاً في الكتاب، وثمة مظاهر عامّة تجمع هذا الاطراد وتوضّحه، وهي تؤكد أهمّية السماع من حيث هو خصوصية لهجية يقنّن لها تقنيناً مخصوصاً.

ولعلّ المظهر الأوّل من هذه المظاهر يتراءى في حرص سيبويه الدائم على تأكيد عموميّة التقعيد وشموليّته، وعدم اختلاف العرب فيه، فهذا التقعيد مطرد في جميع لغات العرب، وتقعيد آخر قول العامة، أو قول العرب كلهم، وثالث ليس بين أحد فيه اختلاف[2] وتزداد هذه التأكيدات في قسم اللغة، كردّة فعل على ازدياد الاختلافات اللهجيّة في النواحي الصوتيّة والتصريفيّة.

---

(١) انظر: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، نهاد الموسى: مجلة حضارة الاسلام، ١٩٧٤ "٣-١٥": ٧٩.

(٢) انظر: الكتاب ١: ٢١٦، ٢١٧، ٢٨٧ و ٢: ١٩، ٢٢، ٥١، ١٦٠، ١٨٨، ١٨٣، ١٨٥، ٢١٣ و ٣: ٢١، ١٥٧، ١٥٨.

هذه العبارات تنطوي في داخلها على معنى ضمنيّ كان يعتمل في فكر سيبويه عند التقعيد، إذ إنّ إدراكه لواقع التمايزات اللهجية هو الذي دفعه إلى مثل هذا التأكيد؛ لذلك لم يكن عبثاً أنّ ترتبط هذه العبارات بأبواب جاءت مسبوقة باختلافات لهجية واسعة.

وأمّا المظهر الثاني فيتمثّل في عقد سيبويه أبواباً مخصوصة للتعقيد اللهجي،[1] وثمة أبواب أخرى يغلب عليها مثل هذا التقعيد [2]، إذ يولي هذا التقعيد أهمّية لا تقلّ عن أهمّية التقعيد الشمولي، من حيث التعليل والتأويل وبيان عناصر التراكيب ومعانيها.

ولعلّ أهمّ مظهر من هذه المظاهر يتمثّل في اتصال التقعيد اللهجيّ عند سيبويه فلم يكن هذا التقعيد عرضاً بحيث ينصّ على خروج هذه اللهجة أو تلك في استخدام نسق ما، وإنّما كان تقعيداً متّصلاً تتجاذبه الأنساق اللغوية، بحيث يُبقي على انساق الظواهر اللهجيّة؛ بمعنى أن تلتزم ظاهرة لهجّية ما في مناحي القول المتصلة بها دون تخليط.

من هذا المنطلق كان سيبويه يتتبّع المستلزمات التقعيدية للأنساق اللهجّية كما لو كانت وحدة مستقلة، وههنا لازمة يكثر سيبويه من استخدامها في ربط المظاهر اللهجّية والتقعيد لها، تتمثل في قوله " ومن قال:... قال ..."، أو "ومن قال:... ينبغي له أن يقول... "، أو " ومن قال... فقياسه أن يقول...".

فهذه العبارات وما كان في معناها تنتشر في الكتاب انتشاراً واسعاً، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقول سيبويه "ومن العرب" "وبعضهم"... كما أشير سابقاً.

ومما لا شك فيه أنّ مقول القول الواقع في صلة "مَن" الأولى؛ "من قال:..." مسموع من العرب في الأغلب الأعمّ، ولكن يبدو أنّ الأمر ليس كذلك في مقول قول الجواب: " .... قال:...." أو "... عليه أن يقول:...." ليس لأنّ سيبويه قد يقول "ينبغي" أو "عليه أن يقول"، فمثل هذه العبارات قد تشير بوضوح إلى أنّ ذلك قد لا يكون

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٥٧، ٣٧٣، ٣٨٤ و ٢: ٢٤٥، ٣١٩، ٤١٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٣٩٦ و ٣: ٢٠٠، ٢١١، ٢٥٩، ٢٧٠.

مسموعاً، ولكن لأنّ هذه الصلة ترتبط في كثير من الأحيان بقرائن تدلّ على ذلك، ولكن ينبغي أن نشير إلى أنّ أسلوب سيبويه فيه ما يدلّ على أنّ ذلك قد يكون مسموعاً قال "ومن قال مررت برجل أسدٍ أبوه قال: مررت برجل مائة إبله، وزعم يونس أنّه لم يسمعه من ثقة ولكنّهم يقولون: هو نارٌ حُمرةً" (١).

فزعم يونس أنّها لم تسمع في هذا المقام قد يشير إلى أنّها ربّما كانت مسموعة في المواطن المماثلة، وإلاّ فما حاجته إلى هذا الاستدراك؟

فهذه الإشارات، تؤكّد أنّ سيبويه كان يقنّن لهذه اللهجات التي تأتي مخالفة للأصول، ونكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض المواضع التي تدلُّ على متابعة حثيثة لأنماط لهجية مخصوصة، يقول سيبويه: "وقد قال قوم من العرب ترضى عربيّتهم: هذا الضاربُ الرجلَ" (٢)،وهذه اللهجة هي غير الأصل؛ لأنّه وصف التركيب المتسق: "الضاربُ الرجل" بأنّه وجه الكلام في الموطن ذاته، ثم عاد وأكّد عدم جواز هذه اللهجة بقوله:"واعلم أنّه ليس في العربيّة مضافٌ يدخل عليه الألف واللام غيرُ المضاف إلى المعرفة في هذا الباب وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجه" (٣).

وعلى الرغم من ذلك فإنّ سيبويه يتابع هذا النسق اللهجيّ ويقعّد له في غير موطن يقول "ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قال: هو الضاربُ الرجلِ و عبدِالله"(٤)، وقال:"ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ لم يقل: عجبتُ له من الضربِ الرجلِ " (٥)،وقال: "وقد يجوز في هذا أن تقول: هو الحسن الوجه، على قوله: هو الضارب الرجلِ"(٦).

وبهذه الصورة يتابع سيبويه غير قليل من الأنساق اللهجية ويقعّد لها ويتفاوت مقدار متابعته بمقدار علاقة الأنساق اللهجية بالتقعيد الشمولي، إذ قد

---

(١) الكتاب، ٢: ٢٩.

(٢) الكتاب، ١: ١٨٢.

(٣) الكتاب، ١: ٢٠٠ – ٢٠١.

(٤) الكتاب، ١: ١٨٢.

(٥) الكتاب، ١: ١٩٣.

(٦) الكتاب، ١: ٢٠١.

يتابع هذه اللهجة مرة واحدة وهذا كثير جداً، وقد يتابعها مرات عدّة بحسب اتصالها بالتقعيد.

ولكن تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّه قد لا تنصرف هذه العبارات إلى مصدر لهجيّ، إذ قد يقصد سيبويه بها متابعة وجه جائز في العربيّة ومثال هذا:

يذكر سيبويه أنّ الاسم المشغول عنه، الأصل فيه الرفع ولكن نصبه جائز [1] وليس في كتابه ما يدل على أنّ النصب لهجة أو لبعضهم، غير أنّه يتابع هذا الوجه في غير موطن، يقول: "فإن قلت: لقيتُ زيداً وأمّا عمرو فقد مررت به.... فالرفع، إلا في قول من قال زيداً رأيته .... ولو قلت: إن زيداً فيها أو إن فيها زيداً وعمروٌ أدخلته أو دخلت به رفعته إلاّ في قول من قال: زيداً أدخلته" [2]، ويقول: "ومن قال: زيداً ضربته قال أزيداً أخاه تضربه" [3]، وقال " ومن قال عبدَالله ضربته، نصب فقال عبدَالله أظنه ذاهباً" [4]، ويقول: "فإن قلت: إن تأتني زيد يقل ذاك، جاز على قول من قال: زيداً ضربته" [5] فهذه العبارات – فيما يبدو – لم تنصرف ههنا إلى مصدر لهجيّ مخصوص، بل جاءت لمتابعة وجه جائز. أم هل كان هذا الوجه لهجة عند سيبويه حين قال : "فالنصب عربي كثير" [6]، بصرف معنى كثير وأكثر إلى أسباب لهجية كما كان القليل منصرفاً إلى هذا المعنى؟

مستويات التقعيد اللهجيّ عند سيبويه

يمثّل التقعيد اللهجي عند سيبويه تطبيقاً أميناً لفحوى مقولتي أستاذيه؛ أبي عمرو وعيسى، الذي أشير إليه في بداية هذا الفصل، كما أنّ تنظير ابن جني الذي كان يمتزج بالتطبيق – أحياناً – كان تأصيلاً بارعاً لتطبيق سيبويه في هذا السياق .... هكذا كان الفكر النحويّ متصلاً اتصالاً وثيقاً ومتكاملاً في آن في مراحله الأولى.

(١) الكتاب، ١: ٨١ – ٨٢.

(٢) الكتاب، ١: ٩٥.

(٣) الكتاب، ١: ١٠٥.

(٤) الكتاب، ١: ١١٩ وانظر: منه ١: ٩٢، ١٤٨.

(٥) الكتاب، ٢: ١١٤.

(٦) الكتاب، ١: ٨٢، ١٤٨.

من هنا فإنّ حديثنا عن مستويات التقعيد اللهجيّ عند سيبويه يكاد يكون تكراراً لتأصيل ابن جني، غير أنّ تجاهل غير قليل من المحدثين لتطبيق سيبويه وتأصيل ابن جني معاً، يوجب أن نلقي ضوءاً على تكامل الجهد النحويّ المبني على إدراك فذّ لواقع اللغة العربيّة إذ ذاك، هذا الإدراك كان يتمظهر في ربط محكم بين جوانب التقاء اللهجات العربيّة، وفصل حذر لأنساق لهجيّة مخصوصة تأتي مصطدمة مع جوانب الالتقاء العامة.

من هذا المنطلق كان من المنتظر أن يتجلّى التقعيد اللهجي المخصوص في كتاب سيبويه - وكتب النحو عامة - في جانب الافتراق، وليس في جانب الالتقاء، وبمعنى آخر فإنّ جل المواطن التي قعّد فيها سيبويه لأنساق لهجيّة هي مواطن خروج على التقعيد الشموليّ، وحديث سيبويه عن أنساق لهجية متقاربة في الجواز يبدو مسوّغاً من هذا الجانب، فمنهجه كان يوجب عليه أن يكتفي في هذه المواطن بالإشارة إلى جواز الوجهين، ولكنّ منطق اللغة المتمثّل في الأصل والفرع، ووجوب الاتساق اللغويّ هو الذي دعاه إلى النصّ على أنّ هذين الوجهين جائزان، وأنّهما لهجتان، لكي يكشف عن الروابط بين كلّ وجه وما يتّصل به في كلّ لهجة على حدة.

وبوحي من هذا فإنّ قسماً من مستويات التقعيد الشموليّ ثنائيّة الجواز أو التي يجيء فيها أحد الوجهين أكثر جوازاً، لربما كان يُمثّل لهجتين متقاربتين في الجواز، وإن لم يشر سيبويه إلى ذلك، وقد أشير إلى شيء من هذا قد يسوّغ - ولا يعمّم - هذا الظن.

والتقعيد اللهجيّ عند سيبويه يماثل التقعيد الشموليّ والتقعيد الشعريّ في مستوياته ودرجة مقبوليّته الداخليّة، وإذا كنّا قد أشرنا إلى تداخل التقعيد الشعري مع اللهجات أحياناً، فينبغي أن نشير في هذا المقام إلى أنّ التقعيد للخصوصيّات اللهجيّة يتداخل تداخلاً واسعاً مع التقعيد الشموليّ، فغموض التنظير للأنساق اللهجيّة عند سيبويه يبنى عليه غموض في الحديث عن مستوياتها، وهذا يؤدّي إلى تداخلات واسعة.

غير أنّ الكشف عن الأطر الرئيسة التي ترتدّ إليها هذه المستويات قد يلقي الضوء على مستويات اللهجات التي لم تنكشف بعد.

المستوى الأول: الجواز والقياس العام.

حيث تدخل الخصوصيّات اللهجيّة في هذا المقام في صميم التقعيد الشموليّ، وتصبح جزءاً منه، تجوز متابعتها والأخذ بها دون تحفظ، وهذا يختلف عن قابليّة التقعيد اللهجيّ للقياس الخاصّ، إذ لا يجوز ثمّة متابعة الأنساق اللهجيّة إلاّ ضمن إطارها الضيق.

وقد أشير سابقاً إلى أنّ جلّ التقعيد اللهجيّ كان في مواطن افتراق اللهجات الخارج على شموليّة التقعيد، لهذا فقد جاء التقعيد للهجات جائزة في العربيّة في مواطن محدودة وهي كما يلي:

١- باب تحدّث فيه سيبويه عن إعمال "ما" عمل ليس عند الحجازيّين وإهمالها عند التميميين، وهما وجهان جائزان، وإن كانت التميميّة هي القياس؛ لأنّها تساوق منطق اللغة في إهمال ما لم يختصّ من الحروف؛ ولأنّ الحجازيّة ترتدّ إلى التميميّة فيقولون: "ما زيدٌ إلاّ منطلق" [١]، و "كما أن "ما" كليس في لغة أهل الحجاز مادامت في معناها، فإذا تغيّرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس وجاءت اللغتان فيها كلغة تميم"[٢]. ولغة تميم هي "أقيس الوجهين"[٣]

٢- باب تحدّث فيه عن الاستثناء المنقطع، فالحجازيّون ينصبون والتميميّون يرفعون فيقولون " لا أحدَ فيها إلاّ حمارٌ" والوجه الحجازيّ هو المختار ههنا، قال: "هذا باب يختارُ فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول" [٤].

٣- باب تحدّث فيه عن اختلاف العرب في الاسم المعروفّ الغالب إذا استفهمت عنه، والعرب هم أهل الحجاز وتميم حسب في هذا الباب، فالحجازيّون يحكونه كما يكون في الاستفهام، إن رفعاً فرفع وإن نصباً فنصب، فيقولون من زيداً؟ إذا سألوا من قال: رأيت زيداً، ويقولون: من زيدٌ؟ لمن قال جاء زيدٌ. ويقولون: من

---

(١) الكتاب، ١: ٥٩.

(٢) الكتاب، ١: ١٢٢.

(٣) الكتاب، ٢: ٣١٦.

(٤) الكتاب، ٢: ٣١٩.

زيد؟ لمن قال مررت بزيد، "وأمّا بنو تميم فيرفعون على كلّ حال وهو أقيس القولين" [1]، وهو أقيس لأنّ الحجازيّين يرتدون إلى التميميّين إذا لم يكن الاسم علماً؛ " ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ... وإذا قال: رأيت أخا خالد لم يجز من أخا خالد"[2]، وسبب آخر، أنّ الوجه الحجازيّ جاء قصراً على الاستفهام بمن "وإنما جازت الحكاية في من لأنّهم لمن أكثر استعمالاً وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره. وإن أدخلت الواو والفاء في من فقلت: فمن أو ومن لم يكن فيما بعده إلا الرفع"[3].

٤- باب تحدّث فيه سيبويه عن الاسم المعدول عن أصله من مثل أسماء الأفعال: نزالِ ومناعِ والأسماء المعدولة " لكاعِ" و "خباثِ" ... ثم قال: "واعلم أنّ جميع ما ذكرنا إذا سمّيت به امرأة فإنّ بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف: وهو القياس لأنّ هذا لم يكن اسماً علماً فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعال محدوداً [معدولاً] عنه وذلك الفعل أفعل " [4] "وأمّا أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه" [5].

هذه المواطن تدخل في صميم اللغة؛ ولذا فإنّ سيبويه رجّح وجهاً على آخر ولكنّه لم يرجّح أيّ وجه في موطن آخر؛ لأنّ اختلاف هاتين اللهجتين، كان في إطار ضيق لا يدخل في التقعيد الشموليّ، حيث تحدّث عن الحال في "باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف"؛ فالحجازيّون يقولون مررت بهم ثلاثتهم ... وكذلك إلى العشرة، وجاءوا ثلاثتهم،وأمّا بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول" [6].

---

(١) الكتاب، ٢: ٤١٣.

(٢) الكتاب، ٢: ٤١٣.

(٣) الكتاب، ٢: ٤١٤.

(٤) الكتاب، ٣: ٢٧٧.

(٥) الكتاب، ٣: ٢٧٨.

(٦) الكتاب، ١: ٣٧٤.

وما يدعو للتأمّل في هذا المقام أنّ هاتين اللهجتين الجائزتين هما التميميّة والحجازيّة في المواطن جميعها دون ذكر للهجات الأخر ، بل إنّ سيبويه لم ينصّ على أيّ تفرد لهجي جائز قوّة جوازهما في العربيّة لأيّ لهجة غيرهما في قسم النحو.

فلمَ الحجازية والتميمية؟ وما هو منهج اللهجات الأخر في هذه المواطن؟ ولمَ ينصّ أصلاً على الخصوصيّات اللهجيّة إذا كانت هذه اللهجات جائزة؟

الحقّ أنّ تأمّل صنيع سيبويه في هذه المواطن - على قلّتها - قد يلقي الضوء على غير قليل من مجريات التقعيد اللهجيّ واتجاهاته، ليس عند سيبويه حسب، بل عند جلّ النحويّين العرب كذلك، فثمة ترابط وثيق بين صنيع سيبويه هذا وتنظر ابن جني حين قال بعد حديث عن "ما" عند الحجازيّين والتميميّين: "وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنّها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكنّ غاية مالك في ذلك أن تتخيّرإحداهما فتقويها على أختها ... هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين" (١).

لهذا فإنّ الحجازيّة والتميميّة في هذه المواطن كانتا متساويتين أو كالمتساويتين عند سيبويه، وتساويهما لم يكن متحقّقاً داخليّاً بوضع التميميّة مقابل الحجازيّة حسب، بل كان متحقّقاً خارجياً باعتماد على منهج اللهجات الأخر؛ ولهذا فإنّ اللهجات الأخر في هذه القضايا لم يكن لأيّ منها وجه ثالث، وإنّما كانت منقسمة بالتساوي أو قريباً منه، بحيث يأخذ بعضها جانب التميميّة وبعضها جانب الحجازيّة، ولو كان ثمّة وجه ثالث لنصّ عليه سيبويه، فالحجازيّة تعني الحجازيّة والقبائل التي نهجت نهجها، والتميميّة تعني التميميّة والقبائل التي نهجت نهجها، يؤيّد هذا كلّه :

- حين تحدّث سيبويه عن ما الحجازية لم يشر إلى أيّ قبيلة أخرى ولكنّ ابن هشام يقول "فإن دخلت - يقصد ما - على الجملة الاسميّة أعملها الحجازيّون والتهاميّون والنجديّون" (٢). هذا يعني أنّ القبائل الأخر كانت تأخذ مصاف التميميّة.

(١) الخصائص، ٢: ١٠.

(٢) مغني اللبيب: ٣٩٩، وتميم أم القبائل النجدية، وأحسب أنه قصد بعض النجديين.

- في كتاب سيبويه قد ترد أحياناً الحجازيّة أقلّ جوازاً دون الإشارة إلى التميميّة وأحياناً أخرى قد ترد التميميّة أقلّ جوازاً دون الإشارة إلى الحجازيّة [1]، هذا يوجب أن تكون القبائل العربيّة كلّها قد اجتمعت مع التميميّة مشكّلة بذلك النسق الثابت للعربيّة وتأتي الحجازيّة متفردة، في الضرب الأول، وأن تكون القبائل الأخر قد أخذت مصاف الحجازيّة مشكّلة النسق الثابت للعربيّة وتأتي التميمية متفردة، في الضرب الثاني، هذا إذا لم يحدث انقسام داخلي في اللهجة الواحدة بحيث يلتقي بعضها مع اللهجة الأخرى.

- إذا صحّ هذا فإنّه يكشف عن مسالك التقعيد النحويّ وطرائق النحويّين في الربط بين الإختلافات اللهجيّة على النحو التالي:

- إنّ التصريح بالحجازيّة والتميميّة في هذه المواطن، وبهذه الصورة في التقارب بينهما، يدفعنا إلى القول: إنّ الاختلافات بين هاتين الكتلتين على اتساعهما كانت اختلافات يسيرة[2] لا تتجاوز ما جاء به النحويّون، وسعة انتشارهما تحول دون تجاهل النحويّين لأيّ منهما، فإذا أغفل النحويّون بعض الخصوصيات اللهجيّة، فما أقلّ ما يمكن أن يكون لأيّ من هاتين القبيلتين عند احتفاظ كلّ منهما بوحدتها، وإلاّ فإنّ إغفال خصوصيّة لهجية لبعض التميميّين أو لبعض الحجازيّين أمر لا سبيل إلى إنكاره.

- إنّ المواطن التي كان يشير فيها سيبويه إلى خروج أيّ لهجة غير الحجازيّة والتميميّة عن النسق اللغويّ العام، تعني ضمناً أنّ الحجازيّة والتميميّة متفقتان تماماً في النسق العامّ للغة، ولكن لا تعني الاتفاق المطلق بينهما، إذ إن كلّ واحدة منهما تضم قبائل شتى، وقد يشذ بعضها ولكن يبقى الاتفاق هو الغالب.

إنّ مدار تعميم التقعيد الشموليّ عند سيبويه -والنحويّين من بعده- كان يبنى على واحدة من تجمعات ثلاثة:

---

(١) انظر: الكتاب ١: ٢٢٤، ٣٢٩ و ٣، ٢٧٧، ٢٩١.

(٢) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٩٥، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه، ٣٩٢.

- إمّا على اتفاق التميميّة والحجازيّة بصرف النظر عن مواقف اللهجات الأخر، وربّما لم يحدث أن تجتمع اللهجات الأخر كلّها على نسق مخالف للتميميّة والحجازيّة معاً، وهذا يوجب أن يكون بعض هذه القبائل قد وافق اللهجتين التميميّة والحجازيّة.

- وإمّا على اتفاق معظم اللهجات العربية مع إحداهما حين تفترقان.

- وإمّا أن يكون التقعيد ثنائياً، وحينئذٍ فإنّ القبائل العربيّة تكون قد انقسمت بالتساوي بينهما، فإذا لم يتمّ التساوي أو شبه التساوي عاد الأمر إلى التجمع الثاني، واختلّ مقدار الجواز، فتصبح إحداهما في صميم العربية والأخرى لهجة، وتقل مرتبة ايّ منهما إذا ما حدث افتراق داخلي بحيث تخرج بعض قبائلها عليها، وهذا يلقي الضوء على الأنساق الحجازية التي لم تدخل في العربية كتسهيل الهمز- مثلاً - وإن كان في القراءات، والأنساق التميميّة التي لم تدخل في العربية ككسر حرف المضارعة مثلاً مقابلاً.

وإذا كان الأمر كذلك فإنّ اطراح سيبويه لقول التميميّين: "ليس الطيّبُ إلا المسكُ" يبدو مسوّغاً، بالرغم مما ورد عن إجازة أبي عمرو وعيسى له، إذ إنّ الوجه الحجازي كان هو الوجه الغالب، وآية ذلك أنّ عيسى كان يجهل الوجه التميميّ تماماً، يؤكّد هذا قول بعضهم: "وهذه اللغة ليست هي المشهورة" [1] وهذا يعني أنها لم تكن في عامّة تميم، فضلاً عن ذلك فإن منطق اللغة كان بجانب الوجه الحجازي.

فتساوي اللهجات وتراسلها - إذن - لم يكن أمراً شكلياً بحيث يقال: إنّ لهجة بني فلان تساوي لهجة بني فلان، ولو كان الأمر كذلك لكان ابن جني أقدر الناس على تحديد اللهجات المتساوية، ولكنّ التساوي كان ألطف وأدق من مطلق التشاكل العددي بين قبيلة وأخرى، حيث لم يكن يعني تغليب لهجة في ذاتها، وإنّما كان يعتمد على سعة التجاذب بين اللهجات العربيّة على إختلافها من جانب، وعلى الاتساق اللغوي ومنطق اللغة حين يتمّ التساوي بين اللهجات من جانب آخر ؛ لهذا فقد رجّح سيبويه التميمية في رفع العلم المستفهم عنه لاتساقها الداخليّ وانتظامها

(١) تذكرة النحاة: ١٦٩.

كما رجّح الوجه الحجازيّ في نصب المستثنى المنبتّ من جنس المستثنى منه للعلّة ذاتها.

وهذا هو السبب في ترجيح الوجه التميميّ في إهمال "ما"؛ فضلاً عن اطرادها، ولكن ما الذي يدلّ على هذا الاطراد إذا كان سيبويه نفسه قد استدلّ للحجازيه: ولم يستدلّ لها؟

قد يتراءى لبعض الباحثين في هذا المقام أنّ ترجيح سيبويه للوجه التميميّ كان معتمداً على المنطق، مستندين إلى مجيء "ما" الحجازية في القرآن وخلوّه من ما التميميه [1].

وهذا كلّه يحتاج إلى بيان:

أ- إنّ استدلال سيبويه لإعمال "ما" دون إهمالها، يساوق منهجه في الاستدلال لما هو أقلّ اطراداً.

ب- إنّ مجيء نسق ما في التراكيب القرآنية لا يعني أنّ هذا النسق هو الأكثر اطراداً، وإلاّ أصبح الأمر تقدسياً شكلياً لا يفيد اللغة.

جـ- إنّ عدم استدلال سيبويه لما التميميّة يدلّ على ثبوتها المطلق لديه؛ ولذا لم يكن بحاجة إلى الاستدلال، فإذا غاب عنّا المسموع الذي يؤكّد ذلك ، فإنّه لم يكن بغائب عن سيبويه، وهذا مؤكّد في غير موطن، وهو ههنا أشدّ تأكيداً؛ إذ لم تأت ما الحجازيّة إلاّ في آيتين في الذكر الحكيم؛ الأولى قوله تعالى: "ماهذا بشراً" [2] والثانية قوله تعالى: "ماهنّ أمهاتهم" [3]. ولكن هذه الأخيرة قرئت رفعاً على لغة التميميّين، فقد قرأ" عاصم في رواية المفضل" ماهنّ أمهاتُهم" "رفعاً"[4]، وفضلاً عن قراءة عاصم فإنّ التميميّة كانت هي المطردة عند العرب،

---

(١) انظر: المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: ٢٣- ٢٤، ٤١، ٤٤ و الكتاب بين المعيارية والوصفية: ٨٧المتن والحاشية.

(٢) يوسف: آية"٣١".

(٣) المجادلة: آية "٢".

(٤) السبعة في القراءات: ٦٢٨.

فقد زعم الأصمعيّ: أنّ ما الحجازية لم تسمع في أشعار العرب، بمعنى أنّ التميميّة هي التي اطردت في أشعارهم [1]، ويؤكّد مقولة الأصمعي هذه:

أ- قال أبو حيان معقباً عليها: "فتصفّحت ذلك فالفيته كما ذكر ماخلا ثلاثة أبيات منها بيتان فيهما خلاف أحدهما قول الفرزدق:

إذ هُمْ قريشٌ وإذ ما مِثْلَهم بشرُ

والآخر:

رؤبة والعجـــاج أورثاني   نجـرين مامِثْلَهما نجـــران

كذا روي بنصب مثلهما، وهو مثل قول الفرزدق.

والثالث قوله:

وأنا النذيرُ بحرّةٍ مُسْوَدّةٍ   يصل الأعمُ إليـــكم أقـــوادَها

أبناؤها متكنفـــون أباهم   حنقو الصدور وما هم أولادَها" [2]

وعثور أبي حيان على هذا الشاهد لا يطعن في صحة مقولة "الاصمعي"؛ لأنّ الأصمعي أراد الإشارة إلى اطراد التميميّة، وعدم سماع الحجازية.

ومجيء شاهد لا يبطل زعمه. على أنّ شاهد الفرزدق يُروى رفعاً "مامثْلُهم بشرُ" [3]

ب- وساق الفراء[4] ثلاثة شواهد لإهمال "ما" هي:

١- لشتان ما أنوي وينوي بنو أبي   جميعاً فما هذان مســـــتويان

٢- ويزعـــم حسلٌ أنّه فرعُ قـــومهِ   وما أنت فرعٌ ياحُسيل ولا أصلُ

٣- أما نحنُ راءو دارهـــا بعد هذه   يدَ الدهر إلاّ أن يمرّ بها ســـفر

---

(١) شرح المفصل، ١: ١٠٨، وتذكرة النحاة: ٤٦٥، والأشباه والنظائر، ٣: ١٢٢.

(٢) تذكرة النحاة: ٤٦٦، وقد نقل السيوطي هذه المقولة منسوبة لبعض النحويين في الأشباه والنظائر، ٣: ١٢٢.

(٣) انظر: المقتضب، ٤: ١٢٢ وشرح ابن عقيل ١: ٣٠٤، الحاشية.

(٤) معاني القرآن، ٢: ٤٢ - ٤٣.

جـ- وفي ديوان عمر بن أبي ربيعة الحجازي.

ما روضةٌ جاد الربيـعُ لهـــا　　　موليـــةٌ ما حولها جـــدبُ[1]

فالخلط بين اللهجات العربية في التقعيد النحوي كان - فيما أحسب - ضرورة لازمة. ما كان للنحويّين أن يجتنبوها غير أنّ دراسة هذا الخليط كانت مبنيّة على منهجيّة غاية في الإحكام، بل إنّ دقة هذا المنهج كانت تتجلّى في تفاوت هذه المنهجيّة في الدراسة النحويّة عنها في الدراسة اللغويّة التصريفيّة.

أحكام الكمّ والجودة

يرتبط التقعيد اللهجيّ عند سيبويه - أحياناً - ببعض الأحكام التي تدلّ على درجة مقبوليّة المسموع كماً أو نوعاً من مثل القلّة والرداءة والقبح، وقد يحسن أن نعرف المحكوم عليه في هذه المواطن، فعلى الرغم من وضوح منهج سيبويه ومقصده في هذا المقام، فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن هذه الأحكام كانت موجهة إلى المصدر اللهجي في ذاته بحيث فُهم من عبارة سيبويه أنّه يقصد أنّ لهجة بني فلان رديئة أو قبيحة[2]، وقد تجاوز أحدهم هذا فحمل على سيبويه بشدّة حين ذهب يتلمّس ورود ظواهر لهجيّة منسوبة لهذه القبائل المحكوم على لهجاتها بالقبح -كما ظن- فوجد بعضها في القرآن و قراءاته، وبعد أن جاء بغير قليل من هذه الآيات قال: "أفبعد هذا الحديث المفصّل عن الألفاظ والقراءات القرآنية التي تنسب إلى القبائل غير قبيلة قريش يقول سيبويه أو نقول مع سيبويه إنّ هذه لهجة رديئة وتلك رديئة جداً وثالثة قبيحة!! إن هذا يناقض الوقع اللغوي ويناقض كمال القرآن وجلاله"[3]!

الحق أنّ هذه الاستنتاجات بعيدة بعداً شاسعاً عن أقوال سيبويه ومقاصده، فأحكام الجودة عنده كانت موجّهة إلى أنساق لغويّة في ذاتها، ولم يفضل أيّ لهجة

---

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٣٠.

(٢) انظر: الشاهد وأصول النحو: ٨٢ - ٩٠ و ١٩٢ - ٢٠٦، ودراسات في كتاب سيبويه: ٢٧٢، واللهجات العربية في التراث، ١: ١٩٦ - ١٩٨، وسيبويه جامع النحو العربي: ٤١، والمرجع اللاحق.

(٣) الكتاب بين المعيارية و الوصفية: ٩٣ - ٩٤، وانظر منه: ٨٦ - ٩٤.

على أخرى، فالنسق اللهجيّ قبيح أو رديء في ذاته، ومن حيث هو نسق مستقلّ متّصل بالإطار العامّ للغة، بصرف النظر عن أصحابه، وهذا ينطبق على كلّ ما جاء في كتابه من هذه الأحكام المقترنه بأنساق لهجية، يؤكّد هذا:

أنّ سيبويه نعت الحجازيّة بالجودة في مواطن، ولكنّ ذلك لم يمنعه من نعت نسق لغوي جاءت به بالرداءة والقلّة حين حقق بعض أهلها نيئ وبريئة" [1].

فتحقيق هاتين الكلمتين في ذاته ولذاته، ولعلاقته الاتساقيّة مع التحقيق والتسهيل قليل رديء عند سيبويه، بصرف النظر عن قائله، سواء أقاله الحجازيّون أم قاله الهذليّون.

- يذكر سيبويه غير مرة أنساقاً لهجية مخصوصة لعرب موثوق بهم، ولكن الثقة بهم لا تعني إدخال هذه الأنساق إلى متن التقعيد الشموليّ، يقول: "وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنّهم يقولون ليسني وكذلك كانني" [2] ولكنه قال قبل ذلك: "ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا، لا تقول كانني وليسني" [3] فلغتهم موثوق بها في عمومها، ولكنّ هذا لا يعني الأخذ بكلّ ما يقولون.

وبمنزلة هذه الاستنتاجات في البعد عن كتاب سيبويه القول بأنّ سيبويه كان يولي الأهميّة للهجة الحجازيّين؛ إذ يقال: "وأول ما نلاحظ اهتمامه بلغة الحجاز واعتماده عليها بالدرجة الأولى فهو يراها أعلى اللغات وأفصحها وأقدمها وقد وصفها مرة بأنها اللغة القديمة الجيدة وذلك في قوله: "ودعاهم سكون الآخر في المثلين أن بيّن أهل الحجاز في الجزم فقالوا: اردد ولا تردد وهي اللغة العربية القديمة الجيدة" ووصفها أخرى بأنها اللغة الأولى القدمى ... والحجازية هي الأولى القدمى. ويكتفي للدلالة على فصاحة العبارة أو الاستعمال للكلمة بأن يقول "وهي الحجازية الجيّدة"، مثال ذلك في باب الادغام "ومن ذلك قولهم "ودّ" وإنّما أصله وَتِد وهي الحجازية الجيدة"، أو أن يقول بأنها لغة الحجاز وهي عربية جائزة مثال قوله:

(١) الكتاب، ٣: ٥٥٥.

(٢) الكتاب، ٢: ٣٥٩ [وانظر ١: ١٢٤، ١٨٢، ٣١٩، ٤٢٣ و ٢: ٢١٩، ٣٤٥، ٣٥٩ و ٣: ٩٨ و ٤: ١٥٥، ٤٧١، ٤٧٢، فسيبويه لا ينصّ على الثقة بالمنقول عنهم إلاّ وكان قولهم الأقلّ جوازاً، وهو لا يصف التركيب بأنّه عربي، أو جيد إلاّ وكان هناك ما هو أجود منه.

(٣) الكتاب، ٢: ٣٥٨.

"وإن لم تدغم فقلت "هل رأيت؟" فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية جائزة" وإن أراد وصف الأسلوب بالفصاحة اكتفى بقوله فيه "وهو عربي جيد حجازي" كما في قوله: "ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن ... وذلك قولك جعلّ لبيد والبيان في كلّ هذا عربي جيّد حجازي" .... والأسلوب الوارد في لغة الحجاز هو الأصل عندما يقول: "وجميع ما ذكرت مفتوح في لغة أهل الحجاز وهو الأصل"." (١).

وقد كان لا بدّ من نقل هذا الاستنتاج بأدلته لأن شيئاً من هذه الأدلة ليس صالحاً للتدليل عليه، بل الأمرعلى نقيض ذلك تماماً.

أمّا الاستدلال بنعت الحجازيّة بالأولى القدمى فإنّ سيبويه لم يسق إلاّ حقيقة تاريخيّة لا تحتمل مدحاً ولاذماً، فهو يختزن في ذاكرته، أنّ اسماعيل بن إبراهيم – وهو حجازيّ مكي – أولّ من تكلّم العربيّة، أراد أن يقول: إنّ اللغة كانت أوّل ما كانت في الحجاز، فالحجازيّة هي العربيّة القدمى، وإذا كان الموطن الثاني من الموطنين اللذين جاء فيهما هذا الإطراء قد جاء مرتبطاً بقوّة الحجازية، فإنّ الموطن الأول جاء مرتبطاً بقوّة التميميّة، وقد أشار إلى ذلك سيبويه في موطن سابق (٢) ولذلك فقد وصف الحجازيّة بالجودة ههنا، وللعلّة ذاتها وصفها بالجودة والجواز في المواطن الأخرى. فالإدغام أحسن ولكنّ عدم الإدغام "عربيّ جيد حجازي" أي جائز، وليس في درجة الإدغام، وكذلك إدغام "هل رأيت" فهي جيّدة لأنّها أقلّ جوازاً.

وأمّا جعل أسلوبهم هو الأصل فليس في هذا امتداح ولا تقديم أيضاً، بل هو الأصل بصرف النظر عن أصحاب اللهجة(٣)، وقد جعل التميميّة الأصل في مواطن تفوق المواطن التي جعل فيها الحجازية أصلاً.

---

(١) الشاهد وأصول النحو: ١٩٢ – ١٩٣؛ وكانت قد ذكرت هذا الرأي في موطن سابق [٨٢ – ٨٣] والأدلة ثمّة هي ذاتها، فبعضها مكرور وبعضها مماثل، ومنها ما هو وهم. قالت: "وإن أراد أن يصحّح لغة بني تميم ويبين وجه إعرابها أيدها بلغة الحجاز كقوله: "والدليل على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ، و"ما من رجل" في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز: "لا رجل أفضلُ منك" [ص ٨٣] وغاب عنها أن الباب برمته كان معقوداً للهجة تميم مع اطراح لهجة الحجازيين على ما سيأتي بيانه، وانظر: دراسات في كتاب سيبويه: ٧٢ والعربية، يوهان فك: ٦٠.

(٢) انظر: الكتاب٢/: ٥٣٠.

(٣) بل إن سيبويه يجعل أنساقاً لهجية محدودة الانتشار أصل القياس. [انظر مثلاً: ٢: ٥٦٠].

هذا فضلاً عن وصفه لتركيب حجازيّ بالرداءة كما سبق البيان – ولو كان المراد بهذا الحكم مصدر اللهجة لكان من الأولى أن يكون ذلك ذماً للحجازية، وليس الأمر كذلك.

وإذا نظرنا في الأبواب التي عقدها سيبويه للهجات مخصوصة وجدناه يجعل التميمية هي الأصل في ثلاثة أبواب ويجعل الحجازيّة الأصل في باب واحد، فهل تعدّ التميميّة هي الأصل المقدم؟ إنّ القضيّة قضية فكر لا قضيّة رأي؛ ولذلك فإنّ تأصيل الأفكار يتمّ بوحي من استقراء الأسلوب ولا يتمّ بالمجيء بمثال أو أمثلة.

لم يقدّم سيبويه لهجة بذاتها ولذاتها، وإنّما نظر إلى اللهجات نظرة شموليّة على نحو ما بُيّن سابقاً. ولم تكن هذه الاستنتاجات إلاّ نتيجة لعدم ربط هذه المواطن بأسلوب سيبويه ومنهجه.

إنّ إطراء سيبويه وامتداحه لأناس بأعيانهم أو للهجة بعينها يحمل مدلولاً مضاداً لظاهره، فهو يأتي دائماً في المواطن التي تكون فيها لغة الممدوح هي الدنيا، وهو يميّز تمييزاً دقيقاً بين حكم المصدر اللهجي وحكم النسق اللهجيّ، فليس أحدهما مرتبطاً بالآخر، بمعنى: إنّ امتداح لهجة ما لا يسوّغ كلّ ما يقترف في هذه اللهجة من تراكيب، بل إنّ جميع المواطن التي جاء فيها امتداح لهجة ما أو أهلها كانت تأتي حين يكون التركيب الذي جاءوا به أقلّ جوازاً. على ما سبق.

في مقابل هذا فإنّ الحكم بجودة تركيب ما أو عدم جودته لا يعني أنّ المقصود بذلك أصحاب هذا التركيب، بل هو حكم على التركيب مفرداً بمعزل عن قائله.

وعلى كلّ فقد حكم سيبويه في غير موطن على أنساق لهجته -وليس على اللهجات- بأنها قليلة أو قبيحة أو خبيثة أو رديئة، وما شاكل هذا، وإذا كان سيبويه يقنّن للهجات بصورة عامّة، بحيث يبقي في اعتباره مقتضيات النسق اللهجيّ المخصوص عند التقعيد لأنساق لغويّة متّصلة به، فإنّه في هذا المقام ينهج نهجاً متّصلاً في تقنينه للأنساق اللهجيّة المحكوم عليها بالقبح أو القلّة، حيث لا يكتفي بالإشارة إلى قلّتها أو قبحها، بل كان يتابعها ويقعّد لها، وكأنّني به يريد لمن يصرّ على استخدام هذه الخصوصيّات اللهجيّة أن يستخدمها باتساق ونظام، وأن يبعده عن التخليط بين اللهجات؛ يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع

عربياً يقول: "ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وهذه قليلة ومن تكلم بهذه فقياسه اضرب أيُّهم قائل لك شيئاً" [١].

وإذا كان الخليل قد قنّن لهذه اللهجة في موطن واحد – وقد فعل سيبويه هذا في غير موطن – فإنّ ما يدعو للتأمّل أن يتابع سيبويه النسق اللهجي القبيح أو القليل . ويقعّد له تقعيداً مستقلاً فمثال متابعته القبيح:

يذكر سيبويه قول بعض العرب: "كلُّ شاة وسخلتِها" [٢] وهذا النسق فيه قبح لأنّ مثله "رب رجل وأخيه منطلقين" [٣] فيه قبح، كما أنّ هذا النسق فيه على جوازه وكلام العرب به ضعف" [٤]، كما أنّ "الوجه كلُّ شاة وسخلتُها بدرهم" [٥] بالرغم من هذا كلّه فإن سيبويه يتابع هذه اللهجة، فيقول: "وقال الخليل رحمه الله: ينبغي لمن قال النضرَ فنصب؛ لأنّه لا يجوز يا النضر، أن يقول: كلّ نعجة وسخلَتها بدرهم فينصب، إذا أراد لغة من يجرّ؛ لأنّه محال أن يقول كلُّ سخلتِها، وإنّما جَرّ لأنه أراد وكلّ سخلةٍ لها" [٦]. ومرّة أخرى: يقول "فأمّا من قال " كلّ شاة وسخلتِها بدرهم، فإنّه ينبغي له أن يقول: لارجل لك وأخاه، لأنّه كأنّه قال "لارجل لك وأخاً له" [٧].

فهذا تمثيل لمتابعة سيبويه التقعيد اللهجيّ المحكوم عليه بالقبح والضعف وغير الوجه وفي الكتاب أمثلة أخرى .

ومثال تقعيد سيبويه لنسق لهجيّ قليل، متابعته لقولهم "أكلوني البراغيث"؛ "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك... وهي قليلة" [٨]

---

(١) الكتاب، ٢: ٤٠٤.

(٢) الكتاب، ٢: ٥٥.

(٣) الكتاب، ٢: ٥٤.

(٤) الكتاب، ٢: ٥٧.

(٥) الكتاب، ٢: ٨٢.

(٦) الكتاب، ٢: ١٨٧.

(٧) الكتاب، ٢: ٣٠٠ – ٣٠١.

(٨) الكتاب، ٢: ٤٠.

وقبل ذلك كان قد قعّد لها فقال: "ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنّها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال أكلوني البراغيث"[1]، "وإذا أردت جمع المؤنّث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: "أكلوني البراغيث"، "ولا تحذف – نون النسوة – لأنّها علامة إضمار وجمع في قول من قال أكلوني البراغيث"[2].

وقال : "فإن قلت: ضربتُ وضربوني قومك نصبت إلاّ في قول من قال: أكلوني البراغيث" [3]، وبعد أن وصفها بالقلّة قال: "وقال الخليل: من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوّله فقال: مررت برجل حَسَنَينِ أبواه .... ومن قال أكلوني البراغيث قلت على حدّ قوله: مررت برجل أعورينِ أبواه" [4]، وقال "وإن سميت رجلاً ضربوا فيمن قال: أكلوني البراغيث قلت: هذا ضربون قد أقبل " [5].

فإذا كانت هذه التراكيب اللهجيّة المحكوم عليها بالقبح أو القلّة تجوز متابعتها والقياس عليها لمن أراد ذلك، فإنّ هذا يعني أنّ اللهجات التي لم يحكم عليها بمثل هذه الأحكام أكثر قابليّة للقياس والمتابعة، ولكنّ القياس عليها يكون قياساً مخصوصاً لا قياساً عاماً. وهذا ما جاء متأصّلاً في مقولة ابن جني حين قال: "فأمّا أن تقلّ إحداهما – اللغتين – جداً وتكثر الأخرى جداً فإنّك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً... إلاّ أنّ إنساناً لو استعملها – التي تقل جداً – لم يكن مخطئاً لكلام العرب، ولكن كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأمّا إن احتاج ذلك في شعر أو سجع فإنّه مقبول منه، غير منعي عليه... وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على من قال كذا كذا" [6].

---

(1) الكتاب، ١: ١٩.

(2) الكتاب، ١: ٢٠.

(3) الكتاب، ١: ٧٨.

(4) الكتاب، ٢: ٤١.

(5) الكتاب، ٣: ٢٠٩.

(6) الخصائص، ٢: ١٠ – ١٢.

فهذه المقولة من الدّقة بمكانة – ودقتها بعد مغزاها كبعد مغزى تطبيق سيبويه لفحواها، فهذا الصنيع يوحي في ظاهره بجواز متابعة الأنساق اللهجيّة القليلة والرديئة، أو التي تأتي خارجة على النسق العامّ للغة، ولكنّه في باطنه ينطوي على ما هو أبعد من هذا، ذلك أن من يصرّ على متابعة هذا النسق أو ذاك فعليه أن يتابعه باتساق وانتظام، وإلاّ فإنّ ذلك يقود إلى الفوضى والاضطراب، وهل يعقل أن ابن جني على رجاحة عقله يبيح لابن اللغة أن يكون لكلامه حواشٍ، بحيث يصمت بعد كلّ لفظ أو تركيب ويقول: هذا على لغة بني فلان؟!.

لقد أراد أن يقول: دع اللهجات، ولكنّه لم يقل ذلك، وإنّما دلل القارىء على استحالة الأخذ بمثل هذه الأنساق اللهجية، أراد أن يقول: إنّ متابعة هذه اللهجات ستقود إلى الاضطراب، أمّا أبناؤها فإنّ متابعتهم لها تكون متابعة منتظمة محقّقة للانسجام اللغويّ، يؤكّد هذا أنّ ابن جني كان قد نصّ على هذا الاعتقاد فقال: "وكلّ واحد منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئاً منها ولا يوجد عنده تعاد فيها فهل ذلك الاّ لأنّهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون" (1)، وهذا ما قال سيبويه، فقد قال: "واعلم أنّه ليس كلّ من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممّن يميل، ولكنّه قد يخالف كلّ واحد من الفريقين صاحبه فينصب بعضٌ ما يميل صاحبه، ويميل بعض ما ينصب صاحبه وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب. ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر، فإذا رأيت عربياً كذلك فلا ترينه خلّط في لغته ولكن هذا من أمرهم" (2).

وهذا الانسجام اللغويّ داخل اللهجة الواحدة لم يكن مبنياً على تخيّل ذهني عند سيبويه، أو عند ابن جني بل كان مبنياً على تتبّع حثيث لهذه اللهجات، حيث وجدوها تفترق افتراقاً متّسقاً، حين تفترق، فالانسجام اللهجيّ كان متحقّقاً في الواقع؛ ولذا جاء التقعيد صورة مشابهة لهذا الواقع، يقول سيبويه: "وسمعنا من العرب من يقول ممّن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة لأنّه يقول في كلامه: اجتمعت

---

(1) الخصائص، 1: 244.

(2) الكتاب، 4: 125.

اليمامة، يعني أهل اليمامة" [1] وهذا يعني أنّ الذين اتبعوا النسق العام؛ "اجتمع أهل اليمامة" لم يستخدموا في كلامهم "اجتمعت اليمامة" وهم يريدون أهلها، وفي مقابل هذا فإنّ الذين يقولون "اجتمعت أهل اليمامة" جاء قولهم هذا متّسقاً مع استخدامهم لـ "اجتمعت اليمامة" وهم يريدون أهلها، لهذا فإنّ قولنا "اجتمعت أهل فلسطين" ليس مقبولاً مجاراة لهذه اللهجة لأنّنا لا نستخدم البتّة "اجتمعت فلسطين" ونحن نريد أهلها [2].

ولذلك اهتم سيبويه اهتماماً فائقاً بتوجيه الأنساق اللهجيّة نحو الانسجام اللغويّة فهو لا يفتأ يؤكّد أنّ من قال: "كذا" فعليه أن يقول: "كذا"، ومن تكلّم بهذا: فقياسه أن يقول: "كذا". ومن قال: "كذا" جاز له أن يقول: "كذا"، فالقضيّة ليست قضيّة تجميع وتخليط، بل هي قضيّة اتساق، وقد بلغت عناية سيبويه بوجوب الاتساق مبلغاً جعله يوجّه التركيب الواحد توجيهين مختلفين حين تلتقي اللهجات، فهو يشير إلى وجود لهجة في الاستثناء التام المنفي، حيث ينصب بإطلاق [3]، والأصل الاتباع، ثمّ يعود في "باب النصب فيما يكون مستثنىً مبدلاً فيقول: "حدّثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنّ بعض العرب الموثوق بعربيّته يقول "ما مررت بأحد إلاّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً وعلى هذا ما رأيت أحداً إلاّ زيداً فينصب زيداً على غير رأيت، وذلك أنّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأوّل" [4]. فلماذا لا يفسر هذا التركيب، الذي يكون فيه المستثنى منه منصوباً، في ضوء التقعيد الشموليّ، ولا حاجة للقول: إنّه لهجة ههنا؟ ولكنّ سيبويه يأبى ذلك، لا لشيء إلا لأنّهم لايخلطون؛ إنْ في التراكيب وإنْ في البنية الذهنية التي أصدرتها.

---

(١) الكتاب، ١: ٥٣.

(٢) وقولهم: "وافقت فلسطين" و "رفضت فلسطين" لا يسوّغ "اجتمعت فلسطين" وما ماثلها إذ ينبغي أن يكون المحذوف مذكّراً، وليس الأمر كذلك في هذه العبارات، وإنّما أرادوا "دولة فلسطين" أو أي محذوف مؤنّث، يؤكّد هذا أنها لا تقال إلاّ بالتأنيث، فإذا أصبح الفاعل مذكراً: "العراق" أو "الأردن" جاز التذكير مراعاة للفظه والتأنيث مراعاة للمحذوف فيقولون "وافق العراق" على ظاهراللفظ، و"وافقت العراق" قاصدين الدولة.

(٣) الكتاب، ٢: ٣١١.

(٤) الكتاب، ٢: ٣١٩.

وممّا يؤكّد اعتباره لمنطق الاتساق اللغويّ قوله "وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما و ذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه، ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد ... هذا كلّه سمع من العرب، والوجه أن تحمله على أنّ في ليس إضماراً وهذا مبتدأ، كقوله "إنّه أمةُ الله ذاهبةٌ" إلاّ أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلا المسكَ" (١).

فهو يعتمد على الربط بين الأنساق اللغويّة المنقولة عن أهل هذه اللغة لكي يتمكّن من الإقرار بها أو إنكارها.

فنص سيبويه- فيما أحسب- غاية في الغموض في التدليل على رأيه وموقفه من هذه اللهجة، غير أنّ نقل السيوطي لعباراته هذه يكشف لنا هذا الغموض في توجيه رأي سيبويه، وفي الوقت ذاته يثبت ما نحن بصدده.

مصدر الغموض جاء من قول سيبويه "إلاّ أنّهم قالوا ..." مرتبطاً برفع المسك في العبارة المسموعة "ما كان الطيبُ إلاّ المسكُ" غير أنّ السيوطي ينصّ نصاً صريحاً على أنّ سيبويه قد ذكر "المسك" منصوباً وقد نصّ على ذلك مرتين"(٢)، وإنْ ضَبَط المحقّق هذه الكلمة بالرفع مرّة وبالنصب أخرى، ولكن لم يرد السيوطي إلاّ النصب.

وما يهمنا في هذا المقام هو الاتساق اللغويّ بين العبارتين المسموعتين، فإذا كان سيبويه قد روى "المسك" نصباً كما ذكر السيوطي، فإنّه أراد أن يستدرك على تأويله ويقول إنّ هذا الاتساق اللغويّ يحول دون هذا التأويل(٣) وأنّ "ليس" في هذا المقام مثل "ما" ولا تأويل؛ لأنّ أصحاب هذه اللهجة لو لم تكن ليس في لغتهم بمنزله

(١) الكتاب، ١: ١٤٧.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر/٦: ٨١ – ٨٢،والنصب مؤكّد في تذكرة النحاة: ١٦٧-١٦٩.

(٣) قال السيوطي، [الأشباه ٦: ٨١]: "ووجه توقّفه عن أن يحمل "ليس" في لغتهم على ضمير الشأن والقصّة أنّه وجدهم يرفعون المسكَ في "ليس" وينصبونه في كان فيقولون: ما كان الطيبُ إلاّ المسكَ. فلو كان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً فكونهم يختصون الرفع بليس دون كان حتى لا يوجد منهم من يرفع المسك في كان ولا ينصبه في ليس: دليل على أن "ليس" ههنا حرف لاعمل له". وقال [ص٨٣]: "وليس ذلك لغتين، فيقال: إنّ "ليس الطيبُ إلا المسكُ" لغة قوم، و "ما كان" الطيبُ إلاّ "المسكَ" لغة قوم آخرين، بل القوم الذين يقولون: "ليس الطيبُ الا المسكُ" فيرفعون هم القائلون: "ما كان الطيبُ إلا المسك" فينصبون على ماحكاه سيبويه. وبهذا السبب توقّف عن حمل ليس في لغتهم على أن فيها إضماراً".

"ما" في هذا السياق، لما نصبوا في كان ولأضمروا فيها كما أضمروا في ليس على اعتبار المسلك التأويلي، وقد يرشّح رواية السيوطي أسلوب سيبويه الذي ظهر بصورة الاستدراك.

أمّا إذا كان سيبويه قد روى "المسك" بالرفع فإنّه أراد أن يقول: إنّ في ليس إضماراً، وليست مثل "ما"، بدليل الرفع في "كان" إذ لا يقال ههنا إنّ "كان" هي الأخرى مثل "ما" فتساوي الإضمار في "كان" و"ليس" يحول دون اعتبار هذه لغةً، ويبدو أنّ ملك النحاة حين حمل على سيبويه فقال: "فأوّل ذلك أنّ سيبويه قال: لغةً في ليس أنّها لا تعمل وأنّها مثل "ما" في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف فقد أخطأ سيبويه"[1]،أقول يبدو أنّه بنى كلامه على رواية الرفع، فهذا الفهم الذي ذهب إليه لا يتأتّى إلاّ إذا كانت "المسكُ" الثانية مرفوعة كالأولى؛ لهذا أحسب أنّ حملة السيوطي على ملك النحاة بسبب مقولته هذه، لم تكن مبنيّة على أساس سليم، فما قاله ملك النحاة صحيح إذا كانت الرواية رفعاً، وما قاله السيوطي صحيح إذا كانت الرواية نصباً.

فلسفة الاتساق اللغوي التي يصر عليها سيبويه قد تفسر لنا شيئاً من أحكامه على بعض الأنساق اللهجية بالقبح أو الرداءة، ذلك أن هذه الأحكام لم تكن عبثاً، وإنما كانت ترتبط ارتباطاً عضوياً بفكر سيبويه أجمع، وترتد إلى قضايا الأصل والفرع والسياق اللغوي والاتساق الداخلي والخارجي على السواء.

يقول سيبويه: "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيد وأما العبدَ فذو عبد، يجرونه مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث..... كأن هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العبيدَ والدراهم، أي للعبيد وللدراهم، وهذا لا يُتكلّم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع وهو قول العرب..."[2].

فهذا النسق خبيث، ولكنّ خبثه لم يأت من قلّته، فلا علاقة بين هذين المصطلحين البتة، وإنما جاء خبثه من أن هؤلاء الذين يقولونه لم يستخدموا نسقاً آخر وهو : هو الرجلُ العبيدَ والدراهم" ولو استخدموا هذا لزال خبثُ ذاك.

---

(١) الأشباه والنظائر٦:٧٦ (وانظر: تذكرة النحاة: ١٦٧).

(٢) الكتاب، ١: ٣٨٩.

ويقول سيبويه " وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئه وذلك قليل رديء"[1]. وليس في كلامه ثمة ما يدل على علّة هذه الرداءة، ولكن معرفة أصحاب هذه اللهجة قد تدل على سببها.

وقد ذكر ابن منظور أنّ أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب، فيهمزون النبي والبريه والذريه[2]، فأهل التحقيق في هذا المقام هم المكيّون من أهل الحجاز؛ ولذا فقد قصد سيبويه أنهم من أهل التحقيق في هذا الموطن، ولم يقصد أنهم يحققون بإطلاق؛ ذلك أن أهل مكة هم أشهر الحجازيين في التسهيل إذ روي أن رجلاً خاطب النبي عليه السلام فقال: يا نبيء الله فقال له: لا تنبر باسمي[3] وإذا كان عليه السلام مكياً، فهذا يعني أن هذا الهمز لم يكن مشتهراً في مكة في مثل هذه الصيغ، وينص الفراء على أن القرشيّين يسهلون الهمز فيقول "ومن قال بكلاكم قال: كليت مثل قضيت وهي من لغة قريش وكل حسن، إلا أنهم يقولون في الوجهين مكلوّة بغير همز، ومكلوّ بغير همز أكثر مما يقولون مكلية، ولو قيل مكلي في قول الذين يقولون كليت كان صواباً"[4].

بصرف النظر عن تنظر الفراء لقضية الاتساق اللهجي بحيث يقال "مكلي" في لغة من يقول كليته ويكون صواباً، ولا يكون صواباً في لغة من يقول "كلأت"، فالمهم أن الفراء يؤكّد أن القرشين يسهلون كما ذكر ابن منظور.

وبهذا يظهر أن هذه الرداءة مصدرها عدم الاتساق اللغوي، حيث جاءت ممن يسهلون، ولو جاءت ممن يهمزون لكان ذلك خارجاً من دائرة الرداءة.

وفي موطن ثالث يقول سيبويه " ومنهم من يقول خمسة عشرُك، وهي لغة رديئة"[5]، وهذه الرداءة جاءت من القياس والاتساق اللغوي في أن، فليس في العربية أي لهجة تضم المضاف إليه، ولو وجد في هذه اللهجات هذا الأمر لكان ذلك

---

(١) الكتاب، ٣: ٥٥٥.

(٢) لسان العرب: نبأ

(٣) لسان العرب: نبأ

(٤) معاني القرآن، ٢: ٢٠٤.

(٥) الكتاب، ٣: ٢٩٩.

مسوّغاً لها، ولو أن هذه اللهجة كسرت الراء لما كانت رديئة ولكانت آخذة بالقياس الأصليّ للإضافة.

فالخصوصيات اللهجية ليست معزولة عن أطرها الخاصة، وليست معزولة عن القياس اللغوي العام، لهذا كان سيبويه يحلل هذه الخصوصيات من زوايا عدّة؛ فتارة ينظر إلى التركيب في ذاته، وأخرى ينظر إلى علاقته مع لهجته، وثالثة كان ينظر إلى منزلته من القياس اللغوي العام وعلاقته بالمعنى الذهني المقصود منه.

وكل واحدة من هذه الزوايا قد تغني في التحليل، يقول سيبويه في معرض حديثه عن الحال الجامدة وتأويلها مثل "كلمته فاهُ إلى فيّ"-:"وبعض العرب يقول: كلمتّه فوه إلى فيّ، كأنه يقول: كلمتّه وفوه إلى فيّ، أي: كلمته وهذه حاله، فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال... وأما بايعته يداً بيد فليس فيه إلاّ النصب، لأنّه لا يحسن أن تقول بايعته ويدٌ بيد، ولم يرد أن يخبر أنّه بايعه ويده في يده، ولكنه أراد أن يقول بايعته بالتعجيل"[1] فالمعنى الذهني في هذا المقام يسوّغ ما يبدو غير متسق، فأصحاب هذه اللهجة كانوا يعولون على بنية ذهنية تغاير البنيّة الذهنية للنسق العام، غير أن هذه المرجعية الذهنية لا تتأتّى في النمط المشابه "بايعته يداً بيد"؛ ولذلك فإن عودتهم إلى النصب ههنا يبدو أكثر اتساقاً من التزام الرفع فيه.

وتبلغ الخصوصيات اللهجية ذروة الأهمية حين يعول عليها سيبويه في الحكم بأحالة التراكيب، فيوازن بين لهجة وأخرى ويجعل إحداهما دليلاً على الأخرى، يقول: "أما قول العرب يا فلُ أقبل، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزل دم، والدليل على ذلك أنّه ليس أحدٌ يقول يا فلَ"[2]، وهو يعلم بوجود لهجتين في الترخيم؛ الأولى ترك الحرف الأخير من الكلمة على ما كان عليه قبل الترخيم، والثانيه إجراء الحرف بعد الترخيم بمنزلة غير المرخّم[3].

---

(١) الكتاب، ١: ٣٩١.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٤٨.

(٣) الكتاب، ٢: ٢٥٠.

إن الاتساق اللهجي كان يقتضي أصحاب اللهجة الأولى إبقاء لام "فل" على ما كانت عليه قبل الترخيم، أي مفتوحة، ولكن عدم مجيء هذا عند هؤلاء يدلّ على أن الكلمة غير مرخمة وأنّه ليس هناك أي حذف.

مظاهر التقعيد اللهجي، في أبواب "لا النافية للجنس"

إن حديث سيبويه عن لا المشبّهة بـ "إنّ" يعد دليلاً متشعّباً على كل ما اقترف من أفكار في سياق الحديث عن اللهجات، ففيه ما يدل على غموض التقعيد اللهجي بألوانه المختلفة، وفيه ما يدل على مظاهر هذا التقعيد ومستوياته، وما تنطوي عليه من مجريات التقعيد اللهجي عنده، والخلط بين اللهجات والتدليل على منازلها وتجاوزاً لهذا، فإن هذا الموطن فيه ما يؤكّد أن الوجوه الجائزة التي كان يشير إليها بصورة تبدو معها كأنها مفترضة- كانت تمثل وجوهاً لهجية بذاتها.

على امتداد خمس وثلاثين صفحة يعقد سيبوية مجموعة أبواب للحديث عن وجوه إعمال "لا" النافية للجنس، وفي هذه الأبواب يولي عنايته لاسم "لا" ولا يلتفت إلى خبرها، إلاّ عرضاً في حالات محددّة، حيث يعرض لوجوه جائزة، ويرجح رأي عالم على آخر، وليس في حديثه ما يدل على اختلاف لهجي في هذه القضايا، ولكنه يقول: "واعلم أن "لا" وما عملت فيه في موضع ابتداء... والذي يبني عليه في زمان أو في مكان ولكنك تضمره وإن شئت أظهرته، .... والدليل على أن لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز "لا رجل أفضلُ منك". "[1]، وفي موطن آخر قال: "وقال الخليل رحمه الله يدلّك على أن "لا رجل" في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك لا رجلَ أفضلُ منك"[2].

إنّ حديث سيبويه والخليل، في هاتين الفقرتين يبدو في ظاهره حديثاً مختلطاً ليس فيه أي دليل على شيء مما ذكرنا سابقاً، بل أين اللهجات في هذا كله إن في مقولة الخليل وإن في مقولة سيبويه؟

---

(١) الكتاب، ٢: ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٩٣.

إن حديث سيبويه عن التميميّة والحجازيّة يبدو غريباً في موطنه، فلم يشر قبل ذلك إلى أنّه يتحدث عن خصوصيات لهجية، وهو أكثر غرابة في استدلاله بالحجازيّة على التميمية؛ إذ إن التميميين يقولون: "لا رجلَ" والحجازيون يقولون "لا رجلَ أفضلُ منك"؛ "فلا رجلَ" عند التميمين تساويها عند الحجازين فأين الدليل؟ ويزداد الأمر غموضاً حين يسوق سيبويه الاستدلال ذاته منسوباً إلى الخليل دون الإشارة إلى أي من اللهجتين، ودون الإشارة إلى نسبة المقولة الحجازية "لا رجلَ أفضلُ منك" إلى أهلها.

إن مقولة سيبويه هذه هي المفصل في توجيه حديثه عن "لا" وما يتعلق بها، أراد أن يقول: إنّ الأصل في "لا" أن يحذف خبرها، وهذه لغة التميمين، وإن لم ينص على ذلك، ولكن يجوز إثبات الخبر؛ "وإن شئت أظهرته"، وإثباته ليس افتراضاً، كما يظهر، بل هو لهجة الحجازيين، ولذلك جاءت المقابلة بعد ذلك في موضعها.

وأراد من هذه المقابلة أن يقول: إن "لا" ومعمولها في لغة التميمين في موضع مبتدأ مرفوع، ولكن ما الدليل على ذلك؟ ليس هناك ما يدل على هذا التقدير؛ لذلك فإن الاستئناس باللهجة الحجازية التي تثبت الخبر يوجب أن يكون "لا رجلَ" في موضع مبتدأ عند الحجازيين، فإذا ثبت هذا، فإن "لا رجلَ" عندهم توازي "لا رجلَ" عند التميميين، فهي مبتدأ عند هؤلاء أيضاً.

يؤكّد هذا كله قول ابن يعيش معقباً وشارحاً للمفصل: "إنما خصّ أهل الحجاز دون غيرهم لأن أهل الحجاز يظهرون الخبر فيظهر فيه العمل، وبنو تميم لا يظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل لا"[1]. وبهذا يتضح:

- أنّ حديث سيبويه في جملة هذه الأبواب كان تقعيداً للوجه التميمي، وإن لم يشر إلى ذلك مباشرة ولم يلتفت إلى اللهجة الحجازية إلاّ التفاتاً عرضياً.

- أنّ ما يبدو افتراضاً؛ "وإن شئت أظهرته" لم يكن من الافتراض في شيء، وإنما كان يشير إلى وجه لهجي، بل إن تمثيل الخليل كان مسموعاً نصاً عن الحجازيين، وكلام الخليل أشد خلطاً للتميميّة والحجازيّة دون الإشارة إليهما.

---

(١) شرح المفصل، ١: ١٠٥.

- ولكن لماذا يجعل سيبويه الحجازية لهجة هامشيّة لا يلتفت إليها إلا عرضاً؟ إن العلّة في ذلك تكمن في تحقق أساسين من أسس التقعيد اللغوي وهما : الاطراد والكثرة، والاتساق الداخلي، وإن لم يكن في حديثه ما يدل على ذلك.

ولكن هذا يفهم من قول ابن يعيش السابق "أهل الحجاز دون غيرهم" وهذا يعني أن اللهجات الأخر كانت تأخذ مصاف التميمية؛ فهي بذلك أكثر انتشاراً من الحجازية.

أما الاتساق الداخلي: فهذا ما يفهم من قول الزمخشري عن حذف الخبر: "ويحذف الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال .... وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً"[1]، وعلى حدّ عبارة ابن يعيش في شرحه فإن التميمين لا يظهرون الخبر البتّة، فالحجازية ترتدّ إلى التميمية في حذف الخبر، ولكن التميمية تبقى على اتساقها؛ لهاتين العلتين فقد آثر سيبويه الوجه التميمي. ولو كانت قضية الاختيار غير مبنيّة على أصول، لكان ينبغي تخيّر الوجه الحجازي، ليس لأن سيبويه يفضل الحجازية كما بدا لبعضهم، فهو لا يفضلها أصلاً. وإنما لأن الحذف أو الإضمار ليس أصلاً، فالأصل في الخبر أن يكون مثبتاً.

- أن حذف الخبر أو إثباته لا أثر له في توجه إعمال "ما" في اسمها، وإذا كان سيبويه قد تخيّر الحذف؛ لغة التميميّن، فإنّ تمثيله لجملة القضايا التي عرض لها في هذ الأبواب كان يأتي بحذف الخبر، ولكنه عاد والتفت إلى إثباته حين أصبح له تأثير على إعمال "لا" في اسمها، يقول سيبويه: "وتقول لا يدين بها لك، ولا يدين اليومَ لك إثبات النون أحسن وهو الوجه... وترك النون في لا يدي بها لك قول يونس .. وإثبات النون قول الخليل رحمه الله، وتقول: لا غلامين ولا جارتين لك، إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له ... وإن شئت قلت: لا غلامين ولا جارتين لك، إذا جعلت لك خبراً لهما. وهو قول أبي عمرو، وكذلك إذا قلت لا غلامين لك، وجعلت "لك" خبراً"[2].

---

(١) شرح المفصل، ١: ١٠٧.

(٢) الكتاب، ٢: ١٧٩-١٨٢.

إن حديث سيبويه -ههنا- يبدو أكثر تخليطاً وغموضاً من سابقه،ولكن في ضوء ما سبق بيانه يتضح:

- أن إثبات النون الذي تخيرّه سيبويه؛ " أحسن ووجه الكلام" لم يكن مفترضاً ولم يكن رأي الخليل كما أشار سيبويه،بل كان لهجة الحجازييّن، وما يقال عن رأي الخليل يقال عن رأي يونس، فيونس حين اختار "لا يدي بها لك" لم يتجاوز أن اختار الوجه التميمي، وهكذا يكون رأي كل عالم في انتخاب هذا الوجه أوذاك يمثل اختياراً للهجة دون أخرى، وإن لم يشر إلى ذلك، وكذلك قول أبي عمرو كان موافقاً رأي الخليل في تقديم الوجه الحجازي. فالوجه المختار الأقوى هو لهجة الحجازين وإن لم ينصّ على ذلك.

وعلى ذلك فلا يوجد في حديث سيبويه شيء من الافتراض في مثل قوله: "وإن شئت قلت: إذا جعلت "كذا"." وإنما هو إشارة إلى وجوه لهجية، فـ "لا غلامي لك" هو الأصل وهو الوجه التميمي، ولكن إن شئت قلت لا غلامين لك، وتكون "لك" خبراً، وهذا هو الوجه الحجازي.

بهذا؛ يتّضح أن سيبويه كان ينظر إلى لهجات القبائل العربية نظرة متكاملة ومتبصّرة في آن، بحيث مكنه ذلك من فصل مواطن الخصوصيات اللهجية عن التقعيد الشمولي، وكان تقعيده لهذه الخصوصيات تقعيداً يبقي على اتساق الأنماط اللهجية المتصلة.

وإذا صدق تأصيل علاقة المسموع بالتقعيد في هذا الجانب فإنّ ذلك يكاد يكون ناقضاً لما يشيع في الدراسات المحدثة من قول بأنه كان للعرب لغة أدبية مشتركة غير لهجاتهم، وما بني عليه من ادعاء بأنّ القدماء لم يفصلوا بين هذه الأدبية ولهجات القبائل[1]. فالحق أن هذه الأدبية لم يكن لها وجود إلا في عصرنا هذا، وهي في عصرنا التقاء عفوي للغات القبائل العربية، بحيث لم يكن أي عربي أشاعراً كان أم خطيباً، يعدل عن لغته التي يتحدّث بها صباح مساء على ما سيأتي بيانه.

فسيبويه لم يفصل بين الأدبيّة النموذجية واللهجات، لأن النموذجية لم تكن موجودة أصلاً، وإنما كان يفصل بدقة متناهية بين لهجات القبائل العربيّة، وكلّ لهجة من هذه اللهجات عربيّة في ذاتها، ولا تفترق عن اللهجات الأخر إلاّ فيما هو

(١) انظر: الفصل الخامس.

"محتقر غير محتفل به" لقلّته ونزارته؛ كما وصف ابن جني؛ لذلك فإن فهم علاقة الفصحى باللهجات، بصورتها التي كانت عند سيبويه جاء ممن اختصت دراساتهم بكتابه، حيث لم يعد هناك افتراض لهذا الازدواج؛ "وما هي إلاّ جولة سريعة في "الكتاب" حتى بدا واضحاً أن اهتمام (سيبويه) باللهجات لا يقل عن اهتمامه بالفصحى حتى ليذهب بنا الظن إلى أن الفصحى عنده هي اللهجات نفسها، فنطق القبائل العربية على اتساع بيئاتها وتباين منازلها يعد في نظره وحدة واحدة تدرس جميعاً لاستنباط القواعد منها"[1].

ولم يعد هناك ادعاء بأن القدماء لم يتنبهوا للفوارق بين اللهجات، "ولذلك فإننا نستطيع أن نقول -ونحن مطمئنون- إن بعض علماء العربية بريئون من تلك التهمة التي يوجّهها إليهم كثير من الباحثين المحدثين حين يزعمون أن القدماء لم ينتبهوا إلى الفوارق اللهجية الخاصة بل جعلوها جزءاً من اللغة الواحدة"[2] والقدماء بريئون، لا لهذا السبب حسب، بل لأنّه لم يكن هناك فرق بين الفصحى واللهجات؛ وإنما كان الفرق بين اللهجات ذاتها، وكلُّ واحدة منها عربيّة.

---

(١) اللهجات في الكتاب، صالحة راشد غنيم: ٧-٨.

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٣١، وكان قد قال (٢٩١-٢٩٢): "ومن يدري؟ فلعل ما ذكروه هو كل ما كان موجوداً من فرق بين اللهجات واللغة الأم المشتركة، وإن ما نزعمه من أن علماءنا الأقدمين لم يدونوا اللهجات العربية القديمة إن هو إلا افتراض افترضناه ليس بين أيدينا ما يعضده من أدلة".

الفصل الخامس

مصادر السماع وأهميتها في التقعيد

إشكالات فهم العلاقة بين المسموع والتقعيد

لم يكن الهدف من هذه الدراسة معالجة القضايا النحويّة المفردة ومدى تأكيد المسموع لها؛ لأنّ فحص مصداقيّة قاعدة ما يوجب الاقتصار على قضايا جزئيّة، يتأتى الإلمام بما تناثر من المسموع المتصل بها، أو الآراء التي قيلت فيها، ولم يكن شيء من هذا مقصوداً في هذه الدراسة، وإلاّ لما كانت قصراً على كتاب سيبويه، ولما كانت عامّة للتقعيد النحويّ كلّه، ولكنّ تبيان الأصول الإجمالية لمسالك الاستشهاد النحوي أوجب إعطاء خصوصيّة العلاقة بين المسموع والتقعيد عناية بالقدر الذي يكفل الكشف عن تضافر القضايا المفردة في تشكيل هذه الأصول، وهذا يقتضي استيضاح علاقة المسموع بالتقعيد في كلّ موطن على حدة، ولكنّ "بعض ما في كتاب سيبويه قد خفي على كثير من الأئمة الأعلام"[1]، وربّما كان مردّ ذلك إلى أسلوب سيبويه في معالجة المسموع والطرائق التي يربط بها بينه وبين التقعيد؛ ولهذا كان يحسن أن يشار في هذا المقام إلى أنماط من مثل هذا الغموض. وقد عرض عبد الخالق عضيمة لبعض القضايا التي خفيت على القدماء وبيّن حقيقة موقف سيبويه منها[2]، ثمّ جاء بنماذج استشكلها ووجدها متعارضة، والقضايا التي تشبه هذه النماذج كثيرة في كتاب سيبويه.

---

(١) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، محمد عبد الخالق عضيمة: ١٢

(٢) انظر: السابق: ١٢ – ١٨

ولتوضيح حقيقة موقف سيبويه من مثل هذه القضايا، قد يحسن أن يبدأ بما استشكله عضيمة. وأمّا ما قام بتوضيحه ممّا أشكل على القدماء فلا حاجة لإرجاع القول فيه، عدا واحدة سيضاف إلى بيانه فيها شيء من البيان فيما بعد، قال: " في كتاب سيبويه مسائل استشكلتها، وتعذرَ عليّ فهمها والتوفيق بين نصوصها، ودفع مابينها من تعارض . من ذلك: ١- ... ٢- الوصف الذي على وزن "فعالِ" في سبِّ الأنثى نحو: يالكاعِ ياخباثِ. قال عنه سيبويه في ١: ٣١١" ويدلك على أنّه اسم للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء: جاءتني خباثِ ولكاعِ، وقال عنه في ٢: ٣٨: "ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى ياخباثِ ويالكاعِ" ٣- قال عن الخلف والتحت والأمام في ١: ٢٠٤: "فأما الخلف والأمام والتحت فهن أقل أستعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار" وقال عنها في ١: ٢٠٧ "وأما الخلف والأمام والتحت والدون فتكون أسماء وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم" ٤-... ٥- في كتاب سيبويه نص يمنع وقوع (كلّ) المضافة للنكرة مفعولاً به قال في ١: ٢٧٤ "أكلت شاةً كلّ شاة حسن، وأكلت كلّ شاة ضعيف، لأنهم لا يعمّون هكذا فيما زعم الخليل" رجعت إلى شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٢: ٢١٥ - ٢١٦ فوجدته لم يعلق شيئاً على كلام سيبويه. وهذا الذي منعه سيبويه قد جاء كثيراً في القرآن. جاء "كلّ" المضافة للنكرة مفعولاً به في ٢٦ موضعاً في سورة الأنعام وحدها.... وجاء (كلّ) المضافة للنكرة فاعلاً، ونائب فاعل واسماً لكان وخبراً لأن، ومفعولاً مطلقاً، وظرفاً، ومضافاً إليه، وغير ذلك.

ليس من غرضي أن أوجه نقداً لسيبويه، وإنّما هي مسائل تعذرَ عليّ فهمها فذكرتها لعل غيري يستطيع لها حلاً وتوفيقاً ويدفع ما بينها من تعارض "[1] واحسب أنّ شيئاً من التعارض لم يوجد في القضيتين الأولى والثانية كما أنّ شيئاً من المنع المذكور لم يكن موجودا في القضيّة الأخيرة، من القضايا التي أثبتت، وإن كان ثمّة قضيّتان صرفيّتان تركتا دون متابعة، ولبيان ذلك، أقول:

---

(١) السابق: ٨١ -٢٠ وهو يعتمد طبعة بولاق. والقضايا التي استشكلها عضيمة، اهتدى إليها أحد الدارسين واعتمدها في إثبات أن سيبويه كان يجمع من هذا العالم ومن ذاك دون تمحيص مما أوقعه في هذه التناقضات، ولو كان يتثبت مما يجمع لما وقع في ذلك! [انظر: سيبويه جامع النحو العربي: ٤٧، ٦٧، ٩٥].

أمّا القضيّة التي أشير فيها إلى موقف سيبويه من الوصف اللازم فلا تحتمل شيئاً من التناقض. ففي النّص الأوّل الذي نُقل عنه، جاء فيه الحكم باختصاص هذا الوصف بأسلوب النداء، وعدم استخدامه في غيره، وأمّا النّص الثاني فلم يكن سيبويه معنيًا بتبيان أنّ هذا الوصف لا ينادى؛ لأنّ حديثه كان بقصد تبيان أنواع "ما جاء معدولا عن حده من المؤنث" وقد قال في بدايته: "فقد يجيء هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادى المؤنّث، كما أنّ فُسَقُ ونحوه للمذكرّ، وقد يكون اسماً للوصف غير المنادى وللمصدر ولا يكون إلاّ مؤنثاً لمؤنّث، وقد يجيء معدولاً كَعمر"[1]، وهذا تلخيص لمجمل هذا الفصل. ثمّ أخذ بعد ذلك في تفصيل هذه الأنواع تباعاً، فابتدأ باسم الفعل واستدل له بسبعة شواهد،ثمّ أوجز العبارة وجاء بالنوعين الثاني والثالث مرّة واحدة فقال: "وممّا جاء من الوصف منادى وغير منادى: ياخباثِ ويالكاعِ فهذا اسم للخبيثة وللّكعاء، ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي:

فقلتُ لها عيثي جَعارِ وجرّري　　　بلحم امرئ لم يشهد اليوم ناصرُه"[2]

فقد أراد سيبويه أن يقول: ومما جاء من الوصف منادى: ياخباثِ ويالكاعِ، ومما جاء من الوصف غير منادى: قول الشاعر، ولم يكن مهتما ببيان أنّ ما جاء منادى لم يستخدم في غير النداء، أو أنّ ما جاء غير منادى لايستخدم في النداء، يؤكّد هذا أنّ الشواهد التالية للشاهد المنقول جاءت استدلالاً للوصف غير المنادى، ثمّ انتقل بعد ذلك إلى تبيان النوع الرابع فقال: "ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر .." ولكنّه لم يرجع القول على ما جاء من الوصف غير منادى.

وأمّا القضية الثانية فقد كان إشكالها ناجماً عن جعل "تلك" عائدة على الأسماء المذكورة في النصّ المثبت، ولتوضيح النصين المنقولين[3] عن سيبويه:

في النصّ الأوّل يتحدّث سيبويه عن "الخلف والأمام والتحت والدون" وينصّ على أنّها: أقلّ استعمالاً في الكلام أنّ تجعل أسماء والأكثر فيها أن تجعل ظروفاً.

---

(١) الكتاب، ٣: ٢٧٠.

(٢) الكتاب، ٣: ٢٧٢ - ٢٧٣

(٣) انظر : منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد البكاء: ٤٥٥ - ٤٥٦؛ففيه هذا التوضيح

وأما النصّ الثاني فقد جاء في موطن يتحدّث فيه عن "القصد والنحو والقبل والناحية"؛ والأكثر فيها أن تجعل أسماء، بخلاف الظروف التي جاءت في النّص الأوّل، ثمّ قاده هذا إلى مقابلة هاتين المجموعتين، وجاءت مقولته بتمامها على النحو التالي: "واعلم أنّ هذه الحروف بعضها أشدّ تمكناً في أن يكون اسماً من بعض، كالقصد والقبل والناحية. وأمّا الخلف والأمام والتحت والدون فتكون أسماء، وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم"[1]، وإنّما قصد "بتلك" الظروف التي جاءت في المجموعة الأولى وهي: القصد والقبل والناحية، فلا تناقض ولا اضطراب. يؤكّد هذا أنّ سيبويه أعاد الحديث عن ظروف المجموعة الثانية؛ "التحت والدون" في موطن بعيد عن هذين الموطنين المتقاربين فأكّد ما أكده فيهما، فقد قال: "وسألته عن قوله: من دونٍ، ومن فوقٍ ، ومن تحتٍ، ومن قبلٍ، ومن بعدٍ، ومن دُبُرٍ ومن خلفٍ. فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنه، لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف"[2].

وأما الموطن الثالث: فإنّ سيبويه لم يمنع شيئاً مّما جاء في القرآن في تلكم الآيات، وإنّما قعّد له تقعيداً مخصوصاً، وإن لم يذكر أيّ آية منها، إذ قال، بعد أن وضّح وبيّن ضعف ما استضعفه الخليل: "وأمّا كلّ شيء وكلّ رجل فإنّما يبنيان على غيرهما؛ لأنّه لا يوصف بهما"[3] .

وكأنّ هذه المقولة الموجزة جاءت تقعيداً مخصوصاً لما جاء في الذكر الحكيم، فالآيات التي ذكرها عضيمة من مثل قوله تعالي: "وخلق كلّ شيء" و "وسع ربّي كلّ شيء علماً" و "وإن يروا كلّ آيه لا يؤمنون بها" تدخل تحت هذا الاستدراك الموجز؛ لأن سيبويه يميّز بين ما يقع توكيداً وما لا يقع، وبمعنى آخر فقد أراد في ذلك الموطن أن يقول: إن النكرة التي تؤكّد بكلّ، مضمراً فيها ضميرها من مثل "أكلت شاة كلّها" أو "قرأت كتاباً كلّه" يضعف أنّ يقال فيها: "قرأت كلّ كتاب" أو "أكلت كلّ شاة"، و يحسن أن يقال بدل ذلك "أكلت شاة كلّ شاة" و "قرأت كتاباً كلّ كتاب".

---

(١) الكتاب، ١: ٤١٦

(٢) الكتاب، ٢: ٢٨٩

(٣) الكتاب، ٢: ١١٦ – ١١٧

ثمّ أراد بذلك الاستدراك أن يقول : إنّ النكرة التي لا تؤكّد بكلّ، مضمراً فيها ضميرها يجوز فيها ما ضعف ثمّة. إذ لا يجوز "أكرمت رجلاً كلّه" أو "أعجبني شيء كلّه" أو "حرّمنا عليهم ذا ظفر كلّه"؛ ولذلك يجوز أنّ يقال أكرمت كلّ رجل، وأعجبني كلّ شيء، وحرمنا عليهم كلّ ذي ظفر... وما وقع في القرآن هو من هذا وليس من سابقه.

إنّ ما جاء في كتاب سيبويه على نحو مقارب لما سبق بيانه كثير، نشير إلى بعضه ليكون دالاً على مثله، فمن ذلك:

أولاً: من أسلوب سيبويه في الاستشهاد، أن يأتي المستشهد به مرتبطا بغير ما ينهي الحديث عنه، فقد يتحدّث عن تقعيد ما ويستجلي ملابساته، ثمّ يشير إلى ما هو أقلّ جوازاً أو ما يشاكل ذلك، ثمّ يقول: و "قال الشاعر"، أو "ومن ذلك". غير أنّ هذا يكون استشهاداً للقضيّة السابقة وليس للقضية اللاحقة، وقد يكون هذا الاستشهاد بقصد الاستئناس، وقد يعطف استشهاداً فيقول: "وقال الشاعر" – مورداً قوله – ثمّ يردفه بقوله "وقال آخر" أو ما شاكل ذلك ولكنّ كلّ واحد من القولين يكون استدلالاً لوجه من الأوجه السابقة، فمن ذلك:

أ- قال: "وتقول ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ، الرفع أجود، وإن كنت تريد الأول؛ لأنّك لو قلت مازيد منطلقاً زيد لم يكن حدّ الكلام، وكان هاهنا ضعفاً... وقد يجوز أن تنصب. قال الشاعر، وهو سَواد بن عَدِيّ:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شــيءٌ نَغَّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا

فأعاد الإظهار. وقال الجعديّ:

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظُللاتِها سواقطُ من حرٍّ وقد كان أظهرا

والرفع الوجه، وقال الفرزدق:

لعمــــرك ما معنٌ بتــارك حقّه ولا منسيءٌ معنٌ ولا متيسّرٌ"[1]

---

(١) الكتاب، ١: ٦٢، ٦٣

هذا قوله واستشهاده، والمقولة التي تسبق الاستشهاد "وقد يجوز أن تنصب"، يريد بها "ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ". فينبغي أن يكون الاستشهاد لهذا الجواز، ثمّ إنّ ذكْرَ الشواهد على هذا النحو "قال الشاعر... وقال الجعدي... وقال الفرزدق.." يوجبُ أن تكون آخذة الحكم ذاته، أو مؤكّدة الحكم ذاته ،ولكن:

- لقد بدت الشواهد استدلالاً لقوله " وقد يجوز أن تنصب". وليس الأمر كذلك بتة، فهي ليست نصاً في النصب، أو الرفع، ولا تشتمل على "كان" أو "ليس" أو "ما" الحجازية، بل هي استدلال غير مباشر لجواز نصب المعطوف على خبر كان وأخواتها عند إعادة الاسم ذاته مظهراً، وهذا ما لا يوجد في الشاهدين الأولين ففيهما إعادة الإظهار حسب.

- إنّ قوله بعد االشاهد الأوّل "فأعاد الإظهار" واضح بيّن، وليس كذلك قوله "والرفع الوجه" بعد الشاهد الثاني؛ لأنّ كلمة "الوحش" الثانية مفعول به، ورفعها لحن، وإنّما في البيت "فأعاد الإظهار" والإضمار وجه الكلام، كسابقه.

- إنّ هذه المقوله "والرفع الوجه" كانت مرتدّة إلى الجملة السابقة على الاستشهاد وهي "وقد يجوز أن تنصب" ولكن الرفع الوجه. ثمّ جاء بشاهد الفرزدق مبايناً للشاهدين السابقين في الأهميّة، وإن أظهرته صيغة الإنشاد مشبهاً لهما، وكان حقّ العبارة أن تكون: "والرفع الوجه ومنه قول الفرزدق"؛ لكي تفصل عن الشاهد السابق، فشاهد الفرزدق يختلف عن السابقين؛ لأنّه نصٌّ في الرفع في القضية التي عقد لها الباب، وهي قوله: "وتقول ما زيد ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ" فهو استدلال لما هو أجود وليس لما هو أضعف، وليس استئناساً كسابقيه، لأنّ إعادة الإظهار جاءت في جملة ثانية، ولذلك فليس صحيحاً قول المحقق في توضيح وجه الاستشهاد به: "القول فيه كالقول في سابقيه"[1]،وليس صحيحاً كذلك جعل القزاز هذا الشاهد في باب الضرورة. وقد عقب عليه بقوله: "فمعنى الأخير هو معنى الأولّ ، وكان الوجه أن يأتي بضميره، وزعم بعض أهل النظر أن هذا لا يجوز في شعر ولا كلام"[2] ويغلب على الظن أنّ هذا كلّه بني على خطأ في فهم مقصد سيبويه دون تأمّل الفوارق بين

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٦٣، الحاشية

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٧٥

الشواهد؛ ولهذا وضع الشاهدان الأولان في باب الاستئناس المباشر بما هو ضعيف ولكن الشاهد الثالث وضع في باب الاستدلال.

ب- يقول سيبويه في حديثه عن جَعْل "تقول" بعد الاستفهام عاملة كظن: "وذلك قولك: متى تقول زيداً منطلقاً، وأتقول عمراً ذاهباً، وأكُلَّ يوم تقول عمراً منطلقاً، لا يفصل بها كما لم يفصل بها في: أكلَّ يوم زيداً تضربه، فإن قلت: أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ رفعت، لأنّه فُصل بينه وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: أأنت زيدٌ مررت به، فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل، قال الكميت:

أجهّالاً تقـــول بني لُؤيٍّ لَعمرُ أبيك أم متجـــاهلينا

وقال عمرُ بن أبي ربيعة:

أمّا الرحيلُ فدون بعدِ غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعنا[1]

ففي حديث سيبويه ثلاث قضايا يمكنُ أن يكون قول الكميت استشهاداً لواحدة منها، ففيه قضيّة إعمال تقول بعد الاستفهام المباشر، وتليها قضيّة إعمالها إذا فصل بالظرف، وآخرها قضيّة إلغائها إذا كان الفصل بغير الظرف، وقد جاء الاستشهاد بعد هذه الأخيرة، ولكنّ قول الكميت لم يكن استشهاداً لها، كما لم يكن لأيٍّ من الأمرين السابقين، فالشاهد فيه "إعمال القول بمعنى الظن هنا وأنّه لابأس بالفصل بين الاستفهام والقول بمعمول القول"[2] ولم يشر سيبويه إلى أنّ الفصل بمعمول القول يأخذ حكم الفصل بالظرف، وأمّا قول عمر بن أبي ربيعة فهو استدلال للقضيّة الأولى .

حـ- وقال في حديثه عن الإجابة عن السؤال: "وقد يجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خيرٌ، إذا جعل ما وذا اسماً واحداً، كأنه قال: ما رأيتُ خيرٌ، ولم يجبه على رأيت. ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت؟ فيقول: صالحٌ. وفي من رأيت؟ فيقول: زيدٌ، كأنّه قال: أنا صالحٌ. ومن رأيتُ زيدٌ، والنصبُ في هذا الوجه، لأنّه الجواب على كلام المخاطب، وهو أقرب إلى أن تأخذ به، وقال عزّ وجلّ: "ماذا أنزل

---

(١) الكتاب، ١: ١٢٣ – ١٢٤

(٢) الكتاب، ١: ١٢٣: الحاشية

ربّكم قالوا أساطيرُ الأوّلين". "[1]، وكان قد أشار إلى أنّ النصب هو الأصل واستدلّ لذلك بقوله تعالى: "ماذا أنزل ربّكمْ قالوا خيراً".

والسؤال هاهنا: لأيّ شيء جاء استشهاده بالآية الكريمة في النصّ السابق؟ بمقتضى العبارة السابقة عليها؛ ينبغي أن تكون تأكيداً للنصب، ولكنّها بحسب هذه القراءة تكون تأكيداً للوجه الذي أجازه في بداية كلامه "وقد يجوز..." ولولا أن قراءة النصب قراءة شاذة[2] لذهب الظن إلى أنّه من الأولى أن تضبط الآية بنصب "أساطير".

د- ومثل هذا الغموض في فهم علاقة المسموع بالتقعيد ما أشار إليه عبد الخالق عضيمة في مآخذه على الطبعة المصرية [طبعة بولاق] قال: "ضبط هذا البيت ١: ٢٩٥هكذا:

كم قد فاتني بطلٌ كميٌّ ويسارُ فتْيَةٍ سَمْحٌ هضُومُ

برفع (بطل كمي.... وما بعده)

وضبْط البيت هكذا يخرجه عن الضرورة، فليس فيه شيء مخالف للقياس...وهذا ما يشهد به السياق. ويؤيد هذا ما قاله المبرد في المقتضب عن هذا البيت قال: القوافي مجرورة، وكذلك ما قاله عنه أبو جعفر النحاس في كتابه (شرح شواهد سيبويه) قال: الشاهد فيه الفصل بين (كم) ومجرورها بالجملة. أمّا الأعلم فقد أخطأ موضع الشاهد، إذ قال: الشاهد فيه وقوع (كم) ظرفاً، فتأثرت الطبعة بكلام الأعلم"[3].

هذا محتمل، وقد يشهد به السياق على ما سيتضح، وإن كانت شهادته بقول الأعلم أبلغ من شهادته بقول النحاس، وأمّا ما قاله المبرد فليس فيه ما يؤيّد هذا المأخذ، فالشواهد التي يرويها المبرد على نحو مخالف لسيبويه كثيرة. وبيان ذلك:

أمّا السياق: فالحق أنّ استدلال سيبويه واستئناسه لهذه القضية جاء على نحو عجيب تنقل فيه من الاستدلال إلى الاستئناس على النحو التالي:

---

(١) الكتاب، ٢: ٤١٨ – ٤١٩

(٢) انظر تخريج هذه القراءة في الكتاب، ٢: ٤١٧: الحاشية

(٣) فهارس كتاب سيبويه: ٢٣-٢٤. وقد أشار إلى هذا في حواشي المقتضب، ٣:٦٢

تحدّث عن اختيار لغة من ينصب بكم حين يفصل بينها وبين تمييزها ووضّح قبح الجرّ بها، ثمّ استدلّ للنصب بشاهدين من الشعر، وأردفهما بقوله: "وإن شاء رفع" ثمّ استأنس للرفع برفع تاليها دون فصل في وجه من أوجه إنشاد قول الفرزدق "كم عمةٌ" وأردفه بقوله: "وقال ذو الرمة ففصل بين الجار والمجرور"، وهذا واضح، ثمّ جاء بالشاهد المذكور "كم قد فاتني" ثمّ أردفه بقوله "وقد يجوز في الشعر أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز فتقول كم فيها رجلٍ كما قال الأعشى......" ولكن قول الاعشى ليس فيه كم، بل فيه فصل بين المتضايفين فهو استئناس لهذا الفصل.

ثمّ أعاد المقولة ذاتها "وقد يجوز في الشعر أن تجرّ" وجاء بشاهد عقّب عليه بقوله: "الجرُ والرفع والنصب على ما فسرناه كما قال:..." ثمّ جاء بشاهدين للجر مع الفصل[1].

فالسياق يحتمل ما قاله عضيمة وما قاله النحاس، ولكّنة أكثر احتمالا لما قاله الأعلم وغيره ولما أثبته عبد السلام هارون. يؤكّد هذا أنّ هذا الشاهد هو الشاهد الوحيد الذي جاء استشهاداً لجعل كم للتكثير ورفع تاليها عند الفصل.

وكلّ ما فعله سيبويه أنّه أقحم الاستئناس للرفع قبل الاستدلال، ثمّ أردف هذا الإقحام بالاستئناس للجر قبل أن يتحدّث عنه، ويؤكدّ هذا أيضاً أنّ إشارته إلى الجرّ جاءت تالية لهذا الشاهد فقال"وقد يجوز في الشعر"، ولو كان الشاهد السابق لها -موضع الخلاف -مرويّاً بالجر لما كان لمقولته هذه معنى، فسيبويه لا يستخدم هذا الأسلوب في التعقيب على المسموع إلاّ إذا كان المسموع السابق على غير ما يشير إليه، كما يستضح.

أمّا ما يؤكّد صحّة ما جاء في طبعة بولاق -وفي طبعة هارون بعدها- من أقوال العلماء فقول ابن السيرافي "الشاهد فيه أنّه حذف الاسم المميز لـ(كم) وكان في الأصل كم مرةً قد فاتني بطلٌ وتكون كم منصوبة على الظرف من الزمان (وبطل) فاعل فاتني و(كمي) صفة".[2]

---

(١) انظر الكتاب، ٢: ١٦٤-١٦٨

(٢) شرح أبيات سيبويه، ١: ٥٧٥،وروايته "وكم قد فاتني..."

وإذا كان من الممكن أن يكون فهم النحاس أدق من فهم الأعلم وابن السيرافي فإنّ وقوف الغندجاني على هذا الشاهد في تعقّبه لابن السيرافي يبطل ما قاله النحاس من وجهين:

الوجه الأول: إقرار الغندجاني بتخريج ابن السيرافي وإقراره لرواية الرفع، ولو كان شيء مما قاله ابن السيرافي يحتمل الخطأ لما تركه؛ لأنّه -وكعادته- سلخ عليه لأنّه قدم بيتاً على بيت حين أنشد بيتاً آخر من القصيدة؛ ليؤكد رواية الرفع، فقال الغندجاني "هذا موضع المثل

إنْ تكُ ساداتُ الهُجَيْمِ ومازنٍ قليلاً فمـــا نوكاهم بقليـــل

إن كان إصابة [كذا] ابن السيرافي قليلاً، فتخاليطه كثيرة، قدّم ابن السيرافي بيتاً يجب أن يؤخرَ، وأخّر بيتاً يجب أن يقدم"[1] فكيف لو أخطأ في تخريجه أو غير في روايته؟!

والوجه الثاني: إنشاد ابن السيرافي لبيت آخر من هذه القصيدة لتأكيد حركة الروي، ثمّ إنشاد الغندجاني ثمانية عشر بيتاً منها، مؤكداً أنها للأشهب بن رميلة في هجائه الفرزدق.[2]

في ضوء هذا يظهر أنّ ما قاله الأعلم أقرب للصواب ممّا قاله النحاس؛ ولهذا لم يعد هذا الشاهد مع الضرورة.

ثانياً: أشرت آنفاً إلى أنّ سيبويه لا يعقّب على إنشاد أيّ بيت بقوله: "والرفع الوجه" أو "والرفع جائز" أو "وقد يجوز أن ترفع/تنصب"، وما شاكل ذلك، إلاّ إذا كان المسموع السابق بوجه غير الوجه الذي أجازه، وهذا الأسلوب لم يتخلّف في أي موطن في الكتاب إلاّ في موطنين، أحدهما ذكر في تعقيبه على قول الأشهب بن رميلة؛ إذا كان لا بدّ من ترجيح رواية النحاس، وأمّا برواية الأعلم فهو يوافق أسلوب سيبويه، وأمّا الموطن الآخر فقد جاء في قوله: "ومن البدل أيضاً: مررت بقوم

---

(١) فرحة الأديب: ١٨٩؛ وقد كان قصده من تأليف كتابه: أن يبيّن ما وقع فيه من خلل، وقال "فمن بيت صحف فيه، وشعر نسبه إلى غير قائله، ومعنى حرفه عن جهة الصواب ولفظ عدل به عن مبانيه" "ص٢٨منه".

(٢) انظر: فرحة الأديب: ٨٨-١٩٦، وشرح أبيات سيبويه، ١: ٥٧٥-٥٧٦.

عبد الله وزيدٍ وخالدٍ، والرفع جيد، وقال الشاعر وهو بعض الهذلين، وهو مالك بن خُويلد الخُناعيّ:

يا مَيُّ إن تفقِـدي قوماً ولدّتهِم ... أو تُخلَسيهم فإنّ الدهر خلاسُ
عمروٌ وعبدُ منافٍ والذي عَهِدتْ ... ببطن عَرعَر آبي الضَيْمِ عبّاسُ

والرفع جائز قويّ لأنّه لم ينقض معنى كما فعل ذلك في النكرة"[1]

والشاهد فيه "قطع "عمرو" وما بعده مما قبله ورفعه على الابتداء ولو نصب على البدل من "قوماً" لجاز"[2]

إنّ حديث سيبويه قبل الاستشهاد لا يقطع بكون الشاهد للبدل؛ أي للأصل، أو بكونه للقطع؛ أي للوجه الجائز، فكلاهما محتمل، ولكن تعقيبه: "والرفع جائز قوي" يوجب أن يكون إنشاد البيت بالنصب لا بالرفع، ولا سبيل إلى ذلك لأنّ روّيه داخل في موطن الاستشهاد، ولكن النحاس رواه:[3]

عمروٌ وزيدُ مناةٍ والذي عهدت ... ببطن عرعَر يأبى الضَيمَ عباسُ.

وبذلك يصبح الروي غير داخل في موطن الاستشهاد، ومن ثمّ تصبح رواية نصب "عمرو وزيد" ممكنة الوقوع. وقد قال النحاس: "والخليل رواه بالنصب على البدل". ثمّ وجدت أنّ التعقيب في طبعة بولاق "والرفع فيه قوي"[4] أي في الشاهد السابق، ومن ههنا فإنّ التعقيب في طبعة هارون يناسب رواية الخليل التي ذكرها النحاس ولايناسب الرواية المثبتة، فهذه يناسبها التعقيب الذي جاء في طبعة بولاق، ولهذا فقد عد البيت في باب الاستدلال لما هو جائز على اعتبار صحّة ما جاء في طبعة بولاق.

ثالثاً: وبعض الغموض ينشأ عن إدخال بعض أقوال العلماء في متن الكتاب، أو عن

---

(١) الكتاب، ٢: ١٥-١٦.

(٢) الكتاب، ٢: ١٥؛ الحاشية.

(٣) شرح أبيات سيبويه، ١٦٠-١٦١

(٤) الكتاب، بولاق: ١:٢٢٥؛ على أن المحقق قد نبّه على هذا التعقيب في الحاشية: [الكتاب، ٢:١٥].

تغيير حرف أو كلمة تؤثر في فهم مقصد سيبويه، وقد أشير آنفاً إلى شيء من هذا، كما سبق أن بُينت قضية أخرى في باب الحديث عن اللحن، ومن ذلك أيضاً:

أ- في طبعة هارون قال سيبويه: "واعلم أنّ "قلت" إنّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها.... وتقول: قال زيد إنّ عمراً خيرُ الناس، وتصديق ذلك قوله جلّ ثناؤه: "وإذ قالتِ الملائكةُ يا مريمُ إنّ اللهَ اصطفاكِ" ولولا ذلك لقال أنّ الله"[1] وفي طبعة بولاق "... وذلك قولك: قال زيدٌ عمروٌ خيرُ الناس..."[2]، بحذف "أنّ" ورفع "عمرو"، والفارق بين العبارتين بسيط، ولكن أهمّية الآية تختلف اختلافاً بيّناً؛ فبحسب طبعة هارون تكون الآية نصاً في التقعيد، أي من باب الاستدلال، وبحسب طبعة بولاق تكون الآية مقاربة للمستدل له، وليست نصاً فيه، فتكون من باب الاستئناس.

ولكن أسلوب سيبويه يوجب أن يكون ما في طبعة بولاق هو الصواب؛ لأنّه أراد أن يثبت أنّ الاسم التالي لفعل القول مبتدأ مرفوع ولم يرد إثبات كسر همزة "إنّ" لأنّ الكسر ثابت بعد فعل القول، والآيات التي تؤكّد ذلك كثيرة جداً، وقد ساق سيبويه بعضها حين تحدث عن "إنّ" في موطن آخر[3]، أمّا مجيء الاسم المعرب مبتدأ بعد فعل القول، فلم يرد ذلك في القرآن الكريم ولا سبيل إلى تأكيده إلاّ بإثبات كسر همزة "إنّ"؛ لأنّ الكسر يقع في موقع المبتدأ فيدلّ أحدهما على الآخر، يؤكّد هذا تعقيب سيبويه "ولولا ذلك لقال أنّ الله"، ولا معنى لهذا التعقيب بحسب ما أثبت في طبعة هارون، وإنّما أراد ولولا أن الاسم الذي يليها مبتدأ لفتحت همزة "إنّ" بعدها.

ب. ويتحدث سيبويه عما ينصرف من أسماء القبائل والأحياء وبعد أن يبيّن أنّ "تميماً" و "أسداً" الأصل فيهما أن يصرفا؛ لأنّهما على حذف المضاف، فالأصل "بنو تميم"، وبعد أن يشير إلى جواز عدم الصرف إذا جعلا اسماً للقبيلة، يتحدث عن أسماء الأحياء مثل "قريش " و"معدّ"؛ فالأصل فيهما الصرف، ثمّ يقوده ذلك إلى المقابلة بين المجموعتين فيقول:" وأمّا أسماء الأحياء فنحو معدّ وقريش وثقيف وكلّ

---

(١) الكتاب، هارون، ١: ١٢٢

(٢) الكتاب، بولاق، ١: ٦٢

(٣) انظر: الكتاب، ٣: ١٤٢.

شيء لا يجوز لك أنْ تقول فيه: من بني فلان... فكينونة هذه الأشياء للأحياء أكثر، وقد تكون تميم اسماً للحي، وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن ويعني قريش وأخواتها"[1] ثمّ جاء بشواهد على ترك صرف قريش ومعدّ وعاد. والجملة الأخيرة: "ويعني قريش وأخواتها "مضافة إلى متن الكتاب لا يُشكّ في إضافتها، وقد أراد من أضافها أن يفسّر الضمير في "جعلتها"، إذ ظهر كأنّه عائد على تميم فيما هو يعود على قريش وأخواتها، وجملة "وقد تكون تميم اسماً للحي" جملة معترضة. فإذا فهم الضمير على أنّه عائد على قريش وأخواتها، فلا قيمة لوجود الجملة الأخيرة، وإذا فهم الضمير على أنّه عائد على تميم أوجب ذلك خطأ لا يقع في مثله سيبويه؛ إذ يصبح معنى العبارة: وإن جعلت تميماً اسماً للقبائل فجائز؛ والقبائل التي تجعل "تميم" اسماً لها هي قريش وأخواتها، وهذا ما لايخفى بطلانه، كما أنّ إقحام الجملة الأخيرة غير خاف.

رابعاً: أمّا ما يبدو من تعارض النصوص وتناقضها فهو ناشئ عن تمييز سيبويه بين حكم المسموع وحكم التقعيد، وقد أشير إلى نماذج من هذا القبيل في باب الحديث عن الشذوذ، ومن هذا التعارض ما ينشأ عن استغناء سيبويه بالحكم مرّة واحدة على قضيّة يتحدّث عنها في أكثر من موطن، واقتصاره في الحديث عما تستوجبه خصوصيّة كلّ موطن؛ ومن ذلك:

أ- يتحدّث سيبويه عن إضمار الفعل بعد "إنْ" ويقوده ذلك إلى مقابلة "لو" بها فيقول: ولو بمنزلة إنْ لا يكون بعدها إلاّ الأفعال فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء"[2] ولكنّه أعاد الحديث عن لو في موطن آخر فقال: "وتقول لو أنّه ذاهب لكان خيراً له، فأنّ مبنيّة على لو كما كانت مبنيّة على لولا، كأنك قلت لو ذاك، ثمّ جعلت أنّ وما بعدها في موضعه. فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لو غير أنّ، كما كان تسلمُ في قولك بذي تسلمُ في موضع اسم، ولكنّهم لا يستعملون الاسم لأنهم مما يستغنون بالشيء، عن الشيء. حتّى يكون المستغنى عنه مسقطاً، وقال الله عزّ وجلّ: "قُل لو أنتُم تملكون خزائن رحمةِ ربّي إذاً لامسكتُم خَشيةَ الإنفاق" وقال.لو بغير الماءِ حلقي شرق"[3]

---

(1) الكتاب، ٢: ٢٥٢.

(٢) الكتاب، ١: ٢٦٩.

(٣) الكتاب، ٣: ١٢١.

وقد أعاد مضمون هذا القول مرة ثانية حين قابل بين "لو" و "لولا" واستشهد بالآية الكريمة بصورة مماثلة لطريقته هنا[1].

وواضح أنّ ما في النصّ الأوّل يبدو متعارضاً مع ما جاء في الموطنين الآخرين، فقد أكّد أوّلا أنّ "لو" لا يليها إلاّ الأفعال، ثمّ أكد في النصّ الثاني أنّه لا يليها إلاّ "أنّ"، وإنّما كان سيبويه مأخوذاً بخصوصية كلّ موطن على حدة؛ لأنّه يتحدّث في الأوّل عن إضمار الفعل بعد "إنْ"، والأصل فيه أن يكون مظهراً، وقاده ذلك إلى الحالة التي تماثلها "لو" فيها، ثمّ يتحدّث في الموطن الثاني عن وقوع المصدر بعد "لو" ولم يلتفت إلى الأفعال، وإنّما أراد أنّ "لو" لا يليها من الأسماء – حسب – إلاّ المصدر المؤول من أنّ ومعموليها، يؤكّد هذا أنّ الشواهد المسموعة التي جاءت فيها "أنّ" بعد "لو" كثيرة كثرة الشواهد التي جاءت فيها الأفعال بعدها[2].

وقد نص سيبويه على أن الأسماء لا تلي لو، وفجأة جاء بمسموع يدلّ على ما منعه، فما العلاقة بين استشهاده وتنظيره؟

لقد كان من المنتظر أن يكون قول سيبويه "وقال عز وجل...وقال ...." تأكيداً لما يجوز، ولكنّه جاء بما لا يجوز، ولم يحاول توضيحه أو تبيينه، وهذا ليس تناقضاً؛ لأنّه لم ينس أنّه قال في الموطن الأوّل "فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر" فأغناه ذلك عن الإعادة.

ب- وقال عضيمة "صرح سيبويه في كتاب ١: ٢٩٢ بأن كاف الجر تجرّ الضمير في ضرورة الشعر، ونسب أبو حيان إلى سيبويه أن كاف الجر تجرّ الضمير في اختيار الكلام وردّ عليه البغدادي في الخزانة ٤: ٢٧٥"[3]. وهذا صحيح ولكن وهم أبي حيان لم يكن مبنيّاً على فهم موقف سيبويه في الموطن الذي أشير إليه "١ - ٢٩٢"، لأنّ سيبويه نصّ فيه على أنّ ذلك ضرورة، وأحسب أنّ فهم أبي حيان كان مبنيّاً على قول سيبويه في موطن آخر – وعن القضية ذاتها –: "ولو أضفت إلى الياء الكاف

---

(١) انظر: الكتاب، ٣: ١٢٩.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٣٢٨-٣٥٩

(٣) فهارس كتاب سيبويه: ١٧.

التي تجرّ بها لقلت: ما أنت كِي، والفتح خطأ وهي متحركة"[1]، وهذا النصّ لا يسوّغ فهم أبي حيان، وإن كان سابقاً على النص الآخر؛ لأن سيبويه تحدّث في هذا الموطن عن الاضطرار في "قطي" و "قدي" و "ليتي"، فأغناه ذلك عن القول بأن ذلك ضرورة.

لم يكن القصد من عرض هذه القضايا دراسة أسلوب سيبويه؛ لإثبات صعوبته أو سهولته، فقد تحدّث عنه غير واحد من المحدثين، منهم من رأى السهولة واليسر ومنهم من وجد الصعوبة والعسر، ومنهم من وجد فيه الأمرين[2]، وكلّ يثبت ما يرى، وأحسب أنّه ليس أحدهم بمستطيع ردّ ما يراه غيره، ففي الكتاب من كلّ شيء شيء، فضلاً عن أنّ السهولة والصعوبة أمران نسبيان يحتكم فيهما إلى تفاوت المعرفة في كثير من الأحيان. فإن ظهرت هذه القضايا مختصة بأنماط من الغموض في الكتاب، فما ذلك إلاّ لأنّ فهم علاقة المسموع بالتقعيد يرتبط بالأسلوب ويشكل جزءاً منه.

ولم يكن القصد – أيضاً – عقد موازنة بين نسختي بولاق وهارون أو استقصاء ماجاء في التحقيق من اضطراب، فلم يشر في هذه المواطن إلاّ إلى غيض من فيض، اقتُصر فيه على بعض ما جاء مؤثّراً على فهم قيمة المسموع المستشهد به[3].

---

(١) الكتاب، ٢: ٢٧٢ – ٢٧٣. ويبدو أنّ البغدادي لم يتنبه لوجود الموطن الآخر الذي أشار اليه عُضيمة، ولو تنبه لجعله واحداً من ردوده على أبي حيان. [انظر: الخزانة، ٤: ٢٧٥].

(٢) انظر: مقدمة الكتاب، ٣٠، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ١٥٣ – ١٥٦ فقد جمع المؤلف في هذه الصفحات بعض آراء العلماء المحدثين في أسلوب سيبويه، وقد قال علي النجدي "وتتفاوت عبارة الكتاب، وضوحاً وغموضاً، فربما وضحت حتى تصير كفلق الصبح سفوراً وإشراقاً، تستبق إلى الفهم ألفاظه ومعانيه، وربما غمضت واستغلقت حتى تكون كالأحاجي والطلاسم...... وبين هذين الحدين مراتب من الوضوح والغموض لا تكاد تحصى كثرة .... والواقع أن مفردات الكتاب، لا غموض فيها ولا غرابة، وإنّما الغموض في تأليفها وصياغة العبارة منها، وفي الإشارة العابرة يشيرها إلى مسائل كانت لعهده متعالمة مشهورة، ولم يكن بالناس يومئذ حاجة إلى تجليتها وتفصيل القول فيها، فوكلهم إلى علمهم بها...." [سيبويه إمام النحاة: ١٦١].

(٣) يقول محمد البكاء منهج كتاب سيبويه ٤٥٦: بل إن بالكتاب حاجة حتى إلى علامات الترقيم التي ترفع الإشكال عن بعض نصوصه"وقال[٤٥٧منه]:"كشف البحث عن بعض الأوهام التي وقعت في تحقيق الكتاب، وقد أشير إليها في مواطنها"؛ لهذا تحسن الإشارة إلى أنه قد تمّ تصحيح ضبط بعض الألفاظ ولم نشر لشيء من ذلك فهي أخطاء طباعة بالدرجة الأولى

ثمّ لم يكن القصد من ذلك توجيه نقد لأفهام من أشير إليهم من القدماء والمحدثين.

لقد كان هذا العرض بهدف الإشارة إلى أثر ما ينشأ عن فهم العلاقة بين المسموع والتقعيد في القضايا المفردة، وما يترتب على ذلك من تقسيم المسموع في المستويات التي جاء فيها، فربّما جعل بعض المسموع في مستوى كان ينبغي أن لا يكون فيه بأثر من وهم في فهم علاقته بالتقعيد، وهذا قد يؤثّر في الموازنة بين أهمية مصادر السماع. وممّا يوثر في هذه الموازنة أنّ المسموع الواحد قد يتجاذبه أكثر من مستوى من مستويات الاستشهاد، فيكون صالحاً للدخول في أحدهما أو في غيره، وهذا آت من طرائق سيبويه في معالجة المسموع، إذ قد يحكم على مسموع ما بالضعف أو القلة، ثمّ يؤوّله، ثمّ ينصّ على أنّه لهجة، وقد يحكم عليه في موطن وينصّ على جوازه في موطن آخر وهكذا؛ ولذا فإن مستويات الاستشهاد لم تكن منفصلة بالصورة التي ظهرت عليها في هذه الدراسة، فهي تتداخل في كثير من الأحيان، ويزداد هذا التداخل حدّة حين يكون لكلّ مستوى مستويات داخلية.

ولكن يشار في هذا المقام إلى أنّ مثل هذه الأمور لا تؤثر كثيراً في الموازنة بين مصادر السماع، لأنّها غالباً ما تحدث في غير المستوى الأول، فقد تحدث بين المسموع المشكل والتأويل، أو بين أحدهما والخصوصيات اللهجية، وقد لا يقع هذا التداخل بين أحد هذه المستويات ومستوى الاستدلال، فإن وقع شيء من ذلك فقليل، ولا يكون إلاّ في مستوى الاستدلال لما هو جائز، وأهمية الاستدلال لما هو جائز تقترب من أهمية المسموع المشكل أو اللهجات، وربّما كان مستوى الخصوصية الشعرية أكثر المستويات استقلالية ووضوحاً شأنه في ذلك شأن الاستدلال.

ولم يعدّ في مستوى التأويل إلاّ ما جاء غير مرتبط بحكم دال على أنّه من المشكل أو اللهجات، ولم يعد في باب المسموع المشكل إلاّ ما جاء محكوماً عليه حكماً بيّناً، فإن ارتبط الحكم بالإشارة إلى أنّه لهجة جعل المسموع مختصاً بمستوى التقعيد اللهجي.

"المثال بالكسر يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد، كما يقال: الفاعل كذا ومثاله زيد في "ضرب زيد"." [1] ويطلق التمثيل "على ما ليس من كلام العرب من النصوص -بمصطلح النحاة- متجاوزاً عصر التوثيق للغة أو مصنوعاً للبيان والإيضاح" [2]. غير أنّ سيبويه لم يأت بالنمط الأوّل من التمثيل المتمثّل في المسموع المتجاوز عصر الاحتجاج، فهو يستشهد بمسموعه من كلام العرب حتى زمن تأليف كتابه، والمواطن التي ينصّ فيها على سماعه من العرب كثيرة في كتابه[3]، ولم يشر فيه من قريب أو بعيد إلى ما يدلّ على توقّف الاحتجاج لعلّة زمانيّة، كما أنّه ليس فيه ما يشير إلى توقّف الاستشهاد لعلّة مكانيّة أو قبليّة، على أنّه قد أشار مرّة إلى وجود من لا يؤخذ بلغته؛ فقال: "ولا نعلم أحداً يُميل هذه الألف إلاّ من لا يؤخذ بلغته"، [4] ولكنّه لم يبن علّة ذلك.

وعلى هذا، فالتمثيل المقصود يتمثّل في النصوص المصنوعة للبيان والإيضاح، أو التي تظهر بهذا المظهر، إذ تأتي مرتبطة بمثل قوله: "وتقول" أو "ومن ذلك قولك" أو "ومثل ذلك" أو "وسألته عن قوله" أو "وقال" ..... فهو يشمل كلّ التراكيب التي لم ينصّ على سماعها، ولا يدخل في هذا التمثيل ما نصّ عليه بأنّه تمثيل، عند تحليله التراكيب اللغويّة، من مثل قوله: "وتمثيل ذلك" أو "وهذا تمثيل" أو ".....لأمثّل لك"

وإذا كان التمثيل غير مسموع من العرب، وصاغه سيبويه، فما علاقته بمصادر السماع أو بأهميتها؟

إنّ تبيان العلاقة التي تربط بين المسموع والتمثيل وما يُبنى عليها من أهميّة توجب أن يكون التمثيل مستوى تالياً لمستوى الاستدلال، أو أن يكون جزءاً منه،

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ٦: ١٢٤١.

(٢) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد: ٨٦.

(٣) انظر: ما أثبت في كتاب "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه": ١٨٨ - ١٨٩.

(٤) الكتاب، ٤: ١٢٩.

ليس لأنّ قسماً كبيراً منه كان مسموعاً أغفل سيبويه النصّ على سماعه، أو لأنّ قسماً مماثلاً جاء مبنياً على هدي المسموع، بل لأنّ أهميّته في تقنين القواعد لا تقل عن أهميّة المسموع، فإذا كان المسموع يفيد التقعيد إثباتاً وتقنيناً فإنّ التمثيل يفيده تقنيناً وتوضيحاً. ثمّ إنّ أهميّة النثر المرسل لا تظهر إلاّ بربطه بالتمثيل.

علاقة التمثيل بالمسموع

يكثر المسموع النثري المنقول عن العرب كثرة بالغة في قسم النحو من كتاب سيبويه، وكثرته تفوق الحصر في قسم اللغة، فلا تخلو صفحة منه من تكرار قوله: "وقالوا" أو "وقد قالوا".

وقد يسهل على المرء إحصاء هذا المسموع باعتماد توثيق سيبويه عندما يقدّم له بعبارات تدلّ على سماعه، من مثل قوله: "وقال بعض العرب" أو "ومنهم من يقول" أو "وقالوا" أو "ومن ذلك قولهم" أو "وقد جاء" أو "وسمعنا" أو "وسمع" فلان"، أو يعقّب عليه بعبارات تدلّ على سماعه، من مثل قوله: "كلّ هذا سمعناه من العرب" أو "ولم يؤخذ ذلك إلاّ عن العرب" وما كان في معنى هاتين العبارتين.

ويلحظ أن قسطاً وافراً من هذا النثر هو ممّا يختصّ بالقضايا اللهجيّة، ولا سيما ما ارتبط منه بقوله: "ومن العرب من يقول" أو "وبعض العرب يقول"، ثمّ إن جملة هذا المسموع المؤكّد سماعه هو ممّا جاء مخالفاً للتقعيد المطرد مخالفة تتفاوت من موطن إلى آخر، فأقربه إلى الجواز ما كان مرتبطاً بـ "وقالوا"، أو "ومثل ذلك قولهم"، أو الذي يعقّب عليه بقوله: "ولم يؤخذ ذلك إلاّ عن العرب". فغالباً ما يأتي هذا المسموع استدلالاً لقضايا فرعيّة أو لوجوه جائزة، ما لم تسبق هذه العبارات بقوله: "وقد"، فإذا ما جاءت "وقد قالوا" فإنّه يكون ناقلاً شيئاً مخالفاً للتقعيد.

ومن المسموع النثري ما يكون تراكيب نحويّة، ومنه – وهو الغالب في قسم اللغة– ما يكون صيغاً مفردة، ولا يقال: إنّ الصيغ المفردة – وهي بالآلاف في قسم اللغة – لا تعدّ من المسموع النثري؛ ذلك أنّ واحدتها تقف مقابل بيت شعر بكامله أو آية بكاملها، إذ إنّ القصد من مجيئه بهذا الشاهد أو تلك الآية إثبات صيغة مفردة أو حرف، ولا عبرة وقتئذ في كون هذه الصيغة منقولة مفردة أو منقولة في نصّ

مطوّل، فإذا لم تحتسب هذه الصيغ من المسموع النثريّ ينبغي - أيضاً - ألا يحتسب ربع المسموع الشعريّ - على الأقل - لأنّ سيبويه لم يكن يريد من الشاهد الواحد غير إثبات صيغة مفردة، أو حرف مفرد، لا علاقة لأيّ منهما بتركيبة البيت.

إنّ تحديد كمّ المسموع النثريّ على النحو السابق لم يدخل فيه ما جاء به سيبويه من باب: "وقال" أو "وسألته عن قوله"، حيث لا يُعرف فاعل القول أنحويّ هو أم أعرابيّ. أو ما جاء من باب: "ومن ذلك" أو "ومثل ذلك"، حيث يأتي بنثر بعد هذه الصيغ. فهل يعدّ هذا مسموعاً أم يعدّ مصنوعاً؟ وسواء أحتسب هذان النمطان مع المسموع النثريّ أم لم يحتسبا، فإنّ المسموع ثابت السماع الذي أشير إليه سابقاً قليل من كثير في كتابه، وما لم ينصّ على سماعه أكثر ممّا نصّ عليه؛ ذلك أنّ الفوارق تمّحي بين ما هو مصنوع وما هو مسموع، وتختلط ضمائر الفاعلين في أسلوب سيبويه، اختلاطاً يصعب معه التثبت من مصدر القول.

فهو يقدم للمنقول بصيغة الجمع "وقالوا"، ثمّ يعيد الضمير عند التحليل أو الإحالة على هذا المنقول بصيغة المفرد، فيقول: "وكأنه قال" أو "كأنّك قلت"، أو "وإنّما أراد". وقد يأتي بنثر من باب: "وتقول" أو "ومن ذلك قولك" ثمّ يعيد الضمير مفرداً غائباً فيقول: "كأنه قال"، أو جمعاً غائباً، "كأنهم قالوا".

وقد ينقل بصيغة المفرد الغائب فيقول "وقال"، أو "وسألته عن قوله"، ثمّ يقول عند التحليل: "إنّما أرادوا" أو "وكأنهم قالوا" أو "كأنك قلت" وكأنّ مقولة الشخص المفرد مقولة الجماعة بأسرها، كما أنّ مقولة الجماعة تصلح لأن تنسب لأيّ فرد منهم على حدة.

وقد ينقل تراكيب مسندة إلى العرب في موطن، ثمّ يعود في موطن آخر ويذكرها من باب: "كما قلت"، أو "ومثل قولك"، وقد يحيل على شاهد شعريّ بهذه الطريقة، قال: ".... وذلك قولك ياتيمَ تيمَ عديّ" [1]، وقال "كما أنّك حين قلت: ياتيمَ تيمَ عديّ" [2] وإنّما هذا من شاهد لجرير كان قد ذكره سابقاً [3] وقد تكون الإحالة بإعادة جزء يسير من شاهد شعري مع التقديم له بصيغة المفرد، من مثل قوله: "كما

---

(١) الكتاب، ٢: ٢٧٧.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٨٤.

(٣) الكتاب، ١: ٩٣.

قول هذا الشاعر البتّة، وإنّما أراده مثلاً مستخدماً كما هو دون سوابق، إذ لا شاهد في هذا المثل على مراد سيبويه حين يكون مأخوذاً من قول الأشجعي [1]؛ لأنّ "مواعيدَ" تكون منصوبة بفعلها المذكور "وعدت"، ولم يردها سيبويه إلاّ منصوبة بفعل محذوف، على ما وضّح وأبان.

وفي الكتاب بعض العبارات الموزونة التي لا ينصّ سيبويه على أنّها من الشعر، من ذلك قوله: "فمن ذلك قولك ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ" [2] وقال في موطن آخر "كما قال: ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدار" [3]، فهل يعدّ هذا من الشعر، أم يعد من النثر؟.

ومثل هذا قوله: "كقوله: إنّه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ" [4] أهذا نثر أم شعر من المتدارك[5]؟ ومثل هذا قوله: "ومثل ذلك غسلتُه غسلاً نعمّا" [6] فهو مقتطع من الرجز، إن كان شعراً، ومثله: "قولهم: عسى الغوير أبؤساً"[7]. فهذا رجز أيضاً، ومثله في أنّه رجز قولهم: "أبدأ بهذا أولُ"[8]. "ومثله في أنّه موزون، من الرجز أو غيره، وقولك: "من عن يمينك"[9]

---

(١) أو غيره، إذ يروي عجز بيت للشماخ، صدره "أواعدتني مالا أحاول نفعهُ" [فرحة الاديب:٨٣، وشرح المفصل، ١: ١١٣] ويروى لمجهول وصدره: "كأنّ مواعيدَ القُضاعيَّ جاره ... مواعيدُ.." فرحة الأديب ٨٣]. ولم يكن في ذهن سيبويه أيّ منها، لأنّ العامل موجود في الصدر.

(٢) الكتاب، ١: ١٧٥.

(٣) الكتاب، ١: ١٩٣.

(٤) الكتاب، ١: ١٤٧.

(٥) ولهذا لم يكن عفيف عبدالرحمن ملوماً حين علق عليه في حواشي تذكرة النحاة بقوله "لم أعثر على مصدر الشعر وقائله" [١٦٧].

(٦) الكتاب، ١: ٧٣.

(٧) الكتاب، ١: ٥١

(٨) الكتاب، ٣: ٢٨٧، وهو من باب ومن ذلك قولك في "١ : ١٦"

(٩) الكتاب، ١: ٤٢٠

أم هل نعد النثر في قول سيبويه: "وفي قولهم: لدن غدوة"[1] بداية قول الشاعر:

لدن غدوةً حتى كررن عشيةً   وقرّبن حتى ما يجدن مقرّبا[2]

وذكر هذه المقتطعات الموزونة، لم يقصد به حصر ما جاء في الكتاب من هذا القبيل، ولكن لم يحتسبها أيّ دارس مع الشعر على الرغم من أنّها لا تختلف عن النثر المنقول في قول سيبويه "وقال: فأين الجنادب"[3]، وقد علّق عليه المحقق في الحاشية بقوله: "يبدو أنّه قطعة من بيت شاهد". ثمّ أدرجه في فهرسة أجزاء الأبيات.

وفي اتجاه آخر هل نعد النثر الذي ينقله سـيبويه في مثل قوله: "وعلى هـذا قيل ظنين أي متّهم"[4] هل نعده نثراً أم قرآناً من قوله تعالى: "وما هو على الغيب بضنين".[5] ومثل هذا ماجاء في قول سـيبويه: "وقالوا : ياابن أمَّ ..... وقد قالوا أيضاً: يا ابن أمِّ"[6] أهذا نثر أم آية بقراءتيها: وهي قوله تعالى "قال يا ابن أمّ لا تأخذ بلحيتي"[7] وهل تحتسب فواتح السـور من مثل: "نون" و "طاسـين" و "حاميم" في الباب الذي تحدّث فيه سيبويه عن أسماء السور[8] – آيات تعد مع المسـموع القرآني؟ إن سـيبويه ليجعل التركيب القرآني محـكياً على ألسنة الناس، فقد قال: "شـبهه بقولهم: حجراً محجوراً"[9] وقال: "كقوله: فضرب

(١) الكتاب، ١: ٥١

(٢) الشاهد في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ١: ١٥٩. "ولدن غدوة" جاءت بداية شاهد لذي الرمة [البيان، والتبين ٢: ٢٧٤]. وقد ضُبطت "غدوة" رفعاً وجراً حسب.

(٣) الكتاب، ٢: ٣٩٧

(٤) الكتاب، ١: ٢٤٠.

(٥) التكوير، آية ٢٤؛ وتلك التي ذكرها سيبويه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي [السبعة في القراءات ٤٧٣].

(٦) الكتاب، ٢: ٢١٤

(٧) طه، آية ٩٤. والقراءتان سبعيتان [السبعة في القراءات: ٤٢٢].

(٨) الكتاب، ٣:٢٥٦

(٩) الكتاب، ١:٢٢٦

الرقاب"[1] وقال: "ومن ذلك قولك سلام عليك ... ولعنة الله على الظالمين"[2]، وقال: "ومن ذلك قولك الحمد لله"[3]

ومع هذا، فإنّ إحصاء الشعر، أو آيات الذكر الحكيم، يبقى أمراً ممكناً، فلن يتباين الإحصاء إلاّ في أعداد محدودة، وليس الأمر كذلك في إحصاء النثر في كتاب سيبويه، فأحسب أنّه يصعب تقريبه إلى أقرب مائة، أو أقرب مائتين، وممّا يزيد الإشكالات السابقة صعوبة أنّ ثمّة نثراً يسنده سيبويه إلى العرب، ولكن لا يشكّ في أنّ هذا النثر مصنوع، إذ يأتي مشتملاً على "زيد" أو "عمرو" أو "عبدالله". ومثل ذلك: قوله: "ألا ترى أنّهم يقولون: هل زيدٌ منطلق وهل زيدٌ في الدار، وكيف زيد آخذ" [4]، وقوله: "وروى الخليل رحمه الله أنّ ناساً يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذ" [5] ومثل هذا في غير موطن [6]، وهو يدلّ على أنّ ثمّة غيره ممّا يبدو مسموعاً وهومصنوع.

إنّ تبيان العلاقة التي تربط تمثيل سيبويه بالمسموع النثريّ سيلقي ضوءاً على كمّ المسموع النثريّ في كتابه، وعلى أهميّته في التقعيد بعد ذلك.

والناظر في كتابه يجد أنّه لا تخلو صفحة منه من العبارات النثريّة التي يسوقها وكأنّها مصنوعة للتمثيل، وهي عادة ما تكون مسبوقة بقوله: "وقال"، أو "كما قال"، أو "وسألته عن قوله"، أو "وتقول"، أو "ومن ذلك قولك" أو " مثل ذلك"، أو "ومن ذلك".

---

(١) الكتاب، ١:٢٤٥

(٢) الكتاب، ١: ٣٣٠

(٣) الكتاب، ١:٣٢٩. وقد عدها المحقق آية. أم هل نتجاوز ذلك ونعد قول سيبويه : "ألا ترى أن "عرفات" منصرفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة". [٢٣٣:٣] وليس في كتاب الله إلا عرفات واحدة [البقرة، آية ١٩٨].

(٤) الكتاب، ١: ٩٩.

(٥) الكتاب، ٢: ١٣٤.

(٦) انظر: الكتاب، ١: ٣٠٣، ٣١٠ و ٢: ١٩٢، ٢٣٧، ٣٤٥، ٣٤٩.

ومراجعة هذا التمثيل تؤكّد أنّ قسماً كبيراً منه كان من المسموع نصّاً، وإن لم يُشر سيبويه إلى ذلك، وأنّ قسماً آخر جاء مبنيّاً على هدي المسموع.

وممّا يؤكّد أن شيئاً غير يسير من هذا التمثيل كان مسموعاً، وإن بدا مصنوعاً:

أوّلاً: أنّ سيبويه قد يذكر بعض التراكيب في موطن، بصورة توحي أنّها من لدنه، ثمّ يعيد النصّ ذاته منقولاً عن العرب، أو قد يكون نَقْلُ النصّ سابقاً، ثمّ يعيده بصورة التمثيل، ومثل هذا كثير في كتابه، فمن ذلك قوله: "كما قلت: ماكان الطيبُ إلاّ المسكُ" [1]، ثمّ أكّد نقل هذا القول عن العرب، فقال: "وزعموا أن بعضهم قال..." [2]، ومن ذلك؛ قوله: "وذلك قولك.... وصرفتُ وجوهَها أوّلَها" [3] ثمّ أعاد هذه العبارة من باب: "ومثل ذلك قولهم صرفتُ وجوهَها أوَّلَها" [4].

ومنه أيضاً، قوله: كما تقول: ذهبتْ بعضُ أصابعه" [5]، وكان قد نصّ على سماعها في بداية الجزء الأوّل" [6]، ومنه قوله: "فقالوا: أبدأ بهذا أولُ، وكما قالوا: ياحكمُ" [7]، وكان قد قال في بداية كتابه: ".... فقولك أبدأ بهذا أوّلُ ويا حكمُ" [8].

وقد يذكر بعض التراكيب من باب: "وتقول"، أو "ومن ذلك قولك"، ثمّ ينصّ على أنّ بعض العرب يأتون بوجه غير الوجه الذي جاء به المخاطب، فينصبون ما جاء مرفوعاً في التمثيل، أو يجرّون ما كان منصوباً فيه [9].

---

(1) الكتاب، ١: ٧١.

(2) الكتاب، ١: ١٤٧.

(3) الكتاب، ١: ١٥٠، وقد ضُبطت "أوّلِها" بكسر اللام، وأحسب أنها مفتوحة.

(4) الكتاب، ١: ١٦٢.

(5) الكتاب، ١: ٤٠٢.

(6) الكتاب، ١: ٥١.

(7) الكتاب، ٢: ٢٨٧.

(8) الكتاب، ١: ١٦.

(9) انظر: الكتاب، ١: ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣ و ٢: ٨٣.

ثانياً: أنّ الإسناد بصيغة المفرد من مثل: "وقال"، و "سألته عن قوله"، لا يختلف عن الإسناد بصيغة الجمع، فالضميران متجاذبان، يحلّ أحدهما مكان الآخر. وممّا يؤكّد ذلك أنّه كان يسند بعض الأمثال فيقول: "وقال في مثل"، قال مرّة: "وتصديق ذلك قولهم في مثل: في عضَة ما ينبتنّ شكيرُها، وقال أيضاً في مثل آخر بألم ما تختُننّه وقالوا: بعينٍ ما أرينّك[1]، وقال : " وقال في مثل : "أطرق ليل"[2] ثمّ أعاده في موطن آخر من باب: "وقالوا في مثل"[3] ومثل هذا قوله: "... في قولهم: عسى الغوير أبؤساً"[4] ثمّ أعاده مرّة ثانية، " ... في قوله عسى الغوير أبؤساً"[5].

وهذا يعني أنّ ضمير المفرد ينوب عن ضمير الجماعة عنده، وأنّ ما جاء مرتبطاً به يغلب أن يكون من المسموع، ويرجّح هذا - أيضاً - أنّه قد يذكر قولاً مسنداً إلى مفرد غائب، من باب: "وقال "، أو "وسألته عن قوله" ثمّ يعود في موطن آخر فيقول: "ومن قال "كذا"، قال..."، وقد سبق أن أشير إلى أنّ ذلك من أسلوبه في التقعيد للخصوصيّات اللهجيّة. وقد ينصّ عند تحليل القول المسند إلى فرد فيقول : "كأنّهم قالوا" أو "وإنّما أرادوا".

وممّا يرشّح أن تكون هذه الأقوال مسموعة، أنّ سيبويه يسأل الخليل عن تأويلها وبيان تحليلها، فيأتي بها من باب "وسألته عن قوله"، ولو كانت مفترضة لما سأل عنها بهذه الطريقة التي تدلّ على ثبوتها، ولا يراود الفكر أن يكون الضمير في هذه الصيغة عائداً على الخليل؛ ليكون سيبويه سائله عن افتراضه، ليس لأنّ الخليل هو المسؤول عن هذه التراكيب، بل لانّ الخليل يحلّلها فيقول: "لأنّه أراد" أو "ولأنّهم أرادوا" وما شاكل ذلك.

ثالثاً: أنّ متابعة ما جاء به سيبويه من نثر مصنوع متابعة عرضيّة في مظان النحو واللغة تؤكّد أنّ قسماً كبيراً ممّا جاء في ثوب الصنعة كان مسموعاً نصّاً عن العرب ولبيان ذلك:

---

(١) الكتاب، ٣: ٥١٧.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٣١.

(٣) الكتاب، ٣: ٦١٧.

(٤) الكتاب، ١: ٥١.

(٥) الكتاب، ٣: ١٥٨.

أ- في فهارس كتاب سيبويه سبعة أحاديث، واحد منها فقط جاء مقترناً بما يدلّ على سماعه، [1] والستة الأخرى قدّم لها بقوله: "كما قال"، أو "وتقول" أو "ومثل ذلك".

ب- وفي فهارس كتابه - أيضاً - أربعون مثلاً من أمثال العرب، واحد وعشرون منها جاءت مسندة إسناداً يدلّ على سماعها، وسبعة عشر منها جاءت مسندة من باب: "ومن ذلك قولك" أو "وقال" أو "ومثل ذلك" أو "وتقول" أو "وذلك قولك"، وثلاثة منها جاءت مزدوجة الإسناد مرّة بصيغة الجمع "قالوا" ومرة بصيغة المفرد؛ "كما قال" [2].

- وبمقابلة بعض ما جاء به سيبويه من باب التمثيل ببعض ما جاء به السيوطي في همع الهوامع من المسموع النثري، يتّضح أنّ ما لم ينصّ سيبويه على سماعه، قد نصّ السيوطي عليه، ونشير لبعض ما جاء في الجزء الأول من كتاب سيبويه، ممّا جاء مسموعاً عند السيوطي.

	موطنه في الكتاب	وفي همع الهوامع
١- "قوله: هو حديثُ عهد بالوجع"	١: ١٩٧	٥: ١٠٦
٢- "وذلك قولك: الناس مجزون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر"	١: ٢٥٨	٢: ١٠٣
٣- "ومثله إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب"	١: ٢٧٤	٣: ٢٦
٤- "وذلك قولك: كيف أنت وقصعةٌ من ثريد"	١: ٢٩٩	٣: ٢٤٣
٥- "وذلك قولك: قتلته صبراً، وكلمته مشافهة"	١: ٣٧٠	٤: ١٤
٦- "ومثل ذلك سَمْعَ أذني قال ذاك".	١: ٣٧٣	٥: ٦٨
٧- "وهو قولك مررت بهم الجماءَ الغفير"	١: ٣٧٥	٤: ١٨
٨- "قولك: أما العبيدُ فذو عبيد وأما العبدُ فذو عبد"	١: ٣٨٧	٤: ١٦و ٥: ٢٠٣
٩- "قوله: أما البصرة فلا بصرةً لكم"، وساقها في موطن آخر: "ومثل ذاك"	١: ٣٨٩، ٢: ٢٩٦	١: ٢٥٢
١٠- "قوله: رجع فلان عوده على بدئه"	١: ٣٩١	٤: ١٩
١١- "فإن قلت: ادخلوا [الأولَ فالأولَ]".	١: ٣٩٨	٤: ١٩

(١) انظر مواضع الأحاديث المشار إليها في فهارس الكتاب، ٣٢.

(٢) انظر: فهارس الكتاب، ٢٢ - ٢٤، وتمييزها يتضح من متابعتها في المواطن المشار إليها ثمة.

وهذه متابعة عرضية لبعض ما جاء في الجزء الأوّل، لم يقصد بها الاستقصاء أو الحصر، فكيف بالتتبع لما جاء في الكتاب كاملاً؟ أم كيف بالتتبع لما جاء في غير همع الهوامع؟

رابعاً – أنّ غير قليل من التراكيب التي ساقها سيبويه من باب التمثل، تدلّ القرائن السياقيّة على أنّها مسموعة نصاً، فممّا هو واضح من هذا النوع:

أ- التراكيب التي جاء بها في باب التحليل، حيث كان يتابعها ويحاول حصرها، وتأكيد كثرة استخدامها كما هي، من غير إدخال غيرها فيها، ومثلها في ذلك التراكيب الشاذة، أو التي ينطبق عليها معنى الشذوذ عنده.

ب- التراكيب التي كان يسوقها بوجه ما، ثمّ ينصّ على أنّ الأولى فيها أن تكون على وجه آخر، أو يعقّب عليها بقوله: "وجاز هذا كما جاز" أو "وليس هذا بأبعد من "كذا" ".

جـ- التراكيب التي تدلّ بنيتها الداخلية على أنّها مسموعة لا مصنوعة، كأن يأتي بسموع يخلو من الفاعل، من مثل قوله: "ومثل ذلك: شربتُ حتى يجيءُ البعير يجرُّ بطنه ... مرض حتى يمرُّ به الطائر فيرحمُه" [1]، ومثل هذين التركيبين التراكيب التي تأتي بإضمار لا يُتبيّن إلاّ من سياق الحديث، فلو لم تكن هذه العبارات مسموعة لذكر الفاعل في تمثيله، وهو الحريص على أن يكون تمثيله الذي يوضّح به التراكيب ممّا يتحدّث به [2]، فكيف بالتمثيل الذي يراد به توضيح التقعيد وبيانه؟ وإذا كان مجيء "زيد" أو "عمرو" في تركيب ما يرجّح أن يكون التركيب مصنوعاً، وإن نصّ على سماعه، فإنّ مجيء تراكيب مصنوعة منطوية على ما يختصّ بالبيئة، من أمور الصيد والدواب، أو العادات

(١) الكتاب، ٢: ١٨ – ١٩.

(٢) قال ١: ٢٤٥ : "ولكنّه كان أحسن أن توضّحه بما يُتكلّم به إذا كان لا يغير معنى الحديث": لذلك فقد كان يردف تمثيله الذي لا يُتحدث به بقوله: "وهذا تمثيل ولا يتكلم به" أو "وهذا تمثيل وإن كان لا يستخدم في الكلام"، فإن كان التمثيل مما يستخدم في غير المعنى الذي مثل له نبه على ذلك. وقد قال مرة: "وزعم أبو الخطاب أن سبحانَ الله كقولك: براءة الله من السوء" [١: ٣٢٤] ولم ينبه على أنه لا يستخدم في الكلام. ولكنه عاد في موطن آخر وقال: "فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام، كما كان براءة الله تمثيلا لسبحان الله ولم يستعمل" [١: ٢٥٣]

الاجتماعية، يرجّح أن تكون هذه التراكيب مسموعة عن العرب، وفي أبعد صورها هي منسوجة على نحو مطابق لما سمع.

إنّ هذه الأمور مجتمعة تدلّ على أنّ ما يظهر بصورة التمثيل عند سيبويه قد يكون مسموعاً عن العرب، وإنّ قسماً كبيراً منه يرتدّ إلى واحد من هذه الأمور التي تؤكّد سماعه.

وأمّا الاتجاه الثاني للتمثيل: فهو المجيء به مبنيّاً على نمط المسموع وهذا ينسحب على جملة التمثيل الذي كان يأتي به لإيضاح القواعد المطّردة، وتبيينها، فليس بالضرورة أن يكون هذا التمثيل مسموعاً؛ فتمثيل الفاعل والمفعول بأنواعه، ومعمولي "كان" أو "إنّ" .....، وما شاكل ذلك، لا يشكّ في أنّه يحاكي تراكيب كثيرة جداً، تكفل أن يكون هذا التمثيل مطابقاً لها.

وإنّ ثقة سيبويه بهذا النوع من التمثيل تصل إلى حدّ أنّه يجعله دليلاً معتبراً فيقول: "ويدلك على ذلك أنّك تقول"،فلولا أنّ هذا التمثيل ثابت ثبوتاً يقينياً، لما اعتمد عليه هذا الاعتماد، بل إنّ ثقة سيبويه بهذا النوع من التمثيل تصل إلى درجة جعله مسموعاً عن العرب منسوباً إليهم، إذ يسند إليهم أقوالاً لا يشكّ في أنّها من صناعته؛ وهي تلك الأقوال التي يأتي فيها "زيد" و "عمرو" و "عبدالله"، فلو لم تكن يقينيّة الصياغة، لما نسبها إليهم بهذه الطريقة، قال: "حدثني من لا أتّهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به، أنّه سمع عربياً يتكلّم بمثل قولك: إنْ زيدٌ لذاهب" [1] فلو كان ثبوت هذا المنقول غير مشكوك فيه لقال: "سمع عربياً يقول: إنْ زيدٌ لذاهب".

إنّ سيبويه في مجمل تمثيله يحاول أن يتهدى بالمسموع في صياغته صياغة مقاربة له في سكناته وحركاته، ومعانيه، فممّا جاء مصوغا على نمط التراكيب الشعريّة:

أ- "وذلك قولك:... وأكُلَّ يوم ثوبٌ تَلْبَسُه" [2] فهذا يماثل قول الشاعر بعده:

أكلّ عام نعمٌ تحوونه...

---

(١) الكتاب، ٣: ١٥٢.

(٢) الكتاب، ١: ١٢٨ – ١٢٩.

ب- "وذلك قولك: فعلتَ ذاك حِذارَ الشرِّ، وفعلتَ ذاك مخافةَ فلان وادّخارَ فلان" [1]
وهذا التمثيل على هدي المسموع الشعري، الذي استدلّ به بعده.

جـ- "وتقول مررت برجلٍ مخالطٍ بَدَنه أو جسده داءٌ ... فإن قلت: مررت برجل مخالِطه داءٌ، وأردت معنى التنوين جرى على الأوّل" [2]، وهذا من شاهدين يليانه، في أحدهما: "مرضى مخالِطها السقامُ صحاحُ"، وفي الآخر " به نَفَسٌ عالٍ مخالِطُه بُهْرُ".

د- "وذلك قولك: هو زيدٌ معروفاً" [3]، وبعده قول ابن دارة:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي.

هـ- "وتقول: رأيتُه شاباً وإنّه يفخر يومئذ" [4]، ويليه قول ساعدة بن جُؤيّة:

رأتْه على شيب القذالِ وأنّها...

هذا تمثيل، ومثله في الكتاب كثير [5] وممّا جاء مصوغاً على هدي التراكيب القرآنيّة:

أ- "ومثل هذا: طرحتُ المتاعَ بعضَه على بعضٍ" [6]، وبعده قوله تعالى: "ويجعلُ الخبيثَ بعضَه على بعضٍ". فتصيير الأمور المادية بعضها على بعض هو كتصيير الأمور المعنوية، ولكن الناس للماديّة أكثر استعمالاً.

ب- "كقولك: لا تعرفونَهم اللهُ يعرفُهم" [7]، وبعده قوله تعالى: "لا تعلمونَهم اللهُ يعلَمُهم".

---

(1) الكتاب، ١: ٣٦٧.

(2) الكتاب، ٢: ١٨ – ٢١.

(3) الكتاب، ٢: ٧٩.

(4) الكتاب، ٣: ١٢٢ – ١٢٣.

(5) انظر: الكتاب، ١: ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٦ و ٢٠١، ٢١٦ و ٣: ٤٩، ٥٦٣.

(6) الكتاب، ١: ١٥٧.

(7) الكتاب، ١: ٢٣٧.

جـ- "وكذلك: هو الحقّ بيّناً"[1] وفي موطن آخر جاء بقوله تعالى: "هو الحقّ مصدّقاً"[2].

د- "ومثل قولك: فيها عبدُ الله قائما: هو لك خالصاً وهو لك خالصٌ" [3]، وبعده: "وقد قرئ هذا الحرف على وجهين: "قلْ هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يومَ القيامةِ" بالرفع والنصب".

هـ- "وتقول: ودّ لو تأتيه فتحدثُه، والرفع جيّد على معنى التمني، ومثله قوله عزّ وجلّ: "ودّوا لو تُدهنُ فيدهنون". وزعم هارون أنّها في بعض المصاحف "ودّوا لو تُدهنُ فيدهنوا" [4].

و- "وتقول: ذره يقلْ ذاك، وذره يقولُ ذاك... فمثل الجزم قوله عزّ وجلّ: "ذرهم يأكلوا ويتمتّعوا ويُلْهِهِمُ الأمل" ومثل الرفع قوله تعالى جدّه "ذَرهُم في خوضهم يلعبون"."[5].

ز- "وتقول: إنّ لك هذا عليّ وإنّك لا تؤذى ... وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على إن لك. وقد قرئ هذا الحرف على وجهين، قال بعضهم "وإنك لا تظمأ فيها" وقال بعضهم: "وأنّك" [6] وقبل هذه الآية -في القرآن- قوله تعالى: "إن لك ألاّ تجوع ولا تعرى".

وهذا -أيضاً- قليل من كثير[7] ممّا جاء من التمثيل المنسوج على هدي التراكيب القرآنية. بل إن ثمّة تمثيل جاء منسوجاً على مسموع لم يجر له ذكر في

---

(1) الكتاب، ٢: ٧٩.

(2) الكتاب، ٢: ٨٧.

(3) الكتاب، ٢: ٩١.

(4) الكتاب، ٣: ٣٦.

(5) الكتاب، ٣: ٩٨.

(6) الكتاب، ٣: ١٢٣، والآية التالية من سورة طه "١١٨".

(7) انظر: الكتاب، ١: ١٥٣، ١٥٤ و ٢:٢٨٦ و ٣: ٨٢، ١٠٦، ١٤٦.

كتابه، مثل قوله: " لأنك تقول: من عليك، ألا ترى أنك تقول من عن يمينك"[1] وهذان التركيبان من شاهدين شعريين أحدهما: غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها .... والآخر ..... من عن يميني مرّة وأمامي[2].

وكما هو واضح مما سبق، ليس هناك أيّ تباين بين المسموع والتمثيل الذي جاء على هديه، ولكن يبدو أنّ التمثيل كان يفيد التقعيد تقنيناً وتوضيحاً لا يفيده إياهما المسموع المنقول.

وبالجملة فإنّ كلّ التراكيب التي جاء بها سيبويه من باب التمثيل للقواعد المطردة، أو للقواعد الفرعية والجائزة، يغلب عليها أن تكون مسموعة نصاً، وإلا كانت مبنيّة على نحو مقارب لتراكيب مسموعة؛ لأن سيبويه يؤكّد دوماً ألاّ قياس بلا سماع كما سبق البيان، ويبدو أن ابن خلدون كان مستوعباً لقيمة المسموع في كتاب سيبويه حين قال: "وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيراً بحال هذه الملكة، وهو قليل واتفاقي، وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه، فإنّه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم"[3] وفي ضوء هذا فإنّ القول بأن قواعد النحو بُنيت على الشعر، وأن الشعر أكثر من النثر في كتاب سيبويه، ليس إلاّ ظناً مبنياً على جاذبية أبيات الشعر، فضلاً عن أنّه لا يميّز بين قيمة المسموع في الاستشهاد، وما بُيّن من علاقة التمثيل بالمسموع يكفل تبيان أن كم المسموع النثري يفوق كم المسموع الشعري.

وإن وجود أمثلة معدودة لتمثيل لم يسمع، أو لم يبن على هدي المسموع لا يسوّغ القول:" ونراهم يقنعون في الكثير من الأحيان بتلك الأمثلة التي اصطنعوها هم اصطناعاً وافترضوها افتراضاً تأييداً لرأي يحرصون عليه أو حكم يعتزون به"[4]. فالأحيان الكثيرة في هذا القول قليلة جداً في كتاب سيبويه، وهي لم تكن في أي

---

(١) الكتاب، ١: ٤٢٠.

(٢) الشاهدان في مغني اللبيب: ١٩٤، ١٩٩.

(٣) مقدمة ابن خلدون، ١: ٥٦٠. كذلك أشار محمد الحلواني إلى قيمة النثر في الكتاب فقال: "وفيه ما لا يحصى من كلام العرب وأحاديثهم" [أصول النحو العربي: ١٧ وانظر: ٢٨ منه].

(٤) من أسرار اللغة: ٣٤٢، وانظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٣٧

موطن تأييداً لرأي، أو لحكم يحرص عليه، بل كانت وجوهاً جائزة غير ملزمة تساير منطق اللغة، كما اتضح من محاولة سيبويه الاستئناس لهذه التجويزات بما يقاربها في اللغة؛ لتأكيد أنها لا تعارض الأصول، ولا تصطدم بالمسموع.

والاتجاه الثالث في تمثيل سيبويه هو التمثيل الاحترازي المناقض للتقعيد، وهو يتمثل في التراكيب التي يفترضها مرتبطة بالنص على أنها: "لا تجوز" أو "محال" أو "قبيح" وما شاكل ذلك، فالأحكام الصارمة من هذا القبيل تأتي مرتبطة بتراكيب متصورة، يفترضها سيبويه، لكي لا يُفهم التقعيد بشكل خاطئ؛ ولكي يميّز بين الأنماط الجائزة والأنماط غير الجائزة المقاربة لها. وأهمية هذا النوع من التمثيل لا تقلّ عن أهمية التمثيل المطابق للقاعدة.

أهمية التمثيل

إنّ أهميّة التمثيل الذي كان من المسموع ولم ينّص سيبويه على سماعه لا تختلف عن أهميّة المسموع جملة، غير أنّ مقابلتها بأهميّة النثر تؤكّد أنّ النثر الذي نصّ على سماعه، كان يأتي -في الغالب- في إطار مخالفة التقعيد المطرد، أمّا المسموع النثرى الذي ظهر بصورة التمثيل فغالباً ما كان يأتي استدلالاً لقضايا فرعية، أو لوجوه جائزة، وربّما جاء إغفال توثيقه من هذا الجانب؛ فلأنّه استدلال لقضايا ثابتة لم يكن بحاجة إلى إسناد، في حين أنّ ماجاء استشهاداً للخصوصيّة اللهجيّة، أو للمسموع المشكل كان بحاجة لذلك، وتزداد الحاجة إلى تأكيد هذا الإسناد كلّما ابتعد المسموع عن التقعيد، وإذا كان ثبات هذا المسموع المُمثّل به يغني عن إسناده، فلماذا يأتي بتمثيل على هدي المسموع مادام هناك مسموع يمثل التقعيد، كان من الممكن الاقتصار عليه؟ وإذا كانت قواعد النحو مبنيّة على مجمل الكلام العربي؛ فما حاجته إلى اصطناع التمثيل، سواء أكان مطابقاً أم كان معاكساً؟

يبدو أنّ التمثيل -على اختلاف أنواعه- قد أعطى سيبويه قدرة على التحليل والتوصيل، ما كانت لتتأتّى له لو اقتصر على الاستشهاد بالمسموع، فهو إذ يُمكّنَ من إيصال المقصود إلى المتكلم بعبارة قريبة المأخذ يمتزج فيها التحليل بالتقعيد، يُمكّنَ -أيضاً- من كشف الاتجاهات المكنة لشكل التركيب ومضمونه في آن، كما يُمكنّه من تقنين طرائق التهدّي بالتقعيد.

فالتمثيل الذي يأتي للقواعد الأصولية في الأبواب النحويّة، كان يأتي تمثيلاً سهلاً قريب المأخذ، لكي يُوصل القاعدة بسهولة ويسر، فضلاً عن أنّ هذه القواعد لم تكن محتاجة إلى الاستدلال، ولا فرق عندئذ بين "ضرْبَ زيد عمراً"، وضرب أيّ مسمى آخر أيَّ فرد من أفراد المجتمع، أو أيَّ شيء يصلح وقوع الحدث عليه، كما أنّه لا فرق أيضاً بين الضرب والقتل والذبح والإكرام....، وكان لابدّ لهذا التمثيل من اسمين معربين منصرفين، لتظهر حركة الإعراب، ولتتمايز من حالة إلى أخرى، بل إنّ حذف واو "عمرو" في حالة النصب يزيد التمايز وضوحاً.

أمّا التمثيل الذي جاء به للقضايا الفرعية، فقد مكّنه من كشف الطاقات الممكنة للتراكيب اللغويّة من حيث علاقة مبانيها بمعانيها، وما يتّصل بذلك من فاعليّة عناصر الخطاب، كما مكنّه من استجلاء الفوارق بين التراكيب المتشابهة، أو المتقاربة، حين يبقي محورَ التمثيل ثابتاً في التراكيب التي يُحللها، وهذا مايتّضح من الأبواب التي تشتمل على حالات متقاربة، تختلف إحداها عن الأخرى، كما هو الحال في حديثه عن التنازع والاشتغال والبدل...ولكنّ الأمر أكثر وضوحاً في مجمل الفصل الثالث، حين تحدّث عن أحرف العطف والجزاء وأدوات النصب.

ففي حديثه عن "إذن"، عملاً وإلغاء، جعل "أجيئك" أو "آتيك" الفعل التالي لإذن في كلّ تركيب من التراكيب التي مثّل بها[1].

وفي حديثه عن "حتى"، جعل فعلَ السير وفعلَ الدخول عنصرين ثابتين في تمثيله[2]، ويبدو أنّ هذين الفعلين أكثر مناسبة لعرض الحالات المختلفة من أيّ فعلين آخرين، من حيث مسالك الربط بينهما.

وفي حديثه عن "الفاء"، جعل فعل الإتيان وفعل التّحدث، ثوابت في كلّ التراكيب التي مثّل بها[3].

---

(١) انظر: الكتاب، ٣: ١٢ – ١٥

(٢) انظر: الكتاب، ٣: ١٦ – ٢٨

(٣) انظر: الكتاب، ٣: ٢٨ – ٤٠

وفي حديثه عن أدوات الشرط، جعل "تأتني" فعل كلّ أداة منها، في مجمل الحالات التي عرض لها، ثمّ جعل فعل "المرور" مرتكزاً في التراكيب التي عرض فيها لدخول حرف الجرّ على أداة الشرط[1].

وفي حديثه عن "أم" و "أو"، عاد وجعل زيداً وعمراً محوراً للتراكيب التي جاء بها لتوضيح الفوارق بين هذين الحرفين[2].

وفي مجمل هذه الأبواب يعرض سيبويه لحالات كثيرة متفاوتة، محاولاً توضيح الفوارق بين التراكيب، بأثر من ملابسات السياق أحياناً، وبأثر من مقتضيات المعنى أحيانا أخرى.

وممّا لايشك فيه أنّه لم يسمع كلّ الحالات التي عرضها في حديثه عن "حتى" مرتبطة بالسير والدخول، كما أنّه لم يسمع الفاء مرتبطة بالإتيان والتحدّث في التراكيب التي مثّل بها، ولكن الإبقاء على إطار ثابت للحالات المتباينة يكفل توضيحها وتبيانها بدرجة لاتتأتى لو أنّه غير الأفعال في كلّ حالة، أو حتى لو جاء بمسموع ممثّل لكلّ حالة، بل إنّه كان يلتفت إلى المسموع المستدلّ به في هذه الأبواب التفاتاً عرضياً، سرعان ما يعود إلى ربطه بالتمثيل، وهو ينهج منهجاً مماثلاً في مجمل كتابه. فالاستدلال لا يكفي لإيصال القاعدة وتوضيحها، ولابدّ من توضيح تركيب المستدل به وتبيانه بربطه بالتمثيل، ليكون ذلك أبلغ في الإفادة؛ لذلك لم يكن عبثاً أن يترك سيبويه أحد عشر شاهداً من القرآن والشعر جاء بها للاستدلال للاستثناء المنقطع، أو للاستئناس له، ويجعل بداية الباب معقودة على مثال مصطنع فيقول: "... وذلك قولك: مافيها أحد إلاّ حماراً... وأمّا بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلاّ حمارٌ"[3] وسواء أكان هذا التمثيل مسموعاً أم كان مصطنعاً من لدن سيبويه -وأحسبه كذلك- فإنّه يدلّ دلالة عميقة على إدراكه للمهمة التي يضطلع بها، فالتمثيل الذي جاء به أبلغ من أيّ شاهد من الشواهد التي ساقها، في تجلية الفوارق بين هذا الاستثناء والاستثناء المتصل، فالانقطاع فيه يتجلّى بشكل صارخ،

(١) انظر: الكتاب، ٣: ٦٩ - ٩٥

(٢) انظر: الكتاب، ٣: ١٦٩ - ١٨٩

(٣) الكتاب، ٢: ٣١٩

لا يمكن أن يظهر به في أيٍّ من الشواهد الأخرى، إذ لا يذهب الوهم لحظه إلى أنّ الحمار من جنس القوم، وليس في التركيب ما يلبس الحقيقة بالمجاز ليفهم أنّه جعله من جنسهم في شيء ما.

أمّا التمثيل الذي كان يصوغه على هدي المسموع فقد كان يُعين على إيصال القاعدة، ويعمل على توضيح المسموع المستدلّ به، ويشقّ للمتعلمين طريق التهدّي بهذا التمثيل في محاكاة المسموع، وتطبيق التقعيد، بصورة تكفل التمييز بين التراكيب المتقاربة.

فعلى سبيل المثال يعقد سيبويه جملة أبواب [1] يتحدّث فيها عن المصدر التشبيهي الذي يتنازعه أمران: النصب مفعولاً مطلقاً؛ حين يكون الكلام السابق مشتملاً على فعل أو ما في معناه ، والرفع إجراء على المصدر السابق نعتاً له، أو بدلاً منه، أو الرفع على الخبريّة.

وقد جاء تمثيله مرتبطاً باستدلاله على النحو التالي:

(أ) فممّا جاء منصوباً "قولك : مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى. وقال الشاعر، وهو النابغة الذبياني:

مقذوفةٌ بدخيسِ النحضِ بازلُها ... له صريفٌ صريفَ القعْوِ بالمسدَ

وقال: لها بعدَ إسـناد الكليم وهَدئِه ... ورنّةِ من يبكـي إذا كان باكيا

هديرٌ هديرَ الثور ينفضُ رأسه ... يَذُبّ بروقيه الكلاب الضـواريا

(ب) وممّا يختار فيه الرفع قولك: "له صوتٌ أيّما صوت". و "له صوت مثلُ صوت الحمار"، "وإن قلت: له صوتٌ أيّما صوت، أو مثلَ صوت الحمار، أو له صوتٌ صوتاً حسناً جاز"، وبعده قول رؤبة: فيها ازدهاف أيّما ازدهاف.

(جـ) وممّا لا يكون فيه إلاّ الرفع "قولك: صوتُه صوتُ حمار، وتلويحُه تضميرُك السابق، ووجدى بها وجدُ الثكلى، ثمّ استدل بقول مزاحم العقيلي.

وَجدي بها وجدُ المضلّ بعيرَه ... بنخلةَ لم تَعطِفْ عليه العواطفُ.

---

(١) انظر: الكتاب، ١: ٣٥٥ - ٣٦٦

والتراكيب التي مثّل بها مشتملة على الحمار وتصويته كثيرة جداً في هذه الأبواب، وبمراجعة ماجاء فيها يتّضح:

١- أنّ التمثيل كان يأتي مطابقاً للمسموع، أو مقارباً له في ألفاظه ومعانيه، حتى قوله "تلويحُه تضميرُك السابق" كان متصلاً بشاهد سابق في هذه الأبواب، وهو قول رؤبة:

لوّحها من بعد بُدنٍ وسَنَقْ   تضميرُك السابقَ يطوي للسَبق

٢- أنّ العناية كانت توجه إلى التمثيل، ولم يلتفت إلى ما استدلّ به إلاّ عرضا

٣- أنّ تحليل المسموع في كلّ موطن استدلّ به، ربّما كان مغنيا عن التمثيل.

وإذا كانت الموازنة بين الشواهد التي استدلّ بها متأتية لعرض هذه الحالات، فإنها لن تكون كاشفة الفوارق بينها على نحو ما أمكنه التمثيل، فالإبقاء على إطار ثابت في التمثيل ثمّ تشكيله بحسب التقعيد، كان أجدى من الموازنة بين أنماط متباينة في معانيها، ومن هنا فإنّ هذا اللون من التمثيل لايُسهل تطبيق التقعيد حسب، بل يسهل تحليل التراكيب المسموعة التي صيغ على هديها.

ومثل هذا يقال عن جملة المواطن التي جاء فيها التمثيل على نمط المسموع وقد سبقت الإشارة إلى بعضها.

أمّا التمثيل الاحترازي الذي جاء به من باب التصوّر والافتراض، فقد مكّنه من توضيح ما لا يجوز، لعزله عمّا يجوز. يقول محمود ياقوت بعد دراسته التجريب عند التحويليين: "يعدّ النحو أحد المستويات الأساسية في الدرس اللغوي، وهو يلقى عناية كبرى من اللغويين المحدثين، ولكي يكون النحو دقيقاً يلجأ الدارس إلى بعض الإجراءات والاختبارات التي تساعد على تلك الدقة، ولذلك ليس مستغرباً أن يدرس النحو الجمل غير الصحيحة نحوياً، حتى يصل إلى الدقة التي أشرنا إليها من حيث صياغة القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة"(١).

---

(١) التراكيب غير الصحيحة نحوياً في "الكتاب" لسيبويه دراسة لغوية: ٥٨

وتتبدّى أهميّة هذا النوع من التمثيل كلّما اشتدّ التقارب والتجاذب بين الأنماط اللغوية، فيلجأ إليه لتقنين التقعيد وصونه عن إدخال ماليس منه فيه؛ لمنع المحاكاة الخاطئة له، وكأن تعلم اللغة عند سيبويه ليس قصراً على تطبيق التقعيد ومحاكاته، فالتعلم الأمثل يتّم عن طريق الصواب والخطأ. وهذا ليس فلسفة تربويّة حسب، بل هو واقع مقروء في كينونة اللغة في استخدام أبنائها، فإذا كانت الإمكانات اللغويّة التي يختكم إليها الطفل في صياغة تراكيبه تقوده أحياناً إلى التهدّي الخاطيء بها وهو في دور النشوء، فممّا لاشك فيه أنّ إمكانات التقعيد النحويّ، حين يقصد بها التعليم، تنطوي ضمنا على مواقف مشابهة لهذا الموقف، ومن الممكن أن تقود المتعلم إلى القياس الخاطيء على ما لديه من مخزون، وربّما لمس سيبويه هذا الأمر. ليس في معاينته للأخطاء الشائعة في عصره حسب[١]، بل في معاينته لتجاذب الأنماط اللغوية، وتأثير بعضها في بعض، وحمل بعضها على الآخر، ممّا قاد إلى التوهم في أنماط تركيبية مشبهة لأنماط أخرى.

ومن هذا المنطلق فقد أولى سيبويه عناية فائقة لهذا الجانب من التمثيل، محاولاً التمييز بين مخرجات التقعيد المتّسقة وغير المتسقة من جانب، والتمييز بين الأطر المتشابهة التي يتحكم المعنى في توجيهها، والأطر التي تظهر بهذا المظهر، أو التي تبدو مشابهة لتقعيد ما فيما يخصّ الأنساق التي يؤثر بعضها في بعض، ومجمل المواطن التى يمثّل فيها سيبويه بهذه الصورة هي من المواطن التي تبدو ملبسة أو منطوية على تداخلات بين الأنماط اللغويّة، حيث أفاده ذلك "فائدة حقيقيّة في توضيح القواعد الخاصة بتركيب الجملة العربية وكذلك في تقريب تلك القواعد لأذهان المتكلمين باللغة والمستعملين لها"[٢].

إن تقنين التقعيد يوجب على النحويّ أن يلتفت إلى ما يتصل به، مما ليس منه، فمن تمام التقعيد لجمع المؤنث السالم أن يُميّز عنه ما يقاربه في الصياغة، من مثل جمع "فَعْل" تاثي اللام على "أفعال"؛ من مثل: "بيت وأبيات"، و "وقت وأوقات".

---

(١) يبدو أن المؤلفين في لحن العامة والأخطاء الشائعة قد عوّلوا في تفسير غير قليل من ظواهره على تأثير القياس الخاطيء [انظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، عبد العزيز مطر: الفصل الرابع].

(٢) التراكيب غير الصحيحة نحوياً في "الكتاب" لسيبويه: ١٧٠

ومن تمام التقعيد لجمع المذكر السالم أن يلتفت إلى جمع "فعلان" على "فعالين"؛ مثل: "شيطان وشياطين"، و "قربان وقرابين"، و"ثعبان وثعابين"[1] .... وهكذا، فما من قاعدة إلاّ لها تداخلات لا غنى عن تمييزها عنها والتنبيه على الفوارق بينها.

موازنة بين مصادر السماع

اتضّح من الحديث عن مستويات الاستشهاد عند سيبويه أنّ أهمّية المسموع تتفاوت من مستوى إلى آخر، بحسب طبيعة الاستشهاد، وما يبنى عليها من أحكام، حيث جعلت العلاقة بين المسموع والتقعيد أساساً في تصنيف هذه المستويات، وفي ضوء هذا التصنيف كانت تتحدّد قيمة المسموع من حيث علاقته بالتقعيد الشمولي، ثمّ تتحدّد قيمته الموضعيّة بحسب علاقتة بالمستوى الذي جاء فيه، وما يربط بينهما من أصول أو مرتكزات.

إنّ أهمية السماع من حيث منزلته من التقعيد الشمولي، تنحصر في الاستدلال المباشر حسب؛ حيث أفاد المسموع المستدلّ به في بناء القواعد القابلة للقياس، وإن كانت هذه القواعد تتفاوت في درجة قوّتها، أمّا أهمية السماع من حيث جواز التحدّث به فإنّ الشذوذ والتحليل يأخذان مصافّ الاستدلال في هذه الأهميّة، وهذا لا يمنع أن يكون بعض المسموع المؤوّل، أو المسموع المستأنس به، ممّا يتحدّث به، أو ممّا يرتد إلى قواعد مطّردة، وهذا لايعني -أيضاً- أنّ المسموع المشكل، أو المسموع المنتمي إلى الخصوصيّات اللهجيّة كان خطأ، فسيبويه يميز تمييزاً دقيقاً بين حكم ماكان وحكم ما سيكون، حيث يحاول دوماً الحدّ من إمكان استخدامه، ولكنّه يحاول جاهداً أن يسوّغ ما وقع استخدامه، مستنداً إلى ملابسات النصوص اللغويّة.

---

(١) وعلى هذا النحو من اعتماد التجاذب اللغوي بنى ابن جني بعض سؤالاته للشجري؛ قال له مرة: "كيف تجمع دكاناً؟ فقال: دكاكين، قلت: فسرحاناً؟ قال: سراحين، قلت: فقرباناً؟ قال: قرابين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون، فقلت: هلاّ قلت أيضاً: عثامين؟ قال: أيش عثامين! أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولها أبداً". [الخصائص، ١: ٢٤٢]. وقد كاد الشجري يؤخذ بهذا التجاذب ذات مرة؛ قال ابن جني: "سألت مرة الشجريَّ أبا عبدالله ومعه ابن عمّ له دونه في الفصاحة، وكان اسمه غصناً. فقلت لهما: كيف تحقران حمراء؟ فقالا: حميراء، قلت: فسوداء؟ قالا: سويداء. وواليت من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب ثم دسست في ذلك علباء فقال غصن: عُليباء، وتبعه الشجري فلما همّ بفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال: أها عُليبيٌ". [الخصائص، ٢: ٢٦].

وفضلاً عن هذا، فهو يشير بشكل مطّرد إلى إمكان جوازه لمن أراد ذلك، فالمواطن التي يجيز فيها الضعيف والقليل، وما جاء خصوصية لهجية - حتى القبيح - كثيرة في كتابه، ولكنّها إجازة محاطة بغير قليل من الشروط والتوجيهات التي تحافظ على الاتساق اللغوي وتبعد المتكلّم عن التخليط.

أمّا الأهميّة الموضعيّة للسماع من حيث هو استشهاد، فممّا لا شك فيه أنّ المسموع على اختلاف مستوياته، قد أفاد في تثبيت القواعد وتقنينها، سواء أكانت الفائدة مباشرة كما هو الحال في الاستدلال المباشر والتحليل، أم كانت غير مباشرة عن طريق الاستئناس، أو عن طريق حصر المسموع المؤوّل، أو المشكل أو الذي جاء للخصوصيات اللغوية، فاستقصاء هذا المسموع كان يعمل على تقنين القاعدة، بحصر مايفارقها؛ لبيان طبيعة هذه المفارقة، وكشف ملابساتها، يعزّزه في ذلك ما يصطنع سيبويه من تمثيل، وما يفترض من تصورات.

فأهميّة السماع تتحدّد في ضوء علاقته بالتقعيد، ولا تتحدّد في ضوء مصدره؛ ولهذا فإنّ مصارد السماع تتساوى في قيمتها التقعيدية، كما تتماثل في طرائق معالجتها والأحكام التي تستوجبها، لا فرق عنده بين الشعر والقرآن، أو بين القرآن والأمثال، ولا فرق عنده -أيضاً- بين لهجة وأخرى إلاّ بالمقدار الذي تفترق فيه هذه اللهجة عن اللهجات الأخر، ولهذا فقد اجتمعت مصادر السماع في مستوى الاستدلال، كما اجتمعت في مستوى التحليل والتأويل، ثمّ اجتمعت في مستوى المسموع المشكل واللهجات، فحكم على تراكيب قرآنيّة بالضعف والقلة والتوهم، شأنها في ذلك شأن الشعر والكلام المرسل، وأوّل تراكيب أخرى من مصادر السماع المختلفة.

إنّ النظرة الشموليّة التي تبنى على خلط مصادر السماع على اختلاف أساليبها التعبيريّة، أو مصادرها اللهجيّة، قد مكّنت سيبويه من استجلاء أطر الالتقاء بين هذه المصادر، كما مكّنته من تمييز أطر الافتراق بينها، على نحو ماكان ليكون لو اقتصر التقعيد على بعضها دون الآخر؛ ولذا فقد جاء التقعيد عنده في اتجاهين متوازيين، اتجاه التقاء مُمثلاً في التقعيد الشمولي، واتجاه افتراق ممثلاً في افتراق الشعر عن النثر تارة، وافتراق اللهجات عن بعضها تارة أخرى، ولا تظهر

أهمية التقعيد لجوانب الافتراق من مجيء ربع المسموع مختصاً به، بل تظهر أهميّته في كونه تقعيداً موازياً للتقعيد الشموليّ في مستوياته ومنهجيّته.

وإنّ استشراف أهمّية مصادر السماع في التقعيد النحويّ، ينبغي أنّ يبنى على قيمتها في كلّ مستوى من مستويات الاستشهاد، فالاعتماد على تعداد النصوص وإحصائها لا يفيد شيئاً في بيان أهمية هذه المصادر، وهو قبل ذلك لا يحدّد المعنى المقصود من هذه الأهمية، وقد بني على مثل هذا الإحصاء الشكلي القول بأنّ قواعد النحو اعتمدت على الشعر اعتماداً أساسياً، لأنّ الشعر هو الغالب في كتب النحو، وهذا الاستنتاج مستخلص من كتاب سيبويه، إذ يقال: "وإذا كان "كتاب سيبويه" يمثل أول حلقه موجودة بين أيدينا من مجهودات النحو فإنّه يمثل في الوقت نفسه قمة الدراسة التي سبقته واتجاهها، وهذا الكتاب فيه -كما يقول أحد الدارسين- اعتماد كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول وتغافل نسبي عن آيات القرآن والشعر الإسلامي، ولقد أحصى مافيه من آيات القرآن فلم تزد على ثلثمائة آية، لم يتخذ معظمها مصدراً للدراسة، بل إنّها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر ثمّ تساق الآيات بعد ذلك، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد"[(١)].

---

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد ١٠٢، [وانظر: ١١٥، ١٢٠، ١٨١منه] وقد تحسن الإشارة إلى أن عدد آيات الذكر الحكيم في كتاب سيبويه يزيد على الأربعمائة وخمس عشرة آية وليس كما قيل: "لم تزد على ثلثمائة آية".

ويمفهوم التغافل النسبي، أحسب أن سيبويه كاد يتغافل نسبياً عن الشعراء الجاهلين، لا عن الشعراء الإسلامين، وإذا كان بيان ما هو جاهلي وما هو إسلامي بشكل قاطع، أمراً غير متأت، لوجود شواهد مجهولة، وأخرى متعددة النسبة -وهي كثيرة- ولأن بعض الشعراء المستشهد بأشعارهم من المغمورين الذين لا نعرف أجاهليون هم أم إسلاميون، ولأنه قد يصعب ترجيح جاهلية المخضرم أو إسلاميته؛ شعرياً -وكان يحسن أن يكونوا طبقة مستقلة- مع هذا كله فإذا أخذنا الشعراء الذين استشهد سيبويه للواحد منهم بخمسة أبيات فأكثر.

فإن الإحصاء يثبت أن:

(أ) مجموع شواهد الشعراء الذين لا ينازع في عدهم إسلامين ثلثمائة وعشرة شواهد وهي موزعة عليهم على النحو التالي:

١- جرير: ٣٧	٢- رؤبة: ٢٤	٣-العجاج:٢٨
٤- الفرزدق: ٥٦	٥- الراعي النميري: ١٧	٦- عبد الله بن همام السلولي: ٥
٧- مزاحم العقيلي:٥	٨- الأخطل: ١٦	٩- القطامي: ٥
١٠- أبو النجم العجلي: ١٥	١١- المرار الأسدي: ٨	١٢- ابن ميادة: ٦
١٣- ابن قيس الرقيات: ٥	١٤- عمر بن أبي ربيعة ١٣	١٥- ذو الرمة ٢٥

ويقول محمد جبل: "عدد شواهد الكتاب الشعرية ألف وخمسون شاهداً، وعددالأمثال مع الأساليب النثرية والنماذج النحوية (أعني الشواهد النثرية) الواردة في الكتاب ثلاث مئة وخمسون هذا عن كلام العرب أما القرآن الكريم فعدد الآيات المستشهد بها في الكتاب أربع مئة وسبع وأربعون آية والأحاديث الشريفة فيه ثمانية (كلّ ذلك إحصاء من فهارس الكتاب للعلامة عبد السلام هارون أي: أن هناك (١٠٥٠) شاهداً من الشعر مقابل (٨٠٥) شواهد من كلّ ما عداه، فإذا اتخذنا "الكتاب" مثلاً للمؤلفات اللغوية وإنه لكذلك في غير متن اللغة والدلالة، فإن هذا البيان لنوعيات الشواهد وعدد كلّ منها فيه يثبت اعتماد الأحكام اللغوية في جمهورها الأعظم على الشعر"[1]

إنّ الاستدلال بظاهر هذا التباين بين كمّ الشعر وكمّ القرآن في كتاب سيبويه يوجب مثل تلكم الأحكام، غير أنّ الوقوف على قيمة المسموع استناداً إلى أهمّيته في

=
١٦- عمرو بن أحمر الباهلي: ٧ ١٧- الأحوص ٦ ١٨- كثيّر عزة: ٨
١٩- أبو زبيدالطائي: ٧ ٢٠- الكميت بن زيد الأسدي: ٧
ومجموعها "٣١٠" شواهد.

(ب) مجموع شواهد الجاهليين ومعهم المخضرمون الذين ترجح جاهليتهم: مائة وأربعة وتسعون شاهداً على النحو التالي:
١- الأسود بن يعفر: ٥ ٢- عدي بن زيد: ٨ ٣-علقمة بن عبدة: ٦
٤- أمية بن أبي الصلت: ٨ ٥- تميم بن أبيّ بن مقبل :١٤ ٦- لبيد: ١٩
٧- الأعشى: ٣٤ ٨- طرفة :١٠ ٩- عمرو بن شاس: ٥
١٠- الشماخ: ٧ ١١- النابغة الذبياني: ٢٤ ١٢- العباس بن مرداس: ٦
١٣- زهير :١٣ ١٤- امرؤ القيس: ١٨ ١٥- أبو ذؤيب: ٧
١٦- ساعدة بن جؤية: ٥ ١٩- عمرو بن معد يكرب: ٥.
ومجموع ذلك ١٩٤.

(ج) ثلاثة شعراء من المخضرمين كان ينبغي عدهم مع الإسلاميين/وقد عددناهم مع الجاهليين وهم:
١- النابغة الجعدي (ت ٥٠هـ): ٢٤ شاهداً ٢- الحطيئة :٧
٣- حسان: ١١،ومجموع شعرهم ٤٢.

(د) وثمة شاعر له "١٢" شاهداً وهو غيلان بن حريث الربعي، ولم أجد له ترجمة. فإذا عددناه مع الجاهليين يكون مجموع شعر الجاهليين ومن حمل عليهم من المخضرمين مائتين وثمانية وأربعين شاهداً، أي أن شعر الإسلامين يزيد عنهم بنحو اثنين وستين بيتاً، وهذا فارق. فكيف لو عدّ المخضرمون طبقة منفصلة عن الجاهليين؟
ولكن يبدو أن "أحدهم" الذي نُقل عنه هذا الإحصاء قد بنى إحصاءه على بعض أقوال اللغويين التي كانت تطعن على ذي الرمة والكميت والطرماح من الإسلاميين.
[شواهد كل شاعر من الشعراء الذين ذكروا مجموعة في كتاب شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٢٧٣-٢٩٧].

(١) الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٤ الحاشية وانظر منه ٥٢. وانظر:الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة، جاسم السعدي: ١٥٠ والشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٩-٣٠

التقعيد قد يعيد النظر في قيمة هذا التباين.

إنّ النثر في كتاب سيبويه كثير كثرة مفرطة سواء أعددنا الصيغ المنقولة في قسم اللغة نثراً أم لم نعدّها، فما نقله سيبويه في قسم النحو منسوباً إلى العرب بطرائق الإسناد الصريحة يفوق ما جاء فيه من الشعر[1]، وما دمنا قد تحدثنا عن قيمة النثر المسموع منه والمصنوع فقد يحسن أن تجعل الموازنة ههنا قصراً على الشعر والقرآن.

إنّ التباين بين عدد الآيات القرآنية وعدد أبيات الشعر، يعود إلى التباين الواقعي بين حجميهما، فالشعر المستشهد به جاهليه وإسلاميه يفوق القرآن كماً؛ ولذا فإنّ تفاوت هذه النسبة نتيجة منطقية لهذا الواقع، فإذا "نظرنا إلى الآيات القرآنية التي استشهد بها سيبويه من حيث الكم فعددها (٤١٣) آية غير المكرر، فهذا يمثل كما يبدو مادة غزيرة تعادل أضعاف ما استشهد به من الشعر- والذي يمثل من حيث الكم (١٠٥٠) بيتاً من الشعر الجاهلي والإسلامي، وإذا قورنت مع الآيات القرآنية نرى الآيات تمثل الغلبة العظمى قياساً للشعر الجاهلي والإسلامي -وقد ذكرنا ذلك بقول ابن قتيبة حين قال: "والشعراء المعروفون بالشعر عند عشائرهم وقبائلهم في الجاهلية والإسلام أكثر من أن يحيط بهم محيط أو يقف من وراء عددهم واقف، ولو أنفد عمره في التنقير عنهم واستنزح مجهوده في البحث والسؤال"[2]

هذه مراجعة لحقيقة هذا التفاوت، وإلاّ فإنّ الإحصاء الشكليّ لا يحدّد قيمة بل يحدّد الكمّ حسب، فكمّ الشعر في كتاب سيبويه أكثر من كمّ القرآن، وهذا التحديد لا يصلح للمفاضلة أو الموازنة، إلاّ إذا بُني على ثوابت يفهم في ضوئها المعنى المقصود

---

(١) قال محمد الحلواني: "وقد تؤدي النظرة الأولى في تراث النحو العربي إلى أن لغة الشعر طغت على لغة القرآن النثرية، لأنها ستقع على خمسين وألف من شواهد الشعر في كتاب سيبويه مثلا، وعلى أقل من نصف هذا العدد من آي القرآن الكريم ولكن النظرة المتمهلة المتأملة تجد أن سيبويه كان يعول على كلام العرب المحكي- وهو نثر - أكثر مما يعول على الشعر، فإذا اجتمع ما جاء من شواهد القرآن وما ورد من كلام العرب أربت الشواهد النثرية في "الكتاب،" على شواهد الشعر ومثل سيبويه الكسائي والفراء والأخفش". [أصول النحو العربي: ٧٦-٧٧].

(٢) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ١٠٤

بالأهمية، فقيمة المسموع تستند إلى مقدار الفائدة التي يقدمها للتقعيد، وما يبنى عليها من تحديد منزلة كلّ تركيب مسموع من التقعيد، وهذا ما يتضح من الموازنة بين نسب المسموع الشعري ونسب المسموع القرآني في مستويات الاستشهاد.

١- آيات القرآن الكريم

استشهد سيبويه في قسم النحو بنحو "٣٤٠" ثلثمائة وأربعين آية، جاءت موزّعة على مستويات الاستشهاد على النحو التالي:

أولاً: الاستدلال:

أ- الاستدلال المباشر: جاء في هذا المستوى "٢٠٠" مائتا آية، تتفاوت أهميتها في التقعيد بتفاوت مستوى التقعيد المستدلّ له، فمنها:

١- "١٥" خمس عشرة آية جاءت لإثبات قواعد أصولية مطّردة.

٢- "١٦" ست عشرة آية جاءت استدلالاً للوجه الأكثر قوّة.

٣- "١٥" خمس عشرة آية جاءت استدلالاً للوجه الأقل قوة، ويلحظ: أنّ "٣" آيات منها تمثّل وجهاً مطرداً لم يكن التقعيد مختصاً به [الكتاب ١:٤١؛ آيتان، ٥٦] وأن "٤" آيات جاء الاستدلال بقراءة لها [الكتاب ٢: ٢٥، ٩٠، ٢٥٨؛ آيتان] والقراءة الأخرى تجاري الوجه القوي، ولكن سيبويه لم يشر إليها، وما تبقى كان استدلالاً لوجوه جائزة [الكتاب ١: ٣٧، ٢٦، ٤٢٥، ٤٣٥" وكررت في ٤٤٠" و ٣: ٢٦٨، ٢٩٤، ٥١٥؛ آيتان].

٤- (٧٤) أربع وسبعون آية جاءت استدلالاً لقواعد متعددة الجواز، وقد جاءت موزّعة على النحو التالي:

أ- (٢١) إحدى وعشرون آية جاءت كلّ واحدة منها مثبتة للوجهين في آن، فيثبت الوجه القوي بقراءة، ويثبت الوجه الجائز بقراءة أخرى للآية ذاتها [الكتاب ١:٥٠؛ آيتان، ٨١، ٤٣٢ و ٢: ٩١، ١١٩، ١٤٤، ١٤٧؛ آيتان، ٢٠٩، ٣٤٩ و ٣: ١٢، ٣٦، ٤٤؛ آيتان، ٥٢، ٥٣، ١٢٣، ١٢٦، ٢٥٣؛ آيتان]

ب- (٢٢) اثنتان وعشرون آية جاءت استدلالاً للوجه الأقوى [الكتاب ١: ١٥٥، ٢٨١: أربع آيات و ٢: ١٤، ١٤٤، ٤١٧ و ٣: ٣٠، ٤٤، ٩٠: آيتان، ٩٨: آيتان ١٢٧: آيتان، ١٣٣، ١٦٦، ٢٥٢- ٢٥٣: أربع آيات]

ج- (٢٢) اثنتان وعشرون آية استدلّ بها لحالات لا يقال فيها بقوة ولا بضعف، أو استدل بها لوجه قويّ مساوٍ للوجه الآخر [الكتاب ٢:٩، ٢٢: آيتان، ٧٠، ١٦٦: خمس آيات ١٢٣، ١٨٩، ٢٠١، ٢٣٦: آيتان، ٢٣٧: أربع آيات و ٣: ٤٧، ٥٣١، ١٢٩، ١٧٧].

د- (٩) تسع آيات استدلّ به للوجه الجائز أو الأقل قوّة، ويلحظ أنّ (٣) ثلاثاً منها تمثل قراءات، فالقراءة الأخرى تطابق الوجه الأقوى، ولم يشر إليها [٢: ٦٣، ٨٣ و ٣: ١٣٤] وأن (٦) ستاً منها جاءت لوجه جائز، والوجه المقابل له في القوة استدل له بقرآن [١: ٢٨٢ و ٢: ٤١٩ و ٣: ١٤، ٣٠، ١٦٧: آيتان].

هـ- (٨٠) ثمانون آية استدل بها لقواعد فرعيّة.

ب- الاستدلال غير المباشر"الاستئناس": وقد جاء الاستئناس بنحو ٦٥ آية، فضلاً عمّا كرّر بهذا القصد، وقد وقع الاستئناس بشيء قليل مما هو مقارب للمسموع المشكل، أو المسموع المستدل به للوجوه الجائزة، وقد عدّ هذا مع المسموع المشكل، عدا خمس آيات يمكن أن تعدّ مع المسموع المخالف للتقعيد [١: ٦٥ و ٢: ٤٠: آيتان، ١٥٠ و ٣: ٥٦٢].

ثانياً: التحليل والتأويل: جاء في هذا المستوى "٦٨" ثمان وستون آية منها:

أ- "١١" إحدى عشرة آية جاءت في إطار التحليل. (١٠) عشر منها جاءت من باب المجاز والاتساع، ولم تحسب في باب المسموع المخالف للتقعيد، كما أنّ الشعر المماثل لها -وهو كثير- لم يحسب في هذا الباب، والآية المتبقية تدخل في باب المسموع المشكل [١: ٢٩٠]: وهي تمثل قراءة.

ب- (٥٧) سبع وخمسون آية جاءت في مستوى التأويل، عشر منها يمكن أن تحمل على المسموع المخالف للتقعيد [١: ٧١: وهي قراءة، ١٤٢: وهي قراءة، ١٨٠ و٢:٤١، ٤٧، ١٥٥ و ٣: ٣٨، ١٠٣: ثلاث آيات].

ثالثاً: المسموع المشكل: وجاء في هذا المستوى (٢٠) عشرون آية، ويلحظ أنّ: عشراً منها تمثّل قراءات [١: ٨٥، [٩٥ وكررت في، ١٧٢] و ٢: ١٠٨، ١٤٠، ٢٩٧، ٤١٥ و ٣: ٩٠، ١٦٣، ٥١٩؛ آيتان] وأنّ أربعاً منها جاءت للإجراء على الموضع والحمل على المعنى [١: ١٧٤ و ٣: ١٠٠؛ آيتان، ١٢١]، وأنّ خمساً منها جاءت مخالفة لقواعد التذكير والتأنيث أو الإفراد والجمع، وقد نصّ على أنّ ترك التأنيث هو الحدّ والوجه في آيتين [١: ٥٢؛ آيتان] وثلاثٌ لم ينصّ على ذلك [٢: ٣٩؛ آيتان، ٤٣] وآية واحدة جاء فيها تركيب شاذ [٢: ١٩٦].

رابعاً: المسموع المعتمد في التقعيد المخصوص: جاء في مستوى الخصوصيّات اللهجية (٨) ثماني آيات ثلاث منها تمثّل وجهاً لهجياً قوياً مطرداً داخلاً في العربية [١: ٥٩ و ٢: ٣٢٢ آيتان]، وأربع منها تمثل قراءات [٢: ٣١١، ٣٩٣، ٣٩٩ و ٣: ١٤٠]، وآية واحدة تمثل لهجة ليست بالقوية [٣: ٢٣٠] وإنّ لم يحكم عليها سيبويه.

٢-الشعر:

استدل سيبويه بنحو "٨٦٥" شاهداً شعرياً، جاءت على النحو التالي:

أولاً: الاستدلال

أ- الاستدلال المباشر: وعدد الشواهد الشعرية المستدل بها "٣٧٠" ثلثمائة وسبعون شاهداً، تتوزع على مستويات الاستدلال على النحو التالي:

١- (٣٨) ثمانية وثلاثون شاهداً استدلّ بها لقواعد أصوليّة مطردة.

٢- (٢٨) ثمانية وعشرون شاهداً استدل بها للوجه الأقوى.

٣- (١٠٤) مائة وأربعة شواهد استدل بها للقواعد الجائزة أو الأقل قوّة.

٤- (١٠٨) مائة وثمانية شواهد استدل بها لقواعد متعددة الوجوه وهي على النحو التالي:

أ- (١٠) عشرة منها استدل بها للوجه الأقوى.

ب- و(١٠) عشرة أخرى استدل بها للوجهين معاً، حيث روي كلّ شاهد منها بروايتين، كلّ واحدة تثبت وجهاً (١: ٨٢؛ اثنان. ٤٣٣و ٢: ٦٤، ٢٢٣ و ٣: ١٢٨، ١٧٦، ١٧٨، ٢٤١، ٢٨٩).

جـ- و (٣١) واحد وثلاثون شاهداً استدل بها لحالتين مطّردتين.

د- و (٥٧) سبعة وخمسون شاهداً استدل بها للوجه الأقل قوّة.

هـ- واستدل لقواعد فرعية باثنين وتسعين شاهداً.

ب- الاستدلال غير المباشر "الاستئناس": جاء في هذا المستوى (١٢٣) مائة وثلاثة وعشرون شاهداً فضلاً عمّا جاء مكرّراً لهذا القصد، وقد عدّ ما جاء منها مرتبطاً بالحكم عليه في الباب الذي يقتضيه، عدا (٧٣) ثلاثة وسبعون شاهداً، منها (١٤) أربعة عشر شاهداً تحمل على المسموع المشكل، وإن لم ينص على إشكالها (١: ١٦٨؛ اثنان، ٣٠٢ و ٢: ٤٢، ١٠٦، ١٥٦، ٢١٩، ٢٦٦، ٣٣٣، ٣٣٤ و ٣: ٢٤، ١٠٤، ١٠٧، ٢٥٥).

ثانياً: التحليل والتأويل:

جاء في هذا المستوى (١٢٤)، مائة وأربعة وعشرون، شاهداً منها:

أ- (٤٨) ثمانية وأربعون شاهداً للتحليل، عشرة منها تعد في باب المسموع المشكل.

ب- (٧٦) ستة وسبعون شاهداً للتأويل.(٤٢) اثنان وأربعون منها تعد في باب المسموع المشكل.

ثالثاً: المسموع المشكل: جاء في هذا المستوى (٧٦) ستة وسبعون شاهداً.

رابعاً: المسموع المعتمد في التقعيد المخصوص: جاء في هذا المستوى مائتان واثنان وعشرون شاهداً؛ منها (١٤٩) مائة وتسعة وأربعون شاهداً لخصوصيّة لغة الشعر، و (٧٣) شاهداً للخصوصيّات اللهجية.

موازنـــات:

إن إظهار قيمة كلّ مصدر على حدة تستوجب مقابلة نسبته في كلّ مستوى بمجموعه، ثمّ إن إظهار قيمة كلّ مصدر في ضوء المصدر الآخر توجب مقابلة مجموع كلّ منهما بمجموعهما.

أ- أهمية الاستشهاد بالآيات القرآنية:

مجموع الآيات المستشهد بها (٣٤٠) ومجموع المستدل به منها (٢٠٠) وهو قسمان:

- ما استدل به لما هو جائز أو أقل قوة (٢٤)[١].

- ما استدل به لما هو قوي الجواز سواء أكان أصولياً أم كان فرعياً ١٧٦[٢]، ومجموع الآيات القرآنية التي تعد في إطار المسموع المشكل (٤٤)[٣] ويضاف إليها ما استدل به للوجه الأقل قوة (٢٤) فيصبح المجموع (٦٨) آية يمكن أن توصف بأنّها لا تنسجم مع التقعيد، يقابلها (٢٧٢) توصف بأنّها تنسجم مع التقعيد، هذا يعني أن نسب الآيات القرآنية تكون على النحو التالي:

١- المستدل به نسبته = ٥٩٪ (٢٠٠: ٣٤٠).

٢- ما جاء استدلالاً للجائز إلى نسبة ما استدل به نسبته ١٢٪ (٢٤: ٢٠٠).

٣- ما جاء استدلالاً للأقوى إلى نسبة ما استدل به نسبته ٨٨٪ (١٧٦: ٢٠٠).

٤- التراكيب التي تعد في باب المسموع المشكل نسبتها ١٣٪ (٤٤: ٣٤٠).

٥- التراكيب التي لا تعد في باب المسموع المشكل نسبتها ٨٧٪ (٢٩٦: ٣٤٠).

٦- التراكيب المنسجمة مع التقعيد نسبتها ٨٠٪ (٢٧٦: ٣٤٠).

٧- التراكيب غير المنسجمة مع التقعيد نسبتها ٢٠٪ (٦٨: ٣٤٠).

ب- أهمية الاستشهاد بالشعر: مجموع أبيات الشعر (٨٦٥)، ومجموع المستدل به (٣٧٠) وهو قسمان: ما استدل به لما هو جائز (١٦١)*، وما استدلّ به لما هو

---

(١) هذا مجموع ما جاء استدلالاً للوجه الأقل قوة (١٥) مضافاً إليه مجموع ما استدل به للوجه الجائز في إطار الاستدلال لقواعد متعددة الوجوه، وهو (٩) تسع آيات.

(٢) هذا كلّ ما جاء في مستوى الاستدلال ما عدا ما أشير إليه في القسم الأول

(٣) هذا مجموع ما جاء في مستوى المسموع المشكل وهو (٢٠) عشرون آية مضافاً إليه خمس آيات من مستوى الاستئناس، وآية من مستوى التحليل، وعشر من مستوى التأويل وثمان من مستوى الخصوصيات اللغوية.

× القول فيها كالقول في ثلاثة الحواشي السابقة.

أقوى (٢٠٧)*، ومجموع ما يعد في دائرة المسموع المشكل (٣٦٤)*، ويضاف إليها ما استدل به للوجه الجائز (١٦١) فيصبح المجموع (٥٢٥) شاهداً يمكن أن توصف بأنّها غير منسجمة مع التقعيد، ومجموع ما يوصف بالانسجام مع التقعيد (٣٤٠) شاهداً وهذا يعني أن:

١- نسبة الشعر المستدل به = ٤٣٪ (٣٧٠: ٨٦٥).

٢- نسبة ما جاء استدلالاً للجائز =٤٤٪ (١٦١: ٣٧٠).

٣- نسبة ما جاء استدلالاً للأقوى = ٥٦٪ (٢٠٧: ٣٧٠)

٤- نسبة الشواهد التي تعد في باب المسموع المشكل: ٤٢٪ (٣٦٤: ٨٦٥).

٥- نسبة ما لا يعد في دائرة المشكل = ٥٨٪ (٥٠١: ٨٦٥)

٦- نسبة المسموع غير المنسجم مع التقعيد ٦١٪ (٥٢٥: ٨٦٥).

٧- نسبة المسموع المنسجم مع التقعيد ٣٩٪ (٣٤٠: ٨٦٥)

جـ- أهمية كلّ من القرآن والشعر في كلّ نمط من الأنماط السابقة مقابل مجموعهما:

١- نسبة القرآن المستشهد به ٢٨٪ (٣٤٠: (٣٤٠+٨٦٥)) وتكون نسبة الشعر متممة لها= ٧٢٪.

٢- نسبة القرآن المستدل به ٣٥٪ (٢٠٠: (٢٠٠+ ٣٧٠)) وتكون نسبة الشعر المتممة لها = ٦٥٪.

٣- نسبة التراكيب القرآنية المستدل بها لما هو جائز ١٣٪ (٢٤: (٢٤+١٦١)) ونسبة الشعر = ٨٧٪.

٤- نسبة التراكيب القرآنية التي تحمل على المسموع المشكل ١١٪ (٤٤: (٤٤+ ٣٦٤)) ونسبة التراكيب الشعرية المماثلة في أهميتها ٨٩٪.

٥- نسبة التراكيب القرآنية المخالفة للتقعيد "المشكل مع الجائز" =١١٪ (٦٨: (٦٨+٥٢٥)) ونسبة الشعر المماثل لها في الأهمية ٨٩٪.

* انظر: الحاشية السابقة

٦- نسبة التراكيب القرآنية المنسجمة مع التقعيد ٤٤٪ (٢٧٢: (٢٧٢+٣٤٠)) ونسبة الشعر المقابل لها ٥٦٪.

وبمقابلة ما جاء من موازنة بين نسب القرآن ومجموعه بما جاء من موازنة بين نسب الشعر ومجموعه يتضح أن نسبة القرآن المستدل به تفوق نسبة الشعر المستدل به. ولكن هذا الفارق يزداد عمقاً في اتجاهين متضادين.

أ- كلما ابتعد الاستشهاد عن التقعيد، قلت نسبة القرآن، وزادت نسبة الشعر (١٢٪ يقابلها ٤٤٪) و (١٣٪ يقابلها ٤٢٪) و(٢٠٪ يقابلها ٦١٪).

ب- كلما اقترب الاستشهاد من التقعيد، زادت نسبة القرآن، وقلّت نسبة الشعر و(٥٨٪ يقابلها ٥٦٪) و (٨٧٪ يقابلها ٥٨٪) و(٨٠٪ يقابلها ٣٩٪).

وهذا يعني أنّ جلّ ما جاء من القرآن جاء لتثبيت القواعد وتقرير الأحكام، وأن جل ما جاء من الشعر جاء في إطار استقصاء ما يخالف التقعيد.

وبمقابلة ما جاء من موازنة بين الشعر والقرآن في ضوء مجموعهما في كلّ نمط يتضح أنّه:

١- كلما اقترب الاستشهاد من مستوى الانسجام مع التقعيد ازدادت نسبة القرآن وقلت نسبة الشعر، فقد كانت نسبة القرآن في مستوى الاستشهاد ٢٨٪ ثمّ أصبحت في مستوى الاستدلال ٣٥٪ ثمّ ارتفعت إلى ٤٤٪ في مستوى الانسجام مع التقعيد، في مقابل هذا كانت نسبة الشعر في مستوى الاستشهاد ٧٢٪ ثمّ أصبحت في مستوى الاستدلال ٦٥٪ ثمّ أصبحت في مستوى الانسجام ٥٦٪، وهذا يعني أن عدد الآيات التي اعتمدت في التقعيد وبناء الأحكام يقارب عدد أبيات الشعر.

٢- كلما ابتعد الاستشهاد عن مستوى الانسجام اللغوي قلت نسبة القرآن قلة ملحوظة وزادت نسبة الشعر، فقد كانت نسبة القرآن المستدل به لما هو جائز ١٣٪ ونسبة الشعر متممة لها (٨٧٪) وكانت نسبة التراكيب القرآنية في مستوى المسموع المشكل، أو في مستوى المسموع المنحرف عن التقعيد (١١٪) بينما كانت نسبة الشعر فيهما ٨٩٪ وهذا يعني أن عدد الآيات التي جاءت في إطار ما يخالف التقعيد قليل جداً في مقابل ما جاء من الشعر فيه.

إن الفارق بين كم الشعر وكمّ القرآن فارق في مقدار الانحراف عن التقعيد، وليس فارقاً في تقرير الأحكام، وبناءالقواعد، وهذا يدل على أن النص القرآني كان متسقاً مع القواعد النحوية التي توصل إليها النحويون ولو أخذ سيبويه بالقراءة الموافقة للقياس لقل عدد الآيات التي جاء بها في إطار استقصاء ما يخالف التقعيد، فهناك أربع وعشرون آية جاءت بهذا القصد، وتركه للقراءة الموافقة يؤكّد أن همّه الأول كان متجهاً نحو استقصاء ما يخرج على التقعيد. يؤكّد هذا أن الشواهد الشعرية التي جاء بها بروايتين مختلفتين في موطنين مختلفين كان يأتي بها في موطن الاستشهاد بالرواية المخالفة لما استشهد له، فإذا أعاد الشاهد في موطن آخر دون أن تكون الرواية المخالفة مقصودة، جاء به على الأصل[1]، وقلمّا أشار إلى وجود الرواية الأخرى في مثل هذه الشواهد، ومثل هذا ما نجده في الشواهد التي ساقها بروايتين في الموطن الواحد، فيغلب أن ينشدها بالرواية المخالفة للتقعيد ثمّ ينص على الرواية الموافقة له[2]. أما الشواهد التي لا يشير فيها إلى رواية أخرى مما جاء في إطار استقصاء ما يخالف التقعيد، فإن بعضها يروى عند غيره برواية موافقة للتقعيد مخالفة لرواية سيبويه، وبصرف النظر عن أسباب اختلاف الروايات، وبصرف النظر عن صحة رواية سيبويه أو خطئها[3]، فإن في كلامه ما يدل على علمه بالرواية الموافقة للقياس، وذلك عندما ينسب الإنشاد إلى بعضهم فيقول: "ومثل هذا إنشاد بعضهم" قال خالد جمعة: "ومما يجدر بنا ذكره ههنا أنّ سيبويه كان على علم بالرواية التي رواها الأصمعي، ولذلك نسب الإنشاد في البيت على رواية رفع "يزيد"، إلى بعضهم، كما نقل في البيت السابق"[4]. وهذا مؤكّد في غير موطن في الكتاب[5].

(١) وازن بين روايتي الشاهد الواحد في كل من المواطن المتقابلة التالية: "١: ١٦٥و ٣٠٦"، "١: ٣٩٩ و٢: ٦٦"، "٣: ١٦٢و ٢: ١٦٦"، "١: ١٠٢ و٣: ١٨٢"، "٢: ٢٧٥ و٣: ٥١٤"

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٤٩، ٩٧ و٢: ١٦، ٦٥، ١٣٦، ١٦٧

(٣) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٢٠٥-٢٥١.

(٤) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٣٢٠.

(٥) انظر: الكتاب، ١: ٥٨، ٦٠، ١٤٦، ١٥٥، ١٦٩، ١٧١، ١٨٣، ٢٠١، ٢٦٤، ٢٧٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٤، ٣١٩، ٣٢٠، وهذا ما جاء في الجزء الأول حسب

ولا يقصد بهذا أن سيبويه كان يقدم القرآن على الشعر، فهما سواء عنده، ولا أدلّ على ذلك من تقارب نسبتيهما في إطار الاستدلال، كما أن نسبة الشعر المنحرف عن التقعيد قد زادت، لأنّه احتسب معه ما جاء مختصاً بالتقعيد الشعري، ولو جعل هذا نمطاً مخصوصاً، لقلّت نسبة الشعر المنحرف عن التقعيد، إذ تصبح نسبته ٤٣٪ ((٥٢٥-١٤٩): ٨٦٥) بدلاً من ٦١٪.

إن تجاهل بعض الدراسات لقيمة التراكيب القرآنية في التقعيد النحوي عند سيبويه، وتحامل بعضها عليه بأثر من ذلك، دفع خديجة الحديثي إلى أن تحاول جاهدة تأكيد أن القرآن وقراءاته كان الأصل المقدّم عند سيبويه يعدّه "الشاهد الأول في كلّ موضع من المواضع التي بحثها في كتابه وكان فيه شواهد من الآيات الكريمة، فهو أعلى مراتب الكلام العربي، وأقوى الأساليب العربية"[1] وبعد أن تعرض نماذج من تقديم سيبويه آيات الذكر الحكيم تقول: "وقد استشهد سيبويه بآيات القرآن الكريم واعتمد عليها واعتبرها الأساس الأول في المسموع والغالب في كتابه أن يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه ثمّ يمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن ثمّ يأتي بعدها بالآيات الواردة في الموضع ثمّ بما ورد عن العرب من عبارات ... ثمّ بالشواهد الشعرية"[2].

ومع أنّ هذا يؤكّد قيمة القرآن عند سيبويه، فإنّ الأمر لم يكن بمثل هذا التعميم. ولو لم تكن تضع في ذهنها الرد على من يتحامل على سيبويه أو من يقلل من قيمة القرآن في التقعيد عنده لما ألحّت على هذه القضية إلحاحاً أظهر موارد السماع الأخرى قليلة القيمة عنده، وليس الأمر بهذا التعميم كما أنّه لم يكن بسابقه، فمن يرى أن القرآن هو الأصل المقدم فإنّه يستطيع أن يأتي بأمثلة لا تحصى كثرة للتدليل على ما يرى، ومن يرى أن الشعر هو الأصل المقدم يستطيع ما استطاعه الأول، ولو رأى راء أن النثر هو الأصل المقدم لاستطاع التدليل على ما يرى، ولكن أحسب أنّه ليس أحدهم بمستطيع نفي ما ذهب إليه الآخر، وإن استطاع إثبات ما ذهب إليه هو، فالقضية ههنا ليست قضية الإتيان بشواهد وأمثلة، ولكنها قضية منهجية تقعيدية متكاملة.

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٦.

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٧، وانظر منه: ٣١-٣٨.

ومنهجية التقعيد عند سيبويه لا توجه بحسب مصدر المسموع، بل توجه في ضوء الأطر الثابتة للمسموع جملة، لا فرق في ذلك بين كون المسموع آية وكونه شعراً أو نثراً. وإذ تنصهر مصادر السماع في منهجية واحدة فمن الطبيعي أن يقدم سيبويه الشعر في مواطن ويؤخره في أخرى، وأن يقدم القرآن في مواطن ويؤخره في مواطن أخرى، ومن الطبيعي -أيضاً- أن يحكم على التراكيب القرآنية بالشذوذ والقلّة أو التوهم أو بأنّها لا يقاس عليها. أو أنْ يؤوّل منها ما رآه مستوجباً التأويل، ولكنّه في هذا كلّه لا يحاكم النصّ القرآني في إعجازه وبيانه، لأنّه يدرس تراكيب مفردة، والحكم "لا ينصب على القراءة من حيث هي قراءة، وإنّما الحكم ينصب على التركيب والأسلوب من حيث هو تركيب وأسلوب"(١).

وهذا هو الفارق بين الفكر النحوي القديم والفكر النحوي الحديث، فدراسة تراكيب القرآن كانت تنعكس عن أصول ذهنية ترى إعجاز القرآن في نظمه "تركيب تراكيبه" ولا ترى هذا الإعجاز في التراكيب المفردة، وهذه فلسفة متسقة مع نظرة القرآن لمفهوم التحدّي الذي ينبئ عن إعجازه، فقد تحدّى العرب أن يأتوا بمثله أو بسورة من مثله، ثمّ كان الحدّ الأدنى للتحدي عشر آيات، وهذا يعني أن النظم هو الأساس في محاكمة ما سيقترف لمجاراة القرآن؛ ولذلك لم يتحدهم أن يأتوا بآية من مثله؛ لأن الآية قد تكون تركيباً واحداً غير منتظم مع غيره، وحينئذ يصعب فحصها واختبار إعجازها.

في ضوء هذا فإن منع استخدام بعض ما جاء في القرآن، بصرف النظر عن الأحكام التي تلقى، كان يستند إلى كون المحاكاة لمثل هذه التراكيب ستكون محاكاة شكلية مفرغة من المعاني؛ لأنّ سياق التركيب الذي سيصاغ لا يمكن أن يساوي أو يقارب سياقه في النص القرآني، ولهذا لم يدرس سيبويه النص القرآني من حيث إعجازه وبيانه بل نظر إليه على أنه نص لغوي بمعزل عن إطار الإعجاز والبيان، أي من حيث قابليّة تراكيبه للمحاكاة لغوياً، وتبقى تلكم التراكيب معجزة بصرف النظر عن موقعها من القياس النحوي؛ ولهذا ينبغي أن يكون في التقعيد النحوي ما لا يجوز إلاّ في القرآن(٢) كما كان فيه ما لا يجوز إلاّ في الشعر.

---

(١) عصور الاحتجاج، محمد إبراهيم عبادة، ١: ١٣٤، وانظر: الشاهد وأصول النحو: ١٤٠.

(٢) يعرض الفراء لمثل قوله تعالى: "ونوحاً إذ نادى من قبل" ولقوله عز وجل: "وذا النون إذ ذهب مغاضبا" ثم يقول: "ولا يجوز مثل ذلك في الكلام بسقوط الواو إلا أن يكون معه جوابه متقدما أو متأخرا" [معاني القرآن، ١: ٣٥] وإنما جاز ذلك في القرآن حسب

أهمية السماع بين الشعر والنثر

إن صعوبة التمييز بين النثر المسموع والنثر المصنوع، أوجبت تبيان أهمية النثر من كلا النوعين في مقام واحد؛ لأن مقابلة النثر المرسل بالشعر تقتضي إثبات كمّ المسموع النثري أولاً، وفي ضوء ما تم من حديث عن التمثيل، وما تم من موازنة بين الشعر والقرآن يتضح أنّه ليس هناك مزية لأي مصدر على غيره في التقعيد، فثمّة فائدة مباشرة يفيدها القرآن والشعر والنثر، وثمّة فائدة غير مباشرة لتحصين التقعيد وإيضاحه تفيدها مصادر السماع مجتمعة، وفي هذا الجانب، كان يكثر الشعر، والعبارات النثرية ويقل القرآن، وكثرة الشعر تأتي لاستقصاء خصوصيته، وتمييز الجوانب التي يفارق بها النثر، وكثرة العبارات النثرية كانت تأتي في إطار استقصاء الخصوصيات اللهجية وتمييز جوانب افتراقها، كما كانت تأتي بكثرة في إطار تحليل المواقف الكلامية.

إن الأصول الكلية والقواعد المطردة لم تكن بحاجة إلى استشهاد، ولم يأت من المسموع لهذه الغاية إلاّ شيء قليل، كان هناك أسباب وملابسات توجب الإتيان به، ولولا ذلك لما جاء به، لأنّ المستدلّ له مؤكّد في مصادر السماع كلّها، وإذا كانت نسبة القرآن المفيد في بناء القواعد تقارب نسبة الشعر، فإن نسبة النثر ستكون أكثر من نسبة الشعر في هذا المقام، إذا ما أضفنا نسبة النثر المرسل إلى نسبة القرآن.

وعلى الرغم من أن الاعتقاد بأن الشعر هو الغالب في استشهاد النحويين قول قد يسلّم به لغياب الحدود الفاصلة بين النثر المصنوع والنثر المسموع، ولا يسلّم به بعدما تم بيان علاقة التمثيل بالمسموع، ومقدار الصيغ النثرية المفردة في قسم اللغة، مع هذا فإنّه لا يسلّم ببعض المآخذ على النحويين في استشهادهم، التي تبنى على ذلك الاعتقاد، إذ يقال: و"الاعتماد على الشعر وحده خطأ: إن المآخذ على النحويين جميعاً في شواهدهم هو اعتمادهم الزائد على الشعر دون النثر في الاستشهاد به في تقعيد القواعد"[1]، ويقال أيضاً: "إنّ النحويين حينما وضعوا القواعد غلبوا الشعر على النثر، وطبقوا القواعد التي وضعوها اعتماداً على

---

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو : ١٣١.

شواهد شعرية على النثر وهذا مأخذ يؤاخذون عليه"[1]، فالقواعد النحويّة في كتاب سيبويه مستمدة من الشعر والنثر معاً، ولم يخضع النثر لشيء مما اختص به الشعر، ثمّ إن الاعتماد على الشعر وحده، قد يعد خطأ من حيث هو مبدأ تقعيدي، ولكنّه ليس كذلك عندما يكون نقداً لاستشهاد القدماء، وإن ما يبدو من اعتماد على الشعر وحده لا يعني أن القاعدة بنيت عليه، فالقول بخطأ هذا المبدأ يوجب التأكد من كون النثر المطابق لتقعيد استدل له بشعر منعدم الوجود، وغياب النثر عنا لا يعني غيابه عن سيبويه، فقد كان يستغني "بالإشارة العابرة يشيرها إلى مسائل كانت لعهده متعالمة مشهورة، ولم يكن بالناس يومئذٍ حاجة إلى تجليتها وتفصيل القول فيها فوكلهم إلى علمهم بها، وغني عن ذكرها بالإشارة إليها"[2]، وهذا مؤكّد في استشهاده، وقد اتضح سابقاً أن ما يظهر بمظهر القواعد المفترضة ليس بالضرورة أن يكون مفترضاً، بل جاء مؤكداً في الشعر والنثر على السواء، وكما اتضح من الكلام على خصوصية الشعر، فقد كان سيبويه ينقل نمطاً تركيبياً ما إلى هذه الخصوصية، مع علمه بوقوع ذلك في النثر، ومما يؤكّد هذا أن سيبويه ينص في غير موطن على أن نمطاً تركيبياً ما كثير في القرآن[3]، والملاحظ أن هذه المواطن مواطن تقعيد وتقرير أحكام، وفي مقابل هذا وجدناه يشير في مواطن كثيرة إلى كثرة بعض الأنماط التركيبية في الشعر، فينص على أن ذلك "أكثر من أن يحصى في الشعر"، أو أنّه "في الشعر كثير[4]" ويلحظ أن جملة هذه المواطن هي مواطن استقصاء لما هو مخالف للتقعيد، أو لما هو جائز وليست قوتها كقوة ما ارتبط بكثرة القرآن، وهذا يؤكّد أنّه ما كان لسيبويه أن يتخذ من الشعر وحده معتمداً يبني عليه الأحكام، ويزداد هذا التأكيد عندما نجد سيبويه يعقب على نمط تركيبي ما بأنّه "كثير في الشعر" أو أنّه "أكثر من أن يحصى"، دون أن يدخله في إطار التقعيد الشموليّ، بل يجعله تقعيداً مخصوصاً للغة الشعر، كما اتضح سابقاً، وهذا

---

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٣٦.

(٢) سيبويه إمام النحاة: ١٦١.

(٣) انظر: الكتاب، ٢: ٢٩، ٢٢٥ و٣: ١٦٢، ١٨٢.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ١٩٦ و٢: ٤٥، ٧٦، ٢٥١، ٢٢٧.

يعني أن سيبويه والقدماء كانوا على وعي بالحد الفاصل بين الشعر والنثر، وأن خلطهم الشعر والنثر في استنباط القواعد، لم يكن ليحول دون تمييز ما يخص الشعر، وهذا يقارب ما يدعو إليه المحدثون من وجوب إفراد الشعر بأحكام خاصة، فهو "يعتبر الشعر نوعاً خاصاً تكثر فيه الرخص كما سماها بعضهم وهي الضرورة اضطر إليها الشاعر أم كان لها مختاراً وقد أحس المحدثون بذلك من إشارات سيبويه وغيره من اللغويين والنحاة فأفردوا الشعر بأحكام خاصة وأساليب من التعبير بحثوها على أنها لغة الشعر"[1]،وعلى هذا فإنّ القول بأن القدماء قد خلطوا بين الشعر والنثر قول يؤكده واقع الاستشهاد عند سيبويه، وصحة هذا الاستنتاج لا تسوّغ ما يبنى عليه من تحامل ومآخذ على استشهاد سيبويه، إذ يقال: "فالقدماء لم يحاولوا مطلقاً الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم بل خلطوا بينهما فأدى مثل هذا الخلط إلى اضطراب في بعض أحكامهم، فليس بينهم من اقتصر على الاستشهاد بالنثر العربي، في القرآن الكريم والأحاديث النبوية والخطب والرسائل"[2] فهذه المآخذ تكون منسجمة مع ما بُنيت عليه لو لم يكن خلط الشعر بالنثر خلطاً واعياً، يميز جوانب افتراق الشعر عن النثر، وهذا ما كان عند سيبويه بل إن التدقيق في مفهوم الضرورة عند جمهور النحويين؛ ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان عنه مندوحة أم لم يكن. لا يسوغ القول بذلك، غير أنّ الإصرار على أن مصطلح الضرورة مصطلح مقيت يعبر عن عجز القدماء وتصورهم، قاد إلى التغاضي عما يدل عليه من معنى التمييز بين الشعر والنثر، كما أن القول بأن كثرة التفريع والتأويل جاءت من عدم الفصل بين الشعر والنثر قول يتناسى أن مصادر السماع المختلفة تخرج على القواعد الكلية وتؤدي إلى تفريعات وتحتاج إلى تأويلات بمقدار خروج المصدر الواحد منها على نفسه، أي أن قصر التقعيد على النثر في القرآن والخطب لن يسلم من التفريعات والاستثناءات والتخريجات، بل إن قصره على قراءة قارئ واحد من قراء الذكر الحكيم لن يسلم من هذه الأمور ولن يختلف الواقع -لو اقتصر على النثر- إلاّ في غياب مصطلح الضرورة، يؤكّد هذا:

---

(١) الشاهد وأصول النحو: ٣١٦.

(٢) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ١٤٣، وانظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٠٢.

١- أن نسبة التراكيب القرآنية المؤوّلة في ضوء حجم القرآن هي ١٧٪ (٥٧: ٣٤٠) وأن نسبة التراكيب الشعرية المؤولة في ضوء حجمه ٩٪ (٧٦: ٨٦٥) ونسبة إحداهما إلى الأخرى ٤٣٪ للتراكيب القرآنية (٥٧: ١٣٣) و ٥٧٪ للتراكيب الشعرية.

٢- أن نسبة ما جاء من التراكيب القرآنية استدلالاً لقواعد فرعية ٢٤٪ (٨٠: ٣٤٠) وأن نسبة ما جاء من الشعر استدلالاً لقواعد فرعية ١١٪ (٩٢: ٨٦٥) ونسبة كل منهما في ضوء الآخر هي: ٤٧٪ للتراكيب القرآنية (٨٠: ١٧٢) و ٥٣٪ للتراكيب الشعرية وهذا يعني أن مجيء الآيات القرآنية في مستوى التأويل، أو في تعزيز التفريعات يقارب مجيء الشعر، مع ما بينهما من فارق في العدد الكلي.

إن سيبويه لم يبن أية قاعدة مطردة على الشعر وحده، وإن ما جاء من قواعد مستدل لها بشعر فقط، كانت مؤكدة بنثر مسموع، وإن لم ينص عليه، وإلا لعدها مما يجوز في الشعر وحده، أو لأشار إلى أنّها ليست ملزمة وإنّما هي جائزة.

والاستدلال للقواعد الجائزة بالشعر شيء، وتقرير القواعد وفرضها شيء آخر، فالأول محتمل الوقوع عند سيبويه، سواء استدلّ له بشعر، أم جاء بغير استدلال، كما اتضح عند الحديث عن القواعد التي استوجبت الاستئناس لتسويغها، وتأكيد مجاراتها لمنطق اللغة وعدم تعارضها مع المسموع.

مصادر السماع واللهجات

اعتمد التقعيد النحويّ للعربيّة على ثلاثة مصادر لغويّة؛ تتمثّل في القرآن والشعر والكلام المرسل، وقد جاء استشهاد سيبويه مستوعباً هذه المصادر على اختلافها، إن في تقرير الأحكام، وبناء القواعد المطّردة والفرعيّة والجائزة، وإن في متابعة ما يخالف ذلك.

وإنّ اختبار أيّ مصدر من هذه المصادر في ضوء التقعيد الشموليّ -اجتماع مصادر السماع كلّها- لايختلف عن اختباره في ضوء نفسه؛ بمعنى: إنّ وجود تركيب قرآنيّ خارج على التقعيد الشموليّ، يغلب أن يكون خارجاً على اطراد تراكيب

قرآنيّة مقابلة له، وإنّ انحراف أيّ تركيب شعريّ عن القواعد النحويّة، يغلب أن يكون منحرفاً عن الإطار العام للتراكيب الشعريّة ذاتها، في ما عدا القواعد المختصة بالشعر، فإنّ معرفة انحرافها لا يتّم إلاّ في ضوء المصادر الأخرى.

واعتمد التقعيد النحويّ -كذلك- على غير قليل من اللهجات العربيّة، فنقلت أشعارهم، ونقل نثرهم، وافتراق لهجة ما عن التقعيد الشموليّ في خصوصيّة من خصوصيّاتها جاء مؤكداً في شعر هذه اللهجة كما جاء مؤكّداً في نثرها.

وإذا كانت قواعد النحويّين تمثّل اللغة العربيّة الفصيحة، فلنا أن نسأل: ما علاقة هذه اللغة التي تؤخذ من قواعد النحويين باللغة التي أخذت قواعدهم منها؟ ثمّ ما العلاقة التي تربط لغة كلّ مصدر من مصادر السماع بلهجات القبائل العربيّة؟ والإجابة عن ذلك تقود إلى الكلام على ما يسمى بعلاقة الفصيحة باللهجات. والحديث عن ذلك متشعّب مقدار تشعّب اللهجات في واقعها، ولهذا يحسن أن يُجتزأ بما جاء كتاب سيبويه دالاً عليه، وببعض ما يكون مؤكداً لما جاء في الكتاب، وقد تحسن الإشارة -قبل ذلك- إلى ما يشيع في بعض الدراسات المحدثة، ففي هذه الدراسات غير قليل من المآخذ على منهجية القدماء في تقعيدهم، فيقال -تارة-: إنّهم أهملوا لغة الحياة اليومية[1]، ويقال -تارة أخرى-: إنّهم خلطوا بين مستويين لا يجوز الخلط بينهما، وهما: مستوى اللغة المشتركة، ومستوى اللهجات. ثمّ يبنى على ذلك القول بأنّ ذلك كان سبباً في اضطراب القواعد وتفريعها[2].

هذه المآخذ بنيت على افتراض ازدواج لغويّ في واقع الحياة العربيّة قبل التقعيد، يتمثّل هذا الازدواج في وجود لغتين: إحداهما يتحدّثها عامة الناس، والأخرى مثالية أسمى وأرقى من أن يتحدثوها، يقتصر عليها في لغة الأدب شعره

---

(١) انظر: المستوى اللغوي: ١٢٦ والأصول، تمام حسان: ٨٢ - ٨٣

(٢) انظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس: ٤١ ومن أسرار اللغة: ٣٨ ، ٣٩وفصول في فقة العربية: ١٠٦ - ١٠٧، واللهجات العربية في التراث، ١: ١١٦ والدراسات اللغوية عند العرب: ٢٢٨، ٣٦٥. والبحث اللغوي عند العرب: ٥٢ وتحديد اللغة المثالية واللهجات في هذه الدراسة فيه شيء من الخلط فقد جعل الأمثال والقرآن من اللغة النموذجية، وجعل القراءات القرآنية مع اللهجات. أمّا الأمثال، فلا يشك في أنها من لغة التخاطب، وأما القراءات القرآنيه، فليس هناك حدّ فاصل بين لغة القرآن ولغة القراءات، وإلا لعرفنا القراءه التي تمثل الفصيحة ، فكل قراءة من القراءات تأخذ من اللهجات بنصيب.

ونثره ولا تستخدم إلاّ في المواقف الجادة [1]، ثمّ تختلف هذه الدراسات في ماهية "اللغة المثالية"؛ فهناك من يرى أنها لغه قريش لأسباب اجتماعية ودينية، وهناك مَن لا يروقه ذلك، فيدحضه، ويرى أنّها لغة مشتركة قائمة بذاتها [2].

والأدلة المعتمدة في كلا الافتراضين أدلّة منطقية بالدرجة الأولى ، وإلاّ لما صرّحوا بأنّ ذلك افتراض.

أمّا كتاب سيبويه فيؤكّد أنّه اعتمد لغة التخاطب اليومي اعتماداً أساسياً، فكلّ ماجاء في باب التحليل كان مختصاً بما يقع في المواقف الكلاميّة، وإذا ما استثنينا ستة أحاديث وبعض الكلام النثري الذي يدلّ سياقه على أنّه من أحاديث المواقف الجادة، فيمكن القول: إنّ النثر المسموع في كتاب سيبويه -سواء أكان مختصاً بظواهر لهجيّة أم لم يكن- هو من النثر المرسل، وليس من النثر الأدبيّ فكتابه "يرينا كيف أنّ القواعد العربية اعتمدت على الاستعمال اللغويّ عند عرب البادية دون استثناء، فهو يرجع دائماً في شؤون الاستعمال اللغوي إلى العرب مع اشارته هنا وهناك إلى الفروق اللهجية" [3] وهو يتجاوز التقعيد للكلام المرسل إلى

(١) يقول رمضان عبد التواب: "فاللغة المشتركة العربية التي وردت بها الآثار الأدبية والتي نظم بها الشعراء والخطباء لم تكن في متناول جميع العرب، بل كانت في مستوى أرقى وأسمى مما يمكن أن يتناوله العامة" [فصول في فقه العربية: ٨٠ وانظر منه: ٩١]. ولكنه قال في موطن آخر- المرجع ذاته: ١٠٢-: "أما النثر فقد وضعوا قوائم بأسماء القبائل التي يحتج بها" ومن المستبعد أن يكون مقصده بهذا النثر "نثر الآثار الأدبية" لأنه أكدّ في الموطن ذاته أنهم "أخذوا بكل الشعر" وينبغي ألا يختلف النثر الأدبي عن الشعر في حكمه، وإذا كان القصد بهذا النثر المرسل في الأحاديث اليومية لم يعد هناك كبير فرق بينه وبين المستوى الأرقى والأسمى من تناول العامة، لأنّ هذا النثر المنقول مطابق لهذا المستوى.

(٢) انظر أدلة هذه الافتراضات في كتاب لغة القرآن؛ عبد الجليل عبد الرحيم: ٤٢ – ٥٩، وانظر في دحض كون الأدبية لغة قريش: فصول في فقه العربية: ٨٢ – ٨٤، والمستوى اللغوي: ١٢٦ والأصول، تمام حسان: ٧٤ – ٧٦.

(٣) العربية، يوهان فك: ٦٠، وقد جاء في حواشي ترجمة "تعليقات المستشرق الألماني أنطون شبيتالر" التي وضعها المترجم في بداية الكتاب، "ومثل ذلك عندي من النتائج المضلله كذلك ، اشتسهاد نولدكه... برواية سيبويه عن الأعراب؛ لأن هذا النثر المروي يبدو أنه من "لغة الحياة اليومية العادية" ويبدو أن هذه الجمل قد صيغت للاختبار، ثم حملت على من سئل في هذا الاختبار" [العربية: ١٠ الحاشية] وسواء أكان هذا من كلام المستشرق الألماني أم كان من كلام المترجم، فلا يسلّم به؛ لأن العبارات النثرية التي قد تحمل على هذه المحمل قليلة جداً، فكلام الأعراب الذين يسأل بعضهم الآخر عن المرعى والرحيل وشؤون الدواب كثير جداً.

التقعيد لما يحدّث به المرء نفسه، قال: "ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: هلاّ خيراً من ذلك، وألاّ خيراً من ذلك، أو غير ذلك كأنك قلت: ألاّ تفعل خيراً من ذلك أو ألاّ تفعل غير ذلك، وهلاّ تأتي خيراً من ذلك وربّما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب"(١).

وقد اتّضح من الحديث عن الخصوصيّات اللهجيّة أنّ سيبويه قد مزج هذه اللّهجات مزجاً مميّزاً في سبيل استخراج أطر الإلتفات بينها، وأنّه كان يميّز جوانب افتراقها على نحو يبقي على انسجام اللهجة الواحدة، ويبعدها عن التخليط، وظهر ثمّة أنّ الخصوصيّات اللهجيّة جاءت مؤكّدة في الكلام المرسل، كما جاءت في النصوص الشعريّة والتراكيب القرآنية، وهذا يؤكّد أنّ هذه الظواهر اللهجيّة كانت تخصّ لغة التخاطب في الأحاديث اليوميّة، وإلا لما جاء الشعر موافقاً للنثر في تأكيدها.

وكثرة الظواهر اللهجيّة التي عرض لها سيبويه تؤكّد أنّ لهجات القبائل العربية كانت تختلف عن بعضها بعضاً في خصوصيّات محدّدة، ويبدو أنّ هذه الخصوصيّات تزداد في قسم اللغة، فتكثر الفوارق اللهجيّة في مستويي الأصوات والأبنية المفردة(٢)، ويؤكّد هذا -أيضاً- أنّ جلّ الظواهر اللهجيّة التي أبرزتها الدراسات المحدثة للّهجات كانت تأتي في إطار الصيغ المفردة والأصوات(٣)، وإذا علمنا أنّ الظواهر الصوتيّة هي أكثر الظواهر عرضة للتغير على ألسنة ناقلي النصوص، فإنّ كثرة ماتبقى من هذه الظواهر، تدلّ على أنّ ماتبقى من الظواهر النحويّة هو مجمل ماكان من فروق، ولكن منهج سيبويه في عرض هذه الظواهر لا يبين عن أصحابها، وربّما لا يبين أنّها خصوصيّات لهجيّة كما اتضّح سابقاً.

---

(١) الكتاب، ١: ٢٦٨

(٢) قال يوهان فك [العربية: ٨١-٩١]: "لم تكن لهجات القبائل البدوية بالجزيرة العربية بعيدة الاختلاف من الوجهة اللغوية بحيث لا يمكن التفاهم حتى بين القبائل المتباعدة بعضها عن بعض في السكنى والجوار؛ إذ إن أغلب الفروق- فيما يظهر- كانت في الأصوات، والأبنية، والمعاني، أو على الأقل هذه هي الفروق التي لفتت أنظار اللغويين العرب".

(٣) انظر- مثلاً-: كتاب اللهجات العربية في التراث، علم الدين الجندي

وعلى الرغم من هذا كلّه، فإنّ هذه الفوارق لم تكن لتحول بين اجتماع هذه اللهجات، لأنها فوارق في شيء من الفروع يسير؛ كما أوضح ابن جني في ردّه على من تشكك في وحدة هذه اللهجات [1]، وهذا ما يؤكدّه كتاب سيبويه، فمعظم الظواهر اللهجيّة التي أشار إليها هي ممّا يخص الفروع التي لا يجري استخدامها بكثرة، ولا تعدّ من التراكيب الرئيسة، وهذا يعني أنّ العرب لم تكن بهم حاجة للغة ثانية يتواصلون بها، وأنّ لغة الشعر والقرآن هي لغة اللهجات العربية ذاتها، فكلّ قبيلة من القبائل العربّية التي اعتُمِدت في التقعيد كانت تتحدّث عربيّة فصيحة، تستخدمها في أحاديثها اليومية كما تستخدمها في خطبها وأشعارها، ومن ثمّ فإنّ اختلاف لغة الأدب عن لغة الأحاديث اليومية يكون اختلافاً متناسباً مع النوع الأدبي؛ فلغة الشعر فيها من التكثيف والإيجاز والمجاز مالا يكون مثله في الأحاديث اليوميّة، ولغة الخطابة والمحافل تُتخيّر فيها العبارات وتنتقى الألفاظ، ولكنّ أيّاً منهما لايخرج عن مبادىء اللغة المستخدمة وركائزها، فلغة الأدب معربة، كما أنّ لغة الخطابة معربة ؛ فالفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره واسم "كان" وخبر "إنّ" كلّها تأتي مرفوعة في أحاديث الناس، كما تأتي مرفوعة في أحاديث الشعراء وقراءة القرآن وربّما كانت قضيّة الإعراب واحدة من القضايا التي قادت إلى صعوبة تصور كون لغات القبائل من جنس لغة الأدب، وإذا كانت هذه الصعوبة مبنيّة على معايشة الواقع في أيامنا هذه، فإنّ الأمر لم يكن كذلك عند القدماء وهذا ما يؤكده التراث اللغويّ، كما يجد مستنده في واقع بعض اللغات المعربة في الوقت الحاضر، فالطفل الروسي -مثلا- يتحدّث سليقة بلغة معربة، كما كان طفل الأعراب الذين اعتمدت لغاتهم في التقعيد يتحدّث عربية فصيحة معربة.

هذا الاعتقاد الذي يوجبه تقعيد سيبويه، يقضي بألاّ يكون هناك ازدواج لغويّ، وما جاء به سيبويه وجملة النحويين على المستوى التطبيقي، جاء مؤكداً في المستوى التنظيري؛ فالقدماء لا يفتأون يؤكّدون أنّ العربيّ كان يكتسب اللغة بسهولة ويسر؛ لأنّ قومه يتحدّثون بها في غدوهم ورواحهم، ولم يكن أحدهم يترك لسانه الذي اعتاده، لدرجة أن القرءات القرآنية جاءت للتيسير عليهم، يقول ابن

---

(١) انظر الخصائص، ١: ٢٤٣

قتيبة "ولو أراد كلّ فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً – لاشتد. ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه" [1] ويقول ابن خلدون "فالمتكلم من العرب حين كانت ملكة اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطبتهم وكيفيّة تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبيّ استعمال المفردات في معانيها فيُلقّنها أولا ثم يسمع التراكيب بعدها فيُلقّنها كذلك، ثمّ لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كلّ لحظة ومن كلّ متكلم، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة...[ثمّ] فسدت هذه الملكة لمضر لمخالطتهم الأعاجم وسبب فسادها أن الناشىء من الجيل صار يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب" [2]. وإذا كان ابن خلدون يصف لغة التخاطب في عصره بأنّها لم تفقد من أحوال اللسان المدوّن إلاّ حركات الأعراب في أواخر الكلم، [3] فما عسى أن يكون الفرق بين لهجة تميم أو ربيعة واللسان الذي دوّنه سيبويه، ولو لم يكن لسان مضر معرباً لما كان هناك مايسوّغ موازنة ابن خلدون.

ويقول ياقوت الحموي في حديثه عن العكوتين "وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم، لم تتغير لغتهم بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحة، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه " [4]

هذه الأقوال –وما ماثلها كثير– لم يكن القصد منها نفي الازدواج، ولم تكن بهدف إثبات فصاحة القبائل العربيّة، إلاّ ما كان في حديث ياقوت؛ فابن قتيبة يتحدّث عن تيسير الله على عباده في تلاوة القرآن، وابن خلدون يتحدّث عن الملكة اللسانية، فوجدها ماثلة عند العرب، وياقوت يصف أهل العكوتين، ومن تمام وصفهم الحديث عن لغتهم، ولو كان ثمّة ازدواج لما عمّ ابن خلدون مقولته "في كلّ لحظة ومن كلّ متكلم" ولما عمّ ابن قتيبة "....ما جرى اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً ..." ولأن نفي

---

(١) النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ١:٢٢؛ وانظر ما يفيد مضمون هذا القول في المزهر ١: ٦٦١، والاقتراح: ٣٠، وخزانة الأدب ١: ١٧، وطبقات النحويين واللغويين: ١١.

(٢) المقدمة، ١: ٥٥٤ – ٥٥٥.

(٣) المقدمة، ١: ٥٥٦.

(٤) معجم البلدان، ٤: ١٤٣.

الازدواج اللغوي لم يكن مقصوداً في هذه الأقوال فإن تأويلها على غير هذا المحمل قد لا يكون محتملاً.

وهذه الأقوال التي تؤكّد فصاحة اللهجات وتنفي وجود الازدواج اللغوي، تجد مصداقيتها في غير قليل من المظاهر التي تدلّ على أنّ عامة الناس كانوا مقتدرين على التحدّث بالعربيّة التي قعّد لها سيبويه، وأنّ هذه اللغة لم تكن أسمى أو أرقى من اقتدارهم على التحدّث بها، فإن انحرفوا عنها فبالمقدار الذي أكده سيبويه والنحويون من بعده؛ هذه المظاهر هي:

١- أخبار اللحن: على الرغم من كثرة الروايات التي تروى في سياق الحديث عن مظاهر انتشار اللحن التي أوجبت التقعيد النحويّ، فليس في هذه الروايات ما يدلّ على ارتباط اللحن بخاصة الناس من الشعراء والأدباء وصفوة القوم، بل جاءت مرتبطة بعوام الناس ممن لا يقال عنهم إنّهم من الأدباء أو الخطباء، ولو كان ثمّة فصيحة غير اللهجات اليوميّة لكان ينبغي أن يكون اللحنُ المسبِّبُ وضع القواعد مرتبطاً باللغة التي قُعّد لها، ولو كان الأمر كذلك -أيضاً- لما كان هناك ما يسوّغ استنكار أبي الاسود الدؤلي لحن ابنته عندما أخرجت تركيب التعجب مخرج تركيب الاستفهام [١]، فلو كان ثمّة فصيحة غير ما يُتحدّث به، لكانت مخطئة وهي في مرحلة تعلم الفصاحة وهذا قد يستنكر، ولكنّه لن يكون سبباً في وضع النحو.

ويروى أنّ أعرابياً جاء يطلب الإسلام فقرىء له- مما قرىء-: "إنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُهُ" بخفض"رسوله" فقال الأعرابي: أو قد برىءالله من رسوله، إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه" [٢]، و"سمع أعرابي مؤذناً يقول أشهد أن محمداً رسولَ الله، قال: يفعل ماذا" [٣]، فإذا كان لهذين الأعرابيّين لغه يوميّة، أفلا يكون مستغرباً فهمهما أدق دقائق الفصيحة؟

وإذا كان هذان الأعرابيان شاعرين أو أديبين فإنّ ثمّة أعرابياً آخر لا يمكن أن يكون إلاّ رجلاً ساذجاً يتحدّث بفطرته، إذ يروى:"دخل أعرابي السوق فسمعهم

---

(١) طبقات النحويين واللغويين: ٢١

(٢) الفرائد الجديدة، السيوطي، ١: ٢٤-٢٥

(٣) البيان والتبين: الجاحظ ٢: ٢٣٩

يلحنون، فقال: العجب، يلحنون ويربحون؟" [1] فلو كان هذا الأعرابيّ شاعراً لكان على خبر بأنّ لأهل السوق لغة غير لغته، ولكن يبدو أنّه وجدهم يلحنون في كلام من جنس كلامه.

٢- بعد انتشار اللحن في الحواضر الإسلامية أصبح الذهاب إلى البادية وسيلة إكساب اللغة للأجيال، حتى إنّ عبد الملك ليندم على لحن ابنه فيقول "أضر بنا في الوليد حبنا له فلم نلزمه البادية" [2]، ولو لم تكن الفصاحة ممّا يسمعه الذاهبون للبادية "في كلّ لحظة ومن كلّ متكلم" لما كان هناك حاجة لذهابهم.

وممّا يؤكّد فصاحة أهل البادية كلّهم أنّه قيل لبشار بن برد "ليس لأحد من شعراء العرب شعر إلاّ وقد قال فيه شيئاً استنكرته العرب من ألفاظهم وشك فيه، وإنه ليس في شعرك ما يشك فيه، قال: ومن أين يأتيني الخطأ؟ ولدت هاهنا ونشأت في حجور ثمانين شيخاً من فصحاء بني عقيل ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ، وإن دخلت إلى نسائهم، فنساؤهم أفصح منهم" [3] فإذا كان بشار يشهد بأنّ نساء بني عقيل أفصح من شيوخهم، فما حاجتهن للغة يوميّة غير التي وصفها بشار؟ أم هل كنّ يتركن لغتهن ويتحدّثن بالفصيحة ليلقنها بشار؟

٣- تروي كتب الأدب واللغة أقوالاً لاتحصى كثرة مما ينسب للأعراب والأعرابيات، وهي أقوال تتعلق بمظاهر الحياة ومجرياتها اليوميّة؛ فمن أعرابيّة تصف المطر والبرق والسحاب، إلى أعرابيه توصي أبناءها أو تصف معاشرة زوجها.... وهي أقوال مصوغة بلغة الحياة اليوميّة، ولكنّها لا تفترق بشيء عمّا جاء في التقعيد النحويّ، بل إنّ الهدف منها كان إثبات معنى من المعاني أو لفظ من الألفاظ، ومنها ما يساق طرائف ومُلَح، والأمر ذاته يقال عن الأمثال والوصايا، فما أقلّ ما يمكن أن يكون منها من أحاديث المواقف الجادة.

---

(١) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ١: ٨٠.

(٢) الأغاني، ١٨: ٧٨

(٣) الأغاني، ٣: ٢٦

وفي الأحاديث النبويّة الشريفة غير قليل من الأحاديث التي تنطوي على كلام عوام الناس، الذين يسألون الرسول عليه السلام عن هذا الأمر أو ذاك ممّا يخصّ شؤون الحياة، ولا يشكّ في أنّ هؤلاء الأعراب كانوا يسألون بلغتهم التي يتحدثّون بها، وأنّه -عليه السلام- كان يجيبهم بمثل هذه اللغة.

والقصص الذي يروى عن مواقف كلاميّة بين الصحابة أو الخلفاء والأعراب كثير جداً، وكلام الأعراب في هذا القصص يطابق كلام الصحابة، وكلاهما يطابق لغة القرآن والشعر التي جاءت في التقعيد النحوي، كما كانت لغة الأعراب الذين سألوا الرسول مطابقة للغته.

هذه المظاهر -وغيرها كثير [1]- تؤكّد أنّه لم يكن هناك ازدواج لغويّ، وأنّ العرب لم يعهدوا إلاّ لغة واحدةً يتحدّثون بها في بيوتهم وأسواقهم، كما يتحدثون بها في خطبهم وأشعارهم، وإلاّ لكان الأعراب كلّهم مقتدرين على التحدّث باللغة المثالية اقتدارهم على التحدّث بلغاتهم اليومية ، وهذا ما يصعب تفسيره، لأنّ اللغة اليومية التي تروى عنهم هي الفصيحة ذاتها، وإلاّ لكان ينبغي أن نزعم أنّ رواة اللغة كانوا يسمعون لغة يوميّة ويدونونها فصيحة.

وعلى هذا فإنّ سيبويه لم يخلط بين مستويين، لأنّه لم يكن هناك ازدواج، وإنّما خلط بين اللهجات العربية حسب، وهي تمثل مستوى واحداً، فكلّ واحدة منها فصيحة صحيحة، لا تفترق عن غيرها إلاّ في خصوصيات محددة في بعض الأنماط التركيبيّة، كما يتميزبعضها ببعض السمات الصوتية، أو في بناء الصيغ المفردة أو في معانيها .

أمّا القول بوجود اضطراب في التقعيد النحويّ، فإن هذا الاضطراب - إذا كان يقصد به التأويل والتفريع -لم يكن بسبب الخلط بين مستويين؛ بل منه ما كان نتيجة للتقعيد المخصوص للهجات، ومنه ما تقتضيه اللغه، حتى لو اقتصر على لهجه واحدة، بل إنّ الاقتصار على مصدر واحد من مصادر السماع لن يسلم من هذا الاضطراب -إذا عد اضطراباً-.

---

(١) انظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٣١ - ٤٦، وهو يؤكّد أن العرب كلهم كانوا يتحدثون العربية صحيحة فصيحة بالسليقة، وأنه لم يكن ثمة ازدواج لغوي.

المراجع

- القرآن الكريم
- **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، أحمد مكي الأنصاري. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - القاهرة، ١٩٦٤.
- **الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته**، محمد حسن حسن جبل. دار الفكر العربي - القاهرة.
- **الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث**، محمد عيد. عالم الكتب - القاهرة، ١٩٨٨.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨٥.
- **الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، تمام حسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.
- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨٥.
- **أصول النحو العربي**، محمد خير الحلواني. جامعة تشرين - اللاذقية، ١٩٧٩.
- **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، محمد عيد. عالم الكتب - القاهرة، ١٩٧٣.
- **الأغاني**، أبو الفرج الأصبهاني. الناشران: صلاح يوسف الخليل ودار الفكر للجمع - بيروت، ١٩٧٠، عن طبعة بولاق.
- **الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة**، أبو البركات الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني. دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية - ١٩٧١.

- **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين السيوطي. الناشر دار المعارف - سوريا.
- **الأمالي الشجرية**، ابن الشجري. دار المعرفة - بيروت.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، أبو البركات الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، أحمد مختار عمر، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الرابعة - ١٩٨٢.
- **البيان والتبيين**، الجاحظ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون. دار الفكر - بيروت، الطبعة الرابعة.
- **تذكرة النحاة**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبدالرحمن مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨٦.
- **التراكيب غير الصحيحة نحويا في "الكتاب لسيبويه" دراسة لغوية**، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية.
- **التعريفات**، أبو الحسن علي الجرجاني. الدار التونسية للنشر، ١٩٧١.
- **تقويم الفكر النحوي**، علي أبو المكارم، دار الثقافة - بيروت.
- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار. الناشر دار الكتاب العربي - بيروت.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبدالقادر البغدادي، بولاق الطبعة الأولى - ١٢٩٩هـ.
- **دراسات في كتاب سيبويه**، خديجة الحديثي. الناشر وكالة المطبوعات - الكويت.
- **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**، محمد حسين آل ياسين. منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨٠.

- الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري، جاسم السعدي. مطبعة النعمان - النجف الأشرف، ١٩٧٣.

- ديوان جرير، جرير بن عطيه. دار صادر - بيروت.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة. دار صادر - بيروت.

- رسالتان في اللغة، منازل الحروف والحدود، أبو الحسن الرماني، حققهما وعلق عليهما وقدم لهما إبراهيم السامرائي. دار الفكر - عمان، ١٩٨٤.

- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.

- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف. الناشر عالم الكتب - القاهرة.

- سيبويه جامع النحو العربي، فوزي مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

- سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم. مطبعة حسان - القاهرة الطبعة الأولى - ١٩٨٣.

- سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، أحمد مكي والأنصاري. دار المعارف بمصر، ١٩٧٢.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي. مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤.

- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس، تحقيق وهبة متولي عمر سالمة. مكتبة الشباب - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٩٨٥.

- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، حققه وقدم له محمد علي سلطاني. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الحجاز - دمشق، ١٩٧٦.

- **شرح ابن عقيل**، ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة- بيروت، الطبعة الرابعة عشرة- ١٩٦٤.
- **شرح المفصل**، يعيش بن علي بن يعيش. عالم الكتب- بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة.
- **شعر زهير بن أبي سلمى**، صنعه الأعلم الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة. منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠.
- **الشواهد والاستشهاد في النحو**، عبدالجبار علوان النايلة. مطبعة الزهراء - بغداد، الطبعة الأولى - ١٩٧٦.
- **شواهد الشعر في كتاب سيبويه**، خالد عبدالكريم جمعة. مكتبة دار العروبة بالكويت، الطبعة الأولى - ١٩٨٠.
- **الصاحبي**، أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر. طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.
- **الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية**، السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس، الطبعة الثانية - ١٩٨١.
- **الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية**، عبدالوهاب محمد علي العدواني. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة الموصل، ١٩٩٠.
- **طبقات فحول الشعراء**، محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.
- **طبقات النحويين واللغويين**، أبو بكر محمد الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
- **ظاهرة التأويل وصلتها باللغة**، السيد أحمد عبدالغفار. دار الرشيد للنشر والتوزيع - الرياض، ١٩٨٠.
- **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، فتحي عبدالفتاح الدجني. الناشر وكالة المطبوعات - الكويت، الطبعة الأولى - ١٩٧٤.

- **العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، يوهان فك، ترجمه وقدّم له وعلق عليه وصنع فهارسه رمضان عبدالتواب. الناشر مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠.
- **عصور الاحتجاج في النحو العربي** – الجزء الأول، محمد إبراهيم عبادة. دار المعارف، ١٩٨٠.
- **الفرائد الجديدة**، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالكريم المدرس. وزارة الأوقاف والتراث الإسلامي – الجمهورية العراقية.
- **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي**، الأسود الغندجاني، حققه وقدّم له محمد علي سلطاني. دار النبراس، ١٩٨١.
- **فصول في فقه العربية**، رمضان عبدالتواب. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية.
- **فهارس كتاب سيبويه ودراسة له**، محمد عبدالخالق عضيمة. مطبعة السعادة – مصر، الطبعة الأولى – ١٩٧٥.
- **في اللهجات العربية**، إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، الطبعة الرابعة.
- **القياس في النحو**، منى الياس. دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى – ١٩٨٥.
- **الكتاب**، سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، عالم الكتب – بيروت.
- **الكتاب**، سيبويه، دار صادر – بيروت، نسخة مصورة عن طبعة بولاق.
- **الكتاب بين المعيارية والوصفية**، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية – اسكندرية، الطبعة الأولى – ١٩٨٩.
- **كشاف اصطلاحات الفنون**، محمد الفاروقي التهانوي، منشورات خياط بيروت.
- **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، عبدالعزيز مطر. دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثانية – ١٩٨١.

- **لسان العرب**، ابن منظور.
- **لغة القرآن الكريم**، عبدالجليل عبدالرحيم. مكتبة الرسالة الحديثة - عمان الطبعة الأولى - ١٩٨١.
- **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦.
- **اللهجات العربية في التراث**، أحمد علم الدين الجندي. الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس.
- **اللهجات في "الكتاب" لسيبويه أصواتاً وبنية**، صالحة راشد غنيم آل غنيم. دار المدني - جدة، الطبعة الأولى - ١٩٨٥.
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، القزاز القيرواني، حققه وقدم له وصنع فهارسه رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي. دار العروبة - الكويت.
- **مجالس ثعلب**، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون. دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية - ١٩٦٠.
- **المدارس النحوية**، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مهدي المخزومي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية - ١٩٥٨.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وآخرون. دار الفكر.
- **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر**، محمد عيد. عالم الكتب - القاهرة.
- **معاني القرآن**، أبو زكريا الفراء. عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية - ١٩٨٣.
- **معجم الأدباء**، ياقوت الحموي. دار المستشرق - بيروت.
- **معجم البلدان**، ياقوت الحموي. دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٩٧٩.

- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، وضعه محمد فؤاد عبدالباقي.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمدالله. دار الفكر - بيروت، الطبعة الخامسة - ١٩٧٩.
- **المقتضب**، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.
- **مقدمة ابن خلدون**، عبدالرحمن بن خلدون. دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الرابعة.
- **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، جعفر نايف عبابنة. دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان، الطبعة الأولى - ١٩٨٤.
- **من أسرار اللغة**، إبراهيم أنيس. الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة - ١٩٧٥.
- **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**، عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٧٨.
- **من قضايا اللغة والنحو**، علي النجدي ناصف. مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
- **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة. دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٩٨١.
- **منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي**، محمد كاظم البكاء. دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، الطبعة الأولى - ١٩٨٩.
- **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام - القاهرة.
- **النحو الوافي**، عباس حسن. دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.
- **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الطباع. دار الكتب العلمية - بيروت.

- **نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين**، إلفت كمال الروبي، دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى - ١٩٨٣.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧.

الدراسات

- **الاستقراء في اللغة**، عدنان محمود سليمان، مجلة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٣- (٣-٣٤).
- **التأويل في كتاب سيبويه**، نصر حامد أبو زيد، مجلة ألف - القاهرة ١٩٨٨ - العدد الثامن.
- **المنهج اللغوي في كتاب سيبويه**، عبدالصبور شاهين، مجلة كلية الآداب والتربية - جامعة الكويت، ١٩٧٣ - العددان الثالث والرابع.
- **نظرية الضرورة في كتاب سيبويه**، محمد خير الحلواني، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٠، الجزء الأول - المجلد الخامس والخمسون.
- **الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه**، نهاد الموسى، مجلة حضارة الإسلام، ١٩٧٤ [نشرت مجزأة في ثلاثة أعداد "١+٢+٣" في السنة ذاتها].

Abstract

Narration and its Importance in Building Grammatical Rules in Sibawayhi's Methodology

By

Mohammad Rabba'

M. A Arabic Language

Yarmouk University, Irbid, Jordan, 1992

Supervisor:

Dr. Sameer Statiyeh

This dissertation aims at building grammatical rules in Sibawayhi's methodology from narration point of view. To achieve the goals of this study, the researcher divided it into the following five chapters:

1. The first chapter deals with the "evidence" as a technique of narration in the Arabic grammar. Sibawayhi divides the evidence into two main types: direct and indirect evidences. Taking into consideration that "evidence" is an important confirm for grammatical rules, Sibawayhi deals with it as a mental construction for rules.
2. The second chapter deals with 'analysis" and 'interpretation' as

practical devices for mental insight. This does not mean that Sibawayhi considers the analysis of the rule is more important than the rule itself. Rather, he depends on the analysis to protect the rule.

3. The third chapter deals with the terminology aspects of narration. Accordingly, he differentiates between manipulated terms in any given phenomenon.

4. The fourth chapter deals with some special narrations which were generated in some situations.

5. The fifth chapter deals with the result of the study and how they may be used in functional usages and practical structures.

٤١٦٠٥٤